شكرا لمن رفع الكتاب على الشبكة، قمنا بتنسيق الكتاب وتخفيض حجمه
مكتبة فلسطين للكتب المصورة





الناشـــر

سينا للنشر

المدير المسئول

راوية عبد العظيم

١٨ شارع ضريح سعد ـ القصر العينى

ص ب ٢٦٧٤ ـ القاهرة ـ ج . م . ع

تليفون ٣٥٤٧١٧٨

عامر وبرلنتى

الحكاية . القضية . الحكم . الوثائق

الطبعة الأولى

سبتمبر ١٩٨٨

الغلاف للفنان : هبة عنايت

الإشراف الفنى : إيناس حسنى

المراجعة اللغوية : السيد عبد المعطى



سينا للنشر

عامر وبرلنتي

الحكاية ● القضية ● الحكم ● الوثائق

عبد الله امام

عندما عرض على زوجة احد كبار المسئولين السابقين أن تكتب مذكراتها ، وقصة حياتها معه ، قالت : ماذا يمكن أن أقول . . لقد كنت زوجة له . . إذا ادعيت أننى شاركت فى السياسة ، وكنت أشير عليه ، فهذا لم يحدث ، وهى شهادة ضد زوجى الراحل وليست فى صالحه . .

وإن تحدثت عن زواره ، والأوراق التى عرضت عليه ، ونقلت أحاديث زواره ، وأحاديثى معه لم يكن ذلك مما يشرف الرجل الذى ساظل وفية لذكراه ، وأحمل اسمه وحده ، ولا يدخل حياتى غيره أبدا .

والحقيقة أنه فى بلادنا ليس مستحبا أن تتاجر زوجة فى سيرة زوجها ، وتتخذها مادة للدعاية ، والنشر والإعلان والترويج . .

فخير وفاء للزوج الراحل ، أن تظل أرملته قدوة فى سلوكها وتصرفاتها وأن تعكف على تربية أولادها .

وتذكر بيوتنا دائما باعتزاز اللواتى حافظن على سيرة الزوج ، وانتهت حياتهن كنساء وزوجات عند وفاة الزوج الذى ظل حبيب العمر ، فحافظن على كرامته ، وسمعته ، وأفنين العمر رعاية لأبنائه .

والسيدة برلنتى عبد الحميد تعاقدت على نشر مذكراتها مع مؤسسة صحفية عربية تملك صحفا ومجلات عديدة . .

وهى ليست من فنانى الصف الأول حتى تكون لها تجربتها العريضة ، والواسعة مع الفن لتضعها فى مذكرات ترصد من خلالها مسيرة الحركة الفنية .

كما أنها ليست ممن عملن فى السياسة حتى يكون لديها أسرار ، ورؤية ، وصنعت أحداثا ، أو شاركت فيها . . أو أنه كان لها موقف سياسى عملت على الدفاع عنه من خلال المعارك النضالية ، أو البطولية التى خاضتها ، مما

يثرى تاريخ مصر ، إذا وضعت تجربتها أمام الأجيال الجديدة من الشباب . . . والشابات . .

وقد سبق للسيدة نفيسة عبد الحميد حواس الشهيرة ببرلنتى أن ملأت الدنيا أحاديث عن مذكراتها السياسية . . !

مع أن كل علاقاتها بالسياسة ـ إذا كانت هناك علاقة ـ هى ورقة كتبها ووقع عليها المشير عبد الحكيم عامر ، مع اثنين من الشهود ، هى وثيقة زواج عرفية . .

وكان البعض يرى أنه من الأفضل أن تطوى هذه الصفحة لتتفرغ لوحيدها من المشير : عمرو ، أو للرجال الذين تزوجتهم من بعده ، ومشاكلها معهم . .

وكان البعض الآخر يرى أن هناك من هو أحق وأجدر بالكتابة عن حياة المشير عامر ؛ من عاش معه سنوات حياته كلها من عائلته : بدءا من إخوته وانتهاء بأولاده الذين احترموا تاريخ الرجل ، ودوره ، فلم يدلوا بالأحاديث أو تنشر لهم مذكرات أو يسعوا لنشر أخبار فى الصحف عن حياتهم . .

ولكن مدام عامر ـ كما لا زالت تصر على تسمية نفسها ـ خالفت هؤلاء . . وهؤلاء ومن هنا كانت ضرورة تنشيط ذاكرتها ، والإسهام معها فى رواية أحداث القصة وخلفياتها ، وبعض مشاهدها من خلال الوثائق المكتوبة . . والشهود الأحياء . . هذه ـ فقط ـ مجرد ملاحظة !

• فرضت الظروف الأخيرة ضرورة أن يتضمن الكتاب وضع قضية إنحراف المخابرات في حجمها الصحيح دفاعا عن إنجازات هذا الجهاز الوطني في خدمة الأمن القومي ...

• إذا فهم أحد أن في هذا الكتاب إساءة إلى أحد ، وخاصة السيدة برلنتي عبد الحميد ، فنحن نعتذر عن هذا الفهم الخاطيء مقدما ...

• هذه الحكاية تعتمد على الوثائق المكتوبة ، والشهود الأحياء فقط ...



الملكة التي حكمت مصر!

برلنتي عبد الحميد... إذا تكلمت

أنا والسينما وزواجي من المشير

المشير لم ينتحر.. عبد الناصر تخلص منه!

برلنتي عبد الحميد تتحدث عن ذكرياتها مع المشير عامر

لا تصدقوا أن المشير انتحر

عبد الناصر كان يزورنا بالقميص والبنطلون من فوق سور

لم أفكر بعد بالزواج لكنني لا أهمل



الحكاية
الملكة التي حكمت مصر

شمل التحقيق فى قضية انحراف المخابرات العامة ومحاكمة رجالها أمام المحكمة الخاصة التى رأسها حسين الشافعى بعد هزيمة ١٩٦٧ عددا من السيدات .. سيدات المجتمع ، والفنانات بلغ ٢٣ سيدة بالضبط !

وكان من بينهن السيدة إكرام عبد الحميد حواس ، ابنة العائلة المتواضعة بالسيدة زينب ، وشقيقة السيدة نفيسة عبد الحميد حواس ، الشهيرة ببرلنتى عبد الحميد حواس .. كما استدعى للتحقيق ايضا خطيب الشقيقة أبو الفتوح هزاع .

وقد تناولت وثائق القضية اسم السيدة نفيسة عشرات المرات حيث ورد على لسان كثير من الشهود وكل المتهمين .

مثلما تحدثت عنها السيدة فوقية أحمد لطفى الزوجة الأولى للأستاذ محمد كامل حسن المحامى .. وكان صديقا للسيدة نفيسة ..

وكانت السيدة فوقية قد استدعيت لسؤالها فى عدد من الوقائع الخاصة بزوجها وعلاقته بالسيدة نفيسة !

وتحدثت عنها السيدة زكية فوزى محمود الشهيرة « بمها صبرى » وكانت قد تزوجت من الرائد على شفيق مدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر .. وكانت النيابة بل والمحكمة قد اعتبرت بعض الوسائل التى استخدمت مع السيدة نفيسة الشهيرة ببرلنتى تعد بمثابة انحراف لجهاز المخابرات العامة وخروج بالجهاز عن أهدافه لخدمة أغراض خاصة .. وكان أمامها لذلك ثلاث وقائع محددة ..

الأولى : ما اتبع مع السيد على عبد اللطيف مسئول الشباب باحدى أمانات الاتحاد الاشتراكى بالقاهرة .

الثانية : قصة المترجم ممدوح كامل الذى تعرف على السيدة برلنتى على أساس أنه رجل فرنسى .

الثالثة : قصة إحدى الراقصات التى كان يحبها أحد أقارب المشير . . وما حدث لها . .

وكانت السيدة إقبال أحمد خليل الفحام الشهيرة بليلى حمدى أو رفيعة هانم هى التى تلعب دورا فى توريد السيدات للعمل بالمخابرات عند الحاجة إليهن . سواء كن من الوسط الفنى أو من خارجه .

□ □ □

بعد الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ واعتكاف المشير عامر فى منزله ، ألقى القبض على السيدة برلنتى عبد الحميد . وفى مبنى المخابرات العامة ، دار تحقيق معها . . حضره فى البداية المهندس حلمى السعيد . . ثم توقف التحقيق !
وبعد ساعات وقعت مفاجآت اتصل على أثرها مدير بالمخابرات بالرئيس وحضر سامى شرف . . ثم توقف التحقيق واستكمله المهندس حلمى السعيد .
والتحقيق مسجل . . فى الأوراق . . ومسجل أيضا بالصوت والصورة . . وكان حلمى السعيد قد تولى التحقيق فى كل القضايا التى تتعلق بأعمال المخابرات . . إلى جانب التحقيق الذى قام به مكتب التحقيق والادعاء التابع لمحكمة الثورة والذى كان يرأسه على نور الدين . . وكان من الذين تولوا التحقيق الأساتذة سمير خفاجى وكيل النيابة وعبد السلام حامد أحمد رئيس النيابة .

□ □ □

كان قرار إنشاء المخابرات العامة قد صدر عام ١٩٥٦ قبل العدوان الثلاثى مباشرة ، واختير صلاح نصر نائبا للرئيس .
وكان معروفا أن على صبرى سيمضى فترة مؤقتة حتى يمنح درجة وزير وأن الذى سيتولى العمل فعلا هو الرجل الثانى . .

وظل صلاح نصر مترددا فى قبول المنصب الذى رشحه له صديقه وزميله عبد الحكيم عامر .
وكان صلاح نصر طالبا بالكلية الحربية زميلا وصديقا لصلاح سالم ، ويشرف الطالب عبد الحكيم عامر الذى كان يسبق بعام ، على جزء من الجماعة التى كان يرأسها الأمباشى طالب عز الدين ذو الفقار .

وربطت الصداقة الحميمة منذ ذلك الوقت بين نصر وعامر . . حتى أن عامر هو

الذى قدمه لجمال عبد الناصر ، وهو الذى رشحه ليكون ضمن الضباط الأحرار .
وكان صلاح نصر الذى عاد من بعثة دراسية فى انجلترا ، وتفوق عند تخرجه من كلية اركان حرب يقوم بتوزيع منشورات الضباط الأحرار ، كما كان له دور مؤثر فى تجنيد الضباط للتنظيم وقد لعبت الكتيبة ١٣ التى كان يشغل أركان حرب العمليات بها دورا هاما ليلة الثورة فى القاهرة ، وسافرت فى اليوم التالى إلى الاسكندرية لحصار قصر المنتزه . حتى كان يطلق عليها اسم كتيبة التحرير .

وقد تردد صلاح نصر فى قبول مسئولية الإشراف على المخابرات العامة ، لأنه ـ على حد قوله ـ كان يجهل مهمة هذا الجهاز . . ولكن عبد الناصر حسم الأمر بأنه أقنعه فى لقاء تم بينهما قبل العدوان بأسبوع واحد .

وقد أجل العدوان بداية قيامه بالمهمة الجديدة حيث لم يتسلم عمله إلا فى أوائل ١٩٥٧ .

□ □ □

أمضى صلاح نصر شهورا يقرأ عن مخابرات العالم كله . . شرقه وغربه . . ثم ركز على معرفة كل شىء عن « الموساد » المخابرات الإسرائيلية عدونا الرئيسى والأساسى فى ذلك الوقت !

واقتنع أن جهاز المخابرات لابد أن يكون بمثابة أكاديمية كبرى أو معهد للأبحاث وان تتوافر لها إمكانات الصحيفة الكبرى . . من أن تعرف وتلخص وتتابع وتحلل . . بحيث تستغل المعرفة لهدف وقائى أو دفاعى . أو تمهد الطريق للسياسة الخارجية للدولة .

فأجهزة المخابرات وإن كانت تبدو وليدة العصر الحديث إلا أن الرغبة فى التعرف على المعلومات عن العدو ، والحصول عليها بدأ منذ فجر التاريخ وقد استخدمت كل الوسائل المتاحة لتحقيق هذا الهدف ومن بين هذه الوسائل التى استخدمت قديما وحديثا . . النساء !
وفى أدبيات المخابرات التى وضعها صلاح نصر ـ فيما بعد ـ قصص كثيرة من العالم كله عن استخدام النساء فى التجسس ، وجمع المعلومات لعل أقدمها قصة « شمشون ودليلة » فمع قوة شمشون ودهائه أمكن لدليلة بوسائل المرأة أن تعرف سر قوته . . وكان فى معرفة هذا السر سبيل لهلاكه والقضاء عليه .

ويرى صلاح نصر أن استخدام النساء كعميلات غالبا ما يحتوى على مخاطر وخاصة

إذا كانت المرأة تهمها أنوثتها أكثر من عملها ، فإن هذا النوع من النساء غالبا ما ينسين مهمتهن إذا اتصل الأمر بعواطفهن ، وأن هناك نوعا من العميلات يطلق عليهن فى حرفة المخابرات اصطلاح الحاضنات وهن اللواتى يبقين شهورا بل ربما سنوات بلا عمل انتظارا للحظة الحاسمة وكثيرا ما تكون شخصية النساء اللواتى تستهويهن أعمال التجسس من هذا النوع الذى تستثيرهن روح المغامرة ، وحب المال والشهرة ولا يهتممن بحياة الأسرة الوادعة والاستقرار بل لا يتورعن عن ارتكاب اية جريمة ما دام ذلك يحقق أهدافهن !

□ □ □

كانت السيدة برلنتى عبد الحميد قد تخرجت مبكرا فى معهد التمثيل ، واحدة من هؤلاء اللواتى احتضنهن المرحوم الفنان زكى طليمات ، ووجد عندهن كثيرا من المواهب . . وبدأت عملها الفنى كواحدة من ممثلات الإغراء البارزات . . وتزوجت من المخرج محمود سمهان الذى كان من اوائل الذين اصدروا المجلات الفنية الجادة والهادفة ، ثم تعرفت على مصطفى هيكل بعد طلاقها .

وكان هيكل ماركسيا[1] . . يلتقى عنده رفاقه فى حلقات وندوات تنظيمية ، وتثقيفية وكانت برلنتى مجاورة لهذه الندوات واللقاءات التى منحتها قدرا من المعرفة السياسية لا تتوافر لغيرها من الممثلات ، اللواتى لا يدخل فى اهتمامهن عادة مثل هذه الأمور السياسية والثقافية ، ذات الكلمات والمصطلحات التى كان وما زال يستخدمها بعض الرفاق . . والتى تجعل لحديثهم بريقا خاصا يلفت النظر خاصة اذا كان الحديث موجها إلى من هم بعيدون عن كلمات الأيديولوجية والتناقضات والصراع الطبقى . . الذين غالبا ما يبهرون بهذه الالفاظ حتى واذا لم يفهموا معناها !

وهكذا أتيح للسيدة برلنتى عبد الحميد قشرة من الثقافة المبهرة .

تقول السيدة برلنتى عبد الحميد فى التحقيق : إنها تعرفت على المشير عبد الحكيم عامر فى أواخر عام ١٩٦٠ عن طريق صلاح نصر الذى رتب لها اللقاء الأول والثانى ثم اشترك فى إعداد اللقاءات بعد ذلك على شفيق !

ويقول صلاح نصر إنها تعرفت على المشير عامر عن طريقه عقب أحداث الانفصال بين مصر وسوريا مباشرة ! كان المشير عامر قد عاد من سوريا مطرودا ، محطم النفسية حزينا مهموما ، وفى محاولة من رجاله لرفع روحه المعنوية أقامت إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة حفل شاى حضره حشد من ضباط القوات المسلحة ، وكان المشير يعتبر كل

---

(١) ذهبت إلى برلين الشرقية ، وبحثت عن الدكتور هيكل حتى عثرت عليه وقد امتنع امانة ما كتبه وردد لى القصة كاملة ، وقال انه كان يمثل الضمير بالنسبة لها ، وانه آخر مرة رآها عندما زارته فى باريس ، وانه تعرف عليها عندما طلب إليه صديق أن يعطى درساً فى الرياضيات لفتاة من البغالة بالسيدة زينب والدها منجد بلدى وأسرته كبيرة ، ورغم انه كان يعمل موظفاً بالبريد فقد ذهب لاعطاء الدرس وارتبط بها حتى سافر الى فرنسا . . والدكتور هيكل هو ابن عم الدكتور محمد حسين هيكل باشا .

الضباط رجاله وأصدقاءه ، وتلاميذه وأسعد الأوقات التى يمضيها بينهم ، حيث يجد نفسه ويطرب لثمرة أعماله . . وقد حياه جميع الضباط أثناء حفل الشاى ، مما رفع من معنوياته . بعد هذا الحفل الكبير اقام صلاح نصر جلسة خاصة يسهر فيها المشير مع أقرب رجاله إليه .

وجاءت برلنتى عبد الحميد مدعوة فى هذا الحفل الضيق لتضفى بهجة خاصة على الجلسة بثقافتها الباهرة بالنسبة لهم .

وكان هذا هو اللقاء الأول بين المشير عامر . . وبين السيدة برلنتى . . وفى هذا اللقاء وقع حدثان كان لهما تأثير على مسيرة علاقة المشير بالسيدة برلنتى ، تلك العلاقة التى انتهت بعقد زواج عرفى وقع عليه حسن عامر ، ومصطفى عامر شقيقا المشير فى أوائل عام ١٩٦٥ .

الحدث الأول : أن السيدة برلنتى عبد الحميد أسهمت فى التخفيف من معاناة المشير ، وأزمته النفسية بالحديث عن التناقضات الأساسية بين الأعداء ، والتناقضات الثانوية بين الأصدقاء . . وسرعان ما تذوب التناقضات الثانوية التى وقعت بين مصر وسوريا . وقد بهرت كلمات السيدة برلنتى المشير . . حيث همس فى أذن الجالس إلى جواره أن هذه السيدة مثقفة جداً !

وازداد انصاته اليها . .

الحدث الثانى : سينمائى ، عندما أخرجت السيدة برلنتى سيجارة سارع المشير بتصرف الجنتلمان بإشعال السيجارة بعود ثقاب وظل يتفرس فى وجهها !

وظلت تذكر دائما أن المشير قد أشعل لها السيجارة ، وأنه مع السيجارة الأولى التقت النظرات . .

وكانت بداية القصة الطويلة . . التى لم تشأ السيدة برلنتى أن تنهيها بنهاية المشير . .

□ □ □

كان حسن زكى عليش رئيس هيئة الأمن القومى قد عقد اجتماعا فى نهاية ١٩٦٢ لضباط قسم المندوبين . وكان يرأسه جمال عباس . . وناقش الاجتماع فكرة الاستعانة بالعنصر النسائى للحصول على معلومات ، ومن قبل كان الذين يعملون بالمخابرات يدرسون نظريا فكرة الاستعانة بالنساء فى أعمال المخابرات بدءا من جمع الأخبار حتى السيطرة على الرجال خدمة لأهداف المخابرات .

والحقيقة أن السيدة برلنتى عبد الحميد لم تكن من هذا النوع ، بل كانت بعيدة عنه تماما . . فقد ظلت محتفظة بشخصيتها وقيمتها الفنية والأخلاقية بعيداً عن عبث المخابرات واستخداماتها .

ولقد رحب عدد من الفنانات بالعمل مع المخابرات ويقول صلاح نصر : إن كل احدة منهن كان لها ملف موقع بإمضائها .

وإن عددهن ليس كبيرا كما أشاع البعض ، أو كما نشرت بعض الصحف . أما عن استخدام النساء عموما فى أعمال المخابرات فقد بدأ فى مصر فى وقت مبكر عندما استخدم لورانس عميلته السيدة « مرجريت داندريان » وكانت كونتيسة رائعة الجمال ، لا تعرف الخوف ، واسعة الثقافة ، سريعة البديهة . إذا عشقت شخصا فلن يكون إلا هو نفسها ، حتى أنها قالت لأحد عشاقها إننى أشعر بالسأم بسهولة ، ولا أشبع نهمى إلا بمشاهدة رجل يموت تدريجيا .

وكانت عام ١٩١٤ تجوب وزوجها شمال أفريقيا عندما وصلا القاهرة أقام لهما ضابط المخابرات البريطانية لورانس حفل استقبال دبلوماسيا .

وكان قد عرف عن الكونتيسة الفرنسية وزوجها الكثير ، وفى ثالث لقاء معهما انتحى بها جانبا فى فندق شبرد ، وسألها إذا كانت تريد العمل معه ، وعندما وافقت شرح لها مخاطر العمل ، وفى بدايتها الانفصال عن زوجها .

« ولكن جزاءك الوحيد انك تشعرين بالراحة لأنك تقدمين خدمات لبلادك ولبريطانيا » .
وردت : أنها أحبت الإثارة طوال حياتها ، وكانت تحس فى الأيام الأخيرة بالسأم والملل .

وبدأت نشاطها فى مصر ، واتصلت بالزعماء المصريين ، وصادقتهم ، واقتحمت الشرطة التى كانت تحت إشراف الانجليز نتيجة لخدماتها ، كثيرا من المواقع ، وألقت القبض على عناصر وطنية » .

ولعل أبرز ما استطاعت الحصول عليه من معلومات وأبلغتها للانجليز الذين تحركوا فعلا للقيام بحركة اعتقالات بين الشباب الوطنى . . وفى مايو ١٩١٦ اقتحمت الشرطة فيلا نائية بأحد أطراف مدينة بورسعيد ، وعثرت بها على مخزن ضخم للذخيرة ووثائق منظمة سرية بها خطة لردم قناة السويس وسدها وتعطيل الملاحة فيها ، بنقطة استراتيجية ، وكان هذا الحادث لطمة قوية لآمال الوطنيين المصريين .

ويقول صلاح نصر : إن الأمر تطور إلى أن انتهى بكشف جزء كبير من نشاط الثوار وانتهى الأمر فى النهاية بنفى سعد زغلول واثنين من رفاقه فى جزيرة مالطة وقد منعت

سلطات الاحتلال ذكر اسم الكونتيسة أو ذكر أى شىء عنها لأسباب تتعلق بالأمن .

وقد انتهت قصة الكونتيسة باعتناقها الدين الإسلامى وزواجها من مسلم وذهبت إلى مكة للحج . . وهناك ألقى القبض عليها وحوكمت أمام محكمة قبلية عام ١٩٣٢ ولكن القنصل الفرنسى نجح فى التوسط لدى السلطات للافراج عنها » .

فحرفة النساء للمخابرات لم تكن إذن جديدة فى مصر . . ولكنها فى نفس الوقت كانت غريبة ، إلا أن رجال المخابرات يرون دائما أن الغاية تبرر الوسيلة ، وأن معظم أعمال المخابرات غير مشروعة ، ولكنها مباحة من أجل المصلحة العليا للدولة . . وحماية الدولة هو أسمى غرض تقوم به المخابرات التى بدونها لا تستطيع أن تعيش دولة فى العصر الحديث .

ولقد برعت إسرائيل فى استخدام النساء على نطاق واسع فى أعمال التجسس ، وفى جميع أعمال المخابرات واتبعت فى ذلك وسائل منحطة ، منها إنشاء بيوت للملذات ، فى عواصم من العالم ، حيث تستدرج العميلات الأشخاص البارزين فى الحكومات الأخرى ، وهدفها بالدرجة الأولى العرب . . ثم يقومون بتصويرهم فى أوضاع فاضحة لاستخدامها بعد ذلك فى محاولة تجنيد هؤلاء لخدمة أهداف إسرائيل ، او التشهير بهم .

ولقد استغلت إسرائيل هذا السلاح عام ١٩٦٧ بعد الهزيمة العسكرية مع بعض الأسرى المصريين الذين حاولت تجنيدهم لخدمة أغراض المخابرات الإسرائيلية ، وعرضوا عليهم أفلاما لشخصيتين مصريتين ـ كما يقول صلاح نصر ـ وهما فى أوضاع جنسية مع بعض النساء بهدف أن يفقد الشعب الثقة فى وزرائه . . ومن الطبيعى انهم كانوا يهدفون أن يعود هؤلاء ـ على أقل تقدير إذا فشلت محاولات تجنيدهم ـ ليكونوا أول المروجين لما تقوله إسرائيل . .

وينفى صلاح نصر أنه كان فى مصر مثل هذه البيوت ، ويؤكد أن استخدام المرأة كان محدودا جدا ، وعندما تدعو الضرورة إليه فقط ! .

مرة أخرى نؤكد أن السيدة برلنتى عبد الحميد كانت بعيدة عن هذه الأنشطة ، وإنما عرضناها فقط لأن المصادفات جعلت اللقاء الأول بين المشير وبرلنتى عن طريق صلاح نصر رئيس جهاز المخابرات العامة ، الذى ولا شك كان يعرف السيدة برلنتى قبل أن يعرفها بالمشير ، وقبل أن يدعوها إلى هذه السهرة الخاصة ذات ليلة فى نهاية عام ١٩٦٢ على حد تعبيره . . أو قبل أن يقدمها للمشير ويعرفها به فى اللقاء الاول واللقاء الثانى على حد تعبيرها هى . .

لم يكن على شفيق الذى كان متزوجا من كريمة الفنان حسين صدقى قد تعرف على السيدة مها صبرى بعد . . فقد تعرف عليها فيما بعد عن طريق صديق مشترك فى مدينة الأسكندرية ذات صيف بعد ذلك بسنوات . .

أما السيدة برلنتى فقد امتد التعارف بينها ، وبين المشير سنوات وتقول السيدة برلنتى فى التحقيق ان العلاقة بينهما استمرت حتى نهاية عام ١٩٦٤ وأنها طالبت بوقفة . . وكانت هذه الوقفة أنها تريد أن تتزوجه بعقد شرعى . . ولم يوافق المشير عامر . . ووضعها أمام خيارين . .

الأول : أن تنفصل عنه . . والثانى أن تتزوج بغيره . . وكان معنى الخيارين اللذين أوردتهما السيدة برلنتى واحدا فى واقع الأمر ، هو أن تتوقف اللقاءات ، لتبدأ هى حياة جديدة كما تريد لنفسها بعيدا عن المشير . . ولكن السيدة برلنتى تقرر « انها لم تستطع البعد عن المشير ، كما أن المشير لم يستطع البعد عنها . . »

وفى تلك الفترة دخل حياتها رجل فرنسى جزائرى . . أو جزائرى فرنسى . . كان الرجل فى الواقع مدفوعا للالتقاء بها ، والتعرف عليها ، على أساس أنه يريد الزواج منها . والرجل نفسه الذى مثل دور المحب الذى يريد الزواج ، كان فى نفس الوقت يمثل دور الفرنسى الجزائرى . . وذلك أنه مصرى الجنسية . . ويعمل بالمخابرات العامة . . ولم يكن اسمه موريس كما ادعى . . ولكن اسمه الحقيقى ممدوح كامل . .

وكانت قصة ممدوح كامل فيما بعد ، واحدة من الموضوعات التى كانت موضع تحقيق ضمن قضية انحراف المخابرات . .

فقد كان رجل مخابرات ، ولكن المهمة التى كلف بها مع السيدة برلنتى كانت بعيدة عن أعمال المخابرات . . وإنما كانت استغلالا لأجهزة المخابرات لخدمة أهداف خاصة بالمشير . .

ولم تكن هذه هى القضية الوحيدة ، التى خرجت فيها المخابرات عن حدود عملها ، واختصاصها ، لخدمة أهداف المشير . . فقد كانت هناك قضية أخرى ، ولكنها وصلت إلى مدى أبعد من ذلك بناء على طلب المشير ، حماية لأحد أقاربه من إحدى الراقصات . .

يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ أعلن جمال عبد الناصر سقوط دولة المخابرات وأن التخلص منها مسألة حيوية لتطهير الحياة العامة فى مصر ، فقد كانت وسائل الإخفاء مباحة بالنسبة لدولة المخابرات التى وجدت وتغلغلت وانحرفت وقال عبد الناصر . . إنه لم يكن يرى الحقيقة كلها ، كان يرى بعض مظاهر الانحراف ، ولم يكن يعرف مداه لأن جهاز المخابرات المفروض فيه أنه هو الذى يبلغه بالانحرافات ، ولم يكن هناك مخابرات على جهاز المخابرات . . ووصف عبد الناصر الانحرافات بأنها رخيصة سببها . . « الانحراف نحو مراكز القوى والاتجاه نحو خلق مجموعة تستطيع فى المستقبل أن تحكم ووجدت أن الانحراف سهل فانحرفت » .

ولقد كانت انحرافات المخابرات التى حوكم المسئولون بسببها انحرافات نسائية . . وكان المناخ متاحا لنقد المخابرات وتوجيه الاتهامات إليها مما دفع البعض لاتهامها بتعذيبهم .

وقد أدانت المحكمة التى رأسها حسين الشافعى المسئولين عن المخابرات ، ولكنها برأت المسئولين من قضية التعذيب الوحيدة التى قدمت إليها وفيها بعد حوكم صلاح نصر وأدين فى قضية تعذيب الصحفى مصطفى أمين الذى كان قد أدين فى قضية تجسس لحساب الولايات المتحدة الامريكية ، والحقيقة أن الضجة التى أثيرت حول المخابرات ، ومحاكمة المسئولين فيها ، لا يمكن أن تنفى الدور المؤثر والهام الذى لعبته المخابرات فى مساندة حركات التحرر ومقاومة التغلغل الصهيونى فى امريكا ، ومساعدة عدد من البلدان العربية والأفريقية ، والحفاظ على أمن الوطن . . وغرز عيونها فى قلب العدو الإسرائيلى . . فلابد من تقدير لدور المخابرات العامة فى حماية الوطن ، ونحن نتحدث عن انحراف بعض أعضاء الجهاز الذى لا يجب أن ينسحب على الجهاز كله ولا يخفى حقيقة دوره لخدمة الأهداف القومية .

□ □ □

بدأ الانحراف فى المخابرات عقب ما يطلق عليه فى لغتهم اسم السيطرة . .

والسيطرة على العملاء أنواع متعددة . . ويقول صلاح نصر : إن السيطرة على العميل أو العملية لا يكون بالجنس فقط ، فهناك أيضا السيطرة بالمال ، وبالمخدرات أو الوثائق بخط يد العميل التى تسجل خيانته لوطنه وهناك السيطرة باستخدام الجنس ، والسيطرة من خلال التصوير ، والسيطرة على العميل ضرورة لأنه من البشر الذين قد ينقلبون أو يشترون بالمال فإذا ما خان العميل واجبه استخدمت وسائل السيطرة ضده .

ويرى صلاح نصر . . أن المرأة أكثر تقلبا من الرجل لذلك كان التصوير ضروريا للسيطرة عليها . . وأيضا قد يكون المقصود من التصوير العميل الأجنبى . . وليس العميلة !

و فيما بعد فإن الانحراف جرى عندما بعدت المخابرات عن هذه الأهداف المحددة، واستخدم التصوير لخدمة أهداف وأغراض شخصية وأغراض تبعد بالأمر عن الأهداف العامة للمخابرات . . ولقد ثبت أن ذلك حدث فى أكثر من قضية . . ومع أكثر من عميلة ، بل وامتد الأمر إلى غير العميلات وأيضا إلى بعض أعضاء الجهاز السابقين ، ليس معروفا أسباب بعض ذلك ، ومن هنا كانت قضية انحراف المخابرات التى استدعى للتحقيق فيها بعض العاملين والمسئولين بالجهاز وأيضا بعض السيدات .

□ □ □

فى كل مخابرات العالم ما يمكن أن يطلق عليه اسم « بيوت الأمان » وهى البيوت التى تعد عادة لاستقبال بعض كبار الزوار الذين يحضرون لزيارة البلاد سراً أو متنكرين ، وخاصة هؤلاء الذين تكون لهم علاقة بأعمال المخابرات . . فعندما تدعو المخابرات لزيارتها مدير مخابرات أو مسئولا بمخابرات احدى الدول ، فإنه عادة لايقيم بالفنادق ولا فى بيوت الضيافة الرسمية ، ولكنه يقيم فى أماكن تعدها المخابرات ، وتجهزها لمثل هذه الحالات فقط ، ولا يعرف أحد عنها شيئا وليست هناك دولة فى العالم لا توجد فيها مثل هذه البيوت . . وكانت المخابرات العامة قد استأجرت « بعد أن اتجهت إلى تشغيل النساء والاستعانة بهن » شقة فى منزل من طابق واحد بشارع الميرغنى بمصر الجديدة . . ثم وجدت أنه أكثر أمانا أن تستأجر الشقة المجاورة لها ليكون المنزل خالصا لها . . وكان المستأجر شخصا وهميا قيل إنه موظف بوزارة الخارجية . . وكان إيجار الشقتين محدودا جدا خاصة بعد أن سرى عليهما تخفيض الإيجارات وتقدير اللجان وبلغ إيجارهما أقل من خمسة وعشرين جنيها .

وفى الأسكندرية « وفى وقت متأخر نسبيا » استأجرت المخابرات فيلا مفروشة فى منطقة ميامى ومن وجهة نظر المخابرات فقد توافرت فى الأماكن التى استأجرتها كل الشروط المطلوبة لتحقيق الإخفاء والأمان وأن يظل ما يجرى سريا .

وقد جهزت هذه الأماكن فى مصر الجديدة ، وفى الأسكندرية بكل ادوات تصوير

السينما والفيديو وأيضا أجهزة التسجيل .

وفى هذه الأماكن تمت كل انحرافات المخابرات التى أوصلت المسئولين إلى المحكمة ، وإلى محاكمة البعض ، ومجازاة البعض إداريا بفصله من الخدمة ، أو نقله إلى جهات حكومية أخرى بعيدا عن المخابرات ، وذلك بعد أن تولى أمين هويدى مسئولية جهاز المخابرات فتحفظ على بعض المسئولين وأعطى آخرين إجازات إجبارية ، وأجرى تعيينات فى المناصب الرئيسية فى الجهاز وقد تم التحفظ على ١١ من رجال المخابرات ، وأعطى سبعة آخرين إجازات ؛ وتم تغيير ١٠ قيادات . .

ويقول أمين هويدى . . إن قضية انحراف المخابرات أثارت موضوعا حساسا من أعمال المخابرات وهو استخدام وسائل السيطرة فى الجهاز ، وهو احد الموضوعات التى تعتبر من الأعمال القذرة للمخابرات العامة وهو عمل مشروع إذا استخدم لصالح الدولة أو لتحقيق غرض يخدم أهداف المخابرات أما إذا استخدمت السيطرة لتحقيق مصالح فردية فهنا يصبح الاستخدام غير شرعى .

□ □ □

ومن بين القضايا التى نظرتها محكمة الثورة . . أثناء نظرها انحراف المخابرات قضية إحدى الراقصات ولنطلق عليها مجازا اسم الراقصة « سين » .

و « سين » . . واحدة من راقصات الدرجة الثالثة ، هكذا كانت وهكذا ظلت ، حتى توارى اسمها من الحقل الفنى نهائيا ، ولم يعد أحد يسمع عنها أى شىء ، ولعلها ما تزال راقصة مغمورة او لعلها قد اعتزلت الفن نهائيا . . . ولكنها باليقين لم تفكر فى كتابة مذكراتها !

« سين » كانت تعشق السلطة والأضواء ، فلم تكفها اضواء الفن إذ أن طموحاتها كانت كبيرة ، ولكنها لم تستطع تحقيقها لأن إمكانياتها الفنية لم تكن لتصل بها إلى ما تريد فأرادت استخدام إمكانياتها كامرأة .

حاولت ان تتعرف على أحد المسئولين بيد أن ذلك كان صعبا فلم تستطع إلا أن تصل إلى واحد من أقارب المشير عبد الحكيم عامر !

وكان أن التصقت به فترة أقنعته بأنها تحبه ولا تستغنى عنه ، وأنه لا يهمها فقط إلا أن تعيش إلى جواره وفى كنفه ، لا تريد من الدنيا شيئا إلا هو وحده . . وبعد فترة لم يستطع الرجل أن يصمد أمام مطالب الراقصة التى تعود على الحياة معها . . وبدأت هى تبتعد عنه ويبحث عنها فلا يجدها . . وقالت إن ثمن العودة هو الزواج منها . . أى أسلوب للزواج . . كان ما تطلبه هو ورقة وبعدها لم يكن أحد يعرف ماذا يدور فى ذهنها ، ما خططها للمستقبل ، وربما راودتها بعد ذلك فكرة أن تنجب منه طفلا يحمل اسم العائلة ،

وبذلك يقترن اسمها باسم العائلة الكبيرة وتصبح مدام فلان بدلا من الراقصة « فلانة » ، وإذا كانت لقاءاتها بالرجل سرية لا يعرف عنها أحد شيئا ، فقد أحاطت هي نفسها بهالة من الأنباء وبدأت تفخر بعلاقتها بالرجل ، وتسربت الأنباء وربما لم تعد سراً على أحد إلا هو فقط الذى ظل يعيش فى وهم أنها تحبه ، وفقط تريد الاقتران به لأنها لا تستطيع أن تعيش مع غيره أو بدونه وأنها تخشى أن يهجرها هو فقط . وعندما أشيع الأمر وتناولته ألسن كثيرة على أساس أن الرجل يستعد للزواج ، منها كما قالت لكل من حولها ولصديقاتها . . ووصلت هذه الأخبار إلى مسامع المشير عبد الحكيم عامر . . وبشهامة ونخوة الصعيدى حاول أن يمنع هذا الزواج إذ كيف يقترن أحد أقاربه براقصة ليست فوق مستوى الشبهات ، وحاول مع الرجل ولكن إصرار الرجل ، وقد أعماه الحب كان عنيفا أيضا ! كان المشير يعارض ولكن رغبة الرجل كانت أقوى من معارضة المشير الذى يجله ويحترمه وربما أيضا يخاف منه ! !

وقرر المشير عامر أن يستعين بصديقه صلاح نصر للقضاء على هذا الزواج ، وكان ذلك فى بداية إنشاء قسم السيطرة . . وأثبتت التحريات أن السيدة الراقصة لم تكن مخلصة لهذا الحب ولا لهذا الصديق . . الذى رفض أن يصدق ذلك وتقرر إجراء سيطرة على الراقصة « سين » التى لم تكن أخلاقياتها ترفض شيئا ! وكانت فكرة المشير عامر أنه إذا أثبت لقريبه الحميم أن الراقصة ليست مخلصة له ، فإنه سرعان ما سيعود إلى زوجته وأولاده ، وأن يرفض الارتباط بمثل هذه المرأة ذات الماضى والحاضر الملىء بكل أنواع الفساد والانحراف وفعلا تم تصوير السيدة « سين » وذهبت الصور فورا إلى منزل المشير عبد الحكيم عامر فى الجيزة أى أن المشير قد استخدم المخابرات واستغل موقعه والصداقة بينه وبين صلاح نصر فى خدمة أهداف شخصية وعائلية بحتة .

•

وقرر قريب المشير فى التحقيق صحة هذه الواقعة حيث أن المشير قد طلبه وعرض عليه صور « سين » مع شخص آخر .

وقد جاء فى تحقيق مكتب التحقيق والادعاء عن موقف المتهمين فى انحراف جهاز المخابرات العامة فى المادة السادسة بند رقم ٣ ما يأتى بالنص « تبين بوضوح أن عملية تصوير الراقصة « سين » لا علاقة له بعمل المخابرات ، ذلك أن حسين عليش قد كلف أحد المندوبين بعد إتمام العملية بتوصيل الصور والأفلام وشريط التسجيل الصوتى التى أخذت لها إلى منزل المشير بالجيزة ، وقد تبين من التحقيق أن الراقصة كانت على علاقة بقريب المشير . . الذى شهد أن المشير عرض عليه الصور التى أخذت لـ « سين » وأفهمه أن المخابرات العامة أغرتها بالمال والتقطت لها هذه الصور ، وكان الهدف من هذه العملية قطع العلاقة بين « . . . . » والراقصة « سين » حتى لا يقدم على الزواج منها » !

ومن الغريب أن هذه الوسيلة نفسها استخدمتها المخابرات مع المشير عبد الحكيم عامر نفسه ولكنه لم يقتنع بها بل جاءت بنتيجة عكسية تماما حيث ازداد تمسكه وإصراره على رأيه . .

□ □ □

أراد سامى شرف أن يعيد إلىَّ تأكيد حقيقتين رآهما ضروريتين قبل الخوض فى أى حديث عن انحراف المخابرات العامة .

الحقيقة الأولى : أن صلاح نصر كان نظيفا جدا من الناحية المالية ، وأنه لم يكن هناك أية شبهة أو غبار حول تصرفاته المالية .

الحقيقة الثانية : هى أن صلاح نصر كان رجلا وطنيا يتفجر حبا وإخلاصا لبلاده وقد أدى جهاز المخابرات خدمات هامة للدولة ولأمنها الداخلى والخارجى .

ولم أكن فى حاجة إلى مثل هذا التأكيد فقد تعرفت على صلاح نصر والتصقت به بعد أن أفرج عنه السادات فى منتصف السبعينيات ، وتناقشت معه وكانت لنا حوارات امتدت ساعات كل يوم لعدة شهور سألته خلالها وفتح قلبه ، وكتبت وسجلت ، ولاحظت أنه يحفظ كل قرش أنفق من المخابرات ويحفظ حتى أرقام الشيكات ولديه كشاكيل سجل فيها حتى المصروفات السرية وعندما سألته عما إذا كان قد أنفق مبالغ بلا مستندات قال : إنها حدثت مرة واحدة عندما جاء أحد الوزراء السوريين إلى مكتبه ليحصل على مبلغ للإنفاق منه على أحد الأنشطة فى سوريا عقب الانفصال بمعاونة عائلات وأسر بعض اللاجئين فى القاهرة ، وأوحى صلاح نصر إلى مدير مكتبه وجيه عبد الله أن يعطى الوزير السابق المبلغ فى مظروف بمكتبه ومعه إيصال ، ورفض الوزير التوقيع على الإيصال ووجه صلاح نصر الحديث لمدير مكتبه وهو يسأله : هو معقول يوقع سيادة الوزير على مبلغ كذا . . اعطه المبلغ دون توقيع وشكر الوزير صلاح نصر ، وكان الايصال هذه المرة مسجلا بالصوت وليس مسجلا بالكلمة ! وكان صلاح نصر مخلصا للثورة لآخر أيام حياته بل ربما عاد إلى السجن نتيجة أنه رفض أن يسهم فى حملة التشهير على الثورة ، وعلى جمال عبد الناصر الذى صدر عليه فى عهده حكم بالحبس أربعين عاما . وقال إنه سوف يظل وفيا للمبادىء التى خرج من أجلها ليلة ٢٣ يوليو .

و تحمل صلاح نصر نتيجة مواقفه كلها كما تحمل أيضا نتيجة الأخطاء !

وقد بدأت قضية انحراف المخابرات تتجمع خيوطها منذ وقت مبكر وعلى وجه التحديد فى شهر فبراير ١٩٦٧ قبل الهزيمة العسكرية بشهور قليلة .

ذات مساء وفى الحادية عشرة قبل منتصف الليل ذهب اثنان من كبار رجال

المخابرات الضباط إلى مكتب سامى شرف ، طلبا أن يلتقيا بالرئيس لأن لديهما أنباء هامة يريدان أن يتحدثا بها أمام الرئيس شخصيا ! ولم يكن سامى شرف ينام أو يغادر مكتبه قبل أن يطمئن إلى أن جمال عبد الناصر قد أغلق باب حجرة نومه وأطفأ نورها ، فعندما يرى أن النور قد أطفىء يتأكد أن عبد الناصر قد نام . . يغادر مكتبه إلى بيته . . ولم يكن ذلك يحدث عادة قبل الثانية بعد منتصف الليل على أحسن الفروض وقد كان عبد الناصر يصعد إلى غرفة نومه حيث أكوام صحف ومجلات العالم . . يبدأ قراءتها ولا يضع جسده على الفراش قبل أن ينتهى منها وقبل أيضا أن تنتهى آخر الإذاعات التى كان يدمن سماعها ومعرفة ما يدور فى العالم من خلالها ، وأهم من ذلك تلك الإذاعات التى كانت تتعرض للهجوم على نظامه وكان يعتقد أنه اذا توقفت هذه الإذاعات المعادية عن الهجوم عليه فإنه يكون قد سار فى الطريق الخطأ ، وأرسل سامى شرف ورقة صغيرة إلى عبد الناصر الذى كان يرى فيلما سينمائيا يخبره بأن اثنين من كبار ضباط المخابرات يريدانِ أن يلتقيا به وأنهما رفضا أن يقولا له سبب المقابلة إلا أن لديهما أخبارا هامة لن يفصحا بها إلا للرئيس شخصيا .

وعاد الرئيس إلى غرفة مكتبه وطلب أن يصحبهما إليه سامى شرف من الباب الخلفى لمنزله ، فقد أيقن عندما عرف أسماء الضابطين ومطلبهما أن الأمر لابد أن يحاط بسرية تامة ، لذلك كان دخولهما من الباب الخلفى أمانا لكل الأطراف .

وجلس معهما ومعه سامى شرف وظل الحوار روتينيا ، فقد كان واضحا أنهما مصران على ألا يتحدثا إلا مع الرئيس منفردا ، وفهم جمال عبد الناصر ذلك فأشار إلى سامى شرف . . . وجلس سامى شرف فى مكتبه لمدة ساعتين انفرد خلالهما الضابطان بالرئيس جمال عبد الناصر وطلب سامى شرف تليفونيا ليبلغه أنه تحدث معهما وأنه أفهمهما أنه موضع ثقة وسوف يكملان الحديث معه .

وأمسك سامى شرف بورقة صغيرة وقلم وبدأ يسجل ملاحظات ومعلومات وكانت كلها حول تصرفات فى المخابرات تخرجها عن دورها فى خدمة الأمن القومى الى مسائل شخصية بحتة، وكانت هذه بداية المعرفة قبل النكسة ، بثلاثة شهور وخلال هذه الشهور كان الأمر أكثر من شائك لأنه لن يتخذ أى إجراء قبل معرفة الحقيقة والتيقن من أن ما قاله الضابطان صحيحا . . وهو أمر لم يكن سهلا لأن المطلوب كان معرفة معلومات بل أدق المعلومات داخل جهاز المعلومات وعمل تحريات حول تصرفات رجال كبار فى المخابرات الذين يعهد إليهم بالتحرى عن كل الناس . . وكان المطلوب أيضا وفى نفس الوقت وبنفس الدقة ألا يؤثر ذلك على عمل المخابرات ، وألا يتوقف عملها وأن يتم ذلك فى سرية مطلقة بحيث لا تتسرب الأنباء إلى داخل الجهاز مما يؤثر عليه أو على قياداته .

كل ذلك فى ظل عدم تيقن من المعلومات التى قالها الضباط ، فربما كانا مدفوعين لخدمة أغراض شخصية وفضلا عن ذلك هناك الحساسيات الخاصة التى كانت بين عبد الناصر والمشير عامر فقد كانت قصة برلنتى عبد الحميد واحدة من هذه القصص !! ولم تكن المعلومات قد اكتملت بعد عندما طلب محمد كامل حسن ان يلتقى بجمال عبد الناصر وكان الأمر صعبا ، ولكنه التقى بعلى صبرى فى قصر العروبة لقاء طويلا . . كان فيه أيضا مزيد من المعلومات حول قضية المشير عامر وبرلنتى عبد الحميد .

وتطورت الأمور . . أو تأجلت . . ودخلت مصر فى معركة التعبئة العامة للقوات المسلحة عقب إعلان إسرائيل تهديد سوريا ، وبدأت الأنظار كلها تتوحد وتتجه نحو العدو الصهيونى . . ووقعت الهزيمة ومرة أخرى وقعت أحداث داخلية بعد الهزيمة ومن مخلفاتها وأبرزها وضوح الخلاف بين عبد الناصر وعامر . . وأصيب صلاح نصر بأزمة قلبية وسقط مريضا ، وانتهز البعض هذه الفرصة وبدأوا يتكلمون ويكشفون أمورا كانت خافية وهم يضعون النقط على الحروف ويثبتون تلك المعلومات التى قالوها يوما لجمال عبد الناصر وتيقن جمال عبد الناصر أن ما وصله صحيح تؤيده المستندات والشهود من رجال المخابرات أنفسهم وأعلن فورا سقوط دولة المخابرات وبدأت القضية بتحقيقات كثيرة ومختلفة ومتنوعة وأيضا بدأت تكتب على الورق قصة المشير عامر مع برلنتى عبد الحميد لأول مرة .

□ □ □

فى أوائل عام ١٩٦٤ كانت العلاقة بين المشير عامر وبرلنتى عبد الحميد قد استقرت وقد ارتبط بها ارتباطا تاما ، كانت هى تضغط عليه من أجل أن يتزوجها واستخدمت فى هذا الضغط وسائل مختلفة وكان المشير يرفض هذا الزواج ولكنه فى نفس الوقت لا يستطيع الاستغناء عنها .

ويقول صلاح نصر انه عندما علم بنية المشير من الزواج بها ، حاول إقناع المشير بكل الطرق بعدم إتمام الزواج ولكن المشير كان مصراً ، وحماية له كنائب لرئيس الجمهورية بدأ يعمل على عرقلة الزواج وأن ما قام به هو من صميم عمله وواجبه حماية للرجل الثانى فى الدولة ولم يكن انحرافا من جهاز المخابرات عن تأدية رسالته .

وتقول زهرة شقيقة برلنتى عبد الحميد إن صلاح نصر كان « يغير » من المشير فى علاقته بشقيقتها وأنه تراهن مع المشير على مبلغ ألف جنيه ليثبت له أن السيدة برلنتى ليست بالمرأة التى تصلح زوجة له وتقول فى التحقيق أيضا إن صلاح نصر قام بتدبير حادثة « الشخص الفرنساوى » وأن المشير كان يعلم بما سيحدث وقد أوصى زهرة بأن تدافع عن أختها لو استعمل معها الشخص الفرنسى العنف وأن توقفه عند حده !

وتقول السيدة برلنتى عبد الحميد إنه عندما خيرها المشير بين أن تنفصل عنه أو تتزوج

بغيره انتهز صلاح نصر الفرصة ودفع بشخص يدعى موريس (ممدوح كامل) على أنه فرنسى جزائرى يريد الزواج منها وأنها حاولت إقناع نفسها بالزواج من هذا الشخص ولكن اتضح لها أنها لابد أن تتخلى عن المشير ، وكان المشير نفسه قد أبلغها أنها لن تستطيع الارتباط بغيره نظرا للعلاقة التى تربطهما وقد تمت عملية الكنترول مع الشخص الفرنسى الجزائرى المشار إليه والتى لم يتم فيها أى اتصال .

كانت السيدة برلنتى عبد الحميد قد بدأت قبل شهرين وفى شهر نوفمبر ١٩٦٣ تتحدث مع زوارها عن علاقتها بالمشير عامر وأنها فى طريقها للزواج منه ، ووصلت الأنباء إلى جهاز المخابرات وتقرر أن تقوم المخابرات بتسجيل ما يدور فى شقتها على نيل القاهرة ، وكانت الحجة التى أعطيت للعاملين فى الجهاز أن أشخاصا مريبين يترددون على الشقة وأنه يتم فيها اجتماعات مريبة ، واستأجرت المخابرات شقة بنفس العمارة أسفل شقتها فى محاولة لتنفيذ عملية التسجيل ، وقال حسن عليش إن السيدة برلنتى كانت تدعى فى جلساتها علاقتها بكبار المسئولين لذلك كان لابد من التأكد من ذلك عن طريق التسجيل ، وحالت الإمكانيات الفنية دون إتمام التسجيل ، بعدها بشهرين وفى شهر يناير تقرر القيام بعملية « كونترول » أخرى استطاعت السيدة ليلى حمدى أن تدبر لقاء بين السيدة برلنتى وبين ممدوح كامل ولكى يثبت ممدوح كامل أنه ثرى وأن نيته سليمة « هكذا فكروا » أنه لابد أن يغرقها بالهدايا منذ البداية واشترى لها أسورة ومصحفا وخاتما من الذهب تكلفت مائتى جنيه وكان اللقاء الأول ـ هكذا فكروا ـ فى سيارة ممدوح كامل . . موريس ! ورفضت برلنتى أن تأخذ الهدايا وردت مرة ثانية وطلبت فقط أن تستمر العلاقة مع ممدوح وأنها لا تريد هدايا ولا نقودا .

وبدأت اللقاءات بينهما واللقاءات والسهرات فى الأماكن العامة مقصودة فهناك عيون تتتبع وترصد وهناك أوراق تكتب .

ودخلت برلنتى مع ممدوح فى قصة مختلفة . . هى قصة زواج . . وهكذا طلبت منه صراحة . . وطلبت المخابرات منه أن يستمر فى الاتصال بها رغم طلبها الزواج وأن يستدرجها إلى شقته بمصر الجديدة واستطاع فعلا أن يصحبها معه إلى الشقة لكنها صحبت معها شقيقتها زهرة ! وليس واضحا من خلال التحقيقات لماذا ذهبت معه ، أو كيف أقنعها ، أغلب الظن أنه أفهمها أن هذه هى شقة الزوجية المقبلة وأن عليها أن تراها ، الأمر الذى دفعها إلى أن تصحب معها أختها ، ولكن ذلك يدفعنا إلى سؤال آخر حيث قررت شقيقتها أن المشير كان يعلم وأوصى زهرة بأن تدافع عن أختها ، فكيف علمت أختها بمثل هذا الكمين ، وسارت فى الطريق متواطئة مع المشير ضد أختها ولم تخبرها . . سؤال حائر . . يضاف إلى عشرات الأسئلة الحائرة فى قصة المشير عامر والفنانة برلنتى عبد الحميد . . وهى الأسئلة التى

يمكن أن تثور فى عقل كل من يقرأ القصة الحقيقية التى ننشر منها ما يمكن نشره فقط نظرا لظروف وامكانيات المساحة المتاحة !

□ □ □

واختلى ممدوح بالسيدة برلنتى بالغرفة . . ولكنها رفضت أن تستسلم له ، وكل ما أمكن أن تحصل عليه المخابرات مجموعة صور لهما وضعت أمام المشير وكان يمكن أن تعاد التجربة مرة ثانية ولكن أخطاء شابت التنفيذ فقد اختفى مبلغ كان بالشقة .

وكان لابد أن يعود المبلغ وبدأت الاتصالات بين ممدوح وبرلنتى حتى أعيد المبلغ وكان واضحا أن المبلغ الذى عاد هو نفس المبلغ الذى اختفى لأنه كان مرقما بأرقام مسلسلة وانتهت قصة ممدوح ولكن بدأت القصة الحقيقية لبرلنتى عبد الحميد مع المشير ، بعد هذه الواقعة التى كان من المفروض أن تضع نهاية لهذه القصة إلا أنها فى الحقيقة وضعت بداية مختلفة .

تقول شقيقة برلنتى ورفيقة رحلتها فى التحقيق بالنص : « إنه بعد هذه الحادثة تعلق المشير ببرلنتى وقامت من جهتها بالسيطرة عليه بأن صممت أن يسكن المشير ببيت الجيزة حيث تسكن عائلته فى الدور العلوى ويقيم المشير فى الدور السفلى » .

وهكذا زاد ارتباط المشير بالسيدة برلنتى بعد هذه الواقعة التى انهزم فيها صلاح نصر بأن خسر الرهان وحصل المشير على الرهان وعلى برلنتى عبد الحميد .

وبدأت المخابرات تعمل مع المشير ولصالحه ، ولحسابه . . ولم تعد تعترض . . كانت هذه واحدة من أهم الوقفات فى علاقة المشير بالفنانة برلنتى عبد الحميد ، تلك العلاقة المليئة بالمطبات وبالغموض وبالأسرار والتى كانت أيضا واحدة من أهم القضايا فى قضية انحراف المخابرات حيث كانت كل وقائع القصة تتم سرا ولم يكشف السر أو تعرف العلاقة إلا بعد أن غاب المشير وأعلن سقوط دولة المخابرات . . وعندما كشفت . . كان كشفها فقط خلال تحقيقات وضعت فى أوراق لم تنشر ، مما أتاح للبعض أن يغير الحقائق .

كان عام ١٩٦٧ عاماً مثيراً . . وحزيناً بكل المقاييس . . وبعيداً عن الهزيمة العسكرية ، وما حدث فيها ، ومن المتسبب فيها ، ففى أوائل ذلك العام وضعت النقطة الأولى فى دراسات بدأت تدور سراً حول التحقق مما يدور فى المخابرات العامة .

وفى ذلك العام سقطت المخابرات ، وحوكم رجالها ، وسجن المسئولون عنها ، ورحل المشير عبد الحكيم عامر ، وانكشفت قصة زواج عامر من برلنتى عبد الحميد ، وعرف بها كل المسئولين ، وكل الناس أيضاً . . وكان للسيدة برلنتى الدور الأكبر فى نشر هذه الأنباء ، التى حاولت الأجهزة أن تتكتم عليها وتضعها فى حجمها الصحيح كنزوة من الرجل الكبير ، حفاظاً على أشياء كثيرة ، ولكن السيدة برلنتى هى التى ذهبت إلى المحكمة من أجل وحيدها عمرو ابن المشير ليس لإثبات بنوته ، ولكن للمطالبة بحقه فى الميراث . . ذلك أنه وفقا للقانون المصرى ، فإن السيدة التى تتزوج بعقد عرفى لا ترث زوجها ، ولا يكون لأولادها منه حقوق ، ذلك صيانة للأسرة ، حتى تكون كل الزيجات شرعية ، بالطريقة التى رسمها القانون !

قبل ذلك كانت وسائل الإخفاء ، وأدواته منحازة تماماً للمشير عامر ، ومن الملفت أن أحداً من المسئولين لم يكن يعرف قصة المشير والسيدة برلنتى بأبعادها الحقيقية !

قال لى شعراوى جمعة : إنه عندما وصلته هذه الأخبار ضمن أوراق ـ أى مكتوبة ـ طلب إجراء تحقيق لمعرفة من الذى يشهر بالمشير ، ومن هو صاحب المصلحة فى تشويه سمعة المشير ، أى أنه لم يصدق !

قال لى أمين هويدى الذى كان وزيراً للدولة عام ١٩٦٧ ، ووزيراً للإعلام قبلها : إنه فوجىء بنبأ زواج المشير عامر من السيدة برلنتى بعد أن تولى مسئولية رئاسة جهاز المخابرات العامة بعد القبض على المسئولين فيه ، وأيضا بعد أن ألقى القبض على السيدة برلنتى عبد الحميد ! وقال لى الفريق أول محمد فوزى الذى كان الرجل الثانى فى قيادة القوات المسلحة عام ١٩٦٧ فقد كان رئيس أركان حرب القوات المسلحة : إنه لم يعرف

بهذه القصة إلا بعد انتحار المشير عامر وبعد أن بدأ الحديث فيها يتردد فى التحقيقات وفى الأوراق !

وقال لى سامى شرف : إن معلومات وشائعات ، وأوراقا بدأت تتناثر منذ بداية ذلك العام . وكان الموضوع شائكا لذلك أخذت كل المعلومات بحذر . . حتى تلك المعلومات لم تكن دقيقة ، ولم تكن بالحجم الذى اكتشف بعد ذلك ، فقد كانت كلها مجرد شائعات لا أكثر ولا أقل . . ويلزم جهد كبير للوقوف على مدى صحتها . .

فلم يكن جمال عبد الناصر يأخذ بالشائعات ، أو الوشايات ، وذات مرة قال لى : إننى إذا سمعت كلام بعض الذين يعملون معى ضد زملائهم وصدقتهم ، لكان من الصعب أن أعمل مع أحد لذلك كان لابد أن يتحرى ، وأن يتيقن وأن يتأكد من صدق وصحة المعلومات التى تصل إليه .

وينفى سامى شرف أن يكون لدى عبد الناصر أى جهاز خاص أو وسيلة للمعرفة غير جهازى الأمن فى الدولة وهما : جهاز المخابرات ، وجهاز وزارة الداخلية ، إلا إذا كانت تصله معلومات عن طريق التنظيم السياسى ، وكانت هذه المعلومات ترسل أيضا إلى كل الأجهزة المختصة فى الداخلية والمخابرات إذا لم تكن قد وصلتها وبالتأكيد فقد كانت تصل إلى الجميع .

لذلك فإنه كان من الصعب أن يقف جمال عبد الناصر على كل ما يحدث ، وما كان يصله من معلومات هى فقط المعلومات التى يراد أن تصل إليه من الأجهزة ، وبالطريقة التى تريدها هذه الأجهزة ، وفى الوقت وبالأسلوب الذى تحدده !!

□ □ □

ولابد أن البعض قد رصد فى وقت متأخر قصة الخلافات بين جمال عبد الناصر ، وعامر التى بدأت منذ وقت مبكر ، وتفجرت أولى شظاياها بعد حرب ١٩٥٦ ، وانفجرت القنبلة كلها بعد الانفصال ، عندما حاول عبد الناصر أن يتدخل مجلس الرئاسة فى القوات المسلحة تدخلاً رقيقاً عرضه عبد اللطيف البغدادى . . بالاتفاق مع عبد الناصر - فى اجتماع مجلس الرئاسة الذى تغيب عنه جمال عبد الناصر متعمداً . . يومها قدم المشير عامر استقالة مسببة ، لم يتعرض لقضية التدخل فى القوات المسلحة ، وإنما تعرض لقضية الديمقراطية ، وغيرها من القضايا ، وقد اتضح فيما بعد انه لا يعنى ما يقول فقد رجع عن استقالته دون أن يتغير شىء وفقاً لرؤيته ، واستمرت الأمور كما هى ، فقد كانت استقالته فقط لمجرد احراج عبد الناصر ، ورجع عامر عن الاستقالة ، وعاد نائباً للقائد الأعلى باختصاصات أوسع ، فيما وصف بأنه انقلاب صامت على جمال عبد الناصر .

وفى تلك الفترة بدأت العلاقة تفتر بين عبد الناصر وبين عامر . . ولم يعودا الصديقين اللذين يسهران معاً كل ليلة . . ويقضيان وقت الفراغ معاً .

وفى تلك الفترة أيضاً تعرف المشير عامر على السيدة برلنتى عبد الحميد ، ومن المصادفات أن اللقاء الأول بينهما تم فى استراحة الهرم تلك الاستراحة التى شهدت نهاية حياته . . وكان اللقاء عن طريق صلاح نصر الذى كان ولا شك يعرف السيدة برلنتى من قبل ، الأمر الذى دفعه إلى أن يدعوها إلى هذه السهرة دون غيرها . . فقد كانت المرأة الوحيدة التى حضرت تلك السهرة التى قالت عنها السيدة زهرة شقيقة برلنتى فى التحقيق : « إن المشير كان فى حالة نفسية سيئة بعد حوادث سوريا ، وأراد صلاح نصر أن يرفه عنه » !

ولم يعد المشير يعانى من الفراغ الذى خلفته الجفوة بينه وبين عبد الناصر ، فقد ملأت السيدة برلنتى هذا الفراغ !

وقد وصل الإبهار لعبد الحكيم عامر بثقافتها انه كان ينقل عنها بعض المصطلحات ولم يكن أحد يعرف من أين يأتى عامر بهذه الكلمات التى لا يستخدمها عادة إلا الرفاق أو المثقفون وخاصة أن مضمونها الحقيقى كثيراً ما كان غائباً عن عامر . وذات مرة لاحظ عبد الناصر أن عامر يستخدم مصطلحات ضخمة فى كلامه ، فطلب إليه أن يقرأ . . فقد كان عامر لا يجد لديه متسعا من الوقت للقراءة أبداً .

وطلب عبد الناصر من سامى شرف أن يتصل بالسفارة الصينية ، وبالسفارة السوفيتية ليحضروا كتبا باللغة العربية تشرح فلسفتهم ، وتوضح معانى المصطلحات التى يستخدم المشير بعضاً منها ، وأن يرسل سامى شرف هذه الكتب للمشير عامر .

ولاشك أن المشير كان ينقل ذلك عن السيدة برلنتى التى حضرت لقاءات الخلايا ، وسمعت مناقشات أيدلوجية ضمن برامج التثقيف التى كان بعض المنظمين فى خلايا يحرصون عليها ، لأنها تدخل ضمن واجباتهم الأساسية . . وعندما كان يردد هذه الكلمات دون وعى كان يقول له عبد الناصر : عاوز تتعلم . . « تجيب كتب » !

□ □ □

خلال فترة الأزمة بين عبد الناصر ، وعامر ، كان صلاح نصر حائراً بين الصديق ، والشقيق ، فقد كان ناصر صديقه ، وعامر شقيقه إذا جاز التعبير . . وفى الواقع فإن صلاح نصر الذى ارتبط بالمشير عامر منذ كان طالباً كان يعتبر من رجال عبد الحكيم عامر إذا أردنا التفريق والتقسيم بأن يكون هناك رجال لناصر وآخرون لعامر !

وسوف نرى انعكاساً لذلك فى الحكم الذى أصدرته محكمة الثورة ضد صلاح نصر حيث قالت فى الحيثيات بالنص : « إنه استغل إمكانات الجهاز وطبيعة عمله السرى لفرض سيطرته على أشخاص معينين لمآرب خاصة لا تمت للصالح العام بصلة ، ثم أراد تدعيم مركزه فسعى إلى إنشاء علاقات شخصية خاصة بينه وبين المشير عامر . مكنت له من فرض سيطرته عليه ، وقد ظهر للمحكمة هذا الارتباط واضحاً من العلاقات الشخصية التى كانت قائمة بينهما مما مكن المتهم من الاستناد إلى مركز القوة الذى كان يمثله المشير ، ويعتمد عليه وإخفاء الحقائق عن المسئولين » .

وقد استمر صلاح نصر يحاول التوفيق بين الرجلين ـ ناصر وعامر ـ حتى بعد هزيمة ١٩٦٧ ، وبذل جهداً فى ذلك ، فذهب إلى المشير فى قريته أسطال ، وعاد يلح عليه أكثر من مرة ، وكان للمشير رأى محدد ، هو أن يعود كما كان ، لا يترك موقعه فى القوات المسلحة . وكان عبد الناصر قد قرر إعادة بناء القوات المسلحة من جديد على أسس علمية ، وبعيداً عن مركز القوة الذى يمثله المشير عامر ورجاله ، وقادته الذين ظلوا فى مواقعهم على أساس الولاء ، وليس الكفاءة ، فلم يطوروا معلوماتهم العسكرية ، ولم يكن اهتمامهم بعملهم يقع لديهم فى المقام الأول . . لذلك كان لابد من إبعاد عامر عن الجيش ، وإبعاد كبار القادة ، لبناء جيش عصرى حديث يستطيع أن يقاتل ويواجه وينتصر ويعبر ويحرر الأرض ولم يكن عبد الناصر يمانع فى أن يعود عامر إلى المسئولية كنائب لرئيس الجمهورية فقط . . دون أية اختصاصات ، وهو الأمر الذى رفضه عامر قائلاً لصلاح نصر :

ـ إنه يريدنى لأكون تشريفاتى يرسلنى إلى المطار لاستقبال الزوار الذين لا يريد أن يستقبلهم بنفسه !

وأرهق صلاح نصر فى رحلات مكوكية بين ناصر وعامر ، أدت إلى سقوطه مرهقا ، فى أزمة قلبية حادة .

وكانت هذه الأزمة ، هى التى أبعدت صلاح نصر عن المخابرات العامة ، وهى أيضا التى انتهزها البعض ليسلموا وثائق ، ويتحدثوا بصوت عال عن الانحرافات فى المخابرات . . وفيما بعد فإن صلاح نصر سوف يدخل أيضاً متهما فى القضية التى عرفت باسم قضية مؤامرة رجال المشير ضد عبد الناصر ، كشريك فى هذا التآمر .

ولو أنه ينفى لى تماماً صلته بهذه المؤامرة ، على أساس أنه كان مريضاً ، إلا أن المحكمة التى رأسها حسين الشافعى قد أدانته أيضاً فى هذه القضية ! ويقول سامى شرف :

« إنه حتى إذا لم يكن صلاح نصر مشاركاً فى قضية المؤامرة ، فمن المؤكد أنه كان لن يعود إلى المخابرات العامة ، بعد ما ثبت لدى عبد الناصر أن ما أبلغه به الضباط من انحراف فى جهاز المخابرات صحيح ، وأنه كان سيعلن حتماً عن هذه القضية ، بعد التأكد من صدق المعلومات إلى حد أن الناس قد بدأت تتداول كثيراً من وقائعها » .

وفضلاً عن ذلك فإنه من المؤكد أيضاً أن القبض على السيدة برلنتى عبد الحميد والتحقيق معها ، قد دلل على صحة ما ورد عن انحراف فى المخابرات . . فقد كانت أول كلمة قالتها فى التحقيق أنها تعرفت على المشير عامر عن طريق رئيس جهاز المخابرات .

وبدأت المعلومات تتوالى حول علاقتها بجهاز المخابرات ، ولم تكن هى وحدها . . فإن هناك فنانات أخريات ، بعضهن من الدرجة الأولى ، وأغلبهن من الدرجة الثالثة كن على صلة بالمخابرات وقد قادت بعضهن فيما بعد حملة ضد المخابرات ، وضد صلاح نصر . .

ويقول صلاح نصر : « إن الفنانات اللواتى تعاون مع المخابرات ، رحبن بالعمل فوراً عندما عرض عليهن . . ولكل واحدة منهن ملف موقع بإمضائها برغبتها ، وكل واحدة تعاونت معنا حصلت على أجر ما قامت به .

وكل عميلة قبل تجنيدها لها سجل به تاريخ حياتها ، ومعارفها ، ونشاطها وعلاقاتها كأى موظف ، وتسجل كل عملية تقوم بها فى سجل خاص ، يحوى اسم العملية ، وتفاصيلها وأسبابها ، وأهدافها ، وما تحقق من ورائها . . ولم تكن المسألة كما حاول البعض أن يصورها تخضع للنزوات أو الشهوات » .

□ □ □

كان عبد المنعم أبو زيد هو رجل المشير المخلص والأمين ، وهو الذى يرعى شئون منزله ، وكل أموره الخاصة . . وكان موضع ثقة المشير ، والسيدة الفاضلة زوجته . . وعندما تشعب العمل مع المشير ولم يعد يجد لديه متسعا من الوقت لرعاية أمور أسرته ، أحضر شقيقه ليتولى المسائل الخاصة بزوجة المشير وأولاده ليتفرغ هو للمشير .

وكان عبد المنعم أبو زيد « صول » فى سلاح المدفعية قبل الثورة ، وكان بارزاً بين زملائه نشيطا كفؤا فى العمل ، متحدثا لبقا وأيضا على إلمام ببعض الأمور السياسية ، وبعد الثورة طلبه جمال سالم للعمل معه ، إلا أنه استقر فى النهاية مع المشير عامر ، ويقول فى التحقيقات : إنه كان يطلق عليه لقب « ظل المشير . . فلم يكن يترك المشير أبداً » ! ورغم قربه ، والتصاقه الشديد بالمشير ، فقد كان يحس أنه يسير على الأشواك ، وبحذر شديد ، فى الصراع العنيف الذى يدور فى مكتب المشير بين على شفيق وشمس بدران . . وفيما بعد

سوف يصبح ما توقعه ، ويسقط ضحية هذا الصراع الذى سيؤدى به إلى التهلكة . . وإن كان يقول فى القضية إن سبب كل ما أصابه هو السيدة نفيسة عبد الحميد حواس الشهيرة ببرلنتى التى كانت تخطط للزواج من المشير عامر ، ولكنه كان يكشف خططها أمامه . . حتى أنها كانت تذهب للعرافين لكى يعملوا للمشير « عمل » . . ويكتبوا لها أحجبة تضعها تحت « مخدة » المشير ، وكان يصادقها ، ويعرف كل تصرفاتها ، بل إنه احياناً كان يتتبعها فى طريقها لأحد العرافين فى الجبل بسيارة جيب من سيارات القوات المسلحة حيث كانت تدمن زيارة السحرة والدجالين والعرافين ! وكان ولاؤه الأول للمشير ، لذلك كان يخبره بكل تصرفات السيدة برلنتى وتحركاتها ، وكان المشير يجد الأحجبة ، و « الأعمال » فى المنزل ، ويشارك أيضاً فى التمويه عندما يحدثها عن تحركاتها قائلاً : إن المخابرات هى التى كانت تخبره !

ولقد دفع الاهتمام - المزعوم - بالسيدة برلنتى الذى كانت توحى به تصرفات المشير إزاءها إلى أن تشترط وتطالب وتتمنع . . ولم تكن أبداً مبالغة فى تصرفاتها ولا فى طلباتها ، فقد كانت متواضعة جداً أمامه ، وإن كانت تعرف كيف تصل إلى ما تريد من خلاله أو من وراء ظهره فى الوقت المناسب . . وقد كلف على شفيق عبد المنعم أبو زيد الذى ترك القوات المسلحة ، وأصبح على درجة مدنية تساوى درجة وكيل وزارة ، كلفه بالبحث عن فيلا فى مكان هادىء جداً لأمر هام حيث ان عائلة أجنبية تريد أن تسكن هذه الفيلا .

□ □ □

كان الدكتور محمد البهى أحد علماء الأزهر النابهين . وكان من تلاميذ الإمام الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر ، الذى جاء به ليكون مديراً للثقافة بالأزهر فى موقع يساوى المسئول عن مجمع البحوث الإسلامية ، لأن هذا المجمع لم يكن قد أنشىء بعد .

وقد وضع الدكتور محمد البهى قانون تطوير الأزهر ، وشارك فى الدفاع عنه أمام مجلس الأمة بعد أن استأذن أنور السادات رئيس المجلس الأعضاء فى حضوره الجلسة التى ناقشت مشروع القانون على وجه السرعة !

وقد عين الدكتور البهى وزيراً للأوقاف ، وشئون الأزهر بهدف دفع قضية تطوير الأزهر التى تحمس لها ، وصدر من أجلها القانون إنقاذاً للأزهر خاصة بعد مجانية التعليم الجامعى . . وكان الدكتور البهى عالماً كبيراً ، ولكنه أيضا كان عنيفاً صارماً كالسيف البتار ، الأمر الذى أغضب منه الكثيرين ، ويبدو أن السبب هو دراسته فى ألمانيا ، وحصوله على الدكتوراه من جامعاتها خلال الحرب العالمية الثانية ، ضمن أول بعثة للأزهر للخارج ، وكان من بين أفرادها قريبه الدكتور محمود حب الله أمين مجمع البحوث الإسلامية فيما بعد !

كان لدراسته فى ألمانيا تأثير على شخصيته فقد كان دقيقاً أنيقاً يهتم بالوقت ، والنظافة ، وإتقان العمل وكان أيضاً مقاتلاً شجاعاً فى سبيل ما يعتقد أنه الحق . .

وقد أمضى سنوات فى الوزارة فى نزاع مع الإمام محمود شلتوت لتحديد اختصاصات كل من شيخ الأزهر ، ووزير الأوقاف وشئون الأزهر بعد صدور قانون تطوير الأزهر حيث لم تكن الأوضاع قد استقرت بعد ! وعندما ترك الوزارة ، جلس فى بيته يؤلف ويفسر القرآن الكريم ، ويصدر رسائله وفتاواه عن كل ما يهم المسلم المعاصر فى حياته .

وكان بيته فيلا صغيرة قد استأجرها من صاحبها . . وقد فوجىء بأحد أشقاء المشير يزوره ، ويطلب إليه إخلاء الفيلا لأن « سيدة اسماعيل فراج » والدة برلنتى عبد الحميد قد اشترتها ، وخصصتها لسكن ابنتها الفنانة ، وبصرامة الشيخ ، ومنطق عالم الدين المقاتل ، قال الدكتور محمد البهى فى ختام المناقشة العنيفة : إنه لن يترك مسكنه . مسكن عالم الدين لتقيم مكانه إحدى الممثلات مهما كانت الظروف ، ومهما كانت شخصية الرجل الذى يطلب إليه ذلك . . وأنه يرفض العرض الذى قدم إليه بأن يوفروا له مسكناً آخر . . فهذا مسكنه ، وهو لا يريد أن يتركه أبداً مهما كانت الأسباب ، وحتى إذا كان يمكن أن يفكر فى ذلك ذات يوم ، فإنه بعد هذا المطلب ، المشوب بالتهديد ، فإنه لن يستجيب لأى رجاء فى هذا الأمر الذى لا يخضع أبداً للمناقشة مع عالم دين !

ولم يكن رفض الشيخ الدكتور سهلاً ، ولم يمر هكذا ببساطة .

فبعد يوم واحد ، كانت سيارات الشرطة العسكرية تحاصر الفيلا . . وكانت تملأ الشارع والشوارع المجاورة .

وفهم إن إجراء ما سوف يتخذ ضده ، لإخراجه من مسكنه بالقوة . . وبمعرفة القوات المسلحة . . حيث ظهر الشارع كما لو كان ميدانا على وشك أن يشهد معركة عسكرية .

واستخار الله ، ولم يتمكن من الاتصال بوزير الداخلية ، فاتصل بوزير الدولة وكان شعراوى جمعة ، هو وزير الدولة وطلب أن يقابله .

وفى المساء كان يجلس مع شعراوى جمعة فى مكتبه برئاسة مجلس الوزراء ، وروى القصة وخلاصتها أن أحد أشقاء عامر طلب إليه إخلاء الفيلا ، لأن أم برلنتى عبد الحميد قد اشترتها ، وانتقلت ملكيتها إليها ، ولا تريد أن تؤجرها لأن ابنتها سوف تسكنها . . ولما رفض حاصرت سيارات الشرطة العسكرية مسكنه وهددوه بطرده ، وإلقاء الأثاث فى الشارع إذا لم يخرج فوراً ويترك الفيلا خالية .

وكانت الفيلا من طابق واحد . . أما البدروم تحت الأرض ففيه المطبخ فقط ، وللفيلا حديقة صغيرة ولكنها تقع فى نهاية الشارع المجاور لقصر البارون بشارع العروبة ، القريب من القيادة العسكرية المشتركة ، والشارع هادىء ، وعدد الفيلات المقامة به حتى ذلك الوقت لم يكن يزيد على أصابع اليد الواحدة ، كما أنه لا توجد مبان بعده . . ولا شوارع !

وعلى هذا المكان الهادىء وقع الاختيار ، واشترى المشير عامر فيلا باسم سيدة إسماعيل فراج أم برلنتى ليلتقيا فيها ولم يكن الدكتور محمد البهى وهو يروى القصة لشعراوى جمعة يدرك كل أبعاد هذه القصة ، كان فقط يعرف أن شقيق المشير دفعته الشهامة ربما للوقوف إلى جانب برلنتى لتسكن البيت الذى اشترته لها والدتها . . ربما وعلى أحسن الفروض فذلك كان فكره .

أما شعراوى جمعة الذى يتلقى القصة ، ويسمعها فلم تكن معلوماته تزيد أبداً على المعلومات التى وضعها أمامه الدكتور محمد البهى . . فلم يتطرق أبدا إلى ذهنه أن للمشير شخصيا دخلا بهذا الأمر من قريب او بعيد ! واتصل شعراوى جمعة بالرئيس جمال عبد الناصر وأبلغه شكوى أحد وزرائه السابقين من شقيق المشير عامر . . وطلب إليه أن يتدخل لدى المشير ليحل مشكلة الوزير السابق !

ولم يمض وقت طويل ، حتى كان عامر بنفسه يتحدث إلى وزير الدولة شعراوى جمعة ويبلغه أن موضوع فيلا الدكتور محمد البهى قد انتهى أمرها ، فقد أصدر أمراً للقوات بالانسحاب ، وسوف يبقى الوزير فى مسكنه !

وخسرت برلنتى الموقع الهادىء ولكنها كسبت الفيلا التى انتقلت ملكيتها إلى والدتها .

ولقد حاولت برلنتى فى منتصف السبعينيات أن تخرج الدكتور البهى من الفيلا بنفس الطريقة تقريباً ، فقد حاصرها المقاولون بسيارات الزلط والطوب والرمل والأسمنت ، لأنها ستقيم طابقاً آخر ، وحاولت أن تضايق الدكتور وتدفعه ليترك الفيلا ذات الإيجار المنخفض ، ولكن الرجل العنيد ، ظل رافضاً وأخذ يشكو ، ولكنه وجد تواطؤا من قسم الشرطة معها ، وحاول أن يتصل بوزير الداخلية فلم يجده متحمساً ، كانت الأجهزة - تقريباً - تقف مع برلنتى ، وتتعاطف معها لأسباب لم يعرفها . . إذ لا يعرف إلا الحق واضطر الرجل أن يطبع منشوراً يوزعه باليد ضد برلنتى عبد الحميد يروى فيه القصة منذ بدايتها ، وكانت الأمور قد تكشفت له ، وعرف حقيقة علاقتها بالمشير عامر .

وقال فى منشوره إن « مراكز القوى » أنصفته فى عصر « الديكتاتورية » فكيف يهضم حق عالم الدين فى عصر « الديمقراطية » وفى عصر دولة العلم والإيمان !

□ □ □

لم تكن الفيلا هى الشىء الوحيد الذى حصلت عليه السيدة برلنتى ، وتمتلكه فسوف نرى فيما بعد اتهامات متبادلة ـ على صفحات التحقيقات ـ بينها وبين شقيقتها حول منقولات كثيرة ذهبية ، وفضية ، وسجاجيد عجمية ، وغيرها . . كما سنرى أيضا فى كشف ثروتها أشياء أخرى لا تقل عن الفيلا . .

ولم يكن الحصول على السيارات فى ذلك الوقت سهلاً ، فقد كان يخضع للدور والأولويات فى ظل منع الاستيراد ، كما أن ملكية السيارة ـ لم تكن مثل الآن ـ فى متناول الجميع . . وقد كانت برلنتى تسعى لأن تحصل على السيارة التى يستخدمها عامر ، وهى « مرسيدس ١٨٠ » سوداء ، ولم يكن ذلك سهلاً ، فالسيارة المرسيدس و السوداء بالذات لم تكن فى متناول أحد إلا بعض كبار المسئولين ، حتى أن الوزراء فى أغلبهم كانوا يستخدمون سيارات « نصر ٢٣٠٠ » .

وطلب المشير عامر من عبد المنعم أبو زيد أن يترك لها سيارته « نصر ٢٣٠٠ » وترك لها السيارة فعلاً .
وطلبت سيارة باسم والدتها ، ولم تنتظر الدور ، بل اشتريت لها من ميزانية القوات المسلحة بواسطة على شفيق على أساس أن أمها « سيدة فراج » هى أرملة الشهيد الرائد « محمد أنور عونى » وكانت السيارة ٢٣٠٠ من التى يستخدمها الوزراء ولا أعرف ما إذا كان الرائد الشهيد اسما صحيحا قد استشهد فى اليمن ، أم أنه اسم وهمى . . على كلٍ فلم يكن هناك من يمكن أن يسأل او يدقق أو حتى يعرف .

ولما كان الأقربون أولى بالمعروف . . وعلى شفيق هو الذى يوزع السيارات ، وزوجته مها صبرى فنانة ، فقد كان للفنانين نصيب كبير فى السيارات حصلوا عليها عن طريقه ، بوسيلة أو بأخرى .
وحصلت مها صبرى على سيارة ، ووالدة مها صبرى على سيارة ، وزوج شقيقتها على سيارة . . وعم مها صبرى تاجر الأحذية على سيارة .

كل هذه السيارات صرفت على انها موزعة على ضباط عائدين أو أرامل شهداء .
ومرة أخرى لم يكن هناك من يراجع . . وإذا كان هناك من يراجع . . فإنه من المستحيل أن يعرف من هى أرملة الشهيد . . ومن هو الضابط العائد ويفرزه من بين آلاف

الضباط حتى يكشف أن الاسم الذى صرفت السيارة باسمه هو تاجر أحذية ، وليس ضابطاً بالقوات المسلحة .

□ □ □

فى النصف الأول من الستينيات ، كانت الحرب بين مصر وإسرائيل وبين مصر والولايات المتحدة على أشدها .

وكانت أبرز أدوات هذه الحرب ، وأسلحتها ، استخدام العقل . وشهدت تلك الفترة تهاوى عدد من الجواسيس الإسرائيليين والأمريكيين فى مصر . . وفى نفس الوقت شهد نشاطا مكثفاً لإسرائيل داخل مصر ، وكان عمل المخابرات المصرية دائبا لمطاردته ، وكشفه .

وتساقط جواسيس كثيرون . . ووقعت حوادث تخريب فى مصر . . وزرعت مصر عيوناً لها داخل إسرائيل . .

وعرف على نطاق واسع مسألة العملاء المزدوجين الذين يعملون لدى أكثر من جهاز مخابرات . .

المخابرات الإيطالية ، والمخابرات المصرية مثلا : والعملاء المزدوجون يطلب إليهم عادة الاستمرار فى علاقاتهم مع الجانب الآخر تحت إشراف الدولة التى يوجدون بها . . ويسمح لهم بتوصيل بعض المعلومات الحقيقية إلى الجانب الآخر . . وذلك يدخل على كل حال ضمن حرفة المخابرات واختصاص رجالها ! وقد جندت إسرائيل بواسطة مندوبها فى ألمانيا الغربية البحار محمود عز الدين نعيمور ، وطلبت إليه أن يقوم باستمرار بتصوير بوغاز الأسكندرية وجندته أيضا المخابرات المصرية ليكون عميلاً مزدوجاً ، وعن طريقه أمكن القبض على واحد من أكبر عملاء إسرائيل ، وهو الجاسوس الهولندى « موبس جود سوارد » وكان قد جاء لزيارة مصر تحت ستار أنه عالم آثار هولندى .

كانت الحرب بين المخابرات المصرية والمخابرات الإسرائيلية متأججة . . واستخدمت فيها النيران .

وقد استغلت هذه الحرب أيضا فى قصة عامر وبرلنتى .

خلال الستينيات كانت إسرائيل ـ وما زالت طبعاً ـ هى العدو الأساسى لمصر ، وكانت حرب المخابرات ، والتجسس والمعلومات على اشدها بين مخابـرات الجمهوريـة العربية المتحدة ، والموساد الإسرائيلى .

ولقد انشئت الموساد عام ١٩٣٧ ، ومركزها الأساسى جنيف ثم انتقل إلى استانبول قبل قيام اسرائيل . . وقد أعيد تنظيمها أكثر من مرة بمعاونة الولايات المتحدة حتى أصبحت من أقوى أجهزة المخابرات فى العالم ، كما تعاونت مع مخابرات بعض دول أوربا . .

ومنذ وقت مبكر ، ركزت المخابرات الإسرائيلية ، جهدها على مصر . . ولعل أشهر أعمالها ما أطلق عليه اسم « فضيحة لافون » عندما قام إسرائيليـون بعدد من الأعمـال التخريبية ضد المؤسسات الأمريكية ، فنسفوا مركز الاستعلامات الأمريكى ، وسينما ريو بالأسكندرية ، وكان الهدف الذى حدده « بنحاس لافون » وزير الدفاع الإسرائيلى هـو نسف العلاقات بين الثورة الوليدة والولايات المتحدة الأمريكية . وقد ألقى القبض على الإسرائيليين ، واعترفوا ، وأثارت هذه القضية أزمة كبيرة فيما بعد خاصة عندما اعترف واحد من المتهمين فى إحدى القضايا بأن إمضاء « لافون » قد تم تزويره ، ولم يكن هو الذى أصدر التعليمات بالقيام بأعمال التدمير فى مصـر ، وبرأ الكنيست « لافـون » من هذه القضية وقد تردد فى القضية وتطوراتها أسماء بن جوريون ، وبيريـز ، وليفى اشكوك ، وأيضا موشى ديان وغيرهم من زعماء إسرائيل .

ولم تكن عيون المخابرات المصريـة غافلة عن نشـاط العدو الـذى بدأ جـواسيسه يتساقطون . .

جندت إسرائيل فؤاد محرم مستغلة نقاط الضعف لديه بالنسبة للمال والنساء وألقى القبض عليه وحوكم وأعدم . . وجندت سامى نافع وقبض عليه وحوكم وأدين ، وجندت شبكة تضم ١٤ يونانيا ألقى القبض عليهم جميعاً .

ولم تكن أرض هـذه الحرب مصـر ، فقد نقلتهـا المخابـرات المصريـة إلى داخـل

إسرائيل ، وغرست عيونها فى كل مكان هناك . . . وانتقلت أرض المعركة إلى أوربا حيث حاولت إسرائيل أن تجند بعض المصريين مستغلين وجودهم فى الخارج بدون عمل مثل سمير جرجس خليل الذى حوكم وأعدم ، وعمر الفاروق الذى ضبط جميع افراد شبكته وحوكم أيضا . .

وطاردت المخابرات المصرية مراكز الجاسوسية الإسرائيلية فى أوربا الغربية . وخاصة تلك التى أنشئت فى إيطاليا . . وكان من بين أهدافها تجنيد المصريين العاملين فى الجمارك والجوازات والشرطة والبريد للمعاونة فى دخول عملائهم ورسائلهم وأجهزتهم . . بعد أن كشفت المخابرات المصرية كل الذين تم تجنيدهم من خلال مركز أوربا ، نقلت إسرائيل نشاطها إلى مراكز أخرى فى أفريقيا ، واستخدمت أفريقيين ، كما عملت على غزو الدول الأفريقية ، وكان أبرز مراكزها فى أسمرة بأثيوبيا أيام هيلاسلاسى ، وقد حددت هدف هذا المركز بتجنيد عملاء يتجسسون على مصر ، دون أن يثيروا حساسيات فإذا ألقى القبض عليهم أقامت إسرائيل حملات إعلامية فى الخارج لإظهار أن مصر تضطهد هذه الشعوب . . وأيضاً تجنيد مديرى الفنادق والبنسيونات فى عواصم أفريقيا للحصول على معلومات يومية عن المصريين والعرب الذين يزورون هذه البلاد وتقديم تقارير عنهم !!

فقد كانت المخابرات المصرية فى مجموعها مشغولة بقضايا أمن البلاد فى مواجهة عدوها الأساسى . . وكان الانحراف طارئاً ، وليس أساسياً . . ولم تكن هذه المسائل الفرعية تمثل إلا قشرة صغيرة فى أوقات محدودة . .

□ □ □

وقد بدأت إسرائيل منذ فترة طويلة حرب الطرود الملغومة عندما أرسلت طردا إلى قائد مخابرات غزة « مصطفى حافظ » ، وقد انفجر فيه ، وآخر للملحق العسكرى المصرى فى الأردن « صلاح مصطفى » ، وقد انفجر فيه واستشهد أيضا .

وفى ١٩٦٣ ، وإزاء الحصار الذى قامت به المخابرات المصرية لجهود إسرائيل فى أفريقيا ، بدأت توجه إسرائيل الطرود الملغومة إلى المصانع الحربية ، واستهدفت أيضاً خبراء الصواريخ الألمان . .

كان عامر مع السيدة برلنتى ، ومعركة الاستيلاء على فيلا الدكتور محمد البهى تدور عام ١٩٦٣ عندما أرسلت إسرائيل متفجرات ضمن المعدات والآلات التى شحنت فى صناديق من ألمانيا الغربية إلى المصانع الحربية فى مصر . . مستخدمة عملاءها فى مصانع ألمانيا التى تستورد منها مصر المعدات !

وفى نفس العام أرسلت إلى الخبراء الألمان الذين يعملون فى صناعة الصواريخ خطابات تحوى متفجرات .

وقد انفجر واحد من هذه الخطابات فى سكرتيرة الخبير « بيلز » وفقدت عينيها ! وانفجرت رسالة أخرى فى مكتب بريد المعادى وأصابت مدير المكتب !

وقامت إسرائيل بخطف عالم الصواريخ الألمانى « كروج » وكان يعمل بمصر ، وقد خطف فى مدينة ميونيخ عندما كان فى زيارة لها أثناء إجازته !

كانت هذه الخطابات الملغومة مرسلة من داخل مصر .. وفى خلال حرب العقل والذكاء والمهارة التى كانت تخوضها المخابرات المصرية ، مع المخابرات الإسرائيلية استطاعت المخابرات المصرية أن تكشف سر هذه الخطابات ، وأن تلقى القبض على العميل الإسرائيلى الذى أرسلها ...

وكانت واحدة من أمهر وأبرز عمليات المخابرات فى مقاومة الجاسوسية الإسرائيلية ، وهو العمل الذى أعطته المخابرات اهتماما بارزاً ، وشهدت كل مخابرات العالم بتفوق مخابرات مصر فيه ..

ولا تريد المخابرات أن تتحدث ، أو تكشف الستار عن أعمالها الإيجابية فى قلب العدو الإسرائيلى لأسباب خافية ايضاً !

المتاح فقط .. ومن خلال صلاح نصر هو القشرة الصغيرة من الأعمال الكبيرة التى قامت بها المخابرات فى ذلك الوقت لمواجهة إسرائيل !

□ □ □

كان بن جوريون قد قال يوم قامت الوحدة بين مصر وسوريا : إن إسرائيل قد وضعت داخل « كسارة البندق » !

وبدأت الحرب ضد الوحدة وما زالت مستمرة ضد معناها حتى اليوم .. ومنذ فجر التاريخ فإن لقاء مصر وسوريا بالذات هو القوة الأساسية ، والضاربة لمواجهة أعداء الأمة ، حقيقة أكدتها الممارسة ووقائع التاريخ القديم والحديث .. ودائما أيضا تلقى المقاومة وتواجه بالحرب ! وكانت الحرب ضد الوحدة مستمرة منذ لحظة إعلانها .

وقد اختارت اسرائيل أن ترسل إلى مصر أخطر جواسيسها يوم عيد الوحدة ، وقبل تدبير الانفصال بشهور ..

ففى يوم ٢٢ فبراير ١٩٦٢ ، هبط مطار القاهرة سائح اسمه « ولفجانج زيجموند لوتز » وأمضى بها ستة شهور .. سافر بعدها إلى الخارج .. وعاد بعد أيام ليمضى ستة شهور أخرى فى السياحة !

وكان لوتز خبيراً فى الخيول .. وأحد كبار الهواة لهذه الرياضة ، وفى منطقة الهرم استأجر مساحة واسعة من الأرض .. أقام عليها معهداً للتدريب على ركوب الخيل ،

« واسطبلاً » حوى خيولا نادرة وأصيلة استوردها من الخارج . . !

ومن خلال هوايته ، اتصل بعدد من ضباط سلاح الفرسان ، وصادق عـدداً من رجال المجتمع ، والمهتمين بالخيول ، وهى أسماء كبيرة حتى أن بعضها لعب دوراً سياسياً طوال فترتى عبد الناصر والسادات .

كان للجاسوس الإسرائيلى « لوتز » هدفان محددان : أن يهدد العلماء الألمان الذين يعملون بمصـر . . وأن يرسـل معلومات عن القـوات المسلحـة ! وفى إحـدى زيـاراتـه للخارج ، عاد ومعه حسناء . . قال إنها زوجته . . وفى الحقيقة فإنها كانت عشيقته ، تقرر أن تكون إحدى وسائل الإغراء ، لاقتحامـه مجالات جـديدة ، ولتثبيت عـلاقته ببعض الرجال ! ولعل من أخطاء « لوتز » أنه لم يتفق معها على معلومات محددة تغطى حقيقـة مهمتها داخل مصر !

كان لوتز يرسل معلوماته عن طريق جهاز لاسلكى ، من أماكن متفرقة ، وفى أوقات ليست دورية . .

ومن هنا كانت المتابعة مستحيلة . . لأنه يصعب تحديد المكان غير الثابت وكذلك الزمان غير المعروف أبداً !

واستطاعت المخابرات المصرية رغم ذلك أن ترصد « لـوتز » وأن تـدخل بيتـه ، وتبحث وتنقب ، حتى وجدت جهاز الإرسال داخل « ميزان الحمام » ! وكان الميزان أيضا ملغوماً . . والفريق الذى دخل البيت ، كان يضم خبراء فى المفرقعات . . وفتح الميزان ، ووجد به جهاز الإرسال . . . وأغلق الميزان ، وأعيدت المتفجرات كما كانت . .

وخرج رجال المخابرات ، ليتابعوا الرسائل ، ويحاولوا فك رموزها ، حتى وصلوا إلى معرفة كل شىء . . واستمرت متابعتهم فترة ، فإن لوتز نفسه لم يشك أن أحدا دخل بيته ، وفتح دولاب ملابسه ، وأخرج منه « ميزان الحمام » وفتحه ثم أعاده إلى مكانه ، وأغلق الدولاب بالمفتاح . . ثم باب حجرة النوم بـالمفتاح . . ثم اغلق بـاب الفيلا التى كـان يستأجرها بالهرم بالمفتاح أيضاً . . وترك فترة ليعمل وعندما حانت اللحظة المحددة للقبض عليه . . فوجىء الرجل وأخذ يصيح إن ذلك ضد السياحة ، وأن ذلك لا يحدث فى مجتمع متقدم ، وأن مصر بلد ديكتـاتورى . . وكـان شديـد الثقة بنفسـه وبمعارفـه وأصدقـائه العديدين .

وعندما اتجه أحد ضباط المخابرات إلى غرفة النوم ، وفتح دولاب الملابس ، وأخرج ميزان الحمام . . أسقط فى يد الرجل . . ولم يجد على لسانه سوى كلمة « برافو » التى أخذ يرددها كثيراً ، لأنه لم يتصور أبداً أن قوة رجال المخابرات ، وذكاءهم يصل الى قهر ما كان يعتقد أنه أذكى جهاز مخابرات فى العالم !

كان لوتز هو الذى يرسل الخطابات والرسائل الملغومة للخبراء الألمان فى مصر . . من داخل مصر . . وسقط لوتز فى واحدة من أبرع عمليات المخابرات المصرية . .

بعدها مباشرة اتجهت إسرائيل ، وفوراً ، وبعد الانفصال إلى قتل جمال عبد الناصر بالسم عن طريق جهاز مخابراتها !

سكرتير الملحق العسكرى اليونانى فى القاهرة ، كان يونانيا ايضا اسمه « لازوراس » واستطاع لازوراس الذى كان عميلاً للمخابرات الإسرائيلية أن تجند ٣٠ شخصاً معه للتجسس مستغلا بعدهم عن أرض الوطن ـ وبالتالى عدم ولائهم لمصر ـ ومهارته أيضاً . . وقد كشفت المخابرات هذه الشبكة وظلت تلعب معها لعبة المهارة والذكاء لسنوات ، حتى بلغ عدد الوثائق التى حصلت عليها المخابرات خمسة عشر دولاباً ، بعضها بخط يد لازوراس نفسه ، كما زيفت عليهم معلومات كانت تريد توصيلها لإسرائيل لتضليلها ، وعندما ألقى القبض على « لازوراس » جلس يفكر مستغلاً صفته الدبلوماسية ـ وقد وضع ساقاً على ساق فى وجه وكيل النيابة المحقق . . وطلب منه أن يفتح أى دولاب . . ووجد به كمية من الدوسيهات تملأ رفوفه ، فطلب منه أن يختار أحدها ويفتحه ، واختار واحدا ، وفتحه . . فأغمى عليه . . وتأكد أن المخابرات التى لا تقهر . . قد قهرت . . وأنه اكتشف . . . وعندما استرد وعيه قال إننى مستعد أن أتكلم !

كان من بين الذين جندهم « جورج استمايتو » الموظف بمحلات « جروبى » وكان يشرف على الحفلات التى تقيمها رئاسة الجمهورية . . وكان تجنيد موظف « جروبى » هدفه أن يضع السم لجمال عبد الناصر ، وبعض ضيوفه فى الشاى أثناء أحد الحفلات . .

□ □ □

عبد المنعم أبو زيد يعرف كل هذه الأسرار بحكم موقعه إلى جانب المشير ، لذلك فإن على شفيق عندما طلب منه أن يبحث عن منزل هادىء ليقيم فيه بعض الخبراء الأجانب ، فهم على الفور صعوبة المهمة ، وإن كان قد سأل سؤالا منطقياً : لماذا لا يقوم بذلك عصام الدين خليل ، وكان رئيس مخابرات الطيران من قبل ، ثم هو مشرف على الصناعات التى يقوم بها الخبراء الألمان .

وفهم أن عليه ألا يبلغ حتى عصام خليل . . . وكان هذا فى حد ذاته دافعاً للفخر . . والخوف ! واتجه فى البحث إلى منطقة المعادى . . حيث المنطقة الغربية والتى كان يفضلها الخبراء الألمان . . ولكنه لم يوفق فى الحصول على المكان الهادىء الذى تتوافر فيه شروط الأمن . . والأمان !

وقال على شفيق مندهشا : لماذا المعادى . . مصر الجديدة تصلح . . أى مكان !

واستطاع أن يجد فيللا فى مكان منعزل بمنطقة الهرم . . رأى أنه يتوافر فيها كل ما هو مطلوب . . حتى أن صاحبها نفسه لا يقيم فى مصر ، فهو عربى اشتراها ليؤجرها ، ووكيل أعماله أحد أصحاب المكتبات فى شارع الفجالة . .

ونقش عنوان الفيللا ، وكل المعلومات فى ذهنه . . ولم يشأ أن يكتبه على الورق كما يقول فى القضية ، فقد كان خائفاً على الخبراء الألمان الذين سيقيمون فيها !

فى اليوم التالى كان عليه أن يرافق المشير عامر فى رحلته إلى اليمن . . . ولم يكن المشير عامر يسافر دون أن يصحبه أبو زيد . . فقد سافر معه إلى لبنان والأردن والسعودية والكويت ، والعراق ، وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى مرات عديدة . وكان يقيم مع المشير فى سوريا ، بل إنه قبل الانفصال بليلة واحدة أبلغ بأن انقلابا يدبر وكان المشير قد طار إلى القاهرة لمدة ٤٨ ساعة فقط . . وعندما أبلغ ما تجمع لديه كان هناك بين مكتب المشير من قال له : انت بتسمع كلام العساكر . . ولم يهتم أحد بالأمر !!

فى اليمن سأله المشير عن المسكن الذى طلب منه على شفيق توفيره للخبير الألمانى وزوجته . . وروى للمشير الجهود التى بذلها ، حتى استقر رأيه أخيراً على فيللا على ترعة المريوطية بالهرم . .

وطلب إليه المشير أن يغادر اليمن فوراً ، وأن يعود إلى القاهرة ، لكى يوقع عقد إيجار الفيللا . .

وكانت أغرب مهمة يكلف بها القائد واحداً من رجاله ، ليطير من أجلها أربع ساعات على متن طائرة حربية !

وكتب عقد إيجار الفيللا باسم ممدوح ابراهيم البربرى . . على أنه طبيب . . ولماذا هذا الاسم بالذات ؟ قال لى أبو زيد إنه علق فى ذهنه على أنه اسم مسئول فى هيئة التليفونات ، وكان قد طلب منه يومها توصيل تليفون للفيللا ، بينما قال فى أوراق القضية إنه كتب عقد إيجار الفيللا باسم ممدوح البربرى لأنه السكرتير المدنى للمشير وقريب العقيد على شفيق !

وعاد إلى اليمن ليخطره أن المهمة التى أوكلت إليه قد تم إنجازها ، وأنه معه الآن ، عقد إيجار المسكن . . ولم يبق إلا أن يؤثث !

□ □ □

لم يشك عبد المنعم أبو زيد لحظة فى أن هذه الفيللا يمكن أن تكون للمشير نفسه . . فالمشير لا يختفى عن عيونه أبداً إلا ساعة يكون بين أسرته فى منزله بمعسكر الحلمية ، أو فى مكتبه ، وهو يعرف من سيلتقى به . . أو فى لقاء مع أجانب أو فى مهام تتعلق بالعمل ، وفى

كل هذه اللقاءات كان عبد المنعم أبو زيد ينتظر المشير . . أما فى زيارات المشير العائلية ، وبعد الظهر ، وعندما لا تكون هناك أعمال رسمية فإن الذى يقود سيارة المشير ، ويرافقه فى هذه الزيارات هو عبد المنعم أبو زيد نفسه !

وطوال الفترة الأخيرة ـ لاحظ أبو زيد متأخراً ـ أن عامر كان يكثر من تردده على المخابرات العامة ، وكان يزور صديقه صلاح نصر كل مساء تقريباً ، وأن هذه اللقاءات تمتد إلى وقت متأخر جداً من الليل . . . وبالتأكيد فإنه لم يسمح لنفسه أن يفكر فى سبب هذه الزيارات التى أصبحت برنامجاً يومياً للمشير يقوم به كل مساء ! وكان عامر بطبيعته يسرف فى السهر ! .

تدخل السيارة التى يقودها أبو زيد مبنى المخابرات العامة بكوبرى القبة من الباب الرئيسى . . . يغلق باب المخابرات الحديدى بما عليه من حراسة ، يترك عامر السيارة ، يضغط أبو زيد أو أحد الحراس على زرار المصعد ، يأتى المصعد ، أحد الحراس يرافق المشير فى المصعد إلى الطابق الأول ليسير فى دهليز طويل خافت الضوء دائماً ليلا أو نهارا ، فى طريقه إلى غرفة المدير الواسعة . .

يعود أبو زيد إلى مبنى الحراسة المجاور للبوابة ، ليجلس مع الحراس ، ريثما ينتهى المشير من عمله !

وتعود أبو زيد ألا يمل أبداً من طول انتظار المشير ، ففى اجتماعات متعددة ، وفى زيارات عمل ، وفى لقاءاته ، قد تستمر ساعات ، وهو جالس ينتظر . . ومرة أخرى فإنه بالتأكيد لم يكن يجرؤ على أن يفكر فيما يدور فى هذه الاجتماعات أو اللقاءات ، فذلك يخرج عن حدود عمله ، وأيضا عن حدود اختصاصه . . وهو يعمل فى موقع حساس . . . ربما كان أكثر المؤهلات المطلوبة له « لا أدرى ، ولا أسمع ، لا أتكلم ، وأيضا لا أفكر ! » ولابد أن كثرة تكرار هذه الزيارات ، قد استوقفته للحظة ، عندما كان يطلب ليعود بالمشير إلى بيته . . وقبل أن يدير محرك السيارة انتظاراً لوصول المشير يلاحظ أن مؤشر الحرارة فى السيارة يشير إلى أنه لم يكن على الصفر . . . بعد انتظار طويل . . لابد أن تكون البرودة خلاله قد تسللت إلى المحرك لتنخفض حرارته !

وفى مرات ثانية يجد أن الجزء الأمامى من السيارة ساخن !

كلها علامات أن السيارة لم تكن واقفة فى الانتظار طوال هذه الساعات . . ولكنه يلاحظ . . ولا يمكن أن يتكلم . . لأنه لم يطلب منه ذلك .

فربما يكون المشير قد خرج من الباب الآخر للمخابرات لمهام لا يعرفها ، ولا يجب أن يعرفها !!

وكان المشير يخرج فعلاً . . تحت ساتر المخابرات . . وكان يختفى بعد أن اتخذ من زياراته للمخابرات وسيلة للإخفاء حتى عن أقرب رجاله اليه .

□ □ □

كان محمد الصيرفى لصيقاً بالشئون العامة للقوات المسلحة . . وكان اللواء محمد السيد عبد الرحمن يثق فى أمانته ، لذلك عهد إليه بتأثيث منازل اللاجئين السياسيين إلى مصر . . كما كانت محلاته الشهيرة للموبيليات ، ومخازنه فى خدمة حفلات القوات المسلحة . .

وقد أقام عمارة شاهقة فى شارع عبد العزيز آل سعود بمنطقة المنيل على النيل ، واختارت آمال كريمة المشير عامر شقة فى الطابق الخامس بها لكى تكون عش الزوجية بينها وبين حسين عبد الناصر أحد اخوة الرئيس جمال عبد الناصر . .

وفى زيارة للآنسة آمال لمعاينة الشقة هى والسيدة والدتها أبدت إعجابها بالشقة ولكنها أضافت إن الشقة لو كانت خمس غرف لكانت أفضل . . وعلى الفور قرر محمد الصيرفى أن الشقة ستكون فعلاً خمس غرف ، فسوف يضيف إليها اليوم حجرة من الشقة المجاورة ، كما أن العمارة سوف تزود بمصعد . .

ولم يكن المشير عامر سعيداً بما قام به الصيرفى ، لأنه كان يرى أن إضافة حجرة إلى الشقة سوف تكون على حساب الصيرفى نفسه ، وهو لا يريد ذلك ،ولكن الصيرفى أكد أن الشقة المجاورة سوف تكون مجرد مخزن ولا يهم كثيراً أن ينقص حجرة !

وكانت محلات الصيرفى هى التى نقلت موبيليات فاخرة منها ، لتأثيث صالون مؤقت يتم فيه عقد قران كريمة المشير وشقيق جمال عبد الناصر ، وعادت الموبيليا الى المعارض بعد ذلك . . وقد بلغ من كرمه أنه رفض أن يحدد قيمة الإيجار فى العقد الذى وقعه حسين عبد الناصر ، على أساس أن ذلك متروك لتحدده لجان تحديد الإيجارات . . وامتداداً لتأثيث بيوت الضباط السوريين الذين كانوا يقيمون بمصر ، أثث منزل على شفيق ، وقد بلغت قيمة الفاتورة ٣٦٠٠ جنيه فقط !

وفيما بعد سوف يلتصق به عبد المنعم أبو زيد ، ويوجه إليه اتهاماً بالاستغلال . . وأنه حصل على سيارات من القوات المسلحة ، كما أن مخازنه كان بها بعض بضائع مهربة من اليمن . . .

اتصل أبو زيد بصديقه الجديد ـ فلم تكن العلاقة قد توطدت ـ وطلب إليه أن يؤثث فيللا فى الهرم . .

وذهبا معاً ، وعاينا المكان ، وبدأ التأثيث . . واستكملت تماماً بالضروريات وبالكماليات . . . رغم أن المشير لن يمضى فيها طويلاً ، فبعد وقت قصير سوف يتركها إلى مكان آخر . . .

وعندما سأل المشير أبو زيد بعد أسبوع عما تم فى الفيللا التى كان قد طار من اليمن لتوقيع عقد إيجارها . . أخبره بأن الفيللا قد تم تأثيثها . . وأنها الآن معدة تماماً لاستقبال الخبراء الذين يمكن أن يقيموا بها فحتى السجاد ، وأدوات المطبخ وغيرها قد استكملت . .

حتى البواب ، وزوجته ، جاءا ليقيما بها ، ويتوليان نظافتها ، وأيضا الاهتمام بالحديقة الصغيرة . .

ذات مساء طلب عامر أن يذهب بنفسه ليرى الفيللا ، ويعاينها قبل أن يسكنها الخبراء الألمان !

ولا شك أن ذلك زاد من سعادة ، وفخر أبو زيد الذى أيقن أنه قد قام بعمل مجيد فى خدمة خبراء على مستوى عال ورفيع من الأهمية إلى درجة أن المشير بنفسه يشرف على اقامتهم ، ويحرص على راحتهم ، وعلى توفير مكان مناسب ، وفراش مناسب لهم . . حتى أنه سيذهب بنفسه لمعاينة الموقع قبل أن يسكنوه . . وربما ازداد سعادة أن المشير قد أعجب كثيراً بكل شىء . . بموقع الفيللا ، ومكانها . . وحديقتها ، ومبناها ، وأثاثها كله . . !!!

وانقطعت صلة عبد المنعم أبو زيد بالأمر عند هذا الحد ، فقد تسلم منه عامر المفاتيح . . وأصبحت مهمته فقط أن يرسل الإيجار أول كل شهر إلى وكيل مالك الفيللا ، وهو لا يعرف أن المهمة التى قام من أجلها حتى لا ينسف الخبراء الألمان . . قد أصابت المشير . . وأن صاروخاً قد انفجر فى المشير اسمه برلنتى .

□ □ □

كان أبو زيد قد تعود على أن يذهب بالمشير إلى المخابرات ، ويتركه ثم يعود به بعد منتصف الليل . . وقد اتخذ المشير المخابرات « كساتر » لتصرفاته ، ولقاءاته حتى عن رجله القريب . . أو عن ظله كما كان يطلق على أبو زيد . .

وكلمة الساتر تتداول دائماً فى لغة المخابرات فى كل العالم ، حتى أنه قد انشئت منظمات ومؤسسات هدفها هذه الكلمة « الساتر » أى لتستر الأعمال التى تقوم بها المخابرات وتتخفى وراءها . . !

ومنظمات الساتر تقام وتؤسس للمعاونة فى إمعان الإخفاء . . وهذه المنظمات علنية ، والخفى فقط هو صلتها بأحد أجهزة المخابرات . . وقد تكون هذه المنظمات دور نشر ، أو مؤسسات تجارية ، أو جمعيات دينية ، كما أنها يمكن أن تكون بنوكاً وغيرها . !

ولقد استخدم الانجليز فى مصر منظمات ساتر تحت ستار تجارى بشكل ناجح جداً ، وكانت أبرز الأمثلة على ذلك شركة شل، وشركة جريشام للتأمين وأيضا بنك باركليز !!

وكما كشفت المخابرات المصرية مثلاً منظمة الساتر الإسرائيلية . . داخل إسرائيل

ذاتها التى كانت تعمل فى الأبحاث الذرية ، تحت ستار أنها مصنع للنسيج ، فقد صنعت هى أيضا منظمات ساتر . . .

وتصنع المخابرات أيضا ساتراً للأفراد ، فعندما يغرس جاسوس أجنبى فى بلد ما ، فلابد من أن تخلق له قصة حياة جديدة ، وأن ينسى ماضيه تماماً . . ويؤلف له ماض جديد ، يعيشه فعلاً . . وأيضا عمل جديد يتدرب عليه ، ويعرف تفاصيله ، وتخلق له صداقات جديدة ، فإذا ذهب إلى إسرائيل مثلاً تحت ستار أنه إيطالى ، فلابد أن يعيش فترة فى إيطاليا ، وأن يعرف اللغة والأحياء والعادات ، ويكون له صندوق بريد ، وأن تحمل أوراقه خطابات واردة إليه على عنوانه هناك ، ولا بأس أن يكون بين حاجياته تذاكر سينما أو مسرح قديمة مستعملة من هناك ، وأن يعرف أسماء المسارح والشوارع والملاهى والحدائق الكبرى ، وغيرها ، قبل أن يحصل على جواز السفر المزيف للقيام بمهمته فى الدولة الأخرى .

وكانت المخابرات المصرية قد أقامت منظمات ساتر توفر لها ما تريده من أعمال إلى جانب توفير أموال لتمويل عملياتها . . وكانت أبرز هذه المنظمات « شركة النصر للاستيراد والتصدير » وكان رأس مالها ثلاثين ألف جنيه ، دفعت بأسماء أشخاص من رجال المخابرات بعد أن أخذت عليهم تعهدات بأن هذه الأموال عامة . . وبدأت فى أعمالها التجارية داخل مصر وخارجها ، وأقامت بها مكاتب خاصة فى بعض البلدان الأفريقية ، ونجحت الشركة وحققت أرباحاً ، وكان حسن عباس زكى وزير الاقتصاد يعرف قصة هذه الشركة ، فطلب إلى عبد الناصر أن تؤمم . . . وفعلا انتقلت ملكيتها للدولة كإحدى شركات القطاع العام ، وانتهت علاقة المخابرات العامة بها ، وعينت الإدارة الجديدة محمد غانم رئيساً لمجلس ادارتها بعد أن خلصتها من كل ما ومن يتعلق بالمخابرات ! !

هذه هى قصة منظمات الساتر ، باختصار ، الكلمة التى تستخدم دائماً فى لغة المخابرات كوسيلة للإخفاء ، والتى استخدمها عامر فى الإخفاء أيضا ، ولكنه كان أكثر براعة حيث أنه استخدم المخابرات ذاتها !

□ □ □

ليس فى أوراق قضية عبد المنعم أبو زيد تحديد للتاريخ الذى بدأت تعود فيه علاقته بالفيلا التى استاجرها . . وإنما تقول الأوراق « وبمرور الوقت بدأت أتردد على الفيلا . . لأن الكهرباء تحتاج إلى إصلاح ، أو أن التليفون به عطل . . أو غير ذلك » فكان أبو زيد يذهب إما بمفرده لإصلاح ما فسد ، أو يصحب الفنى الذى يقوم بالإصلاح . .

وفى كل مرة لا يجد أحداً . . فزياراته تتم فى وضح النهار ، والمفروض أن الخبير

الالمانى فى العمل ، وزوجته إما أنها تعمل معه أو ليست بالمنزل . . كان يجد فقط اسحق البواب . . وزوجته !

ولم يفت عبد المنعم أبو زيد أن يتعجب عندما رأى مناديل على بعض المناضد . . كانت هى نفسها المناديل التى سبق أن اشتراها للمشير عامر ! . . وعرف أن المشير بنفسه لابد أنه يتردد على هذه الفيللا . . وإن كان لم يعرف - كما تقول أوراق القضية - سبب تردده عليها !

ومرة ثانية . . . والكلام للأوراق ، والمستندات المكتوبة فقط . . وقعت مفاجأة . . فقد وجد نفسه وجها لوجه أمام سيدة ترتدى بلوزة حمراء ، وبنطلونا أسود ضيقا جداً . .

وكانت السيدة الشقراء . . هى نفسها برلنتى عبد الحميد !!

وكشفت القصة . . وبدأت الحكاية تأخذ طابعاً آخر . !

وسائل الإخفاء فى علم المخابرات كثيرة ، ومتنوعة ، وغريبة ! وعندما تريد المخابرات أن تخفى أشياءً فإنه من الصعب معرفتها ، وفك رموزها . . . وهى تبدأ بالحبر السرى . . وتنتهى برأس دبوس الإبرة !

وفى أواخر عام ١٩٥٩ كشفت المخابرات المصرية أكبر شبكة تجسس لحساب إسرائيل ، واستطاعت أن تكشف مراكز إسرائيل فى روما وجنيف وزيورخ وأمستردام ، وأن تتبادل رسائل لاسلكية مع هذه المراكز ضمن خطة مدروسة !

وكان لإسرائيل ست خلايا جاسوسية موزعة بين القاهرة والأسكندرية ودمشق وقد طلبت إسرائيل من رئيس العصابة « جودمويس » الهولندى الجنسية معلومات عن التحركات العسكرية فى منطقة القناة وخصائص الشاطىء ووصف المنشآت به ومعلومات أخرى عن القوات البحرية والأسطول ، ومدفعية السواحل ومحطات الرادار والحراسة . .

وانتقل المحقق إلى منزل « مويس » وكشف مخبآن بهما جهاز إرسال ترانزستور داخل حقيبة جرامافون ، وحبراً سريا وأدوات الكتابة .

وقد تطورت وسائل الإخفاء فى علم المخابرات ، وأصبحت وسيلة استخدام حزام الرجل ، والخاتم الذى يفتح بصعوبة ليوضع به شريط من الورق أو السم أو المخدر . .

وفى الولايات المتحدة وقعت فى يد طفل قطعة نقود معدنية ، وسقطت منه على الأرض فظهرت داخلها رسالة شفرية مكتوبة على ميكروفيلم . .

وقد استخدمت المجلات فى التجسس مع ثقب بدبوس على الكلمات التى تتكون منها الرسائل !

ويقول صلاح نصر إنه قبل نهاية عام ١٩٦٠ كان العلماء قد ابتكروا كاميرا صغيرة

تستطيع أن تصور كتابا متوسط الحجم بأكمله فى مساحة لا تزيد على المساحة التى تشغلها رأس نفرتيتى المرسومة على ورقة النقود ذات الخمسة قروش ، بحيث لا يزيد حجم الخطاب الفردى على حجم البكتريا ، وهذه الكاميرا تلتقط نصف الصفحة فيها لا يزيد على ذرة تراب . ويستطيع العميل أن يلتقط بها صوراً يخفيها فى الأقلام أو القفل أو أزرار القميص . .

وقد كشفت المخابرات المصرية أحباراً سرية موضوعة داخل زجاجات مدون عليها أسماء أدوية معروفة للأنف أو أنبوبة معجون أسنان . ويمكن الكتابة باليد العادية على سطح زجاج ، ولكن هذه الكتابة لا تظهر إلا إذا وضع على الزجاج مواد خاصة . .

فقد كان علم الإخفاء فى عالم المخابرات متطوراً جداً ولاشك أنه ازداد تطوراً بعد هذه السنوات .

ومحدودو الذكاء يرسبون عادة عندما يدخلون لعبة الدهاء ، وحرب الذكاء إذ يحتاج من يدخل هذه اللعبة أو يشارك فيها إلى مهارات غير عادية . !

ولقد دخلت النساء العميلات ضمن لعبة الإخفاء فى مخابرات العالم . . ويكون الانحراف دائماً ـ هنا وهناك ـ عندما تستخدم هذه الوسيلة فى غير ما هو مقرر لها . . .

□ □ □

ولقد تعاون فكر المخابرات مع عملها ، على إخفاء علاقة عامر وبرلنتى . . تلك العلاقة التى استمرت سنوات دون أن يكشفها أقرب الناس إلى عامر . . وإنما ظلت محصورة ضمن نطاق ضيق ، من الذين عملهم الأساسى الإخفاء ، أو تدربوا عليه . !

وكانت برلنتى أيضا تستخدم القوى الخفية فى تقريب المشير لها . . قوى الجن والعفاريت عن طريق الدجالين والمشعوذين . .

وكان المشير عامر قد أطلق على نفسه لقب « الدكتور » . . ولم يكن معروفاً إلا بأنه الدكتور وهو اسمه « الحركى » فى علاقته ببرلنتى . . والحديث عن الدكتور الذى ذهب أو الذى جاء يعنى الحديث عن المشير . . وذلك إمعاناً فى الإخفاء .

وبدأت برلنتى تقول لعدد محدود جداً من المقربين إليها بأنها على علاقة برجل مهم فى الدولة ، وكلهم لم يتصوروا أن يكون هذا الرجل هو عامر . . . فقد خمنوا أسماء كثيرة ويقول محمد كامل حسن إنه تصور أن هذه الشخصية لابد أن تكون واحداً من اثنين إما

جمال عبد الناصر نفسه أو عبد اللطيف البغدادى . . ولم يخطر فى ذهنى أبداً عندما كانت برلنتى تتحدث معى حول الشخصية الكبيرة التى تعرفها أن يكون عبد الحكيم عامر . وكانت السيدة « سيدة فراج » أكثر الناس إلحاحاً فى أن تزيل عن علاقة ابنتها بعامر مثل هذا الإخفاء ، وكما يقول عبد المنعم أبو زيد فإنها باستمرار كانت تحدثه عن الوضع غير اللائق بأى وسيلة لابنتها . . وتطلب معاونته لإنهاء هذا التخفى الظالم . . وغير المنطقى أن يستمر سنوات . . وسنوات . .

وطبعا كانت برلنتى نفسها هى التى تخطط لتحويل الصداقة إلى علاقة زوجية علنية بأية وسيلة ، وتكون البداية توسيع دائرة الأصدقاء المقربين الذين يعرفون ، وعن طريقهم يمكن خلق مجتمع جديد ، لا تكون فيه وحدها مع عامر بل يكون معهما فى الحفلات أو السهرات أو الزيارات بعض الأشخاص المقربين . .

ولقد كان كل من عبد المنعم أبو زيد وعصام خليل من المقربين جداً إلى برلنتى كما قالت أختها فى التحقيق بالنص !

وفيما بعد سوف تكون هناك وسيلة للقضاء على هذا التخفى ، لا أحد يعرف من الذى فكر فيها ، أو استخدمها ، ولكنه سيكون ضحيتها مسئولا بالاتحاد الاشتراكى اسمه على عبد اللطيف وسوف تدخل قضية كواحدة من قضايا انحراف المخابرات وتقدم للمحاكمة .

□ □ □

قدم على نور الدين رئيس مكتب التحقيق والادعاء بمحكمة الثورة تقريراً عن موقف المتهمين فى قضية انحراف جهاز المخابرات العامة ، انتهى فيه إلى تقديم ثلاثة أشخاص من المسئولين فى الجهاز ـ غير صلاح نصر إلى محكمة الثورة ، والنظر تأديبياً فى أمر تسعة أشخاص من العاملين فى المخابرات . . وفقاً لتقرير الاتهام الذى اعده من عشرة بنود . .

والبنود العشرة التى قدمها تقرير الاتهام تشير إلى أن الانحرافات كلها نسائية . . حتى هذا الرجل الذى حصل على مائة جنيه شهريا من أموال المخابرات باعتباره عميلاً لما لم « يؤد أى عمل لصالح المخابرات يتناسب مع ما دفع له . . وتبين أن مسئولاً بالمخابرات كان على علاقة بزوجته وأنه بسبب هذه العلاقة أمر بتشغيله كعميل للمخابرات وكان من بين الاتهامات التى وجهت إلى حسن عليش أنه كان يعلم بهذه العلاقة ، وأفادت إدارة المخابرات أنه لايوجد لديها أى أوراق أو بيانات توضح علاقة ـ ذلك الشخص ـ بالجهاز ولم يستدل على قيامه بأعمال فى الخارج تتناسب مع ما دفع له . . لكل هذا يكون قد ثبت فى

حق حسن عليش علمه بأن ما بذل من مال إنما كان لخدمة أغراض شخصية . . كما ثبت فى حقه أيضا أنه بدد أموال المخابرات العامة التى صرفت فى سبيل تنفيذ عمليات السيطرة المنحرفة مع علمه بذلك ، وهذه الأفعال تكون جناية تسهيل استيلاء الغير على أموال الدولة المنصوص عليها فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات . .

ومن الاتهامات التى وجهت إلى حسن عليش « تنفيذه أوامر صلاح نصر بالقبض على كل من محمد كامل حسن المحامى وعلى عبد اللطيف بدون وجه حق ، إذ ثبت من التحقيق أن حسن عليش هو الذى تولى بنفسه اتخاذ إجراءات القبض عليهما ، واحتجازهما بمبنى الاستجواب بهيئة الأمن القومى طوال المدة التى تم حجزهما فيها ! وكانت عملية على عبد اللطيف المسئول فى الاتحاد الاشتراكى بالقاهرة خاصة بالسيدة برلنتى عبد الحميد ، لتبديد الظلام ، والخروج بعلاقتها بالمشير إلى النور على نطاق أوسع ، ولا أحد يعرف حتى الآن من كان وراء محاولة اختراق حاجز الظلام الذى أحاط بالعلاقة .

□ □ □

نعود إلى قرار الاتهام فى قضية انحراف المخابرات ، لأن له علاقة مباشرة فى بعض بنوده بعامر نفسه . . الذى كان من نصيبه عمليتان من ضمن ثمانى عمليات دخلت قفص الاتهام . فقد جاء فى البند الرابع من قرار الاتهام ما يأتى بالنص :

١- عملية تصوير الممثلة . . . . . تمت فى نوفمبر ١٩٦٣
٢- عملية تصوير الممثلة . . . . . تمت فى أواخر ١٩٦٣
٣- عملية تصوير برلنتى عبد الحميد . . . . كانت فى أوائل عام ١٩٦٤
٤- عملية تصوير السيدة « ا » . . . . تمت فى صيف ١٩٦٤
٥- عملية تصوير سيدتين . . . . . تمت فى صيف ١٩٦٥
٦- عملية تصوير السيدة « ا » . . . . . تمت فى أوائل ١٩٦٦
٧- عملية تصوير الراقصة « س » . . . . . تمت فى صيف ١٩٦٦
٨- عملية تصوير على عبد اللطيف . . . . . تمت فى مارس ١٩٦٧

وكانت عملية على عبد اللطيف التى ذكرها مكتب التحقيق والادعاء بمحكمة الثورة خاصة بالسيدة برلنتى وعبد الحكيم عامر !

والملاحظ أن تاريخ هذه العملية قبل بداية حرب يونيو ، وإعلان التعبئة العامة فى شهر مايو . . بحوالى شهر واحد !

فقد كانت إسرائيل على الأبواب ، بينما القائد العام مشغول بأمر السيدة برلنتى . . وللإنصاف للمخابرات وللسيدة برلنتى معاً نؤكد أن عملية تصويرها لم تتم أبداً فقد كانت

أيضا بعيدة عن هـذا النشاط المنحـرف . . . رغم وروده فى الادعاء فإنه لم يثبت ولم يكن حقيقة !

□ □ □

ويقول صلاح نصر إنه « منذ عام المحنة ـ ١٩٦٧ ، وقد كـثر الهمس ، وراجت الشائعات ، وتسرب فحيح الأفاعى بسمه الزعاف يدمر بلا هوادة جهازاً خدم وطنه فى أحلك الظروف ، وأظلم الأيام ويطعن بضراوة أفراده بخناجر الهمزات واللمزات .

من قائل إن جهاز المخابرات كان جهاز قمع وإرهـاب ، كبت الحريـات ، وقام بتعذيب المواطنين ، ومن قائل إن كفة سلبياته رجحت كفة إيجابياته ، وآخر يقول إن هزيمة يونيو كانت فى الدرجة الأولى هزيمة مخابرات ، وبالطبع لا يمكننا أن نصل إلى الحقيقة إلا إذا ألممنا بأغوار الأحداث وإلا إذا أدركنا طبيعة عمل المخابرات ونتائج أعمالها . .

ويقول إنه عندما سقط فى مكتبه يوم ١٣ يوليو مصابا بانسداد خطير فى الشريـان التاجى كاد يودى بحياته ، ورقد فى المكتب دون حركة حتى يوم ٢٤ أغسطس ، وكان ذلك نتيجة المجهود الشاق « الذى كنت أقوم به منذ نشوب أزمة الشرق الأوسط ، وقد ألقى الرئيس عبد الناصر على كاهلى العبء الأكبر فى هذه المرحلة ، وفت فى عضدى المجهود اليائس الذى بذلته للتوفيق بين الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر الذى لم يقدر له النجاح .

وفى يوم ٢٦ اغسطس أى بعد يومين من قيامى من الفراش قدمت استقالتى المسببة لرئيس الجمهورية لأسباب لا مجال لذكرها ، وإن كنت أشير إلى أنها لم تكن استقالتى الأولى خلال مدة خدمتى الطويلة كرئيس لجهاز المخابرات .

« واشتد الخلاف بينى وبين رئيس الجمهوريـة جمال عبـد الناصـر ، ودخلت بيننا عناصر دخيلة عـلى الثورة فـأشعلت نار الفتنـة ، وكنت ومازلت أمـر بدور النقـاهة من مرضى » .

وقد قال الدكتور على الجمال فى الدفاع عن صلاح نصر أمام محكمة الثورة « إنه لايجوز الخلط بين العمل المباح وغير المشروع ، فقد يكون العمـل مباحـاً ، ولكنه غـير مشروع ، كالدفاع الشرعى مثلاً وغيره من الأمثلة العديدة فى الحياة فهو فى الأصل عمل غير مشروع ولكن القانون أباحه .

ونفس الأمر ينطبق على قياس الأعمال سالفة الذكر بمعيار الأخلاق فأولئك الذين يعيبون على المخابرات استخدام الجنس فى أعمال التجسس أو أعمال السيطرة على العملاء

يقعون فى الدرك الأسفل من الخطأ . ذلك أنهم يتناسون هنا الفارق بين المباح والمشروع وبين مصلحة الدولة التى يباح من أجل سلامتها كل شىء »

□ □ □

حاول عامر إخفاء علاقته ببرلنتى لأسباب رآها وقدرها هو . . ولكن بالتأكيد لم يكن هذا الإخفاء فى صالح برلنتى ، التى كانت تحب أن يعرف الناس جميعاً أنها مرتبطة بنائب رئيس الجمهورية ، والقائد العام للقوات المسلحة المصرية ، والرجل ذى النفوذ الأول فى مصر ، فإذا لم يكن نفوذه يفوق نفوذ عبد الناصر فعلى الأقل يتساوى معه !

وكان لابد لهذا الإخفاء من آخر . . كما انه لابد للعلاقة والصداقة من آخر ينتهى الى الفراق أو الزواج . . وقد فشلت فكرة الفراق . .

ولن تتمكن أية سيدة من الزواج من أى رجل إلا اذا كانت العلاقة بها قدر أكبر من العلانية ، فالإخفاء هنا غير عادى . . لأن الظروف أيضا غير عادية ، تدخل فيها وسائل مخابرات ، وأمن ، ورجال دولة . . . ولابد أن برلنتى فكرت فى إنهاء حالة الإخفاء . .

قالت السيدة زهرة عبد الحميد حواس شقيقة برلنتى فى التحقيق إنه بعد أن تعرفت شقيقتها على المشير . . ابتدأت برسم مخطط فى أن تعيش مع المشير على أن يكون زوجها فى الحلال . . . علماً بأنها تعرف شخصاً فلسطينى الجنسية اسمه « روبير » . . ومن قبله شخصا إيطالياً . . »

ولعل ذلك هو الذى أوحى بتدبير كمين الرجل الفرنسى المزيف ، لأن برلنتى لم تكن لتتجه إلى الزواج من شخص مصرى ، بعد تجاربها الزوجية مع المصريين وكانت تجارب فاشلة !

وتضيف شقيقة برلنتى إنه « كان من أمنيات برلنتى طوال حياتها أن تتزوج من شخصية مشهورة ، لذلك عقدت العزم على أن تتزوج المشير بأية وسيلة . . . وأضافت أيضاً إن المشير كان « خام فى شئون النساء » وأنه كان « فى بدء معرفته بها جاداً فى حياته » !

تلك بالنص شهادة زهرة . . . شقيقة برلنتى التى وصفت أيضاً شقيقتها بأنها « نحس » وأنها « مشهورة فى الوسط الفنى بأنها نحس » !

ويصعب طبعاً تعليل ما حدث للمشير عامر ـ فيما بعد ـ وهو كثير وارجاعه إلى « نحس » برلنتى ، كما تقول شهادة الشقيقة ، فإن ما حدث كله له أسبابه الموضوعية ، والأخطاء الجسيمة التى أدت اليه . .

بدأت هى تخطط للزواج من عامر دون أن تعلن ذلك صراحة ، وازداد ارتباطه بها . . وعندما بدأ يتحدث عن زواجه منها مع صلاح نصر عارض بشدة ودبر قصة الرجل

الفرنسى الجزائرى المزعوم لكى يبعد المشير عنها . . . وترجع شقيقة برلنتى معارضة صلاح نصر فى هذا الزواج إلى الغيرة ، أما برلنتى ذاتها فقد ذكرت فى التحقيق أن صلاح نصر كان يضايقها ، وكانت تخفى هذه المضايقات عن المشير . .

وكان فى بداية التخطيط فيما يبدو أن يصبح فى العلاقة شىء من العلانية ، أى أن تخرج إلى نطاق أوسع فى ظل المحافظة على السرية . . وفى التحقيق وصفت السيدة برلنتى « علاقتها بالمشير - ٧ سنوات - بأنها كانت علاقة مرهقة لها ، فكان عليها أن تتم جميع اللقاءات بعيدا عن أعين وسمع المجتمع ، حرصا على سمعة المشير ومركزه ، وحرصا على ارتباط المشير بمصالح الدولة العليا ، وكذلك حرصا على كيان المشير عائليا بين أولاده ، والسيدة حرمه » !

أى أنها فى أقوالها تؤكد أن العلاقة كانت مرهقة ، لأنها كانت حريصة على سمعة المشير التى ستتأثر لو عرف الناس ارتباط اسمه باسمها وأيضا لأنها كانت حريصة على زوجة المشير وأولاده . . وعلى مصالح الدولة . ويبدو من الواقع ، ومن الأقوال الواردة فى القضايا ، على لسان الآخرين أن ذلك لم يكن صحيحا بالمرة !

□ □ □

فمثلا عندما نقرأ قضية عبد المنعم أبو زيد ، وهو يروى فى أوراقها قصة اللقاء الأول بينه وبين برلنتى ، نتأكد أنها تعمدت أن تلتقى به ، وتعرفه بنفسها ، وموقعها ، عندما تحدثت إليه فى أمور لا يعرفها عنه إلا أقرب الناس إليه ، وبالطبع كان المشير يعرفها . . فطوال رحلاته الليلية مع المشير لابد أنه كان يتحدث معه عن أسرته ، وأولاده . . فقد كان المشير عامر إنسانا إلى أبعد الحدود .

ذهب أبو زيد لإصلاح الثلاجة بنفسه ذات صباح ، لم يكن فى الفيللا أحد ، صحب معه اسحق البواب إلى الداخل . . جاءت زوجة البواب مهرولة ، وهى تصيح يا اسحق يا اسحق . . الخواجاية جت !! ولم يكن يعرف أن الخواجاية هو الاسم الكودى لبرلنتى عبد الحميد إذا جاز التعبير بلغة المخابرات ، حدث ارتباك سريع للحظات قبل أن تدخل الخواجاية ، ترتدى البنطلون الأسود ، والبلوزة الحمراء . . وتضع على عينيها نظارة سوداء !

وسلمت على عبد المنعم أبو زيد ، وبذكاء ابنة البلد أخذت تمتدح ذوقه فى اختيار الأثاث . . وكان هذا يعنى - عدا إشباعه بالغرور - أنها تريد أن توصل إليه رسالة هى أن هذا الأثاث من أجلها ! وسألته عن زوجته ، وتطورات مرضها بما يفيد أنها تتابع الحالة وأن لديها معلومات ، ثم سألته عن أولاده ، دراساتهم ، وهواياتهم ، كل واحد باسمه . . . نبيل . . . وجلال !

ولم يكن الأمر يحتاج إلى أدنى قدر من الذكاء لكى يعرف أنها هى التى تقيم فى

الفيللا ، وأن هذه المعلومات جاءتها من الرجل الذى كان يترك مناديله هناك !

ربما خانه الذكاء بعض الوقت ، وهو فى طريق العودة عندما أخذ يتذكر من هى هذه السيدة ، وأين رآها من قبل . . !!

كان قد وصل إلى منزل المشير عامر فى الجيزة ولم يستقر على معرفة هذه السيدة التى ليست « خواجاية » والتى تعرف العربية ، وتعرف كل شىء عن أسرته وعن زوجته أم نبيل . .

وعندما وجد على شفيق فى منزل المشير سأله عن أسباب إرساله إلى الفيللا فى وجود أشخاص بها ، ونفى على شفيق ذلك ، فقد كان سوف يتصل به هناك ليعرف ما حدث للثلاجة . .

وقال أبو زيد : إنها جاءت . . من هى التى جاءت !

ورد على شفيق « مش ممكن برلنتى تكون راحت » . . . وعلى الفور رد أبو زيد : آه برلنتى عبد الحميد ! . . هى دى الخبيرة !

ولم يكن أبو زيد راضيا عن برلنتى ، الأمر الذى اتضح من تقييمه للموقف أمام على شفيق . .

ووصل رأى أبو زيد إلى المشير ، ويبدو أنه لم يكن راضيا فقد « طلبنى المشير وسألنى ومن حركات يديه ، وهزات رأسى ، عرف ما يجول بخاطرى ، فقال لى مطمئنا : « دى بنت طيبة ، وبكره تعرفها كويس ، وماهاش أى مطامع فينا » ؟

ويقول أبو زيد : كانت معلوماتهم عن أننى أتحلى بأخلاق فلاح ، وشهامة أولاد البلد كما علمت فيما بعد ، واتفقت برلنتى مع المشير على أن أوضع أمام الأمر الواقع ، فكانت تمثيلية اللقاء » !

كانت هذه هى أولى الوسائل التى خرجت بها علاقة المشير ببرلنتى إلى نطاق أوسع ، وإن كان ما زال سريا جداً ، ولا يعرفه ربما إلا صلاح نصر وعلى شفيق وأبو زيد ، وقد يكون من بين هذه الحلقة الضيقة من الذين وصلتهم هذه الأنباء عباس رضوان ومتولى السيد سكرتير المشير الخاص . . وأيضا عصام خليل !

وكانت هذه خطوة أولى . . ولكنها لم تكن كافية !

□ □ □

سوف يكون أبو زيد بعد ذلك من أقرب الناس إلى برلنتى . . ولكنه كما يتضح من الأوراق ومن كلامه نفسه أنه كان يلعب دور « العميل المزدوج » إذا جاز التعبير . . فكان يبدو أنه قريب جداً من برلنتى . . ولكنه كان فى الواقع ينقل أخبارها إلى المشير . . كما أنه كان يعارض تماماً فى الزواج . . ولكنه كان هناك إصرار منها على أن تخرج من حصار الظلام

فى علاقتها بعامر وبذلت جهوداً لإتمام الزواج فى اتجاهات متعددة . . . كما كان هناك من يبذل جهوداً أخرى لكشف العلاقة بين برلنتى وعامر . . والقضاء على حالة الإخفاء .

ومرة أخرى تشغل هذه المرة أجهزة الأمن فى الدولة ، التابعة لوزارة الداخلية بقضية برلنتى وعامر . . وتحدث مشكلة . . ويهدد عامر بترك مصر ، والهجرة إلى أسبانيا ، كما يطالب باعتقال وزير الداخلية فوراً !

وسوف يتحدث عن هذه الصورة كل زملاء عامر وكل أصدقائه ورفاقه .

وتكون رواية عبد المنعم أبو زيد بشأنها صادقة . . لأنها كانت موضع اجماع .

وسوف تختلط فى قصة هذه الصورة السياسة بالحب . . الإخفاء بالتعذيب . .

ويكون موضوع الصورة غريباً . . وشاذاً ، وربما لا يصدقه أحد . . ولكنه على كل حال يدخل ضمن الوسائل التى كان عامر يتبعها من ناحية ، والوسائل المضادة التى كانت تتبعها برلنتى من ناحية ثانية .

كان عامر يريد ألا يعرف أحد . . وكانت برلنتى تريد أن يعرف كل « أحد » .

وكان لكل منهما منطقه . . وحجته السليمة من وجهة نظره .

وكانت برلنتى على حق تماماً فيما استخدمته من وسائل لحماية مستقبلها . . كما أنها كانت منطقية أيضا فيما اتبعته من أساليب للحفاظ على عامر . . وعلى سمعته أيضاً بعيداً عن الأعين والكلمات . . وإن كانت فى ظل ذلك ، تسير على خيط رفيع . . لكى تصل إلى هدفها . . فى مواجهة دولة كاملة !

ذات شتاء ساخن كانت السيدة اعتماد خورشيد تشغل الدنيا بأحاديث صحفية وصور ، وأخبار وقضايا ضد صلاح نصر قائلة إنه قد تزوجها بعقد عرفى وقع عليه اثنان من الشهود هما زوجها المصور أحمد خورشيد وعباس رضوان . .

وفى ذلك الشتاء الساخن نفسه أصدر عثمان أحمد عثمان كتابا شغل به الدنيا أحاديث صحفية وصورا ، وأنباء . . عندما وضع تجربته أمام الشباب لتكون نموذجا لهم فى سلوكهم ، وفى حياتهم تؤدى بهم إلى النجاح !

وفى قضية المخابرات وانحرافها ، كانت اعتماد خورشيد احدى شاهدات الاثبات ، وكان عثمان أحمد عثمان شاهد نفى ![1]

وقفت اعتماد خورشيد ضد صلاح نصر ، ووقف عثمان أحمد عثمان مع صلاح نصر ! وكان صلاح نصر هو المسئول السابق الوحيد الذى لم يهاجمه عثمان فى كتابه ، فقد هاجم كل المسئولين السابقين الذين عرفهم أو سمع عنهم أو عمل معهم فيما بعد ووصفهم بأنهم أقزام يتضاءلون إلى جانبه ويخافون من كل رجل ناجح !

ولقد وصف صلاح نصر منذ أول لقاء بينهما قائلا[2]: « أسجل بصدق أننى لمست فيه لأول وهلة الصدق ، والرجولة . . ويقول : « إننى احترمت صلاح نصر منذ ذلك الوقت ، وعرفت أنه رجل له مواقف . » وعندما ذهبت إلى صلاح نصر ـ وكنت أستعد لإصدار كتاب يرد على بعض ما ورد فى كتاب عثمان ـ سألته عن رأيه فى عدد من الوقائع الواردة فى الكتاب فكذبها ، وقال إنها لم تحدث وطلب منى أن أنشر ذلك . . رغم أن عثمان كان يمتدحه . . وهو موقف يحسب له . !

ولم يكن عثمان قريبا من صلاح نصر فقط ، فإنه يبدو من كتابه أنه كان أيضا قريبا من المشير عامر . . فعندما يشكو « نظام الحكم » كان يشكو للمشير . وعندما تواجهه عقبات يذهب إلى مكتب المشير ، وعندما تؤمم الشركة يناقش المشير . وفى لقائه الثانى مع

---

(١) هذا الفصل كتب ونشر بالصحف قبل أن تنشر السيدة اعتماد مذكراتها بعلم كامل تقريبا .

(٢) كتاب تجربتى للمهندس عثمان أحمد عثمان .

صلاح نصر يقول إنه قدمه للمشير ، وأن المشير قد عرض عليه أن يتولى وزارة السد العالى ، ويكون وزيرا « وعرفت من المشير إن ذلك العرض لم يكن وليد المقابلة السريعة ، ولكن كان قد بعث إلى موقع العمل بعد مقابلتى لصلاح نصر برجال المخابرات من مختلف الأجهزة ، وكتبوا تقاريرهم وكانت مطابقة للحقيقة تماما ، وشهدت للجهد الجبار الذى يبذله الرجال هناك » واعتذر عثمان أحمد عثمان عن الوزارة « لأن الوزارة ليست هدفى ولا أسعى إليها » . . « وكان أن استحسن المشير موقفى ، وأثنى عليه » !

وسوف يذكر عثمان أحمد عثمان مرة ثانية أن المشير عامر قد عرض عليه أن يتولى الوزارة ولكنه رفض « وفى مقابلة مع المشير عبد الحكيم عامر بعد التأميم كان قد سألنى عما إذا كنت متأثرا مما حدث أم لا . . ولم أستطع أن أخفى عنه أوجاعى » !

وبذلك يكون عثمان أحمد عثمان من كتاباته واحدا من الرجال القريبين من المشير كما أنه كان قريبا جدا من صلاح نصر !

وأيضا يهاجم سامى شرف لأنه طلب إليه أن يرسل تقارير من البلاد العربية والأفريقية التى يزورها « سامى شرف يطلب من عثمان أحمد عثمان أن ينقل له صورة عما يدور فى البلاد العربية ، ويطلب منه أن يعمل جاسوسا ، ويطلب منه أن يتنكر لكل القيم التى يحملها بداخله ويطلب منه أن يخون العشرة والعيش والملح والصداقة يطلب منه ما ليس من طباعه وما هو ليس من شأنه » ولما رفض ذلك منعوه من السفر إلا أن صلاح نصر تدخل ووضع حلا لمشكلة السفر . . ولقد بلغ من نفور عثمان من عمليات كتابة تقارير للمخابرات أو التجسس ، وهو ما طلبه منه سامى شرف أنه كانت « تلك الأمور سببا فى أن أقرر تصفية كل أعمالى فور الانتهاء من العمل الجارى تنفيذه فى كل بلد من البلدان العربية » .

وأيضا يهاجم أمين هويدى مدير المخابرات بعد صلاح نصر ، لأن المخابرات العامة القت القبض عليه واستدعته للتحقيق . .

□ □ □

لم تغمض المخابرات عيونها أبدا ـ فى عهد صلاح نصر أو بعده ـ عن العدو الصهيونى ، ومحاولاته للتخريب فى الداخل ، أو للتجسس وجمع المعلومات .

وكانت القضية التى استدعى من أجلها عثمان أحمد عثمان للمخابرات ، والتحقيق معه بشأن واحدة من هذه القضايا ، فى ظل ظروف بالغة الصعوبة والقسوة ، فمصر تخوض حرب الاستنزاف . .

لقد أراد جمال عبد الناصر أن يعيد بناء القوات المسلحة ، وهى تحارب ، وأن تكون هذه الحرب بمثابة مناورات بالذخيرة الحية ، وفق خطة محسوبة استراتيجيا حسابا دقيقا . .

وكانت هذه الحرب صفحة مجيدة ومشرفة فى تاريخ العسكرية المصرية ، الأمر الذى جعل جولدا مائير تبكى قائلة : إنه إذا استمرت هذه الحرب . . فسوف نتآكل . . وكانت مبادرة روجرز التى ألحت عليها إسرائيل كهدنة لوقف إطلاق النار . . وقبلها جمال عبد الناصر لأنه كان يريد وقتا قصيرا هادئا لاستكمال بناء حائط الصواريخ . . وهو ما دفع إسرائيل لأن تتقدم بعدة شكاوى للأمم المتحدة عقب وقف إطلاق النار . . لأن مصر تبنى قواعد للصواريخ فى ظل توقف هدير المدافع وأزيز الطائرات . .

كانت مصر تنفق كل يوم مليون جنيه لبناء حائط لقواعد الصواريخ بواسطة شركات القطاع العام للمقاولات . . وكان البناء يتم فى ظروف قاسية إذ أن طائرات العدو تهاجم العمال المدنيين الذين يقومون بالبناء ، وتنسفهم مع ما يقومون به . . فيعيدون البناء بدفعات أخرى من العمال . . وهكذا !

وقد سلمت خطة بناء قواعد الصواريخ ومواقعها إلى رؤساء شركات القطاع العام بأنفسهم ، وكان هناك تحذير شديد لهم بعدم تسليمها أو إطلاع أحد عليها . . فهى خطة عسكرية ، ونحن فى حالة حرب ، والعدو يقصف بمدافعه وطائراته ما نقيمه .

وإمعانا فى السرية ، ولأهمية هذه الخرائط ، فقد حملت كل خريطة رقما سريا ثقب فيها ، وسجل رقم كل خريطة باسم رئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام التى ستتولى الإسهام فى عمليات البناء . . بعد التحذير والسرية الشديدة . وربما رأى بعض الذين تسلموا هذه الخرائط أن هناك مبالغة فى إجراءات الأمن بالنسبة لهم ، فهم مصريون ، ووطنيون وهم على درجة عالية من المسئولية ، ويعرفون جيدا أهمية العمل الذى يقومون به ، ويحرصون ـ ولا شك ـ على سرية هذه الأوراق حفاظا على أمن وطنهم ، وأيضا حفاظا على أرواح أبنائهم العاملين فى شركاتهم الذين تحصدهم نيران العدو . .

ومع ذلك كله ، فقد استطاع أحد عملاء إسرائيل أن يحصل على واحدة من هذه الخرائط . .

وكانت الخريطة التى تسللت إلى العميل الإسرائيلى ، هى نفسها الخريطة التى سلمت للمهندس عثمان أحمد عثمان شخصيا وباليد . . ومن اجل ذلك القت المخابرات العامة القبض على عثمان أحمد عثمان ، واستدعته للتحقيق ، وهى الواقعة التى أشار إليها فى كتابه . . وهاجم من أجلها أمين هويدى مدير المخابرات العامة بعد صلاح نصر . .

□ □ □

فتح المحضر يوم الثلاثاء ٥ مارس ١٩٦٨ الساعة ١٠,٣٠ ص بمبنى مجلس قيادة الثورة بالهيئة السابقة حيث حضرت السيدة اعتماد خورشيد فدعوناها وسألناها بالآتى قالت : اسمى اعتماد محمد رشدى الشهيرة اعتماد خورشيد سابق سؤالها . . حلفت اليمين :

س : أكملي أقوالك .

جـ : بالنسبة لزوجي أحمد خورشيد ، فهو حضر اللقاء الأول اللي حضر فيه صلاح نصر والكاتبة عندي في البيت علشان يتفرجوا على المعمل ، وسابني رحت معاهم فيلا بالهرم ، ولما رجعت حكيت له إن ده صلاح نصر رئيس المخابرات ، ففرح جدا بهذه المقابلة ، وقال لي إن شاء الله يمكن يعملوا لنا شغل كبير ويشغلوني ، وأيامها كان الشغل واقف ، وحضر عندي صلاح عدة مرات في البيت ، وكان موجودا فيها أحمد خورشيد ، وكان بييجي صلاح نصر يقعد ويشرب هو وعلي وحمدي .

وفي خلال ابريل ١٩٦٥ حضر مرة صلاح نصر وعثمان أحمد عثمان ، وأمام عثمان طلب أحمد خورشيد من صلاح نصر السفر لبيروت لأنه ممنوع أي فنان كان يسافر في الوقت ده إلا باذن الدكتور حاتم ، فرد عليه صلاح نصر وقال : ولا يهمك شيء أنا بكره أجيب لك التأشيرة حالا من عندي ، وسافر واعمل اللي انت عايز تعمله ، واذا جالك عقود عمل اشتغل في بيروت ولا يهمك شيء ده صلاح نصر اللي بيسفرك ، وفعلا خد التأشيرة وسافر ، وخدها من المخابرات ، وعلي أحضر الباسبور ، وعليه التأشيرة . . » .

« . . . وانتهت القعدة ، وكلها نكت ، وقعدات شرب وويسكي ، وصلاح نصر كان مطلع من جيبه لستة مكتوبة كلها نكت على جمال عبد الناصر ، ويروي النكتة ويضحك جدا من قلبه ، وانتهت الجلسة على ذلك ، وسافر أحمد خورشيد لبيروت ، ومخدش معاه ولا مليم . وهناك أقام حوالي شهر ونصف ، ولم يقم بأي عمل هناك ، ولم أعرف كيف كان ينفق طوال هذه الفترة إنما اللي لاحظته إنه في القعدة اللي صلاح نصر قال له فيها تسافر لبيروت، كان موجود عثمان أحمد عثمان فصلاح نصر قال لعثمان أحمد عثمان ابقى روح له بيروت وشوف طلباته ، ولما رجع أحمد خورشيد من بيروت قال لي إنه قابل عثمان أحمد عثمان مرتين ومقدرتش أعرف إذا كان اداله فلوس وإلا لأ . . » .

وفي صفحة ١٤ من التحقيق من نفس الجلسة تروي السيدة اعتماد خورشيد أن صلاح نصر زارها في المعمورة خلال الصيف . . « وقال لي قومي نتمشى على البحر ، ومشيت انا وهو ومعانا حمدي لغاية ما قربنا نوصل على بعد من حاجز فيللا الرئيس فقال لي : « يا للا نرجع قلت له : ليه . . قال : علشان هو ده اللي واقف لنا زي العقلة في الزور ويقصد الرئيس ، مش بتاع نسوان ، وده اللي مش قادرين نمسك له زلة في العملية ، ده مش مندمج معانا في الجو ابن . . .

فقلت له : تفتكر إن الريس لا يعلم عنك شيء في المواضيع اللي انت بتعملها دي . .

فقال لى : بيقولوا علىّ إنى قديس .. ولا أى مخلوق يصدق عنى الكلام اللى انت بتقوليه .. وانتهت المناقشة وأنصرف .. وسافرنا إلى مصر فى شهر سبتمبر ١٩٦٥ ، واتصل بى تليفونيا حوالى عشرة سبتمبر وقال لى : عايز أجيلك حالا دى الوقت . وكانت حوالى الساعة ١٠ ليلا .. وقال معايا عثمان عثمان أحمد عثمان » وتواصل روايتها لكن كيف حضر إليها صلاح نصر ، ومعه عثمان أحمد عثمان .. اذن فقد كان عثمان أحمد عثمان صديقا حميما لصلاح نصر ، ورفيقا له فى بعض زياراته وسهراته .. ولا نريد أن نثير أشجانا كثيرة .. ولا أنهارا من الأسى حول كل ماحدث .. ففى جلسة التحقيق قالت السيدة اعتماد حول المصروفات السابقة « كنت باعمل له كل العزايم على حسابى ، وبادفع له الفلوس من جيبى .. وقدمت له زراير دهب هدية ، وكان بمناسبة عيد . وقدمت له صورة يابانى بحوالى ٥٠ جنيها مصريا علشان يرضى عنى .. والزراير الدهب كانت بحوالى ٥٠ جم ، واترجاه إنه يخلصنى من المشكلة بتاعة المعمل وإنه يخلى الجيش يشتريه ويدفعوا لى الفلوس ..وكانوا حددوا لى ثمن ٢٢ الف جنيه ، وكانوا يهربوا باستمرار من توقيع العقد » .

فقد كانت قضية السيدة اعتماد الأولى ، هى أن تبيع معمل التصوير الذى تملكه لإدارة الشئون العامة للقوات المسلحة ، وهو أمر لم يحدث عن طريق صلاح نصر ، مما دفعها لأن تسلك طريقا آخر قد يوصل إلى إتمام هذه الصفقة !

□ □ □

بهجت حمدان شاب مصرى الأصل والمولد ، والجنسية ، هاجر الى ألمانيا الغربية ، وأقام هناك ، وحصل على الجنسية الألمانية وتزوج من سيدة ألمانية أيضا !

وافتتح بهجت حمدان مكتبا للإتجار فى السلاح ، ولأنه مصرى الأصل فقد استطاع أن يكون على علاقة وثيقة بجهات حربية ، وكان يحضر فى زيارات متفرقة إلى مصر ، فتفتح له قاعة كبار الزوار .. فقد ظهر أنه من كبار رجال الأعمال الذين يعيشون فى بذخ شديد .. !!

ووضعت المخابرات العامة عينيها على بهجت حمدان ، خاصة بعد أن اتضح لها أن عناوين مكتبه فى فرانكفورت ودسلودورف عناوين وهمية .. وأنه ليس له مكاتب .. وبدأت الشكوك فى تصرفاته ..

إنه عندما يأتى إلى القاهرة يزور بيتا فى حى الظاهر ، وفى كل زيارة لا بد أن يرافقه اثنان من الألمان .. هما شريكان له فى المكتب كما يقول .. جاء إلى القاهرة فى زيارة بمفرده .. ولوحظ أنه أيضا يتردد على منزل فى نفس الحى ـ الظاهر ـ بينما يقيم فى فندق هيلتون النيل .

وكانت المعلومات أنه سوف يغادر القاهرة إلى ألمانيا فى صباح اليوم التالى ، وأنه يحمل فى يديه حقيبة صغيرة لا يتركها أبدا . وكان من رأى هيئة الأمن القومى ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية للقبض عليه خلال هذه الزيارة حتى لا يحس بالمراقبة .

وقامت النيابة بالقبض عليه ، وتفتيش أوراقه ، كما قامت بتفتيش منزل حى الظاهر الذى يتردد عليه ، وضبطت هناك الحقيبة السوداء التى كان يحرص عليها ، موضوعة فوق دولاب . .

وفتحت الحقيبة ، فإذا بها تحوى خرائط الصواريخ ، وخرائط تتعلق بمواقع دشم الطائرات فى بعض القواعد الجوية .

واعترف بهجت حمدان بأن الحقيبة ملكه ، وأنه تركها فى هذا المنزل حتى يمر وهو فى طريقه الى المطار لأخذها معه .

وقد فوجىء الرجل بدقة جهاز المخابرات ، فانهار . . والملاحظ أنه فى كل قضايا الجاسوسية ينهار الجواسيس ويعترفون .

ولأسباب كثيرة تتعلق بالأمن ، وبالحرب بين أجهزة المخابرات فى دول العالم فإنه من المعروف ألا يتم القبض على جاسوس إلا إذا كانت القضية قد استكملت كل أركانها ، وكان هناك من الأدلة الدامغة ما يثبت التجسس ، لذلك فإن الجواسيس عندما يواجهون بما يفيد أنهم كانوا مرصودين من فترة فإنهم يعترفون عادة . . بل إنهم يكتبون بأنفسهم قصتهم ، ويحاولون من خلال كتاباتهم أو اعترافاتهم أن يبرروا ما حدث . .

وقال بهجت حمدان فى اعترافه المكتوب بخط يده إنه طرد من مصر وسافر إلى ألمانيا ، وتزوج من ألمانية ، والتقطته المخابرات الإسرائيلية ، وجندته منذ عام ١٩٦٢ . وأن زوجته الألمانية كانت تتشاجر معه دائما ، ولم تكن تتصور أن يعمل مواطن ضد بلده .

وقد كلفته المخابرات الإسرائيلية فى الفترة الأخيرة بالحصول على معلومات حول خرائط قواعد الصواريخ ودشم الطائرات ، وأنه عندما حصل عليها ، كان فى طريقه إلى ألمانيا لتسليمها إلى مندوب المخابرات الإسرائيلية وفى التحقيق قال بهجت حمدان ، إنه حصل على هذه الخرائط من عثمان أحمد عثمان شخصيا لأن شركته قد أممت ، وهو لا ينسى للثورة ذلك !

ومن هنا فقد ألقى القبض على عثمان أحمد عثمان ، وقضى ليلة كاملة فى مبنى المخابرات وتمت مواجهة بينه وبين بهجت حمدان . وأصر بهجت على أقواله ، ولكن عثمان قال إن سبب ادعاء بهجت عليه إنه فاشل فى دراسته ، وألحقه بالعمل بالمقاولين العرب ولما

تكررت حوادث اختلاساته طرده نهائيا ، فهاجر إلى ألمانيا . . ومنذ ذلك الوقت لا يعرف عنه شيئا !

وأخيرا اعترف بهجت بأنه حصل على الخرائط من مدير مكتب المهندس عثمان وهو مهندس اسمه محمد متولى مندور بعد أن أقنعه بأنه سيلحقه بالعمل معه فى مكتبه بألمانيا ، وقد تسلم منه الخرائط ليقنع الشركة التى سيعمل بها بالمجهودات التى يقوم بها . . وفيما بعد استخدمت المخابرات العامة الجاسوس بهجت حمدان فى استدعاء زميليه من ألمانيا ، وقد حضر أحدهما فعلا ، وألقى القبض عليه ! وحكم على بهجت حمدان بالإعدام . . وتم إعدامه فعلا ، أما الاثنان الآخران فقد حكم على كل منهما بالسجن خمسة عشر عاما لكل منهما !

الجاسوس ـ بهجت حمدان ـ الذى أعدم هو ابن اخت عثمان أحمد عثمان . . والأوراق التى ضبطت كانت هى نفس الأوراق المسلمة إليه شخصيا ، وتحمل الرقم الكودى الخاص الكودى الخاص به . .

وكانت هذه القضية هى آخر علاقة استدعت المخابرات من أجلها عثمان أحمد عثمان فى عهد جمال عبد الناصر . . حيث كانت عام ١٩٦٩ كما رواها أمين هويدى مدير المخابرات فى ذلك الوقت .

□ □ □

فى محضر التحقيق يوم الأربعاء ٦ مارس ١٩٦٨ مع السيدة اعتماد خورشيد وجه إليها وكيل النيابة الأستاذ سمير ناجى ـ صفحة ٣٢ ـ سؤالا مباشرا ومحددا وهو : ما مدى معرفتك بعثمان أحمد عثمان . . . وقد أجابت على السؤال ـ صفحة ٣٢ و ٣٣ ـ وقالت إنها عرفته عن طريق صلاح نصر ، فقد كان يصاحبه فى بعض زياراته لها . . وطلب منه صلاح ان يذهب لزوجها فى بيروت ليلبى طلباته فرد قائلا لصلاح نصر « أنا تحت أمرك » واستمرت فى سرد وقائع أخرى ليست محل اهتمامنا الآن . . . !!

قبل ذلك المحضر مع اعتماد خورشيد ، وفى اليوم السابق من التحقيق قالت إن أهم ما كانت تعنى به ، هو أن تبيع الاستوديو للقوات المسلحة . . . وكانت الشئون العامة قد استأجرته بمائتى جنيه شهريا . . . وقد لجأت إلى أحد أقارب المشير عبد الحكيم عامر حتى توسطه فى أن يشترى الجيش الاستوديو . . .

وجاء هذا القريب إلى بيتها فى الهرم « فأعجب جدا بالديكور اللى فى الصالون بتاعى وكنت انا اللى عاملاه ، فطلب منى أعمل له ديكور فى شقة له جديدة بشارع طلعت حرب ، وشرط على عند انتهاء عملى للديكور لشقته أن يخلصنى من مشكلة الجيش والمعمل

بتاعى ، فابتديت فى تنفيذ عملية الديكور بنشاط كبير جدا ومجهود ليل نهار وفى أثناء مجهودى كنت أشوف على شفيق . » . « وفى مرة لقيت على شفيق ومها صبرى كانت تتحكم فى رزقى وتحاربنى إزاى أنا أعمل ديكور علشان الجيش يحصل على المعمل وتقول لعلى شفيق : « خدوا منها المعمل واستولوا عليه هى فاكرة نفسها مين فى مصر علشان تبيع المعمل للجيش وطبعا دى غيرة منها ، وحقد علىّ لأنى أنتجت عدة أفلام سابقا ولم أرشحها فى فيلم من إنتاجى ، فكانت مها صبرى وقتها عندها نفوذ كبير جدا عن طريق على شفيق » . .

□ □ □

صلاح نصر له رأى فى قضية انحراف المخابرات التى يرى أنها قضية سياسية ، ويقول[1]: إنه ما من أناس يعملون فى ظل ظروف وعرة وغير عادية ، ويقابلون ظروفا قاسية ونطلب منهم العصمة وعدم الخطأ ، فضلا عن أنهم أناس عاديون بشر وليسوا أنبياء . . وقد حدثت أخطاء كما تحدث فى أى جهاز أو أية مؤسسة ، وهناك بعض التجاوزات أملتها الظروف ، وليست المخابرات وظيفة روتينية ، إنما المرونة والمبادرة واتخاذ القرار السريع وتقدير الموقف والجرأة فى تحمل المسئولية هى سر نجاح أى جهاز مخابرات ، فإذا تجمعت كل هذه العوامل فقد تحدث أخطاء ، وقد حدثت فى المخابرات العامة بعض الأخطاء . . . وليست الانحرافات . أما أن نغطى الصورة بأن هذا الجهاز ما كان هدفه إلا أن يخطىء وينحرف فهذا ظلم جارف أثير لأهداف سياسية ، وتحمل رجاله حملة مسعورة استمرت لسنوات . وقد رد صلاح نصر فى المحكمة على كل ما أثارته السيدة اعتماد خورشيد خاصا به . . . وقال إنه لم يكن له علاقة ببيع الاستوديو لأن إدارة الشئون العامة هى التى كانت تفاوضها ، وقد وسطت أحد أقارب المشير ولا علاقة له بالأمر ، وحصل زوجها على تأشيرة خروج لزيارة ابنته المقيمة فى الكويت ، أما التعاقد معه على عدد من الأفلام بأجر كبير . . . وكانت قد ذكرت ذلك ضمن التحقيقات ـ فقد قال صلاح نصر انه ثبت إنه لا دخل ولا صلة لى بما حصل عليه زوجها من أجر إنه لم يتقاض هذه المبالغ من المخابرات العامة بل تقاضاها من وزارة الثقافة والإرشاد مباشرة من الدكتور عبد القادر حاتم . . . وقال صلاح نصر فى المحكمة أيضا إنها تقاضت مبلغا من المال نظير شهادتها ضده » .

وعلى كل حال ، ونحن نتعرض لشهادة السيدة اعتماد خورشيد إنما نشير إلى بعض الوقائع التى وردت على لسانها فى التحقيقات وأثناء المحاكمة . . . ومن الطبيعى أن هذه الآراء تحمل وجهة نظرها هى . وأنها كانت تدلى بها فى ظل ظروف الحملة على صلاح نصر ، وجهاز المخابرات العامة ، وكان هناك استعداد عام حتى لدى رجل الشارع بقبول

---

(١) كتاب صلاح نصر يتذكر للمؤلف .

أى معلومات حتى ولو كانت شائعات ضد عدد من الأشخاص . . . وقد يكون من بينهم أيضا عثمان أحمد عثمان .

□ □ □

لم تستطع السيدة اعتماد خورشيد أن تبيع الاستوديو لإدارة الشئون العامة للقوات المسلحة ، بل إنه قد انتهى التعاقد معها على استئجاره فى وقت مبكر ، وفى ظل سيطرة صلاح نصر نفسه على جهاز المخابرات العامة وهى تقول فى التحقيق « ص ١٧ » : إنها كانت تقوم بعمل الديكور فى الشقة نظير أجر ستحصل عليه ، وكان عملها مقصورا على الإشراف ، أما العمال فقد كانوا يتقاضون أجورهم من صاحب الشقة ، وبعد انتهاء العمل . . . « بعد ما خلصت الديكور حقدت على مها صبرى ، وقالت لى انتى فاهمة نفسك مين فى مصر علشان تبيعى المعمل للجيش ، ده المفروض يستولوا عليه وياخدوه منك ، عماله تترجى فاهمة إنه يقدر ينفذلك طلبك . وأنا السلطة فى إيدى ، وأقدر أقول الكلمة الأخيرة فى موضوع المعمل ، فرديت عليها وقلت لها : اذا كان المعمل ورزقى حييجى عن طريقك فأنا متنازلة عنه ، وغضبت ورميت مفتاح الشقة ، وقلت له أشكرك على خدماتك بخصوص المعمل و أنا نفذت وعدى والنتيجة إنى تحطمت فبعدها بأربعة أيام بالضبط لقيت فيه فضيحة كبيرة فى الجيش بخصوص على شفيق ولقيت الضباط اللى عندى فى المعمل بينزلوا ، وبيسلمونى معملى ، فشكرت ربنا لأنى انتصرت من عند ربنا مش من صلاح نصر ، ولا على شفيق ولا من مها صبرى » .

فى ذلك الوقت تفجرت قضية الانحرافات بمكتب القائد العام للقوات المسلحة . . .

وفيما بعد سوف يتردد اسم السيدة برلنتى عبد الحميد كثيرا فى التحقيقات الذين اتهموا بالانحراف فى مكتب المشير بعد الافراج عنهم ، خاصة تلك التى دارت عن نظر قضية تعذيب ولجوئهم الى القضاء بشأن التعذيب أو استرداد أموالهم التى وضعت تحت الحراسة !

كانت السيدة برلنتى عبد الحميد تردد باستمرار قصة اللقاء الأول بينها وبين المشير ، فى ظل الضوء الخافت جداً ، عندما أشعل لها السيجارة ، وعرفها ، وعرفته . .

وكانت هذه الجلسة بداية لتعارف طويل انتهى بالزواج . . الذى تم وفق مخطط ذكى كما تقول أختها انتهى بأن استسلم القائد ، ورفع الراية البيضاء ، وانتصرت برلنتى وتزوجت عامر ، وأصبحت فيللا شارع الهرم بيت الزوجية . . !

قالت السيدة برلنتى عبد الحميد فى التحقيق إن العلاقة بينها وبين المشير عادت فى أول عام ١٩٦٥ ، بعقد زواج عرفى وقع عليه شقيقا المشير عامر وهما حسن عامر ، ومصطفى عامر !

وذلك بعد تجربة الابتعاد التى لم تنجح . . .

وتقول شقيقتها زهرة فى التحقيق إن برلنتى بدأت برسم مخطط فى أن تعيش مع المشير على أن يكون زوجها فى الحلال . أى تتحول الصداقة البريئة إلى زواج شرعى .

وتقول أيضا إن أختها « نفيسة سافرت إلى الخارج بتأشيرة خاصة أحضرها عصام خليل بعد موافقة المشير ، ويحتمل أن تكون التأشيرة من المخابرات العامة » وسافرت باسم نفيسه عبد الحميد ، ومكثت ثلاثة أيام ، وقد سافر معها مصطفى عامر كمرافق لها ، « وأحضرت معها خمس حقائب تحوى ملابس بحوالى ألف جنيه . . . وأن أمنياتها طوال حياتها أن تتزوج من شخصية مشهورة ، لذلك عقدت العزم بأن تتزوج المشير بأية وسيلة . » وكان مصطفى عامر هو الساتر الذى تخفت وراءه العلاقة التى أصبحت الآن علاقة رسمية وشرعية بعقد الزواج العرفى . .[1]

فقد أعلن لخاصة الخاصة أن برلنتى تزوجت شقيق عامر . . وسافر معها إلى الخارج . . وبذلك لم يعد هناك شك فى أن يتردد المشير على منزلها . . وكان ذلك أيضا

---

(١) تناول محسن محمد فى جريدة الجمهورية ص ١٢ فى عموده « من القلب » يوم ١٣ أبريل ٨٦ الموضوع بشكل مختلف ، انظر مذكرة الدفاع ـ كريمة على حسين ـ نجاد البرعى » فى هذا الكتاب .

تضحية من السيدة برلنتى من أجل المشير ، فقد ربطت حياتها معه ، وابتعدت عن الفن والوسط الفنى وضحت بشهرتها من أجله . .

وكان صلاح نصر يعارض هذا الزواج الأمر الذى دفعه لتدبير حادثة الشخص الفرنسى كما سبق أن رأينا . . وهو الحادث الذى أتى بنتائج عكسية حيث تعلق المشير بها أكثر ، وقامت هى من جهتها بالسيطرة عليه وصممت أن يسكن فى بيت الجيزة كما قالت أختها فى التحقيقات وعندما كان المشير وبرلنتى يوقعان ورقة الزواج العرفى ، كان عبد المنعم أبو زيد قد انتهت محاكمته ، وأدانته المحكمة ، وحكمت عليه بالسجن المؤبد . .

وفى التحقيقات التى أجريت سوف يرجع سجنه ، بل والقضية كلها إلى أنه اتخذ موقف الرفض لزواج المشير من برلنتى ، ذلك الموقف الذى يعتقد أنه قد أوصله إلى أن توضع أمواله تحت الحراسة ، أو تصادر ، وأن يفقد وظيفته ويسجن أيضا ، وكان يستطيع أن يحتفظ بكل شىء ، وزيادة ، لو أنه ساير الأمور ، ووافق على الزواج . . !!

□ □ □

رغم ما يقوله أبو زيد ، فعندما نقرأ أوراق قضيته بإمعان ، ونرى كشف أمواله المصادرة لابد أن نقف طويلاً أمام قائمة الممتلكات ، ونتساءل هل كان يمكن أن يحصل عليها من مجرد رحلاته مع المشير أو مرتبه فقط ، هذا إذا تجاوزنا عن بعض الساعات والولاعات الذهبية ، وهى التى يقول إنه حصل عليها كهدية من الملوك والرؤساء أثناء جولاته مع عامر . .

وفى بيان أعد بعنوان « كشف بيان التصرفات التى تمت فى مضبوطات المحكوم عليه عبد المنعم موسى أبو زيد » يتضح منه أنه ضبط لديه فى منزله عدد ٣٢١١ صنفاً قدرت قيمتها بمبلغ ٨٥٧١ جنيها و٣٠٥ مليمات سلم منها لإدارة الشئون العامة عن طريق مكتب نائب القائد الأعلى ٣٦٥٠ صنفاً قيمتها ٢٠٠٣ جنيهات و ١٧٩ مليماً . . وسلم منها أيضا لمنزل المحكوم عليه عن نفس الطريق ٥٧ صنفاً قيمتها ٢١٤ جنيها و٥٣٨ مليماً . .

والمضبوطات تتنوع بين أطقم الفضيات والسجاجيد ، وساعات الذهب ، وأجهزة التسجيل والفازات والكريستال والملابس الرجالى والحريمى . . وفيها كميات كبيرة من الاشياء الاستهلاكية كالسجاير والخمور والكولونيات والصابون والمناديل وغيرها . . كما أن بها ثلاجة واحدة ، وغسالة نورج وبوتاجاز ٣ شعلة فقط . . وللإنصاف فيجب أن نقرر أن كشف المضبوطات يحوى جهازاً كاملاً لعروس وهو ما يقول أبو زيد إنه كان جهاز ابنته التى كان يعد ليوم زواجها . . ومن الملفت أيضا أن بالكشف بيانا بأشياء بلغت قيمتها ١١٦ جنيها و ٣٦٠ مليماً . . !

وهذه التقديرات تبدو شديدة التواضع ، فهناك ساعة رولكس ذهب خالص قدرت قيمتها بمبلغ ٨٠ جنيها ، كما أن هناك ٦ جنيهات ذهبية قدر ثمنها بمبلغ ٥١ جنيها . وطقم زراير ذهب ٢/١ جنيه انجليزى قدر ثمن الأطقم الثلاثة بمبلغ ٥٧ جنيها و ٥٢٥ مليماً . . وولاعة ذهبية « ديبوى » قدرت بعشرة جنيهات . . وساعة حريمى مذهبة بالاسورة بها ٢ فص ياقوت قدر ثمنها بمبلغ اثنى عشر جنيها . . وساعة رولكس حريمى اسورة ذهب قدر ثمنها بمبلغ مائة جنيه و ٤ خلاطات بمطحنة قدر ثمنها كلها بمبلغ ٨ جنيهات . .

وهذه التقديرات تقل كثيراً عن القيمة الحقيقية لهذه الأشياء حتى بأسعار ذلك الوقت . .

حقيقة أن أبو زيد جمع ثروة ، ربما بعضها بطرق غير سليمة ، ولكن ذلك لم يكن السبب الرئيسى فى تفجير قضيته على النحو الذى تمت به كما يقول ودليله أنه رغم كل شىء ، فقد أصدر عامر قراراً بالافراج عنه يوم ٨ يونيو ، وبعد انتهاء الحرب بالهزيمة ، فإنه فى دوامة الهزيمة ، والانسحاب غير المنظم ، وسقوط آلاف الشهداء ، وضياع أطنان من الأسلحة والذخائر وتسليمها للعدو ، ورغم الانهيار الكامل الذى أصيب به كل القادة العسكريين الذين ظلوا على قيد الحياة ، فإن عامر لم ينس أن يصدر أمراً بالإفراج عن عبد المنعم أبو زيد الذى خرج من السجن الحربى ، إلى منزل عبد الحكيم عامر مباشرة ، حيث سلمه مسدسا وعهد إليه بأن يعود حارسه الخاص بعد أن تأكد من إخلاصه ، وشهامته . .

فالقضية إذن لم تكن سرقة أو اختلاسا ، وإلا لما جاز للمشير أن يصدر مثل هذا العفو كما كتب هو بخط يده فى مذكرته التى قدمها إلى محكمة الحراسة طالبا رفع الحراسة عن أمواله

□ □ □

يبدو أن اعتراض عبد المنعم أبو زيد الذى ذكره فى مذكرته التى قدمها إلى المحكمة لم يكن صحيحاً ، لأنه هو نفسه يروى فى نفس المذكرة كيف سارت الأمور بعد ذلك ، وأنه كان قريباً جداً من السيدة برلنتى وفقاً لما يفهم من الوقائع التى روى أنها كانت تصرح له بما فى نفسها ، وقد اتخذته صديقاً أمينا على اسرارها . .

وتقول السيدة زهرة فى التحقيق « إن عبد المنعم أبو زيد وعصام خليل كانا من أقرب الناس إلى شقيقتها وأن عصام خليل بالذات كان يحضر لها هدايا ومجوهرات من الخارج ويلبى طلباتها كما أنه كان يسخر كل إمكانياته لخدمة المشير » . والدليل أيضا أن عبد المنعم أبو زيد كان قريباً من السيدة برلنتى أنه قد ذهب ليستأجر فيللا للمشير عامر فى الأسكندرية . . وقد وجد مكانا مناسباً يليق بالمشير عامر فى « كنجى مريوط » باسم محمد عبد الحكيم على وقد تم الإيجار بهذا الاسم وعنوان المنزل « حوض برنجى كنجى مريوط

رقم ٣ ضمن القطعة رقم ٢٠٩ وصاحبته هى السيدة انطوانيت جريك » وكان عامر وبرلنتى يذهبان إلى هذا المنزل ، كما كان يقضى عامر به فترة الصيف عندما يكون بالأسكندرية . .

نعود إلى مذكرة عبد المنعم أبو زيد فى القضية حيث يقول « فى آخر عام ١٩٦٥ قبل أعياد النصر أبلغت المشير ما دار بينى وبين والدتها وبحضورها عن الزواج ، وكيف طلبت منى أن أساعدها فى إثارة شكوك السيدة حرمه ، وعزمها على تكليف شقيقتها زهرة للاتصال بها تليفونيا وإخطارها أن المشير متزوج من برلنتى عبد الحميد » .

وهكذا كانت تستخدم حقها بعد هذا الارتباط فى أن تتحول الصداقة البريئة بينهما إلى علاقة شرعية رسمية بالزواج . . وهو حقها على نفسها وأيضا حقها بكل المقاييس ولم يكن عامر موافقاً . . . وربما كانت لديه أسبابه التى من أبرزها أنه متزوج وله أولاده وأن وضعه السياسى قد لا يسمح له بذلك . . فلم يحدث فى تاريخ مصر الحديث أن كان مسئولاً على مثل هذا المستوى متزوج بأكثر من واحدة . ويجمع بينهما فى نفس الوقت . .

ويبدوأيضاً أن ما ورد فى أقوال أبو زيد غير دقيق لأن السيدة برلنتى بنفسها تقول فى التحقيق إنه « عادت العلاقة بينها وبين المشير فى أول سنة ١٩٦٥ بعقد زواج عرفى وقع عليه حسن عامر و مصطفى عامر » وهما شقيقا المشير [1] . .

□ □ □

عندما نقرأ أوراق عبد المنعم أبو زيد نجد فيها أكثر من واقعة بخصوص هذا الزواج . . وبعض هذه الوقائع تم تحقيقه ، وثبتت صحته بشهادة العديد من الشهود ، لعل أبرزهم عباس رضوان وزير الداخلية الأسبق ، وأحد رجال عامر المخلصين ، وأيضاً أحد الرجال المقربين إلى صلاح نصر . . فقد كان عباس رضوان وإلى فترة طويلة مديراً لمكتب عامر . . قبل أن يتولاه شمس بدران ، وكان هذا المكتب هو المسئول عن أمن القوات المسلحة ويتبعه إدارة كاتم أسراره والمخابرات الحربية كما أن مسئولياته الأخرى خاصة برجال الجيش متعددة ومتنوعة ، وعندما تم تعيين عبد الحكيم عامر قائداً عاماً تولى هذا المكتب صلاح نصر وبعده عباس رضوان . .

يروى عبد المنعم أبو زيد قصة طويلة ملخصها أنه حاول عرقلة هذا الزواج قدر إمكانه ولكن محاولاته جميعها فشلت إزاء شيئين : تخطيط السيدة برلنتى ، وإصرار عامر على الارتباط بها .

---

(١) كان هناك إلحاح من الدفاع فى المحكمة على تقديم صورة هذا العقد الذى تحدثت عنه ولكنه لم يقدم .

والقصة كلها مكتوبة فى أوراق قضية أبو زيد على لسانه بتفاصيل كثيرة حتى أنه أحياناً يأتى بنص الحوارات التى دارت بينه وبين عامر .

ولا أحد يعرف مدى الصدق فى هذه الحوارات ، وفى هذه الرواية كلها ، وإن كان يبقى منها أن ما ذكرت شقيقة برلنتى أنه قريب جداً إلى شقيقتها كان رجل المشير الأول الذى يعتمد عليه فى أموره الخاصة ، والذى يرعى أسرة المشير ، وأنه كان يحاول المحافظة على الأسرة ، لذلك حاول عرقلة الزواج . . تلك حقائق لا مجال لإنكارها ليس فقط من خلال الأوراق ، ولكن أيضا من خلال الشهود الأحياء !

وكنت منذ خمس سنوات قد التقيت بعبد المنعم أبو زيد فى منزله بالظاهر ، وظللت على صلة به ، وحصلت منه على كل الأوراق ، والتسجيلات ، حتى فاجأته أزمة قلبية توفى فوراً على أثرها ، رغم أنه كان معى قبل وفاته بيوم واحد ، وكان يضع أمامى أوراقا ، وبعض خطابات زوجته الثانية التى تعرف عليها عن طريق برلنتى عبد الحميد عندما كانت متزوجة من أحد أصدقائها المقربين .

□ □ □

رواية أبو زيد تقول إنه كان « يحذر » المشير . . « وينصحه » لأن برلنتى تخطط للزواج منه ، ولإعلان هذا الزواج ، وذلك عن طريق إخطار زوجة المشير بذلك ، وكان عامر يرفض دائماً أى كلام يوجه ضد برلنتى ، ويعتبره من قبيل الكراهية لها أو لعلاقة الصداقة الحميمة التى تربطه بها . . .

وحاول أبو زيد أكثر من مرة أن ينير الطريق أمام المشير حول المستقبل ، ولكن المشير لم يكن يصدقه ، وبصرف النظر عن رواية أبو زيد أنه كادت تدور به الأرض لأن هذه أول مرة وأول قضية لا يأخذ المشير فيها بكلامه على أنه حقيقة ، بل إنه كان يتشكك فيه ، الأمر الذى دفع أبو زيد لأن يقول له بالنص :

ـ دى مش استنتاجات يا افندم أو تحليل موقف . . ده واقع وبيكلمونى فيه مباشرة ظانين أنى لن أبلغك لثقتهم فىّ .

ورد عامر على أبو زيد قائلاً : جواز لأ . . . أروح فين من الناس لو تعلم . . . ولكن الواقع أيضا كذب رؤية عامر هذه . . لأنه تزوج فعلاً السيدة برلنتى .

□ □ □

بينما كان عامر يعيش هذه القصة الطويلة ، مع السيدة برلنتى مرة أخرى منذ بدايات عام ١٩٦٥ كانت مصر كلها تعيش مرحلة جديدة ، وكان جمال عبد الناصر قد شغل نفسه تماماً بقضايا البناء فى الداخل على أسس مختلفة . .

كان عبد الناصر من قبل ـ فى ظل أزمته مع عامر ـ قد فكر فى أن يترك رياسة الجمهورية ، ويتفرغ لبناء التنظيم السياسى ، ولعله رأى فى تلك الفترة أنه ليس أمامه

لمواجهة المؤسسة العسكرية المنظمة المترابطة والتى ظهر تناولها بينه وبينها اكثر من مدة ، آخرها عندما اعتصمت قياداتها عقب أن قدم عامر استقالته ، وأرغمته على أن يعيد عامر بسلطات أوسع مما كانت له قبل تقديم الاستقالة . . كان رأى عبد الناصر أن الجماهير معه ، وأن المؤسسة العسكرية مع عامر ، وأنه لابد من تنظيم الجماهير لتحافظ على مصالحها ، وعلى البناء الاشتراكى .

يوم ٩ يناير ١٩٦٥ أرسل جمال عبد الناصر خطاباً ، إلى رئيس مجلس الأمة أنور السادات ليقوم المجلس بترشيح من يراه ليتولى منصب رئيس الجمهورية لمدة الرئاسة الجديدة « وإنى لأعتبر نفسى سعيدا أن أتاحت لى الظروف شرف المشاركة فى الخدمة العامة خلال هذه الفترة المجيدة والحاسمة من التاريخ العربى ، ولسوف يبقى لى دائما أن هذه الأمة العظيمة منحتنى من ثقتها الغالية ، « ومن مشاعرها الكريمة ما لم أكن أحلم به » .

وقرر مجلس الأمة « أنه توكيداً لعهد قائم ونافذ ، عهد بين شعب وقائد ، تواعدا فى الميثاق على أن يسيرا فى طريق بناء الاشتراكية ، وأن يقيما بالديمقراطية الحقة مجتمع الكفاية والعدل ، وقطعنا فى الطريق شوطاً ، وما زال فى الطريق كثير يحتاج إلى القائد الذى منحنا من نفسه وروحه وعقله وكيانه وحسه أجمل ما يمكن أن يمنح قائد لشعب . . . واستمساكاً بكل معانى الحياة النبيلة وكل القيم الإنسانية الشريفة التى يشع نورها اليوم من أرضنا أرض الشعب والقائد ، ودعماً للحرية والسلام على أرضنا ، وعلى كل أرض عربية ، وعلى كل أرض تناضل للحرية والسلام » قرر المجلس ترشيح السيد الرئيس جمال عبد الناصر الرئيس الحالى للجمهورية رئيساً للجمهورية عن مدة الرئاسة التى تبدأ فى ٢٧ مارس سنة ١٩٦٥ وتنتهى فى ٢٦ مارس ١٩٧١ وذهب جمال عبد الناصر إلى مجلس الأمة فى اليوم التالى لقراره بترشيحه ـ ٢٠ يناير ـ ليضع برنامج المرحلة القادمة قبل أن يستفتى الناس عليه وقد وضع فى برنامجه خمسة أهداف للمرحلة المقبلة أولها « أن من المهمة الأساسية التى يجب أن نضعها نصب أعيننا فى المرحلة القادمة أن نمهد الطريق لجيل جديد يقود الثورة فى جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والفكرية ، ولسنا نستطيع القول بأن جيلنا قد أدى واجبه إلا إذا كنا قبل كل المنجزات وبعدها نطمئن إلى استمرار التقدم . وإلا فإن كل ما صنعناه مهدد بأن يتحول ـ مهما كانت روعته ـ إلى فورة لمعت ثم انطفأت . . إلى بداية تقدمت ثم توقفت . »

وكان عبد الناصر قد اعترض على ترشيحه بالإجماع فقد « كنت أتمنى ترشيحكم بالإجماع . . ليه . . لوضع أسس للمستقبل » وقال عبد الناصر إن هناك شخصا أرسل إلى أنور السادات خطابا بنفسه يطلب ترشيحه وأنه كان على أنور السادات أن يقرأ لكم الخطاب « لانه فى المستقبل لابد أن يرشح المجلس شخصين ليختار الشعب واحداً منهما . . . ويبدأ

عبد الناصر الطواف بالمحافظات ليشرح برنامجه ـ رغم ثقته فى أن الشعب سيختاره ـ فعقد مؤتمراً فى أسيوط ، وآخر فى المنيا وثالثا فى شبين الكوم ، ورابعا فى المنصورة ، كلها لتعبئة الناس للاستفتاء ، وشرح برنامج المرحلة المقبلة الذى يقوم أساساً على أن يتمكن جيل جديد من القيادة ، وأذاعت وزارة الداخلية يوم ١٥ مارس بيانا أعلنت فيه أنه حضر الاستفتاء أكثر من سبعة ملايين بنسبة ٩٨ ٪ من المقيدين فى جداول الانتخابات وأن الموافقين ٩٩,٩ ٪ . . وبذلك انتخب جمال عبد الناصر ، وكان عليه فى البداية أن يقضى على مراكز القوة وأن يوضع جيل جديد فى القيادة . . . بيد أن ذلك لم يتم . . فسوف نرى أن عامر قد استولى على منظمة الشباب ، وأشرف عليها ، بعد أزمة عنيفة ، عندما كان الشباب يدرسون ويناقشون دورهم فيما إذا وقع انقلاب مضاد ، واعتبر عامر ذلك تدخلاً فى الأمور العسكرية . . وانتهت الأزمة بأن أشرفت المؤسسة العسكرية أيضاً على منظمة الشباب . .

□ □ □

كانت المؤسسة العسكرية فى واد آخر تماماً . . .

كان عامر عائداً من الحلمية ذات مساء مع أبو زيد عندما دار بينهما حوار حول رغبة السيدة برلنتى فى الزواج من المشير ، ورفض عامر أن يصدق أبو زيد . . . بل إنه ذهب فى رفضه إلى حد أن شك أساساً فى الواقعة ، وطلب من « أبو زيد » إثبات صحة كلامه . . ووقع أبو زيد فى مأزق . . كيف يمكن إثبات حديث يدور دائما بين برلنتى وبينه ، وكيف أن المشير لأول مرة لا يثق فى كلامه . . .

ويقول أبو زيد « إن عامر »[1] واجهنى بأنه يشك فى معلوماتى ، وحتى يصدقنى على بتسجيل هذا الكلام ، فاستكثرت على نفسى أن أقدر على تغفيلها والتسجيل عليها . . وقلت له :

ـ مين يعرف يسجل على دى . . . »

ويبدو من كلام أبو زيد أنه منذ البداية متحامل على برلنتى ، وسوف نرى أن لهذا التحامل أسبابه الموضوعية ، لأنه يتهمها بكثير مما أصابه . . وبأن « لعنتها » حلت عليه ، إذا جاز التعبير ، ذلك أنه عندما ألقى القبض عليه فى قضية « الانحراف فى مكتب القائد العام » قد عذب عذاباً شديداً يرجع أكثره إلى واقعة تتعلق بالسيدة برلنتى ، وهذه الواقعة أثبتها الشهود ، بينما يرجع الجانب الآخر ، ولعله الأهم ، إلى العلاقة التى كانت تربطه

---

(١) المذكرة التى يروى فيها عبد المنعم أبو زيد كل هذه القصة قدمت ضمن الوثائق للمحكمة .

بعلى شفيق ، وكان على شفيق قد أبعد فى تلك القضية وبسببها عن القوات المسلحة . . وكان هناك صراع دائم بين على شفيق ، وشمس بدران ، وعندما أبعد على شفيق ، انتقم شمس بدران من رجله أبو زيد . .

يواصل أبو زيد قائلاً : « فى الساعة التاسعة صباحاً أيقظونى من نومى ، لأن هناك مندوبا من قبل صلاح نصر فى انتظارى منذ الساعة الثامنة صباحاً فى الحلمية ، لأمر هام وعاجل »

وذهبت مسرعاً إلى حيث ألتقى برائد من رجال المخابرات العامة . موفد من رئيس الجهاز فى مهمة محددة ، هى أن يسلمه جهاز تسجيل ، وأن يدربه تدريباً سريعاً على طريقة استخدامه ، أما السبب الذى حدده الرائد لهذه المهمة ، فهو أن يقوم بتسجيل ما هو متفق عليه ، وأن يقوم بالمأمورية المطلوبة . .

ومن الطبيعى أن أبو زيد قد فهم أن عليه أن يسجل لبرلنتى حديثها معه . . صحيح أن مندوب المخابرات لم يبلغه بذلك ، ولكن عامر كان قد طلب منه أن يثبت ما قاله له عن رغبة برلنتى فى الزواج منه بصوتها . .

ويقول أبو زيد فى مذكرته المودعة بالقضية « دارت بى الأرض . . كيف أن المشير بعد هذه العشرة الطويلة يشك فى صدقى ، واستهولت احتمال أن اعجز عن التسجيل عليها ، فأفقد ثقته . . » .

□ □ □

كانت هذه المهمة من المهام الصعبة التى كان على أبو زيد أن يقوم بها . . وربما كانت صعوبتها من وجهة نظره أنه إذا فشل فيها ، فإنه يكون قد فقد ثقة عامر ، وربما أيضا فقد وظيفته وعمله معه . .

وبدأ يفكر كيف ينفذ هذه المهمة . . كيف يعود إلى عامر ومعه شريط تسجيل يحمل كلمات واضحة من برلنتى تؤكد كلامه ، ثم يعيد الجهاز العهدة إلى المخابرات العامة . . ولم يكن الأمر سهلاً . . .

ويقول أبو زيد « ذهبت إلى مكتبى بالجيزة ، ولم يكن هناك سوى تليفونجى وثلاثة أفراد حراسة . . وجلست أفكر ، وهدانى الله لحكمة كانت خافية ، أن أحاول التسجيل عليها من التليفون . . وجربت ، ونجحت . . فقد جاءنى صوتها عبر الأسلاك فى لهفة أنت فين . . ده أنا قلت الدكتور ـ اى المشير ـ ضحك عليك ووقعت بكلام أمامه . . لأنه منذ الفجر بيكلمنى كلام غريب زى ما يكون حاسس بحاجة . . » .

واستمر أبو زيد فى حديثه التليفونى مع برلنتى ، وجهاز التسجيل يدور ، لتطبع عليه كلماتها ولا شك أن أبو زيد كان يدفع الحديث ، لتسترجع ما سبق أن اتفقت عليه معه . .
وكان فى مضمونه أن على شقيقتها زهرة أن تتصل بالسيدة الفاضلة حرم المشير لتخطرها بأن زوجها متزوج من برلنتى عبد الحميد ، وبذلك توضع أمام الأمر الواقع . . . وأن على أبو زيد ـ بصفته الصديق الحميم ـ أن يلعب دوراً فى هذا الأمر ، يمكنه مثلاً أن يصحب زوجة المشير عامر إلى كنجى مريوط لترى زوجها مع السيدة برلنتى وبذلك أيضاً توضع أمام الأمر الواقع . .

وتطرق الحديث إلى بعض رفاق المشير الذين تزوجوا مرة ثانية لظروف اجتماعية أو بدون ظروف ، ويقول أبو زيد « ولا أعرف تعرف الكلام ده منين » . المهم . . إن شريط التسجيل حمل صوتها وقد أفصحت بوضوح عن نيتها وآمالها وكيفية الوصول إلى ذلك . وأول غرض هو الزواج منه . . وتجاهل دائما أنها ليست أقل من زوجات آخرين ذكرتهم بالاسم » . .

□ □ □

كان عامر يتردد على فيللا الهرم حيث السيدة برلنتى ، وقد ظهر أن عدداً محدوداً من الأشخاص كانوا أيضا يترددون عليهما .
وتقول شقيقة برلنتى إن شقيقتها « قامت بتقديم كل من محمد كامل حسن المحامى وزوجته سهير فخرى إلى المشير كأصدقاء » .

وسوف تكون للسيدة سهير فخرى قصة مع عبد المنعم أبو زيد ، كما أن محمد كامل حسن سيكون فيما بعد أحد الشهود فى قضية انحراف المخابرات ، فقد اتخذت ضده إجراءات قاسية ، ورغم أن برلنتى كانت بعيدة عن هذه الإجراءات ، إلا أن قصته لابد أن تدخل أيضا ضمن حكاية عامر وبرلنتى ، لأنه بسبب هذه الحكاية ، دخل السجن وبدأ الخيط الذى تشابكت كثير من أطرافه مع أطراف أخرى حتى دفعته للهجرة من البلاد ليعيش تارة فى بيروت ثم يمضى أغلب أيامه فى الكويت ، وخاصة بعد أن تصوف ، وتفرغ لتأليف الكتب الدينية . .

وكان أبو زيد يحضر اللقاء الأول بين كامل حسن وزوجته ، وعامر وبرلنتى بل إنه ساهم فى تدبير هذا اللقاء بتنفيذ الخطة التى اتفقت عليها برلنتى مع عامر . .
وسوف تنسب زوجته الأولى السيدة فوقية أحمد لطفى إلى علاقة زوجها بالمشير عامر ومعرفته بالرجل الثانى وصداقته له بتداعياتها المختلفة ، ما أصابها إلى حد ضياع الفيللا التى كان يملكها زوجها فى منطقة الهرم ، والتى ضاعت منه إن لم يكن من جراء هذه العلاقة

فبسببها عندما القى القبض عليه ، وأودع سجن المخابرات ، وسوف نرى أن ما وجه إليه من اتهامات لم يكن ليرقى إلى حد مجرد مساءلته . . مجرد مساءلة . . . وسوف يقول فى المحكمة إنه سجن نعم . . ولكن المخابرات لم تعذبه . .

وتلك واحدة من القضايا المتفرعة من قصة عامر و برلنتى ، ولكنها تعطى مؤشرات على المسائل التى كانت تشغل المؤسسة العسكرية فى قياداتها العليا ، و خاصة أن ما وقع من هذه الاحداث كان فى بداية عام ١٩٦٧ .

□ □ □

نتغاضى عن كثير من التفاصيل الصغيرة . . كيف تم نقل الشريط . . شريط التسجيل الذى يحمل وجهة نظر برلنتى ، على شريط آخر صغير ليكون أيسر على الحفظ . . وكيف أن عامر سمع الشريط ولم يعلق عليه وكيف قال أبو زيد « حمدت الله على نجاحى علشان ما اطلعش كذاب » .

ويقول أبو زيد « إننى كنت أؤذن فى مالطة . . وكانت زوجتى السابقة سهير فخرى تخبرنى الكثير من تصرفاتهم لذلك كنت أتحدث امام على شفيق ومتولى السيد عن النتيجة التى وصلنا اليها .

« وبدأت برلنتى تقرب إليها متولى ، وتعتمد عليه ، وابتعدت عنى نسبياً كما ابتعدت زوجتى عنها تماماً ، ووجدت فى وجودى خطراً شديداً عليها ، لعلمى بأسرارها وحقيقة نواياها ، وتأكدها أننى خدعتها ، وأعارض فى زواجها بل الاكثر من ذلك سجلت عليها ، وكشفتها للمشير . .

« واتضح فيما بعد أن التسجيل الذى سجلته عليها ، قدمه لها المرحوم المشير وأنه ضبط هذا الشريط بواسطة المخابرات العامة عام ١٩٦٧ فى منزل برلنتى عبد الحميد فى العجوزة » .

أى أن الشريط الذى قدم إلى عامر بعد أن أعد بناء على طلبه ليكون وثيقة ضد برلنتى قد سلمه عامر بنفسه إلى برلنتى . .

وهو ما يذكرنا بما سبق أن قررته شقيقتها بأنه بعد افتعال واقعة التصوير مع الشخص الفرنسى ، وهو الأمر الذى لم يتم ، تمسكاً من السيدة برلنتى بالقيم والأخلاق ، قررت شقيقتها أنه « بعد هذه الحادثة تعلق المشير ببرلنتى وقامت هى بالسيطرة عليه »

وإذا صحت رواية أبو زيد لكان من حق السيدة برلنتى أن تغضب منه ، وأن تبعده عنها ، ولا يصبح موضع أسرارها ، وهو ما عبر عنه بأنها قربت إليها متولى سكرتير المشير .

وفيما بعد سوف يشهد متولى فى التحقيق أمام النيابة ضدها ، وسيقف فى صف ما يقوله عبد المنعم أبو زيد ، عندما ادعى أن الجانب الأكبر من الغضب عليه ، لم يكن بسبب انحرافات ، ولكنه كان كما وصف هو بأنه بسبب ذلك كان « التدبير والانقلاب الخطير . . وكان الانتقام الرهيب » .

ولقد فجر كل ذلك صورة واحدة . . صورة اختفت من البوم عامر وبرلنتى ، كانت هذه الصورة موضع تحقيقات كثيرة أثناء حياة عامر ، ولكنها كانت بعد رحيل عامر موضع تحقيقات أكبر .

كان أبو زيد قد كشف مخطط السيدة برلنتى للزواج من عامر ، بعدة طرق من بينها تسجيل محادثة لها . . وتحذيره بناء على ما كان يسمعه من والدتها .

ورغم ذلك لم يصدق المشير ، بل إن شريط التسجيل للحوار الذى أجراه معها ضبط فى فيللا المريوطية بعد انتحار عامر . . أى أنه أعطاها التسجيل . .

ورغم أن أختها تقول إن أقرب الناس إلى برلنتى كانا عبد المنعم أبو زيد وعصام خليل ، الذى أشرفت أخته الدكتورة ايزيس على ولادة برلنتى لابنها عمرو فى سرية شديدة ومع ذلك فإن أبو زيد يرجع ما أصابه من سجن وتعذيب إلى السيدة برلنتى .

ولكن أبو زيد يقول إنها لم تعد تثق فيه بعد أن تأكدت أنه يعوق مخططاتها للزواج . . وكانت القضية . . التى دخل من أجلها السجن . . بسبب صورة فقدت منها .

□ □ □

دق جرس التليفون ـ قبل الإفطار في رمضان ـ فى منزل عبد المنعم أبو زيد . . . وكان المتحدث شخصا يعرفه أبو زيد جيداً . . . هو زكريا الطاهر ، مواطن أردنى وثيق الصلة ، شديد الإخلاص لثورة مصر وقادتها ، وقد تعود أن يمر بالقاهرة ، فيلتقى بالمسئولين الذين يستقبلونه على الفور . .

فى هذه المرة حاول الاتصال بالسيد فتحى الديب ، ولكنه اعتذر ، وغضب الرجل ، وقرر أن يشكوه للمشير عامر !

واتصل بعبد المنعم أبو زيد ليبلغ المشير غضبه ، وسخطه ، وعلى الفور اتصل أبو زيد بالمشير فطلب إليه أن يذهب للرجل بعد الافطار مباشرة ، وأن يمضى معه السهرة ، وأنه سوف يلتقى به بعد عودته . . وكان زكريا الطاهر قد أبلغ أبو زيد أنه سوف يغادر القاهرة إلى إيطاليا صباح اليوم التالى . . !!

أحس أبو زيد أن عبئاً قد انزاح عن كاهله بهذا التصريح من المشير بأن يقضى السهرة مع الضيف العربى بفندق شبرد !

ففى تلك الليلة ، كان هناك حفل عيد ميلاد فى فيللا المشير وبرلنتى على ترعة المريوطية . . وكان على أبو زيد وزوجته أن يحضرا . . وكانت هذه مهمة ثقيلة ، فإن العلاقات كانت قد توترت بينه وبين السيدة برلنتى ، فضلاً عن أن زوجته السيدة سهير فخرى لم تكن تحب أن تتردد على برلنتى أيضا . . وليس معروفا السبب وإنما يمكن استنتاجه ، بأن برلنتى ربما كانت تعامل سهير على أنها تابعة لها أو سكرتيرة ، كما يعامل المشير زوجها عبد المنعم !

وبديهى أن سهير لم تكن ترتاح إلى هذه المعاملة ، فقد تعرفت على برلنتى عن طريق زوجها السابق محمد كامل حسن . .

ولم يكن محمد كامل حسن شخصية مغمورة ، فقد كان نجماً لامعاً فى سماء الفن . . على كل حال فإن أبو زيد لم يذهب لحفل عيد الميلاد . . بينما أصر المشير على أن تحضر زوجته السيدة سهير فخرى . . .

أمضى أبو زيد السهرة مع زكريا الطاهر . . الذى غادر القاهرة فى الصباح إلى إيطاليا . .

وأمضت زوجته السهرة فى حفل عيد الميلاد ، على ترعة المريوطية . .
وإلى هذا الحفل يرجع أبو زيد الكارثة التى حلت به عندما سجن وعذب فيما سمى بقضية الانحراف فى مكتب المشير عامر . .

□ □ □

فى التحقيق تحدث محمد متولى السيد ، عندما سئل عن معلوماته عن سجن وتعذيب عبد المنعم أبو زيد وقال بالنص :

« فى سنة ١٩٦٦ كنت أعمل سكرتيراً خاصا للسيد المشير عامر وكانت هناك صراعات منذ بداية الثورة بين المقدم على شفيق والعقيد شمس بدران ، وظلت هذه الصراعات حتى حدث فى سنة ١٩٦٦ أن كان هناك عيد ميلاد السيد المشير وبرلنتى عبد الحميد ، وكان فى البيت اللى فى الهرم التى كانت تقطن فيه وحضره السيد عباس رضوان والسيد صلاح نصر واللواء عصام الدين خليل ، وكان هناك تصوير بهذه المناسبة وكان مجموع الصور عدد معين واتضح فى نهاية الحفل نقص صورة من هذه الصور ،

وكانت موجودة فى هذا الحفل السيدة سهير فخرى وقد وجه لها الاتهام على أنها هى التى أخذت الصورة على أساس أنها زوجة عبد المنعم أبو زيد لاستغلالها فى الوقت المناسب ، وبرلنتى عبد الحميد هى التى كانت أفصحت عن رغبتها فى الانتقام من عبد المنعم أبو زيد وزوجته سهير فخرى لأن عبد المنعم أبو زيد كان يتحرى عن حياة برلنتى عبد الحميد وماضيها ، وكانت تخشى من سهير أن تقوم بإبلاغ عبد المنعم أبو زيد عن ماضيها وحياتها الماضية . وكانت سهير فخرى زوجة لمحمد كامل حسن المحامى وكانا صديقين لبرلنتى عبد الحميد قبل معرفتها بالمشير ومحمد كامل حسن المحامى كان دائم الكلام عن برلنتى مع سهير فخرى . إنها تحذر لها أسئلة أمام المشير بأنه مجنون وبيشرب كتير وبيهلوس علشان ما يصدقش أى حاجة تقال عن برلنتى والمشير عامر اللى فى الوقت ده كان صديق فقط لبرلنتى .

استدعى عبد المنعم أبو زيد وطلب منه إدخال محمد حسن كامل المحامى المستشفى ، ودخلوه مستشفى بهمن بحلوان لعلاجه من الشرب ، ومكث فى هذا المستشفى فترة خرج بعدها فاتهموه بأنه بيشتم الرئيس جمال عبد الناصر واعتقلوه ، وفى خلال هذه الفترة كان قد تم طلاق سهير من محمد حسن كامل وتزوجت بعد ذلك من عبد المنعم أبو زيد ويوم حفل عيد الميلاد عرفت إنها اتهمت سهير بأخذ الصورة الناقصة لأنها كانت تخشى من سهير على المشير ولأنها كانت تخشى من وجودها مع عبد المنهم أبو زيد على أساس إنها كانت تتبحبح له عن أسرار برلنتى السابقة باعتبارها كانت صديقة سابقة لها وتعرف أسرارها ، وهذه الصورة كانت تمثل المشير وبرلنتى وحدهما ، والمشير عضب من عبد المنعم أبو زيد وأصر المشير على أن الصورة لازم تظهر ولكن الصورة لم تظهر »

ويقول محمد متولى فى التحقيق إنه بعد أن « تم القبض عليهم جميعا وكنا نسمع عما يحدث معهم وظل المشير ثائراً لمدة ثلاثة شهور أو أربعة ولم يقبل أى رجاء أو كلام فى هذا الموضوع ، وخلال هذه الفترة عرفت إنه نسب إلى أفراد المكتب انحرافات واختلاسات ونشرت الجرائد وأعلنها المشير فى أكثر من مناسبة فى خطاباته بالقوات المسلحة ، وقد لفت نظرى مسئولية على شفيق عن هذه الانحرافات والاختلاسات وأن على شفيق هو المسئول الأول والمشرف على جميع الشئون فى مكتب المشير ولكن كان المقصود عبد المنعم أبو زيد بسبب موضوع الصورة التى فقدت فى حفل عيد الميلاد وقد قام المشير بحماية على شفيق ، وبعد أى شىء يمس على شفيق والذى حدث هو ان شمس بدران وجد فى هذه القصة فرصة ليتخلص من على شفيق وعلم المشير فحمى على شفيق وطلب منهم عدم الكلام فى أى شىء يمس على شفيق ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها :

« إن المقصود هو عبد المنعم ابو زيد ولأن المشير كان يعتبر على شفيق أكثر من سكرتير

فهو كل شىء بالنسبة له وأذكر أننى سمعت محادثة بين المشير وبين على شفيق والمشير طلب من على شفيق فيها انه يسيب مها صبرى وإلا يترك الجيش ، فعلى شفيق رد عليه وقال له أنا إنسان ولى عاطفة ولا يمكن أتخلى عن مها صبرى ، وبعدها بحوالى أسبوع صدر قرار إحالة على شفيق إلى الاستيداع وأنا علمت أيضا إن طلب المشير من على شفيق كان بناء على توجيهات الرئيس جمال عبد الناصر ، وبعد أن هدأ المشير بعد حوالى ثلاثة أو أربعة أشهر من القبض على أفراد المكتب ، تحادثت مع المشير بعد ان شعرت استجابته سماعى بخصوص هؤلاء الناس فقلت له إن هؤلاء الناس مظلومون وعذبوا فقال مش معقول يكون حصل لهم تعذيب أو تشريد لأسرهم »

□ □ □

يواصل محمد متولى سكرتير المشير كلامه فى التحقيق قائلا :

بعد ذلك بفترة علمت بأن الصورة التى كانت مفقوده فى حفل عيد الميلاد قد وجدت عند والدة برلنتى عبد الحميد ، وقد علمت بذلك من المشير شخصيا ، وقال لى فى أحد الأيام الأولاد دول مظلومين ، ويقصد بذلك أفراد المكتب المقبوض عليهم ، فأنا قلت له يا سيادة المشير المفروض عدم اتباع الأسلوب الذى اتخذ معهم وضربت له أمثله مما يحدث فى بعض المكاتب الأخرى مثل مكتب رئيس الجمهورية وعلى صبرى ومكتب عبد اللطيف بغدادى ، فكان رده علىّ إن الموضوع خرج من ايديه ولم يكن بيديه أن يفعل غير هذا . فقلت له : إنه مكنش يجب التشهير بهذا الموضوع لأنه طعن فى سيادتكم ، فكان الرد علىّ مرة ثانية إن الموضوع خرج من ايديه . وشرحت له ظروف عائلات أفراد المعتقلين واستجاب وكلفنى أن أبحث شئونهم وأقوم باسترداد بعض ممتلكاتهم لهم . وطلبت منه أن أزورهم بالسجن الحربى ، فاستجاب لطلبى وأبلغنى أن أستأذن من شمس بدران وقمت بزيارتهم وكان معى النقيب محمد عبد العليم ، وعدت إلى منزل السيد المشير وخرج معى فى ذلك الوقت مساء وأبلغته عن رؤيتى للناس فلم يصدق ، وللمرة الثانية قال لى إن هؤلاء الناس مظلومون وسيفرج عنه فى القريب العاجل عند مجىء الوقت المناسب ، ولما ينسى الرأى العام شوية وتأكيداً لذلك أرسلنى إلى كريمة عبد المنعم أبو زيد فى حفل زفافها وأعطانى مبلغ ٢٠٠ جنيه لتوصيله إلى والدتها وفعلاً قام بتنفيذ الوعد وأصدر قرارا فى يوم ١٩٦٧/٥/٨ بالإفراج عن هؤلاء الناس جميعا ومعهم آخرون منهم زغلول عبد الرحمن وبعض المتهمين فى قضايا آخرى مثل المتهمين فى قضية مدرسة المشاة وكان ذلك اليوم هو اليوم الأخير فى معركة ١٩٦٧ وجاء عبد المنعم أبو زيد إلى المشير بالحلمية حيث كان موجوداً فى ذلك الوقت المشير وبعض قادة الجيش ثم حدث بعد ذلك أنه سافر المشير الى أسطال ومعه عبد المنعم أبو زيد وعاد بعد ذلك إلى القاهرة وبعد مضى ١٥ يوما عاد المشير من

أسطال كتعليمات رئيس الجمهورية وبعد ذلك بيومين او ثلاثة حادثني المشير بأن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أبلغه تليفونيا بأن عبد المنعم أبو زيد بيشتم أمام الناس وطلب أن يعود إلى السجن ، وفعلا عاد عبد المنعم أبو زيد إلى السجن برفقة النقيب أحمد أبو نار بعد ذلك وطلب المشير من محمود طنطاوى ، وكان سكرتيرا عسكريا للمشير بأن يسحب ملف قضية أفراد مكتب المشير من القضاء العسكرى حتى يتمكن من تنفيذ قراره السابق بالإفراج عن أفراد المكتب ، فوعده محمود طنطاوى بتنفيذ ذلك ولكن لم يقم بتنفيذه ويرجع ذلك لأن المشير حين طلب ذلك من محمود طنطاوى لم يكن فى السلطة ولأن محمود طنطاوى قبل أن يشغل منصبه كسكرتير عسكرى للمشير كان قبل ذلك سكرتيرا لشمس بدران بالإضافة إلى تجنيد عمله بمنشية البكرى وأقصد بذلك أنه كان ينقل المعلومات التى يحصل عليها بحكم عمله فى مكتب المشير عن هذا المكتب إلى منزل رئيس الجمهورية نظراً للخلاف الذى كان قائما بين الرئيس جمال عبد الناصر وبين المشير عبد الحكيم عامر »

وتنتهى شهادة السكرتير الخاص للمشير . . وهى تفيدأن المشكلة كانت الصورة الضائعة التى وجدها المشير بعد ذلك فى دولاب السيدة برلنتى . .

□ □ □

وكان أبو زيد قد أخرج من السجن بعد عملية تعذيب وحشية إلى منزل عباس رضوان بالزمالك .

وهناك التقى بالمشير الذى ركله بقدميه ، وشتمه ، حول قضية الصورة المفقودة .

وكانت الفكرة التى استقرت لدى المشير أن السيدة سهير فخرى سرقت الصورة ، وأعطتها لزوجها ، الذى سلمها لزكريا الطاهر وطار بها إلى روما لبيعها هناك بنصف مليون دولار أو لتستفاد بها وقت اللزوم فى التشهير بالمشير .

ويقول أبو زيد إنه عندما علم بموضوع الصورة أيقن أن السيدة برلنتى هى التى أخفتها لأنها وثيقة زواج بالصورة !

ويقول عباس رضوان إنه سمع بموضوع الصورة ، وأن أبو زيد قابل المشير فعلاً فى شقته ، وكانت ملابس أبو زيد ممزقة ، وهو حافى القدمين ، حتى أن الشغالة عندما رأته ذهلت وصرخت « سيدى عبد المنعم » !

كانت المخابرات العامة قد قدمت إلى جمال عبد الناصر تقريراً عن انحرافات أحد الوزراء . . واستدعي عبد الناصر الوزير لمقابلته . . . ووضع أمامه التقرير . . وتصفح الرجل الأوراق سريعاً ثم قال للرئيس :

- وما أبرىء نفسى . . إن النفس لأمارة بالسوء . . . و . . لكل جواد كبوة !

وأقيل الوزير . . وأجرى صلاح نصر بنفسه تحقيقاً فى الوزارة ، وقد جرت هذه التحقيقات بعض كبار الموظفين الذين أبعدوا أيضاً عن مواقعهم . .

و إن كان الأمر ظل سرياً ، فلا أحد يعرف حقيقة أسباب ما حدث .

وكان الأمر مختلفاً بالنسبة للمشير عامر . . فعندما وضع عبد الناصر أمامه ملفاً فيه ورقة واحدة حول علاقته ببرلنتى عبد الحميد . . ثار . . وغضب . . وكانت القضية بالنسبة له . . كيف يوضع اسمه فى أوراق بهذه الطريقة ، ومن الذى أصدر الأمر . . وهو نائب رئيس الجمهورية !

وضاع الموضوع الأصلى . . داخل دهاليز البحث عن الشكل !!

□ □ □

أسرع على عبد اللطيف مسئول الشباب بالاتحاد الاشتراكى بمنطقة حى عابدين بالقاهرة ، إلى محمد السيد عبد المنعم مسئول لجنة القسم ، وهو يحمل ورقة مكتوبة على الآلة الكاتبة ، يقول إنه استيقظ من نومه فوجدها موضوعة تحت الباب !

وقرأ عبد المنعم الورقة فوجدها خطيرة فعلاً . . فأسرع بها إلى الدكتور حسين كامل بهاء الدين مسئول وسط القاهرة بالاتحاد الاشتراكى . .

وعندما قرأها د. حسين كامل وجدها خطيرة فعلاً ، فأسرع بها إلى شعراوى جمعة أمين التنظيم ووزير الداخلية .

وقرأ شعراوى جمعة الورقة ، ووجدها خطيرة فعلاً . . فاتخذ فيها اجراء فوريا . .

وكما تقول تحقيقات قضية انحراف المخابرات فإن الورقة كان مكتوبا بها بالنص :
« إن المشير عبد الحكيم عامر على علاقة بالممثلة برلنتى عبد الحميد وأنه واخد لها فيللا بشارع الهرم ، وأنها حامل منه فى شهرها السابع » ! وكتب شعراوى جمعة على الورقة « حسن طلعت . . للتحرى بنفسك » وحسن طلعت هو رئيس جهاز المباحث العامة . .

لم تكن العلاقة بين المخابرات العامة ، والمباحث العامة جيدة . .
ولكن التفوق كان للمخابرات التى يرأسها واحد من رجال الصف الأول فى ثورة يوليو . . ذو الصلة الوثيقة بعبد الحكيم عامر .

كان صلاح نصر بتاريخه فى خدمة ثورة يوليو واحد من قادتها المميزين ، وكان له دور بارز ، مما يجعله فى المقدمة حتى عن أى وزير للداخلية . . ولذلك فقد أعطى وجوده على رأس جهاز المخابرات ثقلاً للجهاز فى مواجهة الأجهزة الأخرى أيا كانت . . وفى مقدمتها المباحث العامة .

□ □ □

ولا شك أن رجال المباحث يذكرون قصة الشاب الذى حامت حوله شبهات كثيرة فقرروا أن يهاجموا منزل خالته التى يقيم معها بالزمالك لمعرفة ماذا يخفى . .

وقد فاجأتهم صاحبة المنزل باستنكار شديد ، وبمكالمات تليفونية ، وبصور أخرجتها تجمع بينها وبين بعض الشخصيات الهامة فى المخابرات ، ومن اصدقائها . . وفيما بعد سوف تكون لهذه السيدة قصة ، عن طريق زوجها ، وشقيقتها . . وسوف تكون قصة زوجها ضمن قائمة الادعاء فى انحراف المخابرات لأنه ـ وبسببها ـ تقاضى مبلغاً شهريا ضخماً من المخابرات العامة دون أن يؤدى عملاً ، كما أنه كان يتقاضى مبالغ أخرى من المقاولين العرب !!

وعاد رجال المباحث فى صمت ، لأنهم عرفوا أن المنطقة التى اقتحموها محظورة ! وخاصة أنها جاءت بعد فترة قصيرة من واقعة كاد يحدث فيها تصادم بين الجهازين ! . . جهاز المخابرات . . والمباحث العامة !

فقد تجمعت معلومات لدى رجال المباحث العامة أن « الرئيس » يذهب كل ليلة تقريبا ليسهر عند عبد المنعم أمين فى المرج . .

ومن تلقاء أنفسهم بدأوا فى الزيتون يتساءلون عن موعد حضور الرئيس ، فقط ليكونوا على استعداد ، ولحماية موكبه كلما أمكن سراً .

وكان الرئيس الذى يسهر عند عبد المنعم أمين هو صلاح نصر رئيس المخابرات ، الذى كانوا يسمونه « الريس » باعتباره على رأس جهاز المخابرات .
وألقت المخابرات القبض على اثنين من مخبرى المباحث فى الزيتون . . وأخذوا يستجوبونهم ، شكاً فى أنهم يراقبون رئيس المخابرات بموجب تعليمات ، وثبت لدى المخابرات أنه حتى الإدارة العامة للمباحث لم تسمع بالقصة كلها التى كانت مجرد اجتهاد للتواجد عند مرور الرئيس وحمايته سراً . . ولم يكن اسم صلاح نصر وارداً على الإطلاق .

واتصل حسن عليش باللواء حسن طلعت طالباً إليه أن يرسل من يأخذ « اثنين من رجالتك » وقال حسن طلعت « زى ما أخدتوهم رجعوهم » ، فلم تكن العلاقات إذن بين المخابرات والمباحث جيدة . . كما أن العلاقة بين المباحث العامة وأجهزة وزارة الحربية ـ الشرطة العسكرية ، والمباحث الجنائية العسكرية ـ لم تكن جيدة أيضاً . .

وكان عامر يقف إلى جانب رجاله . . وفى عام ١٩٦٥ ، بدأت المعلومات تتجمع لدى المباحث العامة عن نشاط مكثف للإخوان المسلمين الذين أعادوا تنظيماتهم مرة ثانية . .

وقامت المباحث العامة بتفتيش منزل عبد الفتاح اسماعيل بقرية كفر البطيخ ، وعثرت لديه على أوراق التنظيم .

وكان شمس بدران قد تولى القضية ، عن طريق المباحث الجنائية العسكرية ، والشرطة العسكرية . .

ورفضت المباحث العامة أن ينسب إلى المباحث الجنائية فضل اكتشاف التنظيم الذى بذل رجالها جهداً كبيراً فى تجميع خيوطه .

ولكن المشير عامر غضب ، والتقى بوزير الداخلية عبد العظيم فهمى ، وتقرر أن تتولى القوات المسلحة قضية هذا التنظيم كاملة بناء على تعليمات صريحة من المشير عامر . . ولم يكن للمخابرات العامة دخل به . .

□ □ □

كانت كل المعلومات فى ذاكرة اللواء حسن طلعت . . عندما طلب اليه ـ شعراوى جمعة وزير الداخلية البحث عن الذى يشنع على المشير عامر !

كان الموضوع حساساً بالنسبة لكل هذه الاعتبارات ، ولكنه يقول إنه تلقى بلاغاً آخر من حسن إمام عمر الكاتب الصحفى الفنى يحمل نفس الكلمات . . فقد وجد تحت باب منزله أيضا ورقة . . هى نفس الورقة التى تلقاها رئيس المباحث العامة من وزير الداخلية . . وفيما بعد سوف يثبت أن هذه الورقة ذاتها كانت قد وضعت تحت باب مذيعة الاذاعة السيدة سعاد القاضى زوجة الدكتور محمد الناقة فى منزلها بباب اللوق . .

إن محيط توزيع هذه الورقة « المنشور » كان منطقة عابدين وباب اللوق .

على عبد اللطيف . . فى حى معروف . .

سعاد القاضى . . وزوجها الطبيب فى ميدان باب اللوق . .

حسن إمام عمر . . مسكنه قريب من هذه المنطقة . .

وربما كانت المصادفة وحدها هى التى جعلت المنشور يوزع على هؤلاء الأشخاص بالذات ، وهم جميعاً قريبون من محيط الفنون ، حتى على عبد اللطيف كانت له علاقات وصداقات فنية وربما أن هؤلاء فقط هم الذين أبلغوا أو أنه كان هناك من اختار ودقق ، وهداه تفكيره إلى هذه « العينة » من البشر لكى يؤثرها بأن تعرف هذه الأخبار المثيرة . عن عامر وبرلنتى . .

على كل حال فقد كان على اللواء حسن طلعت أن يعمل فى هدوء وصمت وحذر وبدأ حسن طلعت مدير المباحث العامة التحريات بنفسه . .

وقدم مذكرة لوزير الداخلية شعراوى جمعه يقول إنه اتضح أن مصدر هذه الورقة سيدة تقيم فى عابدين ، وأنها تطبع المنشورات ضد المشير ، ويلزم تفتيش منزلها . وكتب شعراوى جمعة إلى جمال عبد الناصر على المنشور نفسه تأشيرة نصها : « بالبحث والتحريرى اتضح أن هناك سيدة فى عابدين وراء هذا المنشور ، رجاء الإذن بإبلاغ النيابة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتفتيش منزلها ، علما بأنى أرى متابعة الموضوع لمعرفة من يشنع على السيد المشير » .

وأصبح المنشور ملفاً عليه توقيعات ، وتحريات ، وارسل الملف والمذكرة إلى سامى شرف لعرضهما على الرئيس . . ويقول شعراوى جمعة : إنه اتصل بسامى شرف فور وصول د. حسن كامل بهاء الدين إليه ، وأبلغه بالمنشور حتى يستأذن الرئيس قبل أن يحول الأمر إلى مدير المباحث العامة !

فى اليوم التالى كان هناك اجتماع للجنة الرقابة العليا التى يرأسها عامر ، وكان من بين أعضائها شعراوى جمعة ، وشمس بدران ، وصلاح نصر . . عقب الاجتماع كان من عادة عامر أن يذهب إلى الرئيس . . وعاد كل من الأعضاء إلى منزله ، أما عامر فقد اتجه إلى منشية البكرى لمقابلة جمال عبد الناصر . .

بعد ساعات كان التليفون الخاص الموصل على « سوتش » مبنى مجلس قيادة الثورة ، والموجود فى منزل وزير الداخلية يدق . . وكان المتحدث هو المشير نفسه . . يريد وزير الداخلية .

وكان المشير ثائراً وهو يتهم وزير الداخلية بأنه يراقبه . . ورد شعراوى جمعة : بأنه سيذهب إليه ، ويشرح له القضية بنفسه ! وذهب إليه شعراوى جمعة . . وأخذ يوضح له الموقف . . فليست القضية هى مراقبته ، ولكنها حماية للمشير من التشهير . .

وخرج شعراوى جمعة ، وهو يحس أن المشير ليس مقتنعاً بكل الحجج التى قدمها . . من أن أحداً لا يراقبه ، وأن المسألة كانت فى حدود معرفة مصدر الحملة على المشير ، وأن الذى قام بالأمر هو رئيس المباحث العامة بنفسه . . ولا أحد غيره حتى يكون الأمر فى أضيق الحدود ، حفاظاً على السرية المطلقة !

□ □ □

كان جمال عبد الناصر قد اطلع على المنشور المطبوع ، وتأشيرة وزير الداخلية عليه ، وأنه يطلب الإذن لإبلاغ النيابة . . ووضع عبد الناصر الملف كاملاً أمام عامر .

ولم يتعرض المشير عامر للموضوع الأساسى ، وهو ما جاء بالمنشور ، ولكنه تعرض للشكل وأهمل الموضوع . . وانفعل ، وغضب . .

وليس معروفاً ما إذا كان ذلك خطة أم ذكاء أم أنه انفعال حقيقى لأن اعتبارات كثيرة تواردت على عقل المشير فى تلك اللحظة ، ربما كان أقلها أن ما حرص على إخفائه قد انكشف فعلاً . . أو هو فى طريقه للكشف ! وخرج من بيت عبد الناصر غاضباً مستفزاً . . مما أوحى بأن العملية هى عملية تشهير بالمشير !!

وعاد إلى منزله ليتصل بشعراوى جمعة ، وهو فى قمة الغضب والانفعال ! وفشلت محاولة وزير الداخلية فى تبرير موقفه . . وكان واضحاً أن المشير يريد أن يصعد الأمور ، أو أن هناك من يدفعه إلى تصعيد الأمور أكثر فأكثر . أو أنه رأى أن فى تصعيد الأمور بهذا الشكل إبعاداً عن الموضوع الأساسى ونفيا لأى شك حوله ، وطلب عامر ضرورة إقالة

على صبرى أمين عام الاتحاد الاشتراكى ، وشعراوى جمعة أمين التنظيم ووزير الداخلية ، وعبد المجيد فريد أمين الأتحاد الاشتراكى لمحافظة القاهرة ! فتلك مجموعة الاتحاد الاشتراكى المتواطئة مع على عبد اللطيف الذى أحضر هذا المنشور والمطلوب اقالتها من مواقعها . .

وعندما حاول البعض مناقشة الأمر مع المشير ، تصاعدت الأمور لديه ، وطلب اعتقالهم . . ايضا بعد إقالتهم . .

وأعد عامر جواز سفر ـ عن طريق المخابرات العامة ـ باسم مستعار وأرسل يحصل على تأشيرة للإقامة فى أسبانيا . .

ووصلت الأخبار ـ عن عمد ـ إلى وزارة الداخلية . . أن المشير سوف يهاجر ، ويقيم فى أسبانيا .

وقال انه لن يتراجع إلا إذا استجيب لمطلبه . . بإقالة واعتقال الثلاثة المسئولين عن المذكرة المنشور !

ويقول شعراوى جمعة إن سامى شرف أبلغه رسالة من الرئيس نصها أن هناك أزمة مع المشير بسبب المنشور ، وأن عليه أن يسكت تماماً حتى تحل الأزمة ، ولو أن الرئيس كان يفضل أن يعرف من الأول .

وفكر شعراوى جمعة أن سامى شرف ربما لم يبلغ الرئيس باتصاله الأول ، أو أن الرئيس قد نسى الأمر ، أو أنه كان يفضل أن يسمع منه شخصياً حكاية المنشور وفيما نشر فيه قبل أن يحوله إلى اللواء حسن طلعت رئيس المباحث العامة وبعد أيام اتصل الرئيس بشعراوى جمعه ليبلغه أن الأزمة قد انتهت وأن عليه أن يذهب إلى المشير . .

وفى هذا اللقاء مع عامر أعاد شعراوى جمعة شرح موقفه بأن أحداً لا يتابع المشير ، ولم تخرج المسألة عن الرغبة فى حمايته . . وكانت أعصاب المشير أكثر هدوءاً . . واستمع بإنصات ، وقال إنه غضب لأن المباحث العامة تدخلت فى الأمر ، وهذا معناه أن الأخبار سوف تصل إلى زكريا محيى الدين ، وتحدث عن علاقته بأعضاء مجلس الثورة جميعاً . .

ويقول شعراوى جمعة إنه يعتقد أنه رغم تصفية الموضوع إلا أنه قد ترك مرارة فى نفس المشير . .

كان ذلك فى مارس ١٩٦٧ . . قبل إعلان التعبئة العامة بشهر واحد . . ولم يترك

الوقت فرصة لمزيد من التفاصيل حول هذا الأمر . . فسوف يضيع فى زحمة الأحداث السياسية والعسكرية الكبرى التى وقعت بعد ذلك . .

□ □ □

سوف يقول على عبد اللطيف فى التحقيق إن المنشور أحضرته له سيدة تدعى نادية ، وقالت إنها هى التى وجدته تحت باب شقتها فى الصباح الباكر ولن يسكت على عبد اللطيف ، فسوف يظل يثرثر حول المنشور ، وما جاءفيه من علاقة المشير بالسيدة برلنتى . . وسوف تكون قضيته وما اتبع معه واحدة من الوقائع التى تقدم لمحكمة الثورة كجزء من انحراف المخابرات . .

صلاح نصر يروى بداية قصة على عبد اللطيف بشكل آخر . .

فقد سلم الدكتور حسين كمال بهاء الدين المنشور إلى على صبرى الذى حوله إلى شعراوى جمعه وزير الداخلية للبحث والتحرى . . ولقد تأزمت الأمور عندما علم عامر أن عبد الناصر لم يطلب مراقبة المشير أو البحث وراء أصل المنشور . . وكانت القضية بالنسبة له كيف يجرى بحث بواسطة احدى الوزارات عن نائب رئيس الجمهورية . . وكيف يتصرف وزير الداخلية من تلقاء نفسه فى هذا الأمر . . ويقول صلاح نصر إن عبد الناصر طلب منه أن يحقق الأمر معهما ، ولكنه استطاع إقناعهما بالاعتذار للمشير ، وقبل المشير الاعتذار ، وانتهى الموضوع ، وطلب عبد الناصر إلى صلاح نصر ألا يسأل أحداً فقد انتهى الأمر ! وعلى كل حال فإن جوهر القضية واحد . . وإن كانت التفصيلات تختلف . وليس واضحاً فى القضية أى الروايتين اكثر دقة . . الواضح فقط هو أن المنشور قد وصل إلى على عبد اللطيف .

وحتى الآن ، فإن أحداً لم يكشف من الذى أعد المنشور أو كتبه بهذه الصياغة وكان وراء توزيعه فى أماكن متفرقة . . بعد أن أثبتت التحريات أن أشخاصاً آخرين قد تلقوا نفس المنشور . . بنفس الطريقة !

وقال شعراوى جمعة : إن دور وزارة الداخلية انتهى عند هذا الأمر ، ولم يجر أى بحث فيه ، وخاصة أنه بعد فترة وجيزة جداً شغلت الدولة كلها باحداث حرب يونيو . . مقدماتها . . وأحداثها ونتائجها التى كان من آثارها أيضا ـ ولو بشكل غير مباشر ـ أن اعلنت قصة برلنتى وعامر التى ظلت خافية وإذا أردنا اليوم ونحن نفكر فى هدوء ، ومن بعيد ، فى أن نعيد تحقيق القضية لنعرف من وراء هذا المنشور فلابد أن عدداً من الحقائق سوف يستوقفنا :

أولا : المنشور يربط بين برلنتى عبد الحميد والمشير نفسه لأول مرة .

ثانيا : يعلن المنشور نبأ زواج المشير من برلنتى عبد الحميد .

ثالثا : يحدد المنشور بدقة عنوان الفيللا التى يقيم بها المشير وبرلنتى .

رابعاً : يقول المنشور إن السيدة برلنتى « حامل » !

خامسا : يحدد بدقة مدة الحمل وأنها سبعة أشهر !

إذا وقفنا عند هذه الحقائق طويلاً ، فإنه يمكن استنتاج من وراء هذا المنشور ، ومن هو صاحب المصلحة فى أن يتم الإعلان . وأن يعرفه أكبر عدد من الناس ولا يخرج ذلك عن واحد من اثنين :

أعداء المشير يريدون الانتقام منه ، والتشهير به ، وهؤلاء لا يمكن أن يحددوا بالضبط موعد الحمل ، أما الاحتمال الثانى فهو أن تكون أحد من طرف السيدة برلنتى التى.كانت تلح فى أن يعلن زواجها السرى ، وكانت صاحبة مصلحة فى هذا الإعلان على الأقل حماية لطفلها الذى سيولد . . وبالتأكيد فإن لها حقا فى ذلك . . إذا كانت هى التى سعت إلى هذه الطريقة ، فقد رأينا أنها لجأت إلى أساليب مشابهة لإعلان الزواج . . وكل ذلك مشروع . . وكان ـ ومازال من حقها ـ حماية لمستقبلها ولطفلها الذى كان جنينا منذ سبعة شهور . .

□ □ □

على أن القضية الأهم ، أن عامر كان ضعيفاً جداً إزاء المراقبات ، وكان يريد إخفاء هذه العلاقة لأمر رآه هو . . حتى أنه عندما تصور أن الأمر قد شاع آثر أن يترك البلاد ويرحل نهائيا فى هجرة دائمة . .

وقد تأكدت حساسية عامر من المراقبات بشكل أوضح بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وفى هذه المرة كان الشك فى صديقه صلاح نصر . . وقد حملت هذه الواقعة أيضا التحقيقات فى انحراف المخابرات ويقول صلاح نصر إن هذه كانت المرة الأولى التى يرى فيها المشير غاضباً منذ عرفه فى الكلية الحربية عام ١٩٣٨ عندما اتصل به ثائراً : « انت بتراقبنى يا صلاح » !

وكانت قد ضبطت سيارة تابعة للمخابرات إلى جانب بيت المشير ، وتجمع رجاله وألقوا انقبض على ركابها من رجال المخابرات . .

وفى المحكمة سأل رئيس المحكمة صلاح نصر : « لقد قلت فى التحقيق إنهم لو طلبوا منك مراقبة المشير لرفضت » ، وأجاب صلاح نصر : لقد قلت لو أنهم طلبوا منى مراقبة المشير عامر لاستقلت ، وهناك فرق بين الرفض والاستقالة . على أنه لم يكن هناك داع لهذا السؤال . . لأننا لم نراقب عامر أبداً . . هكذا يقول صلاح نصر . . !!

فى ملف قضية انحراف المخابرات الواقعة كاملة على لسان عدد من الذين تحدثوا عن دور المخابرات . . وهى لا تمثل انحرافاً ، ولكنها رويت ضمن تتبع أخبار أنشطة المخابرات بعد النكسة ، أو لعل وكيل النيابة أراد أن يستدرج المتهمين إلى معرفة العلاقة بين نصر وعامر .

وفى الأسبوع الأول من شهر يوليو كانت المخابرات تقوم بمراقبة نشاط رجل ألمانى له نشاط معادٍ لأمن الدولة .

وكان الرجل يعمل فى شركة أدوية مقرها قريب من منزل المشير بالجيزة . . وفى اليوم التالى لبدء المراقبة ، شاهد رجال المشير العسكريون الذين كانوا يعتصمون بمنزله سيارة المراقبة . . وأرغموا طاقمها على دخول المنزل مقبوضاً عليهم . . !!

أبلغ ضابط المخابرات عبد المجيد إدريس « واسمه الكودى همت » إدارة المخابرات . . وكان يجلس بسيارة أخرى يراقب السيارة الأولى . .

وذهب حسن عليش إلى منزل المشير . . وخلال ساعة واحدة كان كل رجال المخابرات وعلى رأسهم صلاح نصر يجلسون بمكتب المشير عامر فى منزله ، وكان جلال هريدى يقود المناقشة حول مراقبة المشير . .

ووضع همت أمام المشير ملف العملية بالكامل ، فاستولى عليه جلال هريدى . . قبل أن يدخلوا مكتب المشير حيث الاجتماع الذى حضره أيضا شمس بدران . .

ولم يقتنع المشير عامر ، وصرخ حسن عليش فى أحد ضباط المخابرات قائلا : « انت ضابط مش شايف شغلك ، ولو كان عندك حسن تصرف ماكنتش حاطيتنا فى الموقف (ده) لأنه أساء اختيار مكان المراقبة . .

وخرج رجال المخابرات جميعاً ، بعد أن صحبوا رجالهم الذين ألقى القبض عليهم فى منزل المشير ، واستدعاهم صلاح نصر فى مكتبه ، وحضر الاجتماع أيضا مدير مكتبه وجيه عبد الله ، وفهم بعض الحاضرين أن صلاح نصر أيضا يشك فى أن المقصود بالمراقبة

كان عبد الحكيم عامر . . وثار حسن عليش وقال ـ على نحو ما سجلته محاضر التحقيقات ـ إن الشغل بقى بايظ ، وإن المراقبات بايظة والضباط مش فاهمة شغلها . . وكان واضحا أيضا من انفعاله أنه أيضا يشك فى أن المراقبة هى من أجل المشير . .

وأصدر حسن عليش تعليمات لجمال عباس ويسرى الجزار ألا يمر أحد بالقرب من منزل المشير ، ثم كرر التعليمات نفسها فى مؤتمر عقده فى اليوم التالى لرؤساء وحدات الميدان ، قرر فيه أن جميع المراقبات لابد من عرضها عليه بواسطة ادارة العمليات للتصديق عليها . !

ومن المثير للدهشة أن نفس الحادث تكرر بعد ١٥ يوماً تقريبا . . عندما دخلت سيارة مراقبة فى شارع النيل حيث منزل المشير لمتابعة هدف أجنبى . . وقد ألقى حرس المشير القبض على السيارة ، وعلى من فيها ، وقد أحيل الذين كانوا فى السيارة إلى مجلس تحقيق برئاسة يسرى الجزار لمخالفتهم الأوامر الخاصة بمنع التواجد فى تلك المنطقة ، ولكن يبدو أنهم كانوا يتابعون شخصاً تحرك إلى شارع النيل فساروا وراءه معتقدين أن أمن البلاد أهم من شكوك المشير . .

□ □ □

لم تنته بعد قصة على عبد اللطيف الرجل الذى حرك رئيس المباحث العامة وبسببه طلب المشير إقالة المسئول عن الاتحاد الاشتراكى ووزير الداخلية . . وهدد بالهجرة من مصر . .

فإن قضية المنشور الذى وجده على عبد اللطيف خاصاً بعلاقة عامر ببرلنتى سوف تصبح واحدة من وقائع انحراف المخابرات . . بما اتبع معه بعد ذلك !

ولقد كانت لتلك القضية ذاتها انعكاساتها على الاتحاد الاشتراكى حينما ألقى القبض على أحد المسئولين فيه بسبب هذه القصة . .

وعلى عبد اللطيف نفسه سوف يقف أمام محكمة الثورة التى حاكمت رجال المخابرات العامة ليروى القصة بنفسه . .

كان على عبد اللطيف المسئول بالاتحاد الاشتراكى ، قد بدأ يفاخر بأنه يعلم بقصة زواج المشير عامر من برلنتى عبد الحميد ، وربما أخذه الغرور ، فى جلسات الشراب ليتحدث عن مراقبته للمشير . . وقال إنه ذهب لمعاينة الفيللا التى يقيم فيها ، عامر وبرلنتى ووصل الأمر إلى المشير . . وكان لابد من إسكاته . .

ولكن إسكاته لم يكن بالشىء الهام . . كان الأهم هو معرفة من أين حصل على تلك الورقة التى تقول إن المشير على علاقة بالسيدة برلنتى ، وأنها حامل !

كان هناك شك فى أن يكون هو نفسه كاتب الورقة !

وننقل القصة بالنص من التحقيقات أقوال أحد المسئولين فى جهاز المخابرات فى ذلك الوقت ، بعد أن يروى قصة تجنيد واحدة من المندوبات ، وكان لها صلة بالورقة التى ضبطت والتى تتحدث عن علاقة عامر ببرلنتى يقول :

« وفعلا استدعينا المندوبة وقابلتها على انفراد وطلب منى ـ حسن عليش ـ بعد ذلك إنى أكتبها النموذج الخاص بالمندوبين وأعتبرها مندوبة ، وفعلا كتبته وأخبرنى حسن عليش بأنها سوف تساعدنا فى موضوع مهم ، يتعلق بمنشور عثرت عليه عند الأمير خالد الذى كانت على علاقة به ، ومقالش المنشور ده يتضمن إيه ثم انصرفت نادية وفى اليوم التالى كلفنى حسن عليش بأن أستدعيها مرة أخرى لمقابلته قدام الهيلتون وتمت المقابلة بحضورى وأرشدتنا بناء على تكليف منه عن منزل شخص يدعى على عبد اللطيف يعمل فى وحدة الاتحاد الاشتراكى بعابدين ، وعن محل بقالة بشارع معروف لا أذكر حاليا اسم صاحبه ، وعقب ذلك كلفنى حسن عليش بعمل تحريات عن على عبد اللطيف وعن صاحب محل البقالة المذكورين وأشار بإشراك مندوبة فى إجراء هذه التحريات تحت ساتر القيام بعمل صحفى فى وحدة الاتحاد الاشتراكى التى يعمل بها على عبد اللطيف ، وقد أسفرت التحريات عن وجود صلة بين على عبد اللطيف وبين « ن . أ » وأنها أحضرت له ورقة عثرت عليها تحت باب مسكنها وليس عند الأمير خالد كما كانت تشير المعلومات من قبل ،

وأنها ليست منشورا وإنما ورقة مكتوب فيها بالآلة الكاتبة أن المشير عبد الحكيم عامر على علاقة بالممثلة برلنتى عبد الحميد وإنه واخد لها فيللا بشارع الهرم وعنوان الفيللا مذكور فى الورقة وأنها حامل منه فى شهرها السابع ، كما أسفرت التحريات عن أن على عبد اللطيف يردد هذا الكلام فى مجالسه الخاصة ، ويشنع به على المشير ولم تسفر التحريات عن معرفة مصدر الورقة ، وأنا بلغت هذا الكلام لحسن عليش فأمر بعمل تسجيل لعلى عبد اللطيف أثناء ترديده هذا الكلام وبناء على ذلك جمعنى أنا والمندوبة وأحمد الطاهر وأعطى تعليماته للمندوبة بالاتصال بعلى عبد اللطيف وتتكلم معاه فى الموضوع على أساس إنها سبق أن اتصلت به أثناء إجراء التحريات وتقوم بتسجيل حديثه .

« وكان أحمد الطاهر مجهز شنطة حريمى بها جهاز التسجيل وسلمها لها وراحت قابلت على عبد اللطيف فى وحدة الاتحاد الاشتراكى على ما أذكر ، وكلمته فى الموضوع وقالت له : عملت إيه فى الورقة فردد لها الكلام المكتوب فيها وسجلت له حديثه وجابت لنا التسجيل وأخده حسن عليش الذى أمر عقب ذلك بأن تتولى استدراج على عبد اللطيف إلى شقة مصر الجديدة بحجة حضور حفلة عيد ميلاد وأحضر فيها أنا وأحمد الطاهر ومحمود كامل شوقى وعدد من المندوبات ونقوم باستدراج على عبد اللطيف فى الحديث لنعرف منه مصدر الإشاعة ودوره فيها لوجود شك فى أن يكون هو صاحب الإشاعة وصاحب الورقة اللى وجدتها « ن . أ » . كما أمر حسن عليش بعمل كنترول على المذكور أثناء اتصال جنسى بينه وبين إحدى المندوبات اللى حضروا الحفلة اذا ما كانت الظروف تسمح بإجراء تلك العملية وفعلا تمكنت المندوبة من إحضاره للشقة وكنت انا واحمد الطاهر ومحمود شوقى موجودين وكان سمير عليش ضابط المخابرات وشقيق حسن عليش موجودا فى غرفة العمليات بالشقة لتسجيل الكنترول بعد أن دربه أحمد الطاهر على كيفية تشغيل الأجهزة .

« وتحدثنا مع على عبد اللطيف وسجلنا له حديثه الذى ردد فيه الكلام المكتوب فى الورقة وأضاف إنه راح بنفسه للعنوان المذكور فيها وسأل فعرف إن الفيللا دى يسكنها واحد من الناس الكبار . وكان معاه البقال اللى فى شارع معروف . وأنه أبلغ رئيسه فى الاتحاد الاشتراكى بالواقعة ثم قعد يشتم فى الاتحاد الاشتراكى وفى المسئولين الكبار وفى رئيس الجمهورية . . .

وهكذا تمت عملية الكنترول عليه . . . وكانت واحدة من قضايا انحراف المخابرات .

□ □ □

عندما أعلن جمال عبد الناصر ما أسماه سقوط دولة المخابرات ، بدأت الاتهامات تنهال على المخابرات . . وفتحت أبواب التحقيقات على مصراعيها . .

ولم يثبت أن للمخابرات علاقة بقضايا الاخوان المسلمين ، أو الشيوعيين ، أو حتى التعذيب ، فلم يتقدم أحد ببلاغات للنائب العام تتهم المخابرات بتعذيبها إلا قضية صحفى واحد اتهم بالتجسس لحساب المخابرات الأمريكية ، وأدانته المحكمة بتهمة التجسس ، ثم أفرج عنه السادات إفراجاً صحياً فى البداية ، وقضية أخرى لعدد من الشيوعيين الذين التقوا بالصحفى نفسه فى السجن !

وفيما بعد بدأ البعض حديثاً مختلفاً عن تجاوزات المخابرات ، وبأنها كانت تقتل المواطنين بالسموم . .

وكل قضايا التعذيب نظرتها المحاكم ، وحكمت فيها واتضح منها أن المخابرات العامة بعيدة عن تعذيب المواطنين ، فكان لابد من تلفيق اتهام آخر لها هو أنها كانت تقتل بالسم . .

وأبرز الأمثلة على ذلك قضية أنور المفتى . . قامت أخبار اليوم ـ وكان مصطفى أمين رئيساً لتحريرها ـ[1] باختراع قصة تقول إن أنور المفتى قتله جمال عبد الناصر بالسم ، عن طريق المخابرات . .

وتقدمت زوجته السيدة فاطمة العبد ببلاغ إلى النائب العام تقول فيه إنها طالعت قضية انتحار المشير عامر وتبين أن التحقيق تناول أنواع السموم ومدى تداولها ، وإذ سئل صلاح نصر ، فقرر أن إدارة المخابرات العامة فى عهده تحوز بعضا من أنواع السموم لاستعمالها فى ظروف عديدة تناول بعضها فى ذلك التحقيق .

« ولما كان زوجى الدكتور أنور المفتى رئيس قسم الأمراض الباطنية والطبيب الخاص للرئيس جمال عبد الناصر قد مات مسموماً ، ولما كنت أعلم أن سبب قتله هو أنه أدلى برأى لم يعجب مراكز القوى فى ذلك الحين ، فإننى أطلب التحقيق فى أسباب مصرعه ، وأطلب ضم اعترافات صلاح نصر فى قضية انتحار المشير عامر التى أشار إليها مصطفى أمين فى أقواله أمام النيابة فى قضية التعذيب . . . إن من حق الشعب أن يفهم الحقيقة فى سبب مصرع طبيب من أكبر أطباء مصر ، وأستاذ من أكبر أساتذة الطب فيها ، إن زوجى أسلم الروح فى ١٦ يناير سنة ١٩٦٤ وقد أثبت النائب العام فى التحقيق أن السم القاتل استورده صلاح نصر من الخارج فى ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٣ » .

---

(١) ٩ أغسطس ١٩٧٥ وكان مصطفى أمين هو رئيس تحريرها كما كان محاميه الاستاذ شوكت التونى هو نفسه الذى يتابع القضية .

والقضية الثانية التى أثيرت فيها بعد ، هى أن المخابرات المصرية قتلت بالسم أيضا الملك السابق فاروق فى إيطاليا . .

□ □ □

لم تتعرض السيدة برلنتى عبد الحميد فى أحاديثها لأعمال المخابرات العامة ، إلا بعد فترة صلاح نصر ، حيث اتهمتها بأنها قامت بتعذيبها تعذيباً شديداً . ولكنها لم تشكك ، لأنها - كما تقول - فقدت عامر وهذا أهم شىء بالنسبة لها ، والباقى لا يهم . . وأيضا تعرضت بطريق غير مباشر للمخابرات ، عندما قالت - كأى شاهد لم ير شيئا - إن عبد الحكيم عامر لم ينتحر بالسم . . ولكنه قتل « فقد كان رجلاً مؤمنا يخاف الله ، فكيف ينتحر ، وقال لى : إنهم يطلقون صدى الشائعات ، ويقولون إننى سأنتحر ، ولماذا أنتحر ، إنهم تعودوا أن ينشروا الشائعة ثم ينفذونها ، وأنا لا يمكن أن أنتحر ، ولا يمكن أن أموت كافراً » وكأن عامر كان غريباً ، ولم يكن واحداً من المشاركين فى نشر الشائعات الحقيقية وكأنه لم يحاول الانتحار من قبل أكثر من مرة . . أمام زملائه ، ثم أمام أسرته .

وتعرضت السيدة برلنتى بعد ذلك للمخابرات ، فقالت إن الفريق الماحى أرسل لها رئيس المخابرات يطلب أن تقرأ المخابرات العامة مذكراتها ، خوفاً أن يكون فيها إساءة للنظام أو للسادات . . ولكنها رفضت رغم أن السادات تعاهد مع المشير عامر على أن يرعى من يعيش منهما أسرة الآخر حال وفاته « ولكن أنور السادات فعل العكس تماماً بعد وفاة المشير ، عكس ما تعهد اثناء وجود المشير على قيد الحياة »[1] - رغم أنها من قبل قالت عن الرئيس السادات - أثناء حياته - إننا تلقينا منه هدية الزواج وهى عبارة عن قطعة موبيليا ماركة سابا بها راديو وريكوردر وبيك أب ، وكان عطوفاً مع ابنى عمرو حين يحضر لزيارتنا قبل موت المشير ، وقد أخبرنى المرحوم عبد الحكيم أنه قال للرئيس السادات إن من يعيش منا يأخذ باله من أولاد الآخر ، هناك عهد بيننا والرئيس بوفائه وإيمانه التزم بهذا العهد ، وأعاد لى كل حقوقى[2]

وكان حسين الشافعى قد قال لى : إن السادات كان أحد رجال عبد الحكيم عامر ، وكان مقرباً جداً منه ، فقد ظل السادات وثيق الصلة بعبد الحكيم عامر ، وبالمؤسسة العسكرية ، حتى نهاية عامر . . . كما أنه كان فى نفس الوقت وثيق الصلة بعبد الناصر ! !

□ □ □

---

(١) جريدة الوفد ٢٥ ابريل ١٩٨٦ .

(٢) الشرق الأوسط ٢٢ يوليو ١٩٧٩ .

كان بالمخابرات العامة قسم للأبحاث الكيماوية والسموم والأحبار السرية . . وكان هدف هذا القسم إجراء أبحاث وتجارب على الأحبار السرية التى يمكن استخدامها ، وكانت هذه الأحبار تتطور بسرعة شديدة ، وأيضا كان عليه دراسة أنواع السموم التى قد يستخدمها العدو الصهيونى ضد رئيس الدولة وكبار رجالها . .

والثانى هو مواجهة حرب السموم إذا قامت بها إسرائيل ، باستخدام السموم ضدها ، بيد أن هذا الشق الثانى لم يستخدم أبداً .

وكان وجود هذا الشق رداً على ما كانت إسرائيل تعلنه من أنها سوف تقتل بالسم بعض المسئولين ، بل لقد جندت من يضع السم فى الشاى لجمال عبد الناصر وضيوفه !

ومثل هذا القسم لم يكن جديداً حتى فى مصر ، فإن الطب الشرعى به نفس القسم ، وكان يعمل بهذا القسم عدد من أساتذة الطب والعلماء . . وبعضهم سافر إلى الخارج لحضور مؤتمرات وندوات علمية بالخارج عن السموم ، وقال لى صلاح نصر إن منزل جمال عبد الناصر كان فيه مسئول لتفتيش ما يدخله من طعام يومى للتأكد من أنه لم يدس له شىء من السموم ، بواسطة معمل صغير ، يشرف عليه الدكتور أحمد ثروت كبير أطباء رئاسة الجمهورية والصيدلى صلاح جبر كبير الصيادلة . .

ولم يثبت أن هذا القسم بالمخابرات قد قام بأى عمل ضد أى مصرى أبداً . .

ويقول صلاح نصر إن فاروق مات يوم قيام الثورة ، فهل كنا محتاجين لجهد حتى ندبر مؤامرة لقتله . . ويتساءل : ما الدور الذى كان يمكن أن يلعبه . . وهل يتصور إنسان فى مصر أن فاروق كان يمكن أن يعود لحكم مصر ، حتى نقوم بقتله بالسم ؟!

□ □ □

قال الدكتور عبد المنعم المفتى ابن عم أنور المفتى : « إننى لا أحب جمال عبد الناصر ، ولم أحبه حتى وهو حى ، لأننى أعتقد أنه أضر بالبلد ولم يفدها فى شىء وكراهيتى له لا يمكن أن تكون سبباً فى أن أخالف ضميرى ، وأكذب وأقول إنه أمر بوضع السم للدكتور أنور ، فأنا أعتبر نفسى عالما ، والعلم لا ينفصل عن الصدق ، بل إن العلم يعنى الصدق والضمير ، فالدكتور أنور لم يمت مسموماً كما قيل ذات يوم ، فسم الاكونتين يقتل فى الحال ، وهذا لم يحدث مع الدكتور أنور ، فاليوم الذى توفى فيه كان فى صحبة اثنين

(١) جريدة الرأى الأردنية ٢٣ أغسطس ١٩٧٨ .

من زملائه الأطباء فى سهرة خارج المنزل ، فى أحد أيام شهر رمضان ، وعاد إلى البيت متأخراً ، فسألته السيدة زوجته إن كان سيتناول سحوره معهم ، فقال لها إنه تناول عشاءه بالخارج وسيقرأ فى سريره ، وبعد مدة دخلت عليه فوجدت لون وجهه أزرق ، ويخرج من فمه رغاوى ، فاتصلت على الفور بالدكتور أحمد عبد العزيز اسماعيل زميله ، وعيادته بجانب عيادته ، ويسكن قريباً منه ، فحضر على الفور وأخذ يقوم بعملية تنفس صناعى ، ثم اتصل بالدكتور حليم دوس الذى حضر وأخذ يشاركه فى عملية التنفس الصناعى ، دون فائدة ، وكان التشخيص أن الوفاة نتيجة انفجار بالمخ . . .

« والدكتور أنور كان يعتبر أخا لى وتعلمت منه الكثير ، إن العلم لا ينفصل عن الصدق والضمير ، وتعلمنا منه حب الفقراء ، وكنا نتحدث فى كل شىء ، ولم يكن يخفى عنى شيئا ، وكان أنور يحب جمال عبد الناصر ويدافع عنه حينما كنت أهاجمه وأنتقد أعماله ، وكان يقول لى إن عبد الناصر مخلص ويحب بلده ، وعبد الناصر كان يحب أنور كثيراً ويجلس معه بالساعات .

وقال الدكتور عبد المنعم المفتى إن الدكتور على المفتى شقيق أنور له نفس الرأى ، ولا يعتقد أن شقيقه مات مسموماً ، وحتى القضية المرفوعة ضد جمال عبد الناصر شارك فيها زوج كريمة أنور ، وهو لم يتزوجها إلا بعد وفاة والدها بمدة !

وقال الدكتور أحمد عبد العزيز اسماعيل إننى كنت أول من وصل إلى منزل الدكتور أنور بعد أن اكتشفت السيدة حرمه أنه فى حالة غيبوبة ، وعند وصوله اكتشفت أن التنفس والقلب قد توقفا منذ لحظة قبل وصولى ، ولم يجد تدليك القلب أو عملية التنفس الصناعى فى استعادتها ، وسبب الوفاة كان نتيجة انفجار شريان بالمخ نتج عنه توقف التنفس ، وتلاه توقف القلب ، أما ما قيل بعد ذلك بفترة أن الوفاة كانت غير طبيعية فهو كلام لا أساس له من الصحة ، وهذا ما قلته فى النيابة أثناء التحقيق فى الموضوع » !

القصص التى حاول البعض أن يروجوها متعمدين على دور المخابرات فى قتل بعض الخصوم بالسموم ليست صحيحة ، بل إنها تدخل ضمن الحملة التى يقودها بعض المغرضين ضد أكثر الأجهزة وطنية وخدمة للبلاد[1] . .

□ □ □

اتضح أن على عبد اللطيف تحمس لمعرفة أمر هذه العلاقة حتى أنه صحب واحدا من

---

(١) رددت السيدة إعتماد خورشيد فى كتابها بعض هذه الأكاذيب التى سبق أن رددها مصطفى أمين

البقالين اصدقائه وذهب لمعاينة الفيللا وتقصى الأمر بنفسه . . وراقب برلنتى وعامر . . وعاد مؤكداً المعلومات . . . وتقول مذكرة الدكتور على الرجال دفاعاً عن صلاح نصر ، بعد أن تتهم على عبد اللطيف بالإدمان . والنفعية والتسلق : إنه سار فى قافلة الاشاعات الرامية إلى إساءة سمعة المشير ، وفى نفس الخط ، وهو الحديث عن زواجه من السيدة برلنتى عبد الحميد .

وأنه أقام من نفسه لجنة لتقصى الحقائق ، فذهب إلى منزل المشير حيث تقيم زوجته السيدة برلنتى عبد الحميد ، وعاد ليكتب تقريراً عن المعلومات الهامة والخطيرة عن زواج المشير ، وعن حمل السيدة برلنتى منه ، وكأنه قد جاء بأسرار إسرائيل الحربية .

وتنتهى المذكرة إلى أن الواقعة يجب أن تؤخذ فى حدود عمل من أعمال السيادة يتصل بحماية أمن المشير فى سمعته الأدبية ولذلك فلا جريمة .

□ □ □

كان على عبد اللطيف قد ألقى القبض عليه ، بسبب ما ردده عن علاقة عامر وبرلنتى ، ودخلت قصته ضمن قضية انحرافات المخابرات . . . ولكنه لم يكن الوحيد الذى ألقى القبض عليه بسبب هذه العلاقة . . فكان هناك شخص آخر قال إنه صديق المشير . .

عندما كان عامر يذهب إلى الأسكندرية ، مع عائلته ، وأيضا مع جمال عبد الناصر . . كانت السيدة برلنتى تنتقل أيضا إلى كنجى مريوط . . وكان يتردد عليها فى الفيللا التى استأجرها عبد المنعم أبو زيد . . والوحيد الذى يعرف مكان المشير هو عبد المنعم أبو زيد ، الذى كان يظل بالمكتب لاحتمال أن يتصل أحد بعامر !

وكان عامر يذهب أحياناً مع السيدة برلنتى إلى كنجى مريوط وكان صديق الرحلة ، ورفيقها ، هو محمد كامل حسن المحامى . . وزوجته السيدة سهير فخرى . . فقد كانا من أقرب الناس إلى عامر وبرلنتى . .

وفيما بعد سوف تتحول هذه الفيللا إلى قضية ، عندما تحاول السيدة برلنتى ادعاء ملكيتها ، بل وتذهب فى صحبة عدد من الأشخاص للاستيلاء عليها . .

قالت السيدة برلنتى إنها مالكة الفيللا ، ومع اختلاف الظروف ، فإن قصة فيللا الأسكندرية تتشابه إلى حد كبير مع الفيللا التى كان يقيم فيها الدكتور محمد البهى . .

صحيح أن السيدة برلنتى تقول إنها أمضت سنوات قاسية بعد وفاة المشير لم تجد خلالها ثمن كوب اللبن لطفلها . إلا أنها هنا أمام محكمة الأسكندرية تقول إنها كانت تملك فيللا بالأسكندرية ، اشترت الأرض عام ١٩٥٩ ، وقامت ببنائها . . ، ولم تتعرض فى سرد احتياجها للمال إلى الفيللا التى كان يستأجرها منها الدكتور محمد البهى . .

كانت السيدة انطوانيت مالكة فيللا كنجى مريوط قد استردت الفيللا بعد انتحار المشير عبد الحكيم عامر . . وحررت محضراً بذلك فى قسم الشرطة ثم باعتها إلى مالكة جديدة هى السيدة هدايت مصطفى على فايق .

وقامت المالكة الجديدة بتسجيل عقد الشراء وبتعيين حارس على الفيللا . وتقدمت بطلبات لتوصيل الكهرباء . . والمياه . . وكانت تدفع بانتظام قيمة استهلاكها . . وحصلت على إقرار من الخفير بمسئوليته عن الحراسة . .

وبعد عشر سنوات من انتحار المشير عامر . . جاءت السيدة برلنتى لتستولى على الفيللا بالقوة وتقول إنها هى المالكة ، وليست السيدة هدايت مصطفى على فايق .

فتحت الفيللا ـ فى غيبة أصحابها ـ وبالاتفاق على الأرجح ـ مع الخفير ، ووضعت فيها صورة لها . . وصورة للمشير عامر . . ثم ذهبت إلى الشرطة تقول : إنها كانت مسافرة لسنوات ، وعندما عادت أخبرها الخفير إن أشخاصاً احتلوا الفيللا التى تملكها وطلبت أن تعاين الشرطة المكان ، وجاءت الشرطة وأثبتت وجود الصورة . . ولكى تدلل على ملكيتها قدمت ايصالين بسداد الضريبة العقارية عن عامى ٧١ ، ٧٧ . . وتاريخ التسديد هو يوم ٢٨ يوليو ١٩٧٧ . . وتاريخ المحضر هو يوم ٣٠ يوليو ، أى أنها سددت باسم المالكة الأصلية أنطوانيت تكسيان قبل البلاغ بيومين اثنين فقط !

وطلبت إلى النيابة أن تمكنها من الفيللا ، ولكن النيابة مكنت صاحبة الفيللا الأصلية وأيد قرارها رئيس نيابة غرب الأسكندرية . .

تظلمت السيدة برلنتى للمحامى العام بالأسكندرية فأصدر قراراً بالعدول عن القرار السابق ، وتمكين السيدة برلنتى من الفيللا . .

وتحول الأمر إلى قضية أمام محكمة .

□ □ □

يروى الأستاذ جابر عبد المجيد المحامى عن السيدة هدايت مصطفى صاحبة الفيللا الأصلية القصة وهو يقرأ من أوراق المحكمة قائلاً : إن قصة الفيللا كما تسجلها أوراق المحكمة بدأت يوم أن طلب المشير عبد الحكيم عامر عام ١٩٦٥ ـ من زوج المالكة السابقة أن يمضى بعض أوقات راحته فيها ـ ولم يكن الرجل يملك حق الاعتراض ـ فوضعت الفيللا تحت تصرفه ـ فأخذ يتردد عليها بصحبة السيدة برلنتى إلى أن توفى المشير إلى رحمة الله ـ

واستردت المالكة ملكها ـ وتسلمت الفيللا ـ وقامت بدفع أجر الخفير المتأخر وقدره ثلاثمائة جنيه ـ ووقع الخفير بما يفيد ذلك ـ وأقرت المالكة باستلامها إياها بحالة جيدة وتحرر عن ذلك المذكرة رقم ٨ أحوال العامرية فى ١٦ / ٣ / ١٩٦٩ ـ

وفى سبتمبر من ذات العام قامت ببيعها إلى السيدة هدايت واستمرت حيازتها من ذلك التاريخ حتى كان صباح يوم ٣٠ يوليو ١٩٧٧ اقتحمت السيدة برلنتى وبعض أتباعها الفيللا وقامت بكسر الأقفال وتحطيم الكالونات وسرقت محتوياتها ثم قامت بتحرير محضر

برقم ١٠٦٨ لسنة ١٩٧٧ العامرية ، قالت فيه إنها صاحبة الفيللا بعد أن اشترت ذمم البعض ومنهم الخفير عبد الحليم صالح محمد الذى ادعى أنه لا يعرف صاحبة الفيللا ولا زوجها إلا منذ عامين ـ رغم أنه مقيد كحارس خاص بمعرفة زوج السيدة هدايت .

محمد مصطفى عجمى برقم ١٩٨ بقسم العامرية عند صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ٧٠

وبدأت النيابة التحقيق ، أصدر وكيل النيابة الجزئية قرارا بتمكين صاحبة الفيللا من استردادها ونفذ هذا القرار وتأيد أيضا من رئيس نيابة غرب الأسكندرية ـ وتظلمت السيدة برلنتى ولكن رفض تظلمها ـ فعادت بالتظلم الى المحامى العام بالأسكندرية الذى أصدر قرارا بالعدول عن القرار السابق وبتمكينها من الفيللا ـ

لقد تعاقدت السيدة هدايت مالكة الفيللا مع المياه والكهرباء منذ عام ١٩٦٩ واستمرت فى سداد فواتير قيمة استهلاك كل منها ـ وقامت بإصلاحات وهناك شهود بل إن شهود السيدة برلنتى أنفسهم قرروا تردد المدعية وأسرتها على العين وادخالهم الأثاث إليها واقامة الحفلات بها ـ وخاصة أن شهود السيدة برلنتى ذاتهم قرروا أيضا أنها لم تحضر إلى الفيللا منذ عام ١٩٧٤ .

قدمت المالكة للمحكمة عددا من الوثائق من بينها صور عقود الشراء المسجلة من المالكة الأصلية ، وعقد حراسة مع الخفير وعقد توليد المياه ، وصور من قسم العامرية بترك الخفير لعمله ، وفواتير ادخال التيار الكهربائى واستهلاكه وأثناء نظر القضية تدخل أحمد فؤاد عبد اللطيف علوى قائلاً : إنه استأجر الفيللا من السيدة برلنتى . . بعقد يوم أول اكتوبر ١٩٧٧ . .

□ □ □

قالت السيدة هدايت انها تضع اليد على الفيللا منذ عام ١٩٦٩ تاريخ شرائها لها وانها قامت بتسجيل هذا البيع وتعاقدت مع الجهات الرسمية منذ ذلك التاريخ لتوصيل المياه الى العين بموجب العقد المبرم مع مرفق المياه فى ١٧ / ٩/ ١٩٦٩ ولتوصيل التيار الكهربائى بموجب المقايسة رقم ١/٥٣٧٦ مع مؤسسة الكهرباء ـ والتى تم تنفيذها فى شهر اكتوبر سنة ١٩٦٩ حيث ادخل التيار الكهربائى للعين لأول مرة إذ كانت تضاء بمولد كهربائى وانها استمرت فى سداد الفواتير المستحقة لهاتين الجهتين بصفة منتظمة حتى الآن ـ كما قامت بتعلية السور عام ١٩٧٠ بمعرفة احد المقاولين وانشات بئرا بالجهة الشمالية الشرقية وغرست بها ٤٠ شجرة نخيل وادخلت ايضا اثاثا بالإضافة إلى ما كان بها وقت الشراء .

أكد شهود برلنتى الذين سئلوا فى المحضر الإدارى المشار إليه تردد السيدة هدايت واسرتها على الفيللا منذ عام ١٩٧٤ وهم ذاتهم الذين قرروا أن السيدة برلنتى لم تتردد على الفيللا منذ ذلك التاريخ .

الواقعة أنها قطعت صلتها بالعين بعد وفاة زوجها عبد الحكيم عامر ـ وأكد ذلك المهندس الزراعى المسئول من الأمن بهيئة تعمير الصحارى والمقيم بجوار العين والذى قرر ان الذى كان يتردد على الفيللا هو زوج السيدة هدايت واسرته ـ منذ اقامته فى هذا المكان من أربع سنوات وأنه لم يشاهد ـ السيدة برلنتى ـ تتردد عليها ـ وأن الشرطة عندما انتقلت إلى الفيللا كانت مفتوحة ـ ثم عرضت السيدة هدايت للفيللا فقررت أن المالكة الأصلية التى اشترت منها أقامت منشآت على الفيللا منذ عام ١٩٦١ بموجب تصريح من بلدية العامرية فى ١٥ / ٣ / ٦١ م وإنه لما كانت الفيللا تحيط بها حديقة وأشجار وآبار للمياه ومولد كهربائى وهى مميزات لم تكن متوافرة فى مكان آخر بالمنطقة ـ فقد أغرت المشير عامر لقضاء بعض الوقت بها فطلبها من زوج المالكة ـ ولم يكن للأخيرأن يعترض ـ حيث تردد عليه المشير وزوجته المدعى عليها فترة من الوقت ـ حتى عرفت بالمنطقة باسم فيللا المشير إلا أن ذلك لم يدم سوى عامين فقد توفى المشير واختفى تابعوه وزوجته السيدة برلنتى وانتهت حيازته لها .

قامت المالكة باستردادها وحررت المذكرة رقم ٨ أحوال العامرية بتاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٦٩ ـ بإنهاء عمل الخفير الذى كان معينا من قبلها وباستلامها اياها كاملة وأقرت فى ذات المذكرة بمديونيتها للخفير بمبلغ ٣٠٠ جنيه ـ ثم انتقلت الملكية إلى السيدة هدايت من مالكها فى ذات السنة ١٩٦٩ واستمرت حيازتها لها هادئة وظاهرة ومستمرة الى أن عادت السيدة برلنتى للظهور مرة أخرى مدعية ملكيتها وحيازتها لها ـ وقامت باقتحامها فى غيبة صاحبتها بتاريخ ٣٠ / ٧ / ١٩٧٧ .

ونظرت المحكمة القضية ، وحكمت بعدم أحقية السيدة برلنتى فى الفيللا بل إنها أصدرت حكما بتغريم السيدة برلنتى عشرة آلاف جنيه ، نظير الاتلافات التى أحدثتها بالفيللا وبحديقتها . وقالت فى حكمها إن السيدة برلنتى كانت قد ابلغت فى صباح يوم ٣٠ / ٧ / ٧٧ أنها الحائزة والمالكة لعين النزاع منذ عام ١٩٦٢ وأنها انقطعت عن التردد عليها منذ عام ١٩٧٤ لسفرها إلى خارج البلاد ـ وتركها فى حراسة الخفيرعبد الحليم صالح محمد ـ ثم ترددت عليها مرة أخرى بتاريخ ٢٥ / ٦ / ١٩٧٧ إلا أنه بتاريخ ٣٠ / ٧ / ١٩٧٨ عند حضورها إلى العين أبلغها الخفير المذكور أن شخصا تردد على العين بعد أن أبلغه أنه نائب عنها ـ وطلبت إثبات ذلك ، فانتقل إلى العين أحد رجال الشرطة حيث قام لإثبات محتوياتها ومن بينها صورة المشير عبد الحكيم عامر وزوجته المدعى عليها

وبعد عدة ساعات على ذلك أبلغ زوج المدعية « السيدة هدايت » أن العين محل النزاع مملوكة لزوجته بموجب عقدين مسجلين بالشراء من انطوانيت أنطون وتضع اليد عليها منذ عام ١٩٦٩ حتى تاريخ الابلاغ وأن أحد الخفراء أبلغه فى تاريخ الإبلاغ أنه حدث تعد على حيازتها للعين بمعرفة المدعى عليها ـ السيدة برلنتى ـ حيث قامت باقتحامها والاستيلاء عليها صباح ذلك اليوم ـ واذ قامت النيابة العامة بتحقيق الواقعة وذلك لإصرار المدعى عليها على حيازتها وملكيتها لعين النزاع فقررت أنها تمتلك إياها بصفتها الشخصية منذ عام ١٩٥٩ وقبل زواجها من المشير عبد الحكيم عامر . بالشراء من أبو حواه حيث كانت أرضا فضاء بها أساس لبناء فاستكملتها حتى أصبحت بالحالة التى هى عليها وبدأت تتردد عليها منذ عام ١٩٦٢ ـ وقامت بتعيين الخفير عبد الحليم صالح محمد حارسا عليها وظلت فى حيازتها تتردد عليها وزوجها المشير عبد الحكيم عامر قبل وفاته ـ حتى عام ١٩٧٤ حيث سافرت إلى الخارج وتركت العين فى حراسة الخفير سالف الذكر . الذى أبلغها يوم الحادث أن شخصا تردد على العين فى غيبتها برغم انه وكيل عنها ـ

وبسؤال الخفير عبد الحليم صالح محمد قرر أن المدعية وزوجها يترددان على الفيللا منذ سنتين فقط بعد أن أوهماه أنهما وكلاء عن المدعى عليها ـ السيدة برلنتى ـ وقاموا بسداد أجرة الحراسة إليه ـ فأبلغ المدعى عليها يوم الإبلاغ وأضاف إن المدعى عليها هى كانت تتردد على العين وزوجها المشير عبد الحكيم عامر منذ عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٧٤ حيث انقطعت عن التردد عليها ثم حضرت مرة فى الشهر السابق عن الحادث ولم تدخل إلى العين .

كما قرر الشاهد علام عبد الغنى سعيد الجار القبلى للعين أنه يعلم أن الفيللا خاصة بالمشير عبد الحكيم عامر ولما توفى إلى رحمة الله ترددت عليها ـ السيدة برلنتى ـ حتى عام ١٩٧٤ ـ ثم تردد عليها وزوجها ولا يعرف صفتها فى هذا الشأن إلا أنه عاد وقرر أن زوج المدعية إنما كان يتردد على العين بصفته وكيلا عن المدعى عليها حتى عام ١٩٧٤ ثم سافرت إلى الخارج وعلم الخفير عبد الحليم صالح أن هناك أناسا يترددون عليها بصفتهم وكلاء عن السيدة نفيسة عبد الحميد ـ المدعى عليها وأنه يعلم أن الأثاث الموجود بالعين ملك للمشير عبد الحكيم عامر وعاد مرة أخرى فى تحقيق النيابة وقرر بأنه لا يعرف ما إذا كان زوج المدعية قد اشترى العين أم لا ـ وأن المدعى عليها هى التى كانت تحوز العين حتى تاريخ الحادث ـ

وبسؤال محمد حامد المهندس الزراعى بهيئة تعمير الصحارى قرر أنه يقيم باستراحة هيئة تعمير الصحارى المواجهة للفيللا منذ أربع سنوات وأنه كان يشاهد السيدة هدايت وأسرتها يترددون على العين كل أسبوع أو كل شهر أو كل مرة وأنه لم يسبق أن شاهد السيدة برلنتى تتردد عليها وإن كان يسمع أن هذه الفيللا مملوكة للمشير عبد الحكيم عامر .

وبسؤال شيرين عبد العزيز على قررت أن الفيللا موضوع النزاع كانت ملكا لوالدتها انطوانيت تاكسيان ـ وقد حدث أن طلب المشير عبد الحكيم عامر من والدتها الإقامة بها فترة من الوقت ـ فسمحت له إلا أن اقامته طالت ورفض إعادتها عندما طلب والدها منه ذلك الى أن توفى المشير إلى رحمة الله فتم استلامها بمعرفة الشرطة ـ ثم قاموا ببيعها إلى السيدة هدايت ـ وقدم وكيلها فى تحقيق النيابة عقد تصحيح وإشهار إرث وبيع كسند لملكيته وأدتها للعين .

وحيث أنه على هدى ما تقدم من مبادىء قانونية وما قدم فى الدعوى من مستندات وما أجرته الشرطة والنيابة من تحقيقات فإنه يبين من ظاهر الأوراق أن المدعى عليها ـ السيدة برلنتى ـ وإن ذهبت فى دفاعها إلى أنها كانت حائزة للعين حيازة مستمرة بعد إنشائها بمعرفتها منذ عام ١٩٦٢ م حتى ١٩٧٤ وانها تركتها بعد ذلك التاريخ فى حراسة الخفير عبد الحليم صالح محمد الذى قرر أن المدعية وزوجها لم يترددا على العين إلا منذ سنتين سابقتين عن الإبلاغ أى منذ عام ١٩٧٥ وتحت ستار أنهما وكلاء ونائبان عن المدعى عليها وشايعه فى ذلك شاهدان آخران فان ظاهر الحال لا ينبىء عن جدية هذا الدفاع بل إن المستشف من ظاهر الأوراق والبادى للوهلة الأولى منها ـ أن المدعية إنما كانت هى الحائزة حيازة للعين توافرت لها شروطها .

وترجع إلى سنوات سابقة على تاريخ الحادث ـ لذلك إنه بينما ينفى الخفير عبد الحليم محمد شاهين المدعى عليها الأول ـ سبق معرفته بالمدعية أو زوجها ألا منذ عام ١٩٧٥ فإن المستفاد من ظاهر المذكرة الرسمية المحررة بمعرفة كاتب الرخص بقسم العامرية بتاريخ ١٧ / ٩ / ١٩٧٧ بناء على استيفاء المحامى العام بالأسكندرية أنه تبين من الاطلاع على سجل قيد حراس العقارات الخصومة أن هذا الخفير قد صرفت له رخصة حارس خاص برقم ١٩٨ بتاريخ ٢١ / ٢ / ١٩٧١ بوصفه حارسا خاصا لدى زوج السيدة هدايت محمد ميمى مصطفى عجمى عن العين محل النزاع ـ وهو ما يكشف بحسب الظاهر منه أنها كانت هى الحائزة للعين خلال ذلك التاريخ ـ دون المدعى عليها ـ السيدة برلنتى ـ وأن الخفير سالف الذكر فإنه يعمل فى خدمتها حارسا للعين كذلك ما يستفاد من ظاهر الأوراق الرسمية الصادرة من مرفق المياه ومؤسسة الكهرباء من تعاقد المدعية باسمها مع هاتين الجهتين لتوصيل المياه والتيار الكهربائى إلى العين خلال عام ١٩٦٩ وسدادها كافة التكاليف التى طولبت بها وقتئذ واستمرارها فى سداد المستحق لهاتين الجهتين فى تواريخ تتخلل السنوات من ١٩٦٩ حتى ١٩٧٧ ، ومثل ذلك أيضا ما جاء بظاهر الفاتورة الصادرة من شركة الدلتا الصناعية (إيديال) وهى من شركات القطاع العام والمرفقة بملف الشكوى سالفة الذكر والصادرة باسم زوج المدعية بتاريخ ٢٥ / ٨ /١٩٦٩ عن توريد ثلاثة أسرة

بعين النزاع ، وكذلك ما جاء بظاهر مذكرة الأحوال ـ رقم ٨ بتاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٦٩ بقسم العامرية التى يستظهر منها أن العين كانت فى ذلك التاريخ فى حيازة للمدعية ـ إذ ورد بها طلبها إثبات إنهاء خدمة الخفير صالح محمد خليل كحارس على عين النزاع ـ واستلامها إياها كاملة المحتويات وبمديونيتها للخفير المذكور بمبلغ ٣٠٠ جنيه أجرة الحراسة وصادقها الخفير على ذلك فإذا أضيف إلى ذلك ما تستظهره المحكمة من جدية أقوال المهندس محمد حامد بهيئة تعمير الصحارى والمقيم على مقربة من العين منذ أربع سنوات خلت أنه كان يشاهد خلالها زوج المدعية وأسرته تتردد على العين ـ ولم يشاهد المدعى عليها تفعل ذلك ـ الأمر الذى ينبىء بحسب الظاهر منه أن المدعى هى الحائزة للعين منذ سنوات سابقة على تاريخ الحادث حيازة توافرت لها شروطها القانونية ـ وأقيمت الدعوى فى الميعاد القانونى ولا يفوت المحكمة التعرض لما أشاعته المدعى عليها من مظاهر لحيازتها لعين النزاع فقد ارتكبت المدعى عليها على أقوال الخفير عبد الحليم صالح محمد ومن شايعه فى روايته وقد سبق للمحكمة أن استظهرت عدم جدية هذه الأقوال وسبق صرف رخصة له باعتباره حارسا خاصا لدى زوج المدعية منذ عام ١٩٧١ .

أما ما جاء بمحضر الشرطة من أنه بمعاينة محتويات الفيللا فى تاريخ الإبلاغ من وجود إحدى الصور تمثل المدعى عليها وزوجها المرحوم المشير عبد الحكيم عامر ـ فإن البادى من ظاهر الأوراق والشكوى السالفة الذكر أن العين محل النزاع كانت تحت سيطرة المدعى عليها لمدة ساعات قبل توجهها للإبلاغ وطلب حضور الشرطة للمعاينة فى غيبة المدعية .

كذلك فإن السيدة برلنتى وإن زعمت أنها قامت بسداد الضريبة العقارية عن عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٧ وقدمت ايصالين بذلك ـ فإن البادى من الاطلاع على هذه الايصالين أنه قد تم سدادها فى يو ١٩٧٧/٧/٢٨ أى قبل تقدمها بالإبلاغ بيومين فقط كما ورد بهما .

من ناحية أخرى إن العقار ممول باسم انطوانيت تاكسيان وهى ذاتها البائعة للمدعية وأن القيمة سددت « مناولة » المدعى عليها ـ ومن ثم يكون دفاع المدعى عليها لا يتم بالجد بحسب الظاهر من الأوراق . وأن الظاهر منها يرجع حيازة المدعى عليها لعين النزاع على النحو السابق بيانه .

□ □ □

خسرت السيدة برلنتى القضية . . وفشلت محاولتها للاستيلاء عليها . . وقالت المحكمة إنها وضعت صورتها وصورة المشير للتدليل على الملكية . . . فقط صورة من استثمار علاقتها بالمشير فى كل المجالات .

واحدة من الأوراق الغريبة ، في حكاية عامر وبرلنتي ، قصة محمد كامل حسن المحامي ، الذى رأينا أن برلنتي قدمته للمشير ، وأصبح صديقا له . . وما لبث أن اختلف معه . . وظل يثرثر بهذه العلاقة ويتحدث عنها . . . وكان لابد من موقف منه !

وتحركت المخابرات لتتخذ هذا الموقف ، وكان واحداً من الاتهامات في قضية انحراف المخابرات .

والملاحظ أن قضية انحراف المخابرات تقوم في معظمها على إجراءات اتخذت لمصلحة عبد الحكيم عامر .

وقد شهد محمد كامل حسن بأن المخابرات ، وصلاح نصر بالذات قد عامله معاملة حسنة .

ولكن القضية كانت أبعد من هذه المعاملة . . . وقال صلاح نصر إن ما اتبع مع محمد كامل حسن كان حماية لنائب رئيس الجمهورية ، وحفاظا على سمعته . . .

ولقد اتبع مع كاتب القصص البوليسية الشهير ، نفس الأسلوب الذى كان يكتبه لأبطال قصصه من الإثارة والتشويق . .

□ □ □

في أواخر الخمسينيات ذهبت إلى مكتب الأستاذ محمد كامل حسن المحامي بأول شارع الجيش لأجرى حواراً صحفياً مع أشهر كاتب مسلسلات إذاعية بوليسية في مصر . .

لم يكن التليفزيون قد ظهر بعد ، وكان ما يشد الناس ، وتلتف حوله الأسر ، ويحرص الجميع على متابعته هو المسلسلات الروائية التي تذاع في الساعة الخامسة عن طريق الراديو . وكان أشهر مؤلفي هذه الروايات البوليسية هو محمد كامل حسن المحامي الرجل الذى اقتحم كل بيت ، وتابعت إنتاجه كل أسرة بطريقة يندر أن تحدث . . .

وعندما دخلت حجرة المحامى محمد كامل حسن ، بعد أن أخبره سكرتيره بحضورى ، كان يجلس على مكتب فى صدر الغرفة الخافتة الإضاءة ، والتى تفوح منها رائحة البخور ، لتختلط مع رائحة دخان الشيشة . .

وكان محمد كامل حسن قد أنتج بعض الأفلام السينمائية . . . وتحدث معى الرجل الظاهرة وكان مما قاله لى : إنه من دواعى فخره أنه أول من تزوج فتاة فى التاسعة من عمرها . . .

وقد عاش محمد كامل حسن حياة عريضة متناقضة ، عرف فيها قمة الشهرة والثراء ، ثم انحدرت به الأمور ، فسافر إلى الكويت وعاش بها بعض الوقت ، وسافر إلى بيروت ، وأصدر عدداً من الكتب الدينية ، وفى عام ١٩٨٤ ، وقبل وفاته نشرت إحدى الصحف الكويتية مذكراته التى روى فيها من وجهة نظره حكايته ، ولم تكن السيدة برلنتى راضية عما ذكره عنها ، لذلك فإننا ـ ونحن نريد فقط البحث عن الحقيقة ـ لن نتعرض لما جاء فيها . . .

□ □ □

فى سبتمبر سنة ١٩٦٥ ، أصدر المسئولون بالمخابرات العامة قراراً ، بضرورة تسجيل كل ما يدور فى شقة محمد كامل حسن المحامى بعمارة التأمين بميدان الجيزة ، ومتابعته ومعرفة الأماكن التى يتردد عليها . . وكذلك تسجيل ما يدور فى الفيللا التى تقيم فيها أسرته زوجته الأولى وأولاده . . واستأجرت المخابرات العامة حجرة بالطابق الأرضى بالعمارة التى يسكن فيها بميدان الجيزة مع زوجته السيدة سهير ، ولم تتمكن المخابرات من التسجيل عن طريق هذه الغرفة ، وإن كانت قد تمكنت بوسيلة أخرى أن تسجل بعض ما يدور فى شقته ، وقال فى هذه التسجيلات إنه يستعد للسفر إلى الكويت . . فلم يكن فى التسجيلات شيىء مؤثر مما تبحث عنه المخابرات . وتقول زوجته السيدة فوقية لطفى إنه كان يتجه للسفر إلى الكويت بناء على اتفاق بينه وبين سفير الكويت حمد الرجيب لعمل فيلم سينمائى عن صيد اللؤلؤ .

وكان من قبل قد حاول أن يقوم بعمل أفلام سينمائية عن حرب اليمن بالاتفاق مع الشئون العامة للقوات المسلحة ، بيد أنه لم ينجح فى هذه المحاولة !

ولم يتمكن كامل حسن من السفر إلى الكويت إلا فى نهاية الستينيات ، وبعد أن أفرج عنه عقب القبض عليه ، وقد كان شاهداً فى قضية انحراف المخابرات ، لم يقل إن تعذيباً قد وقع عليه .

كان محمد كامل حسن دائم الحديث عن علاقة عامر ببرلنتى . . تلك العلاقة التى وقف على كثير من تفاصيلها بحكم صداقته للسيدة برلنتى ، ومعرفته بعامر . . ولقد زاد من حدة كلامه ضد عامر بعد أن طلقت منه زوجته ، ورآها تتزوج سكرتير المشير عبد المنعم أبو زيد . . . وكان الرجل مدمنا للخمر . . كثير الشراب . . يشرب ويتحدث ، ووصل كلامه إلى كثير من الناس ، وكان لابد من إيقافه . . . وكانت طريقة إيقافه ضمن قضية انحراف المخابرات .

□ □ □

فى ميدان التحرير كانت تقف سيارة لاسلكى من سيارات المخابرات العامة بعد أن صدرت إليها التعليمات بالتوجه إلى هناك . . ولم يكن الرجال يعرفون الهدف الذى يتحركون من أجله . . .

كان محمد كامل حسن فى منزل زوج أخته الدكتور زاهر بميدان التحرير ، وكان المطلوب إلقاء القبض عليه . .

وفى مبنى المخابرات العامة ، جلس محمد كامل حسن للتحقيق . . . وكان التحقيق معه يدور حول تسريب أنباء عن علاقة المشير بالسيدة برلنتى عبد الحميد . .

ويقول واحد من كبار المسئولين فى المخابرات فى ذلك الوقت « إن حسن عليش - رئيس هيئة الأمن القومى - اتصل به وطلب إليه أن يحضر لعمل نوبتجيات على محمد كامل حسن ، حتى يتم استجوابه . . » وعندما جلست مع المذكور ذكر لى أنه على علاقة بالمشير ، وأن المشير على علاقة ببرلنتى عبد الحميد ، ومش فاكر إن كان قال إنه متزوجها أم على مجرد علاقة ، ذكر أنه يعلم بهذه العلاقة بحكم صلته بالطرفين ، وأن هذا هو السبب فى إحضاره ، وأبلغت هذا الكلام لرئيس هيئة الأمن القومى فقال لى « ده راجل مجنون » .

وكانت السيدة فوقية لطفى زوجته الأولى قد استدعيت من منزلها بشارع الهرم لسؤالها أيضا فى التحقيق مع زوجها . .

وكان محمد كامل حسن قد حملته سيارة من سيارات القوات المسلحة إلى مستشفى « بهمن » لعلاجه من الإدمان على نفقة القوات المسلحة بناء على طلب المشير عامر . . ويبدو أنه لم يسكت . . أو أن طلاق زوجته منه ، وزواجها من عبد المنعم أبو زيد قد أثر فيه نفسياً ، وهذا شيء طبيعى !

ويصر أبو زيد على أن زواجه من السيدة سهير كان زواج عاطفة ، والحقيقة أنها قد

وقفت إلى جانبه ـ عندما ألقى القبض عليه ـ وقفة شجاعة وكانت دائمة التردد عليه فى السجن ، وكتبت له عشرات الخطابات التى يحتفظ بها . . ومن هنا تبدأ قصته التى قادته إلى السجن . . .

□ □ □

المستشار عبد السلام حامد كان أحد المحققين فى قضية انحراف جهاز المخابرات ، وقد سأل أحد المتهمين العاملين فى الجهاز فى ذلك الوقت :

س : ما الفترة التى حُجزها محمد كامل حسن المحامى فى إدارة المخابرات ؟

ج : ما اعرفش على وجه التحديد ، وأنا فقط قعدت معاه فى مبنى الاستجواب إلى اليوم التالى للقبض عليه ، ثم انصرفت لعملى ولم أشاهده بعد ذلك ، ولكن أذكر أنى بعدها بحوالى ١٥ أو ٢٠ يوماتصادف وجودى فى مبنى هيئة الأمن القومى ، وكنت عاوز أقابل محرم اللى هو جمال عباس فقالوا لى إنه فى مبنى الاستجواب عند محمد كامل حسن فعرفت أن الأخير مازال محجوزا ، ومش فاكر مين اللى قال الواقعة دى ويمكن يكون محمود كامل شوقى .

س : وما السبب فى ضبط محمد كامل حسن واحتجازه فيما فهمت ؟

ج : على حد قول المذكور فى أول يوم لما كنت قاعد معاه أنه يعلم بالعلاقة بين المشير وبرلنتى عبد الحميد . .

□ □ □

مرة أخرى تتردد حكاية عامر وبرلنتى أثناء نظر قضية انحراف المخابرات ، والمتحدث هنا صلاح نصر فى مذكرة قدمها بخط يده إلى المحكمة يدافع فيها عن نفسه فى واقعة اعتقال محمد كامل حسن المحامى قائلاً :

« إن ما اتخذه هو لحماية سمعة المشير الأدبية ، والمشير هو النائب الأول لرئيس الجمهورية ، ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والقائد العام لهذه القوات ، وهو رئيس الجمهورية عند وجود الرئيس فى الخارج ، وسلامة الدولة ، فى سلامة القائمين عليها بمعنى أن جهاز المخابرات مسئول عن حماية السيد الرئيس والسيد نائب الرئيس » .

مذكرة الدفاع عن صلاح نصر التى قدمها الدكتور على الرجال جاء فيها : « إن محمد كامل حسن على الرغم من صداقته المزعومة للمشير ، والتى تحدث عنها طويلاً ، دار يلوك

حديث الإفك فى حقه ، وينشر من الأخبار ما يسىء إلى المشير ، ومنها زواجه من السيدة برلنتى عبد الحميد ، هذا الخبر دار يلوكه الأستاذ محمد كامل حسن الذى أدخله الرجل منزله وائتمنه على أسراره ، فإذا به يملأ الدنيا متاجرة ومباهاة وفى حالات السكر التى يدمن عليها كما قال الأطباء بأنه يعلم من أسرار المشير ما يعلم .

« فكان لابد من وضع حد لهذا الإفك ، وكان لابد من إجراءات حاسمة كفيلة بوقف هذا التيار ، فاستدعى الأستاذ محمد كامل حسن إلى المخابرات ، وبقى فيها معالجاً حتى يقلع عن إدمان المخدرات ولمصلحته ، حتى يكف عن هذا الهذر الذى يرويه وهو مخمور وهذا هو القدر الذى رأته المخابرات كافيا ، ولم تزد عليه ، وقد اعترف المتهم بأن السيد صلاح نصر كان يحسن معاملته ، ويقدره وأنه لم يسىء إليه »

وتواصل مذكرة الدفاع سرد وجهة النظر الأخرى حول قضية محمد كامل حسن فتقول :

« وحسبنا أن نقول إنه أنصف الحق وارتضى ووافق السيد / صلاح نصر وهو يسرد بداية علاقته به طالبا منه أن يكون عونه فى إصلاح مرفق السينما وإبعاد الدخلاء عنه ثم وهو يستجيب لهذا الطلب ويتقصى حقيقة الأمر فيه . وفى هذا يقول الشاهد أمام المحكمة : لا دخل لصلاح نصر فأنا لم أعذب

« ثم هو بعد ذلك لم يقم لا بحبسه ولا باعتقاله ولا بتهديده أو تعذيبه بل كان موضع الرعاية فى المخابرات وكان موضع المعاملة الطيبة .

« ولذلك فقد جاءت أقواله شهادة نفى لا شهادة إدانة وكان بحسب الدفاع أن يقف عند هذا الحد لكى يطلب إسقاط هذا الادعاء من قائمة الادعاءات يسانده فى ذلك أن الإجراءات التى تمت مع الأستاذ محمد كامل حسن ـ هى على ما قدمنا اجراءات مسلسلة من حيث مقتضيات الأمن القومى فى المفهوم الذى حددناه .

ولكن سيرا على نفس السنن من سد جميع الذرائع نقول إنه من الحقائق الثابتة فى الأوراق أن الأستاذ محمد كامل حسن مدمن للخمر ولا يفيق وأثناء إدمانه لا يكون له حديث إلا عن المشير وزواجه من السيدة برلنتى عبد الحميد ، وإنجابه منها .

وفى هذا يقول الدكتور منسى لوزة فى صفحة ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ ـ تحقيقات مكتب التحقيق والادعاء :

« أن الأستاذ محمد كامل حسن مدمن خمر ، وأنه حصل له اضطراب فى شخصيته

ناتج عن إدمانه الخمور وأن تصرفاته هى تصرفات المدمن على الخمر ، وأنه هو نفسه أى الاستاذ محمد كامل حسن أقر له أى للدكتور منسى لوزة أنه مدمن للخمر وأنه بعد إيداعه فى مستشفى بهمن بتدخل جهات أخرى لا علاقة لها بالمخابرات وإن ادعت أنها مخابرات ، أقلع عن تعاطى الخمر ثم بعد الخروج من المستشفى عاد إلى الإدمان على أكبر صوره .

وكذلك شهد بهذه الحقيقة ـ حقيقة الإدمان على الخمر من جانب الأستاذ محمد كامل حسن كل من : الدكتور عكاشة فى صفحة ٤٦ من تحقيقات مكتب التحقيق والادعاء . والدكتور محمود جمال الدين عباس فى صفحة ٤٧ و ٤٨ من شخصيات مكتب الادعاء والتحقيق .

« وهكذا ينهار الادعاء الخاص بحبس الأستاذ محمد كامل حسن وتعذيبه وتهديده ، فلا هو حُبس ، ولا هو هُدد . .

« وأن ما تم بالنسبة له إجراء كانت له مبرراته ومقتضياته وهو إجراء أمنى يعتبر من السلطات التقديرية للجهاز ومن أعمال السيادة التى لا يجوز الحساب عنها أو بحث مشروعيتها أو ملاءمتها . . .

« ولا عقاب على سلطة تمارس فى حدود القانون وليس هناك إساءة للسلطة ، فلم يحقق السيد / صلاح نصر مصلحة خاصة له وليس بينه وبين الأستاذ محمد كامل حسن ما يدعوه إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء .

بل كان الإجراء للمصلحة العامة وفى حدود القانون وشهد بذلك محمد كامل حسن نفسه وهو يقرر أنه لا دخل للسيد / صلاح نصر فى أمره بل كان هو راعيه وحاميه .

□ □ □

كانت إذن حكاية عامر وبرلنتى واحدة من القصص التى ترددت أثناء المحاكمات فى قضية انحراف المخابرات ، وكانت هذه الحكاية وراء ما أصاب محمد كامل حسن المحامى ، الذى هاجر من مصر إلى بيروت . . ثم استقر فى الكويت !

فى مذكراتها تعرضت السيدة اعتماد خورشيد لوقائع كثيرة لم تروها فى التحقيق معها ، مما يلقى ظلالاً من الشك حول كثير مما قالته ، صحيح أنها تعرفت على صلاح نصر عن طريق إحدى الصحفيات ، بحجة أنه رجل أعمال . . . ولم تقل إنه أرهبها بالقتلى والضحايا ، والغلاية التى يعذب فيها حتى الموت ، كما أنها لم تتعرض فى التحقيق لهذه الوقائع التى كانت تكفى فى حد ذاتها إلى الإدانة الكاملة . فى وقت كان هدف التحقيق هو إدانة صلاح نصر !

فالانحرافات كما تحددت كانت انحرافات نسائية محدودة فقط ، لعدد محدود جداً لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة من أعضاء الجهاز ، ولو كان هناك عشرات القتلى ، وغير ذلك مما روته السيدة اعتماد فى مذكراتها لكان الأمر موضع تحقيقات كثيرة وخاصة أنه كان يدور البحث عن اتهامات توجه إلى صلاح نصر وزملائه . بيد أن ما ذكرته عن فيللا التعذيب وغلاية الموت التى عذب فيها الاخوان المسلمين والشيوعيين ، لم يقله أحد من الذين عذبوا ، فالتعذيب كان يتم فى السجون وليس فى فيللات . .

وقد نفى عباس رضوان أنه وقع على عقد لزواج السيدة اعتماد من صلاح نصر . . ذلك العقد الذى لم تتحدث عنه أبداً فى التحقيقات التى أجريت معها . . وانما ظهر لأول مرة أثناء نظر قضية تعذيب مصطفى أمين ، ونفى حلمى السعيد الذى قام بالتحقيق معها ، أنها ابرزت عقد الزواج ، ولذلك نفاه محمد نسيم وكيل المخابرات العامة الذى حضر التحقيق ، وفيما بعد ستقول إن ما عندها هو صورة ضوئية من العقد ، وإن العقد الأصلى فى القضية ، وقد نفى على نور الدين أن يكون قد تسلم العقد أو يكون فى القضية ، هكذا يثبت أن قضية الزواج العرفى الذى لم يكن لدواع كاذبة . . وقد روت السيدة اعتماد أنها التقت بالرئيس جمال عبد الناصر الذى كان مندهشاً لحديثها عن الانحراف فى المخابرات الذى استمر ست ساعات ، شعرت خلالها أن الرئيس يريد أن يعرف . . « وتذكرت كيف قال لى صلاح نصر إن عبد الناصر كان حاكما لا يحكم ولا يعلم ما يدور » .

« وقالت له : يا سيادة الريس دول كانوا يتآمروا عليك ولا يمكن يكونوا بيحبوك ، كانت علاقتهم كلها نسوان ، وقعدات شرب ، وشم حشيش وقعدات قمار واستغلال نفوذ .

« ورويت له اسرار علاقات المشير بالعديد من الفنانات ابتداء من المطربة العربية « و » إلى الممثلة « ب » والراقصة « ث. س » ودورهم فى تجارة البضائع المستوردة التى كان الضباط يحضرونها معهم من اليمن ، وتصاريح السيارات النصر التى كانوا يحصلون عليها باسماء أسر الشهداء وأذونات الخشب والحديد والأسمنت بأسماء وهمية » .

« وسألنى الرئيس : المشير كان يعرف بعمليات التجارة ؟

« وقلت : لم يذكر أمامى اسم المشير وإنما كان فيه ضباط مكتبه بيشتغلوا فى الحاجات دى منهم « ع . ش » مدير مكتبه وزوج المطربة « م. ص » وكان المشرف على تنفيذ هذه العمليات ، ومعاه تاجر فى المنيل بيخزنوا عنده البضائع المستوردة واسمه « م . ص » وكان فيه واحدة موظفة فى شركة باتا بتشتغل وسيط فى التوزيع ، دول نهبوا البلد يا سيادة الرئيس . . وشعرت أنه يستمع باهتمام وتأثر شديد وذهول . »

ورغم أن السيدة اعتماد خورشيد قد امتدحت جمال عبد الناصر ، وأشادت به ، فإن أحداً من الذين حوله لم يؤيد روايتها فى أنها قابلت الرئيس . كماأن شهادتها مع جمال عبد الناصر مرفوضة ، فليس مما يشرف أن تدافع أمثال اعتماد خورشيد عن جمال عبد الناصر .

فقد نفى سامى شرف هذا اللقاء . . ونفى محمد أحمد هذا اللقاء . . ونفاه كل من عمل مع الرئيس ، وقال لى شعراوى جمعة متسائلاً : هل كان لدى عبد الناصر ست ساعات ليمضيها مع السيدة اعتماد خورشيد . . . وذلك يضع علامات أستفهام على كل الأسماء التى نسبت إليها ظلما فى ما روته فى مذكراتها وقد أشادت السيدة اعتماد بأمين هويدى مدير المخابرات بعد صلاح نصر ، ولقائها معه ، بيد أنه هو الآخر ، قد نفى هذا اللقاء الذى تحدثت عنه السيدة اعتماد فى صفحات كثيرة . وقال لى إنه لم يلتق بها أبداً . .

وكانت اعتماد خورشيد فعلاً شاهدة إثبات فى قضية انحراف المخابرات ، ولكنها لم تكن أيضا شاهدة الإثبات الوحيدة . . . فلم تقم القضية على مجرد شهادة السيدة اعتماد وحدها . فقد شهد فى القضية اثنان من النساء ، اعتماد خورشيد وسيدة أخرى ، قالت إن المخابرات بدأت تنحرف عندما أخذت تعتمد على غيرها من السيدات فى تجنيد النساء . . عندما كانت هى وحدها تحتكر تجنيد السيدات للعمل فى المخابرات ، لم يكن هناك انحراف . . » والحقيقة أن هذه الشهادة لم تكن صحيحة على الاطلاق . .

كانت هناك باستمرار قوى تحاول أن تنال من الثورة بأى طريق ، وقد اتخذت فى ذلك أيضاً أسلوب التشهير ونشر الشائعات ، وكان عبد الحكيم عامر ممن تعرضوا لهذه الشائعات . . مما نسب إليه زوراً أنه كان على علاقة بالسيدة وردة . . المطربة الجزائرية الأصل والتى عاشت فترة فى باريس ، وجاءت إلى القاهرة لتستأجر شقة مفروشة فى حى جاردن سيتى فى مواجهة مدرسة « الميردى ديو » . . . وكان الهدف هو تشويه سمعة عامر باعتباره الرجل الثانى فى مصر . .

يقول محمود الجيار سكرتير الرئيس عبد الناصر إن الانفصال ـ وإنهاء الوحدة بين مصر و سوريا ـ كان كارثة . . وكان فشلاً واضحاً ومؤلماً لعبد الحكيم عامر ـ فهو أولاً تحت يده التقارير التى تحذر من وقوع انقلاب فى سوريا ، وتشرح أبعاده ، وتحدد الأشخاص الذين كانوا يدبرون للقيام به ، وعندما وقع الانقلاب ، والمشير فى دمشق ، كان يستطيع أن يستعين بالوزراء العسكريين فى سوريا ، ويوجههم إلى وحداتهم التى كانوا قادة لها ، وأصحاب نفوذ فيها ، ليحاصر بها قوات الانقلاب ، ولكنه بدلاً من ذلك اتجه إلى مقر القيادة ، ليقع فى أسر قادة الانقلاب ، وعاد عبد الحكيم عامر من دمشق مهزوماً ، جريح الكرامة ليجد عبد الناصر يعنفه ويضاعف من آلام جرحه » ـ « وانتهز فريق من موظفى عبد الحكيم أزمته النفسية بعد الانفصال السورى ، وبدأوا يعملون ـ ظاهريا ـ على إعادة الثقة إليه بوسائل تقطع ما بينه وبين عبد الناصر » .

« وفى نفس الوقت سعى هذا الفريق من موظفى عامر إلى استدراجه إلى سهرات ذات طابع خاص . . تسىء إليه ، وتهدمه من الداخل ، ويحرضه أثناء ذلك ضد عبد الناصر ! ، وربما ذلك هو الذى دفع إلى بث الشائعات ضد المشير ، ومن بينها ما تردد عن علاقته بالمطربة ورده الجزائرية . . . »

ولم يكن ذلك صحيحاً . . وقال لى صلاح نصر إن هذه الشائعة صناعة سورية زمن الانفصال ، وأنها بدأت فى دمشق ، وسرعان ما وجدت من يروجها فى القاهرة ، إلى حد أنها ملأت الآفاق . .

وككل شائعة ، فإنها تبدأ من واقعة صحيحة يمكن أن تنسج حولها أقاصيص كثيرة كاذبة ، والواقعة الصحيحة أن سيارة المطربة وردة تعطلت بها فى طريق بين دمشق والمطار ، وكانت تمر سيارة المشير عامر ـ وهو ليس فيها ـ واستنجدت المطربة ورده بالسيارة التى لم تكن تعرف من هو صاحبها لتنقلها إلى المدينة !

ونزلت وسط دمشق ، وفى أحد فنادقها من سيارة المشير عامر ، وهكذا بدأت الشائعة . . على حد رواية صلاح نصر !

وفى علم المخابرات ، تدخل الشـائعة ـ ضمن الـوسائـل التى تستخدمهـا أجهزة مخابرات العالم كله !

وفى هذه المرة استخدمت الشائعة للنيل من الرجل الثانى فى مصر ، والمسئول عن الإقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة . . وكانت هناك قوى كثيرة من الداخل والخارج من مصلحتها استخدام هذه الشائعة .

وفى الولايات المتحدة كما يقول صلاح نصر ـ انشئت عيادات للشائعات ، مهمتها تحليل هذه الشائعات ، ومراجعتها . . ومعرفة أسباب انتشارها . . وإذا كانت الشائعات دائما هى إحدى سمات المجتمع المغلق ، فإنها فى نفس الوقت تجد مجالاً واسعاً للرواج فى ظل الأزمات . .

وكان عامر قد طلب إلى عبد الناصر إبعاد السيدة وردة عن مصر ولكن عبد الناصر رفض على حد رواية محمود الجيار لأن ذلك أدعى إلى تأكيد صحة هذه الشائعة . .

ولقد سافرت السيدة وردة إلى الجزائر ، وعاشت هناك ، وتزوجت ، وأنجبت ، ولم يكن سفرها إلا اختياراً شخصياً منها ، ليس إبعاداً أو نفياً أو بعداً عن الشائعات ، ولكن لأمور اختلطت فيها السياسة إلى حد بعيد . . وكانت تدخل ضمن صراع رئيس حكومة الجزائر المؤقتة يوسف بن خده ، وعدد من رفاقه ، ولا دخل لأى أمور شخصية فيها !

وتمتد عملية التشويه لتصل إلى عدد من رجال مصر ، بـل وأيضا عـدد من خيرة فناناتها . . ولننقل بعض ما قالته السيدة اعتماد خورشيد بالنص ، على أنه ـ شهادتها فى محكمة الثورة التى رأسها حسين الشافعى عندما أصر رئيس المحكمة على أن تتحدث عن أسماء الضحايا « والذين كانوا يمارسون الفجور أو حضروا للمشـاهدة فقط » كـما تقول بالنص . . وإزاء إصرار رئيس المحكمة قالت السيدة اعتماد « كان هناك المهندس المقاول المشهور « ع . أ . ع » مهمته توريد الويسكى الدائم لليالى الفسق والدنس ، واعترف أنه كان يحضر الليالى ، ولكن لم أكن أراه يمارس الفجور ، وكان يعمل مشرفـاً على تجهيـز السهرات ، وقد حقق من علاقاته بصلاح نصر الثروة الضخمة والنفوذ ، حتى أصبـح الوحيد فى أعماله لسنوات .

وكانت هناك الممثلة « ب . ع » التى كان نشاطها للسفارات الأجنبية ، وعندمـا « حرقت » ورقتها ، نسجت شباكها حول شقيق مسئول كبير . .

وهى رؤية بعيدة عن الحقيقة ، تحمل اتهامات للفيف من خيرة الفنانات ، رغم أنها تؤكد أنها شهادتها أمام محكمة الثورة .

□ □ □

إن مخابرات الثورة التى قادت حركات التحرر فى العالم ، والتى واجهت إسرائيل ، وغرست فيها عيون مصر ، ولعبت دوراً هاماً فى استقلال كل دول أفريقيا . . لا يبقى من أعمال هذا الجهاز العظيم الذى كان يرأسه صلاح نصر فى نظر السيدة اعتماد إلا هذه الصورة القاتمة ، غير الصحيحة تحاول أن تشوه بها وجه الجهاز ، فى وقت كان الناس فيه مشدوهين مع أحد أعمال الجهاز الباهرة ، بغرس رأفت الهجان داخل اسرائيل .

انحراف المخابرات لم يكن ماليا ، ولم يكن يمس أعمالها فى خدمة أمن الوطن وقضايا الأمة العربية ـ ولكنه يتعلق ببعض الأمور النسائية فقط ، المحدودة وليست على هذا النحو من الاستهتار والفساد والانتشار . . كما أن فنانى مصر هم ثروتها وتشويههم لا يخدم أية قضية ، خاصة إذا كان التشويه يعتمد على وقائع غير صحيحة . . على الأقل لأنها لم ترد فى التحقيق المكتوب الذى أجرى مع السيدة اعتماد على امتداد جلسات ، وقام به المستشار سمير ناجى ، وكان من المطلوب من السيدة اعتماد أن تتحدث ، وتقول كل ما عندها . . . ولكنها لم تقل شيئاً مما روته فى المذكرات ، مما يجعلنا نؤكد أنه غير صحيح . . فقد روت وقائع أخرى بشكل مختلف . .

من الغريب أن تقول السيدة اعتماد : إن هناك . . فتاة من فتيات الجامعة أحصاهن مكتب التحقيق والادعاء وقعن فى براثن الشيطان ، وضاع مستقبلهن إلى الأبد » !

وفقاً للوثائق ، فإن مكتب التحقيق والادعاء ، لم يتعرض أبداً لطالبات من الجامعة ، ولم يثبت لديه ما قالته السيدة اعتماد . .

□ □ □

يستطيع مصطفى أمين ـ وقد تحول إلى مؤسسة مدعومة ، أو يملك قلماً ، ومكانا يومياً فى صحيفة واسعة الانتشار أن يقيم الدنيا ، ويحرك من يصدر الكتب لصالحه ، ودفاعاً عنه ، وإثبات انه رجل وطنى ، بل أنه بطل الحريات . وكان مصطفى أمين صاحب أعظم

معلقات مدح فى جمال عبد الناصر ، الشاب الأسمر الوطنى وكان سعيداً بأن يحكم مصر لأول مرة مصرى على حد تعبيره ، ومن قبل كان صحفى القصر الملكى ، وكان يحمل لقب بك ، وعضوية فى مجلس النواب ، واستطاع بمعاونة القصر الملكى ، والمخابرات الأمريكية ، أن يقيم مؤسسة صحفية . ثم ضبط وهو يتجسس لحساب المخابرات المركزية الأمريكية . .

لم يكن الهدف ، متابعة مصطفى أمين فإن أحداً لم يكن يشك فيه . . وإنما كان الهدف هو « بروس أوديل » الملحق الأمريكى بعد أن وصلت معلومات بأنه مسئول المخابرات الأمريكية فى القاهرة ، وجاء تحت ساتر العمل الدبلوماسى . ووفقاً لتقارير المتابعة باليوم والساعة وهى تحت يدى .

وبدأت متابعة « بردس أوديل » فإنه يذهب يوم الثلاثاء من كل أسبوع إلى الزمالك . يترك سيارته فى مكان مختلف ، ويسير على قدميه لمسافات طويلة أو قصيرة ، إمعانا فى التمويه ، وتمت متابعته ، فإذا به يدخل كل مرة فى نفس العمارة ، التى يترك سيارته بعيداً جداً عنها .

وتمت متابعته أيضا داخل العمارة ، عن طريق المصعد ، فإذا به كل مرة يصعد طابقاً مختلفاً أيضا إمعانا فى التمويه .

ولوحظ أنه بعد خمس دقائق من دخوله ، تسدل ستائر شقة مصطفى أمين ، وينزل السفرجى ، وينفرد مصطفى أمين بمندوب المخابرات المركزية الأمريكية . .

ودخلت المخابرات العامة الشقة معهما عن طريق أجهزة التسجيل ، واستمعت إلى ما يقوله مصطفى أمين لبروس . .

بروس يسأل . . ومصطفى أمين يجيب . . علاقة موظف برئيسه . . وفى نهاية كل لقاء يترك بروس أسئلة لمصطفى أمين لكى يجهز المعلومات عنها للقاء القادم . . .

وجند مصطفى أمين عدداً من شباب الصحفيين ليجمعوا له معلومات دون أن يعرفوا طريقة استفادته منها . .

واستطاع أن يتصل باثنين من أعضاء مجلس الأمة يحصل منهما على معلومات .

وعندما ألقى القبض عليه متلبساً فى مدينة الأسكندرية مع مندوب المخابرات المركزية الأمريكية . كانت معه أوراق . . إجابة على أسئلة وكان الرجل معه الأسئلة الجديدة . . وقال مندوب المخابرات المركزية فى اللحظة الأولى : عمل جيد . . ثم قال إنه دبلوماسى ولا يجوز القبض عليه . ورحل مصطفى أمين إلى القاهرة ، وفى مبنى المخابرات انهار ، وأمسك بالورق والقلم وكتب اعترافاً تفصيليا فى صورة خطاب للرئيس جمال عبد الناصر بدأه بأنه يعترف أنه أساء إلى عبد الناصر ولم يعد جديراً بالثقة التى منحها له .

وقال إن علاقته بالأمريكان بدأت عندما كان يدرس فى أمريكا عام ١٩٣٥ ، واستمرت هذه العلاقات عندما جاء إلى القاهرة ، وكانوا يمدونه بالأخبار الهامة . . . وروى علاقاته المتعددة بمندوبى المخابرات المركزية الأمريكية الذين جاءوا إلى القاهرة .

ولا يمكن أن يكون هذا الخطاب الذى يقع فى ستين صفحة بخط يد مصطفى أمين كتب تحت ضغط لأنه لا يحمل اعترافاً بل اعتذاراً ، ولأنه لم يكن مطلوباً منه أن يتحدث عن علاقته بالمخابرات المركزية منذ منتصف الثلاثينيات . . إلا أن تكون الحالة التى تنتاب كل جاسوس عقب القبض عليه ، نفى قضايا الجاسوسية لا يتم القاء القبض على الجاسوس إلا بعد أن تكتمل القضية تماماً بكل وثائقها ، لذلك فإن الجاسوس ينهار عادة عند مواجهته بالوثائق والتسجيلات والحقائق . .

وقد انهار مصطفى أمين وكتب أنه لم يحصل على أموال من المخابرات الأمريكية ففى نهاية خطابه الإعتراف الوثيقة يقول بالنص : « سيادة الرئيس أحب أن أثير سؤالاً . هل كان المقابل الذى حصلت عليه من اتصالاتى بالمخابرات الأمريكية أو الأمريكيين المسئولين يساوى ما قدمته لهم . .

« والجواب على ذلك أننى لم أتقاض ثمن هذه الصلة مالاً أو مرتباً شهريا وسنويا وإنما جاء المقابل فى الصورة الآتية فقط :

١ ـ أخبار أمدنى بها المسئولون الأمريكيون ورجال المخابرات الأمريكية خلال هذه السنوات العديدة .

وكنت أقوم بنشرها بأخبار اليوم ، وباقى صحف الدار ، وتنفرد بها دون باقى الصحف الأخرى التى تصدر فى القاهرة ، أدت إلى زيادة توزيع صحف أخبار اليوم وبالتالى أدت إلى زيادة إيراداتها ، ومن هذه الأخبار خبر مفاوضات الهدنة بين الحلفاء النازيين ، وكانت تجرى سراً فى أوربا فى ذلك الحين ، وكانت أخبار اليوم أول جريدة فى العالم سبقت بنشر هذا النبأ . . كذلك خبر عن أول تفصيلات عن اختراع القنبلة الذرية ، كذلك خبر

عن موعد مكان فتح الجبهة الثانية فى أوربا ، وكذلك خبر عن موعد الهجوم المنتظر الذى سيقوم به هتلر على روسيا ، وكذلك خبر مفاوضات إيطاليا بالتسليم للحلفاء فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وكذلك أول خبر عن أن الروس بدأوا يعرفون سر القنبلة الذرية .

٢ ـ بهذه الصلة حصلت على امتيازات إصدار مجلة المختار وهو يدر على أخبار اليوم مبلغاً طائلاً سنويا . وقد وافقتم سيادتكم على أن نحصل على امتياز إصدار هذه المجلة .

٣ ـ بهذه الصلة حصلت على امتياز طبع مجلة الصداقة وهو يدر على أخبار اليوم مبلغاً كبيراً سنويا .

٤ ـ وبهذه الصلة حصلت أخبار اليوم وصحفها على إعلانات من شركة ارامكو و T. W. A وبان أمريكان ، وكانت كل الصحف الأخرى كالأهرام فعلاً تأخذ نفس القدر من الإعلانات .

٥ ـ وبهذه الصلة حصلت على ورق من أمريكا لمصر بحوالى ٢ مليون جنيه ، وهو الورق الذى تسلمته الحكومة المصرية ، ولكننى كصاحب أخبار اليوم استفدت من هذا الورق لأنه وزع على الصحف بنسبة توزيعها ، فحصلت أخبار اليوم من الحكومة على نسبة كبيرة من هذا الورق ، وكان الورق الذى اشتريناه من الحكومة أرخص من ورق السوق فربحنا بطبيعة الحال .

٦ ـ حاولت أن أستفيد من هذه الصلة فى شراء مطابع جديدة من أمريكا ، وطلبت منهم أن يعاونونى فى أن أحصل على قرض من بنك التسليف والاستيراد الأمريكى لشراء مطبعة ، وكان المبلغ المطلوب ١٠٠ ألف جنيه ، فلم يوافق البنك لأنه يطلب ضمانا من الحكومة المصرية ، ولأن تقاليد البنك هى عدم تقديم قروض للصحف .

٧ ـ وبهذه الصلة أمكننى أن أوفد أم كلثوم لتعالج فى أمريكا بالذرة بدون مقابل .

٨ ـ وفى الوقت نفسه حصلت لبلادى من الأمريكيين على معلومات هامة وخطيرة عن موعد هجوم إسرائيل سنة ١٩٥٤ ، وقد قمتم سيادتكم بفضل هذه المعرفة فى كسب المعركة ، وجمع الأخبار عن الحالة فى سوريا بعد الانفصال ، وانقطاع وسائل الاتصال بالإقليم السورى وجمع الأخبار عن الحالة فى العراق بعد نزاعنا مع عبد الكريم قاسم بعد الأزمة التى وقعت بيننا وبين سعود ، وأنا الذى أخبرت سيادتكم بنبأ المؤامرة التى يقوم بها الملك سعود مع أحمد أبو الفتح وسعيد رمضان ، وبعد أن أبلغتكم هذه المعلومات ومصدرها عرفت من سيادتكم أنكم بوسائلكم الخاصة عرفتم تفاصيل وأسرار هذه المؤامرة » .

ولو كان الخطاب الوثيقة كتب تحت ضغط لما اضطر مصطفى أمين إلى كتابة كل هذه التفصيلات بالصياغة التى يريد أن تبرئه ، ولاكتفى بالاعتراف ، ولكن القراءة الكاملة للخطاب توضح أنه كتب بصيغة الاعتذار فى صحوة ضمير !

اعتراف مصطفى أمين بهذه الطريقة لا يدع مجالاً للشك فى أنه كان عميلاً للمخابرات المركزية ، وربما عميلاً مزدوجاً للمخابرات المصرية أيضا . .

وحوكم مصطفى أمين وقال محاميه إنه فقط يطلب استعمال الرأفة . .

فالتهمة ثابتة ، وكان المطلوب هو الإعدام . . كأى جاسوس ، واكتفت المحكمة بالسجن المؤبد . .

وطلب كيسنجر فى مقابلة له مع السادات عام ١٩٧٤ الإفراج عن مصطفى ، واستجاب السادات لأسباب كثيرة ، من بينها ما أعلنه لمحررى جريدة مايو قبل إصدارها بأنه أفرج عنه لتصفية مرحلة .

ويبدأ مصطفى أمين مدفوعاً بحقده الشخصى ، وبتوجهاته ، وبعلاقاته الوثيقة بالمخابرات الأمريكية ، حملة على جمال عبد الناصر وثورة يوليو مبتدئا ، بالسد العالى ، ثم جرائم التعذيب ، والقتل والسموم ، وركز مدفعيته على المخابرات العامة عامة ، وعلى صلاح نصر خاصة ، وكان الإفراج صحياً وزيادة فى المجاملة ، وكمكافأة على تأدية دوره أجرى المدعى العام الاشتراكى تحقيقاً قال فيه إن مصطفى أمين لم يكن جاسوساً ، والتحقيق لا يلغى الحكم القضائى ، ولا يعيد الاعتبار لمصطفى أمين ، إلا أن يطالب بإعادة محاكمته ، والمناخ الآن مختلف . . ولكنه لن يفعل ذلك أبداً لأنه يعلم حقيقة نفسه ، وحقيقة الوثائق ، والتسجيلات المضبوطة فى قضيته .

□ □ □

فى متحف المخابرات العامة حتى اليوم توضع قضية مصطفى أمين ، على أنها القضية رقم ١ ، فهى نموذج لقضايا التجسس ومهارة المخابرات المصرية فى اصطياد الجواسيس .

واثر إحدى الحملات الصحفية الشرسة على جهاز المخابرات نظم الجهاز زيارة لعدد من الصحفيين ، وكانوا بمتحفه ليروا أبرز القضايا التى قام بها الجهاز منذ إنشاء المخابرات العامة فى نهاية عام ١٩٥٦ ؛ ولم تكن من بينها قضية مصطفى أمين .

وقال لى السيد كمال حسن على رئيس جهاز المخابرات إنهم رأوا من اللياقة ، ألا تكون أول ما تقع عليه عين الصحفيين ، قضية جاسوسية لزميل لهم - صحفى مهما كان - وقلت للرجل : هل تشك فى أن مصطفى أمين كان جاسوساً وكان الرجل يجلس على مكتبه ، وأمامه مصحف ، ووضع يده عليه ، وهو يقول أقسم بالله العظيم أننى بحثت هذه القضية حتى أتأكد أنا نفسى ، وثبت لدى أن مصطفى أمين جاسوس !

لا يجدى بعد ذلك ، أن يكون مصطفى أمين وراء الكتب التى تصدر ضد المخابرات العامة ، والتى يكون هدفها الرئيسى إلى جانب تشويه صورة الجهاز تبرئته من تهمة التجسس . . البراءة طريقها يعرفه مصطفى أمين . . وهو ساحة القضاء !

تقول اعتماد خورشيد إن مصطفى أمين ألقى القبض عليه ، ولفق له الاتهام لأن صلاح نصر كان يريد تجنيد المطربة شادية لحسابه بينما كانت متزوجة مصطفى أمين ، وهو تبسيط ساذج للقضية ، لا يصدقه أحد بعد الوثائق الدامغة ، بدءاً من التسجيلات ، والاعترافات ، وانتهاء بتوسط كيسنجر للإفراج عنه . . وقد نفى مصطفى أمين واقعة زواجه بشادية ، وقال أنه استدعى الناشر وطلب اليه حذف هذا الفصل ، وهذا يدل على نفوذه وسيطرته .

□ □ □

تبلغ عملية التشهير أقصاها عندما تقول السيدة اعتماد بالنص : « كان عبد الحكيم عامر يعشق القعدة الحلوة ، التى يوجد فيها كل شىء ، النساء والحشيش ، والنكت الجارحة ، والقمار ، والانبساط ، ولكنى لم أره فى ليالى السمو الروحانى المكشوف ، وإنما رأيته فى الغرف المغلقة ، وكان صلاح نصر يوفر له كل شىء » .

□ □ □

ومحاولة ارهاب الذين يتصدون لكشف الحقيقة بأنهم يدافعون عن صلاح نصر غير مجدية ذلك أن صلاح نصر مات ، كما أن عبد الناصر هو الذى قدمه للمحاكمة ، وحوكم وأدين بيد ان ليس هناك جهاز مخابرات فى العالم إلا وطفت على سطحه بعض الانحرافات أحيانا ، وتختلف طبيعة تشخيص وتجسيد الانحرافات من مجتمع لآخر ، ففى مجتمعاتنا الإسلامية والعربية تبرز بالدرجة الأولى قضايا الجنس ، واستخدام النساء ، إذا استبعدنا عمليات التعذيب التى فتح باب التحقيق والمحاكمات فيها على أوسع نطاق ، ولم تقدم شكاوى تذكر ضد المخابرات العامة ، التى ثبت أن كل ما قيل عن ممارساتها لعمليات التعذيب هو من صنع أشخاص هدفهم تحطيم هذا الجهاز الوطنى أو الدفاع عن أنفسهم . .

وفى محاكمة قضية انحراف المخابرات شهد المحامى محمد كامل حسن أن المخابرات اعتقلته وحققت معه ، ولكنه لم يعذب . .

وشهد على عبد اللطيف أن المخابرات العامة اعتقلته . . ولكنه لم يعذب . وأثيرت فى نفس الوقت قضية تعذيب الدكتور عبد المنعم الشرقاوى ، ودخلت المحكمة . .

وفى حكمها قالت محكمة الثورة إنه ثبت لديها أن كل ما قيل عن تعذيب الدكتور الشرقاوى ملفق ، وغير صحيح . .

وكانت جريدة الأهرام هى التى أثارت هذه القضية ، أشارت المحكمة فى حكمها إلى ذلك ، وطلبت من الصحافة أن تتحرى الدقة فى نشر المعلومات ، والأخبار . .

وإذا كان هناك تعذيب بالشكل الذى ذكرته السيدة اعتماد فى فيللا مخصصة لذلك ، فلماذا لم تشر إليها فى التحقيق معها . . وأين هم الذين كانوا يعذبون . . ومن هم الذين دفنوا أحياء فى الغلاية التى تحدثت عنها . . إن الذى أتاح لها هذا الكم الهائل من المعلومات إذا كان صحيحاً ، فلماذا لم تقف منه على بعض أسماء الذين كانوا يقومون بالتعذيب . . وانهم بالتأكيد لن يكونوا مجرد اثنين هما صلاح نصر وحسن عليش مثلاً . . قدمت للمحاكمة كل قضايا تعذيب الإخوان المسلمين وبعض الشيوعيين ، ولم تكن فيها قضية واحدة ضد المخابرات العامة التى تنسب إليها مسئولية تعذيب الإخوان . .

□ □ □

وفقاً لأقوال السيدة اعتماد خورشيد فقد تعرفت على صلاح نصر بالطريقة التى ذكرتها فى كتابها . . . واستقر لديها فى المعمل ، وعن طريقها هى تعرف على « ك . ش » التى ذكرتها ، وتعرف أيضا على « ا . ف » وعن طريقها سافر زوجها أحمد خورشيد إلى لبنان . .

وكانت قضية انحراف المخابرات محدودة بأنها ـ فى جوهرها ـ استغلال عملية أفلام السيطرة ، واستخدامها فى غير أغراض المخابرات . وهذا الأمر يوضحه تقرير مكتب التحقيق والادعاء التابع لمحكمة الثورة والذى رأسه المستشار على نور الدين حيث يقول التقرير بالنص . .

أولا : تم إعلان المتهم صلاح محمد نصر بقرار الاتهام فى قضية انحراف جهاز المخابرات العامة بتاريخ ١٩٦٨/٣/١٩ .
وقد تناول التحقيق تحديد موقف أفراد المخابرات العامة الذين ساهموا مع صلاح نصر فى ارتكاب الجرائم الخلقية التى انحرف إليها مستغلا جهاز المخابرات . وهؤلاء الأفراد الذين عرض سلوكهم للبحث هم :

١ ـ حسن زكى عليش	رئيس هيئة الأمن القومى سابقا .
٢ ـ أحمد يسرى الجزار	نائب رئيس هيئة الأمن القومى سابقا .
٣ ـ محمود جمال الدين عباس	رئيس إدارة العمليات بهيئة الأمن القومى سابقا
٤ ـ محمد صفوت الشريف	رئيس منطقة عمليات بهيئة الأمن القومى ومشرف على قسم المندوبين سابقا .

٥ ـ محمود كامل عبد العزيز شوقى — ضابط النشاط العام بقسم المندوبين سابقا .
٦ ـ حمدى عبد المنعم الشامى — مدير العلاقات العامة بمكتب رئيس المخابرات العامة سابقا .
٧ ـ على أحمد على — سكرتير خاص رئيس المخابرات العامة سابقا .
٨ ـ ممدوح كامل عباس كامل — مترجم منتدب من هيئة الاستعلامات .
٩ ـ كمال عبد العزيز عيد — مترجم ـ منتدب من وزارة الحربية .

ثانيا : تبين من التحقيق أن الاستعانة بالعنصر النسائى فى أعمال المخابرات العامة بدأ بتفكير من حسن عليش فى أواخر عام ١٩٦٢ كوسيلة لتطوير العمل فى قسم المندوبين . وبدأ قسم المندوبين فى تجنيد بعض النساء للعمل كمندوبات للمخابرات العامة . وذلك بعد موافقة صلاح نصر شخصيا ثم تطور العمل فى الاستعانة بالمندوبات لاستخدامهن فى الاتصال بمن يراد ادخال مندوبة فى المخابرات عليه خدمة لأغراض عمل المخابرات .

ثم بدأ التفكير فى استغلال المندوبات فى إقامة علاقات مع الأشخاص الذين يراد السيطرة عليهم ، على أن يعمل ترتيب لالتقاط صور لهم فى أوضاع جنسية مشينة للتوصل بذلك الى السيطرة على هؤلاء الأشخاص .

ولذلك ، اعد منزل امين بضاحية مصر الجديدة قامت ادارة المخابرات باستئجاره ، وجهز بآلات تصوير وتسجيل صوتى تغطى ما يدور بغرفة النوم التى أعدت بهذه الشقة ، وكان التصوير يعطى امكانية تصوير فيلم سينمائى كامل ولقطات كما أدخل التصوير التليفزيونى فى سبتمبر سنة ١٩٦٤ .

كما اعدت فيللا مفروشة برمل الأسكندرية فى صيف سنة ١٩٦٤ جهزت بوسائل التصوير التليفزيونى لاجراء العمليات المماثلة .
وبدأ استغلال وسائل التصوير المشار اليها ابتداء من اوائل عام ١٩٦٣ .
وذكر أحمد الطاهر محمد رئيس الادارة الفنية فى التحقيق ان مجموع عمليات التصوير التى تمت بهذه الوسيلة فى خلال المدة من ١٩٦٣ إلى يونية سنة ١٩٦٧ بلغ عددها ٨٦ عملية . وكانت كل عملية من هذه العمليات تسجل فى سجل خاص يحتفظ به رئيس هيئة الأمن القومى ويحفظ الصور والأفلام التى تؤخذ فى أرشيف خاص .

ثالثا : كانت عمليات السيطرة تتم بأوامر مباشرة من حسن عليش إلى الضباط

المختصين بالتنفيذ ، وقد قرر حسن عليش فى التحقيق أن جميع العمليات كانت تتم بعد أخذ موافقة وتصديق صلاح نصر رئيس الإدارة السابق شخصيا على كل عملية . وأن صلاح نصر أصدر تعليمات مستديمة بعرض جميع الأفلام والصور عليه شخصيا بعد الانتهاء من إتمامها .

ذكر حسن عليش إن بعضا من هذه العمليئت تمت بأوامر مباشرة من صلاح نصر شخصيا ، وهى عمليات السيطرة على إعتماد خورشيد و . . . . ، وعلى عبد اللطيف ، وعملية . . . . . . أما باقى العمليات فقد تمت بناءا على إقتراح حسن عليش وموافقة صلاح نصر .

رابعا ـ تبين أن تنفيذ عملية السيطرة كان يتم بواسطة قسم المندوبين الذى يرأسه محمد صفوت الشريف وكان يعاونه محمود كامل عبد العزيز شوقى وكان المذكوران يتوليان عملية التجنيد وترتيب الخطوات اللازمة لالتقاء الهدف المراد السيطرة عليه بالمندوبة وكان يقوم بأعمال التصوير والتسجيل ضباط الإدارة الفنية التى يرأسها أحمد الطاهر .
كما أمر صلاح نصر بتدريب حمدى الشامى على أعمال التصوير وتم تدريبه بواسطة أحمد الطاهر فى شهر مايو سنة ١٩٦٧ .

خامسا : تبين من التحقيق أن وسيلة استخدام النساء فى عمليات السيطرة قد انحرفت عن أهدافها . فقد استغل صلاح نصر هذه العملية فى سبيل تحقيق أغراض خاصة ، وعاونه حسن عليش فى ذلك إذ كان يأمر بتنفيذ عمليات جنسية مع علمه بخروجها عن أهداف المخابرات .

□ □ □

لم تكن الانحرافات ـ وفقا للمحاكمات ـ بالصورة التى ترويها السيدة اعتماد . . فالانحرافات كانت محدودة . . والاتهامات محدودة ، وأيضاً كان عدد المتهمين محدوداً جداً .

ولم تكن السيدة اعتماد بنفسها مجرد شاهدة ، فإن ما حدث لها ، وما فعلته هى اعتبر أيضا من قائمة الادعاء فإن تقرير الادعاء يحوى فقرة توضح بالضبط موقف السيدة اعتماد التى لم تكن الشاهدة الوحيدة .

تقول المادة الرابعة من تقرير الادعاء بالنص « تبين أن اعتماد خورشيد كانت على علاقة سابقة بصلاح نصر منذ عام ١٩٦٤ ، وكان يتردد عليها ويدعوها إلى المنزل الخاص بالمخابرات بمنطقة الهرم بصحبة حمدى الشامى ، وعلى أحمد على ، اللذين كانا يهيئان له وسائل . . . معها ، ولم تقم اعتماد خورشيد بأداء عمل لصالح المخابرات العامة ، بل استغلت علاقة صلاح نصر بها لتقديم خدمات لزوجها السابق المصور أحمد خورشيد ، ولما أراد صلاح نصر ، لما تبين أنها تسعى لتوطيد صلتها بـ م .ع أمر بإجراء عملية تصوير لها فتمت هذه العمليـة بترتيب وضعـه حسن عليش وصفـوت الشـريف ، ومحمـود كـامـل شـرف ، ولم يكن الغرض من السيطرة عليها القيام بأى عمل من أعمال المخابرات ، إنما كـانت العملية خدمة لأغراض صلاح نصر الشخصية » . . .

□ □ □

نختلف مع السيدة برلنتى عبد الحميدفى روايتها لقصتها مع عامر . . . ولكننا نقرر ـ أمانة ـ أن ما ذكرته السيدة اعتماد خورشيد حولها وحول المشير عامر تنقصه الدقة مثل كل ما ورد فى كتابها لذلك كان من الضرورى أن نورد أجزاء من التحقيقات منها . . ليس لمجرد الدفاع عن المشير ، وقد تناولته ، أو السيدة برلنتى وقد اساءت اليها ، ولكنه أيضا للدفاع عن الحقيقة ، التى ننشدها ونحن نبحث قدر امكاننا عن المعلومات الصحيحة[1] .

---

(١) أضيف هذا الجزء والجزء التالى إلى الكتاب بعد صدور مذكرات اعتماد خورشيد ، رغم أن علاقته تبدو بعيدة بموضوع الكتاب ، إلا أنها قد تناولت السيدة برلنتى والمشير وقضية انحراف المخابرات بمعلومات خاطئة كان لابد من تصحيحها .

لسنا نريد أن نجارى السيدة اعتماد فى نشر الفضائح ، ولكننا فقط نقول إنها بكل المقاييس ليست أهلاً للشهادة . . وأن أقوالها فى كتابها ليست صحيحة . والدليل هو التحقيقات التى أجريت معها والتى ننشر بعض أجزاء منها :

أولاً : نؤكد أن ما ذكرته فى كتابها حول المشير ليس صحيحا إذ أنه لم يرد فى التحقيقات ، وأن كل ما ذكرته أيضا عن السيدة برلنتى كاذب تماماً وبعيد أيضا عن الحقيقة ، إذ لم يرد أيضا فى التحقيقات .

والدليل هى المحاضر التى ننشر منها ما يمكن أن تسمح الأخلاق والآداب العامة بنشره . .

ثانيا : لنقول إن قضية الانحراف كانت تمس صلاح نصر بصفة شخصية ولا علاقة للمخابرات العامة ككل بها ، كما أن المخابرات كانت تؤدى دورها كاملاً . وأن جمال عبد الناصر هو الذى أعلن عن انحراف المخابرات وحاكم المسئولين عنه ، وفى مقدمتهم صلاح نصر الذى أدين فعلاً .

ثالثا : أن السيدة اعتماد كذبت فيما قالته فى كتابها ، حيث لم تذكر أيا من هذه الوقائع فى التحقيقات ، بل كانت ضالعة فى الانحراف لأن هدفها كان أن تبيع معمل التصوير ، ولما يئست من صلاح نصر اتجهت إلى آخرين ، وكررت معهم نفس الأمر .

رابعا : ننشر فقط الأجزاء التى لا تخدش الحياء العام ونبتعد بقدر الإمكان عن نشر ما يمس النساء اللواتى أحضرتهن بإرادتها ، وقراءة هذه الأجزاء وحدها كفيلة بالحكم ما إذا كانت السيدة اعتماد تتوافر فيها أدنى المواصفات لتكون شاهدة على أى شىء .

خامسا : لنرد على هؤلاء الذين يهددون دائما ، ويطالبون بنشر التحقيقات ، وكأن هناك من يخاف من معرفة الحقيقة . وليس هناك خوف من نشر التحقيقات ، بل لعل من الواجب أن يسمح بنشرها كاملة حتى لا نترك لأمثال السيدة اعتماد ادعاء بطولات وتزييف الحقائق .

سادساً : إن فى التحقيقات رؤية لفساد المؤسسة العسكرية التى كان يرأسها عامر .

سابعاً : نؤكد أنها لم تقابل جمال عبد الناصر ولم تقابل أمين هويدى ، ولم تقابل حسن طلعت مدير المباحث العامة فى ذلك الوقت . . فقد كذب كل رجال واسرة عبد الناصر هذه المقابلة ، كما كذبها فى حوار معى أمين هويدى ، وحسن طلعت . .

ثامناً : إن نشر بعض الأجزاء التى يمكن نشرها تعطى صورة حقيقية للسيدة اعتماد وعندها يمكن أن نعرف أى صنف من النساء يرّوجون له ، وينشرون عنه صفحات ، ويستشهد البعض بأقوالها على أنها حقيقة . .

تاسعاً : الفيللا التى تحدثت عنها هى نفسها الفيللا التى حددت فيها إقامة عامر ، ولم يعذب فيها الإخوان ولا الشيوعيين ، والمخابرات لم يكن لها علاقة بقضايا الشيوعيين أو الإخوان بتعذيبهم أو القبض عليهم وأن نشر ذلك عنها مقصود للإساءة لسمعة المخابرات كما أنه لم يثبت أن التعذيب تم فى فيللا أبداً . . .

عاشراً : إن ما قيل فى محكمة الثورة لا يختلف كثيراً عما ورد فى التحقيقات بالنسبة للجميع وخاصة اعتماد خورشيد ، فلم تتحدث أبداً عن الغلاية والتعذيب أو عن عقد الزواج مما يقطع تماماً بكذب ما ادعته ، وكانت تستطيع أن تقول كل شىء ، لأنه حتى الأجزاء البسيطة التى ننشرها من التحقيقات تقول إنها لم تعرف الحياء . . أو الاحتشام . .

□ □ □

فتح المحضر فى يوم الاثنين ١٩٦٨/٣/٤ الساعة ٩ ص بمبنى مجلس قيادة الثورة سمير ناجى رئيس النيابة وحسن أبو عيسى أمين السر .

عهد إلينا السيد رئيس مكتب التحقيق والادعاء بسؤال السيدة اعتماد خورشيد عن معلوماتها فى قضية انحراف جهاز المخابرات العامة ، وقد تنبه بحضورها فحضرت ساعة افتتاح هذا المحضر وسألناها تفصيلا بالآتى قالت :

اسمى اعتماد محمد رشدى الشهيرة باعتماد خورشيد ـ سن ٣٢ ـ صاحبة معمل طبع وتحميض أفلام سينمائية مولودة بالمنصورة ، ومقيمة ١٧ شارع المنصور محمد بالزمالك ـ حلفت اليمين .

س : هل تعرفين صلاح نصر ؟[1]

ج : أيوه وكنت على علاقة به .

---

(١) اكتفينا . . . بنقط مكان الألفاظ والوقائع التى لايجوز نشرها .

س : فصلى لنا علاقتك به ، كيف بدأت ، وكيف صارت ، وما الذى انتهت إليه ؟

ج : فى أوائل اكتوبر سنة ١٩٦٤ اتصلت بى « س . ق » ومكنتش أعرفها قبل كده وقدمت لى نفسها وأنها « س . ق » الكاتبة والمؤلفة الشهيرة ، وقالت لى فيه شخص عظيم عاوز يشوف المعمل عندك علشان يصور أفلام خاصة فيه ، أفلام خاصة قصيرة ، فقلت لها : يتفضل ، فقلت لها : اسمه ايه ؟ فقالت لى : اسمه سمير بك ، واتصلت به تليفونياً من بيتى وقالت لى كلمى سمير بك فكلمته ، قال لى : أنا عاوز أشوفك بره علشان أتفق معاكى ، فقلت له : حضرتك تتفضل عندى تشوف المعمل وبعدين نبقى نتكلم فحدد الموعد الساعة ٧ م فمشيت « س . ق » . وكانت قد حضرت لى فى هذا اليوم الساعة ١ الظهر ، واتصلت تليفونيا به من عندى ، وهو حدد موعد حضوره الساعة ٧ م . وفى الساعة ٧ م حضرت « س . ق » وزوجها الدكتور « ش » أوصلها إلى منزلى بالهرم ومشى الدكتور وفضلت « س . ق » ، وبعدين حضر صلاح نصر مدعيا أنه سمير بك ومعه اثنين ، عرفت بعدين إن واحد منهم اسمه على ممدوح وده كبير فى السن لابس نضارة وأسمر وواحد اسمه حمدى الشامى ، وطلع سمير بك اتفرج على المعمل وقال لى إن شاء الله حاعمل معاك اتفاق وحيكون فيه شغل كثير جدا ، وكل أشغالى حتكون عندك وحاعزم عندك الأمراء والملوك فى صالة العرض اللى فى المعمل ، وبعدين « س . ق » قالت لى : ممكن نروح مكان ثانى نتفق فيه غير المعمل ؟ قلت لها : إيه السبب واحنا قاعدين والجو هادى جدا ، فقالت لى : علشان العملاء بتوع السينما ميجوش ويشوفوا سمير وعلى وأحمد ، وثم صحبونى إلى فيللا بالمريوطية بشارع الهرم ، فدخلت الفيللا وكانت « س . ق » وسمير بك معى ، والفيللا مفيهاش حد خالص فاضية وفى الصالون قزايز ويسكى ومزة وقعدنا نتكلم فابتدا سمير بك يقوللى انت جميلة ولطيفة أنا مش قلت لك يا «س» ـ ووجه كلامه لـ « س . ق » ـ أنا عايز أعرف اعتماد خورشيد من سنة ١٩٦٠ ، وابتدأت تقول له يا افندم حصل ، ووجه كلامه إلىّ ، وقال لى: أنا معجب بيكى جدا ومعجب بذكائك ونشاطك وده الطلب اللى عاوزه فى حياتى ، اللون بتاعك الأسمر والتيب ده اللى أنا بأتمناه ، برافو عليكى يا « س » اللى قدرت توصلى وتجيبهالى ، فأنا قلت له : حضرتك مين بالضبط علشان أنا متلخبطة ومعرفش ازاى من سنة ١٩٦٠ وانت نفسك تشوفنى ، حضرتك تبقى أمير عربى ومتنكر والا مين بالضبط ، فراح مطلع لى من جيبه بطاقة شخصية مكتوب فيها صلاح محمد نصر رئيس المخابرات العامة فقلت

له ويعنى إيه صلاح نصر رئيس المخابرات العامة ، فقال لى أنا ملك بأحكم الشرق كله يا عبيطة وابتدا يحضنى ويبوسنى ونشرب ويسكى ويشربنى ويسكى ، فقلت له متيجى نتكلم أحسن فى المشروع اللى انت عايزنى علشانه ، فقال لى : المشاريع تحت أمرك بس أنا معجب بيكى وعايز أفرفش شوية وسكر وابتدا يسحبنى من إيدى على غرفة النوم فأنا قعدت أقاوم وقلت له مش من أول مرة تشوفنى « . . . » إذا كنت بتقدرنى صحيح وتعزنى بعد كذا مرة نشوف بعض ، فرد علىّ وقال لى نكسر الثلج زى الانجليز ويبقى مفيش تكليف بينى وبينك ، ونفذى لى رغبتى وشهوتى ، فقلت له أنا مستعدة أنفذ لك رغبتك وشهوتك بس مش دلوقت فقال لى : انت بتتحدينى ، متعرفيش إنى أقدر أنسفك من الوجود فقلت له : لا ، معرفش . قال لى : اعرفى إن صلاح نصر لما يعوز حاجة فلازم تنفذ فورا . فأقسمت له إن بكره حأكون على أتم استعداد لتنفيذ رغباته وكان بجذبى قد وصل بى إلى غرفة النوم بالقوة واترمى بى على السرير فشديت نفسى منه وفتحت أوضة النوم وجريت على بره ، فلقيت « س . ق » واقفة فى الصالون ، وقالت لى : انتى مجنونة يا اعتماد انتى مش عارفه ده مين اللى بيطلبك وعايز « . . . . » قلت لها أيوه ورانى الكارنيه ، قالت لى : ده يقدر يلغيكى انت وأولادك وكان واقف علي .

فقال انتى بتغضبيه جدا يعنى قد كده عندك كرامة ؟! فقلت له مش بالطريقة دى أنا وعدته إنه بكره أكون معاه ،

....

« واستمرت طوال الجلسة الأولى تروى تفاصيل علاقتها ، مما لا يجوز نشره . . المهم عندنا هو كيف بدأت العلاقة التى تقول أنها بدأت بعد إرهابها بالغلاية فى الفيللا ومشاهدتها للجثث والضحايا وقد أصيبت بالشلل مما رأت من أهوال التعذيب »

□ □ □

فتح المحضر يوم الثلاثاء ١٩٦٨/٣/٥ الساعة ١١,٣٠ ص بمبنى مجلس قيادة الثورة بالهيئة السابقة حيث حضرت السيدة اعتماد محمد رشدى فدعوناها وسألناها بالآتى قالت :

اسمى / اعتماد محمد رشدى الشهيرة باعتماد خورشيد سابق سؤالها ـ حلفت اليمين

س : أكملى أقوالك .

ج : بالنسبة لزوجى أحمد خورشيد فهو حضر اللقاء الأول اللى حضر فيه صلاح نصر و « س . ق » عندى فى البيت علشان يتفرجوا على المعمل . وسابنى رحت معاهم فيلا الهرم ، ولما رجعت حكيت له إن ده صلاح نصر رئيس المخابرات ، ففرح جدا بهذه المقابلة وقال لى : إن شاء الله يمكن يعملوا لنا شغل كبير ويشغلونى وأيامها كان الشغل واقف ، وحضر عندى صلاح نصر عدة مرات فى البيت وكان موجود فيها أحمد خورشيد وكان بييجى صلاح نصر يقعد يشرب هو وعلى وحمدى وفى خلال ابريل ٦٥ حضر مرة صلاح نصر و« ع . ا . ع » وأمام « ع » طلب أحمد خورشيد من صلاح نصر السفر لبيروت لأنه ممنوع أى فنان يسافر فى الوقت ده إلا بإذن الدكتور حاتم ، فرد عليه صلاح نصر وقال : لا يهمك شىء وأنا بكره أجيب لك التأشيرة حالا من عندى ، وسافر واعمل اللى عايز تعمله وإذا جالك عقود عمل اشتغل فى بيروت ولايهمك شىء فرد عليه أحمد خورشيد وقال : وبدون إذن عمل ؟ فقال له : ولايهمك شىء ده صلاح نصر اللى بيسفرك وفعلا خد التأشيرة وسافر ، وخدها من المخابرات وعلى أحضر الباسبور وعليه التأشيرة وفى أثناء غياب أحمد خورشيد فى بيروت تم كل اللى حصل وحكيته إمبارح ، ورجع أحمد خورشيد بعد حوالى شهر ونصف وقبل سفره قال لى : افرشى أوضه نوم فى المعمل لصلاح نصر وجهزى له طلباته وعندك « ف . ع » يقدر يساعدك وهاتى له البنات اللى عاوزها

س : ما النساء اللاتى قدمتهن لصلاح نصر لـ « . . . . . . » ؟

ج : أول ما ابتديت أتعب من الحمل فى حوالى شهر ابريل سنة ١٩٦٥ قال لى صلاح نصر

ورددت بعد ذلك أسماء النساء اللواتى أحضرتهن .

س : ما داعيك لأن تقدمى له هؤلاء النساء ؟!

ج : من خوفى منه ، نفس الخوف اللى ابتدى معايا فضل مسيطر علىّ وسيطر على

بيتى ومعملى وخدامينى وادانى تعليمات أنى لا أكلم حد أو أشوف حد أو حد يجينى حتى أن والدتى كانت مرة عندى وهو اتكلم مرة فاضطريت أمشيها خوفا منه .

س : ألم تشك إلى زوجك شيئا مما كان يأتيه معك صلاح نصر ؟!

ج : بالنسبة له خشيت وانكسفت إنى أقول له عن حاجة من اللى كان يعملها معى صلاح نصر خوفا من الفضيحة ولكن زوجى كان بيلاحظ فى مكالمات صلاح نصر لى قبل ما أقدم له البنات دول إنه كان يطلب دايما منى إنى أحضر له بنات وصديقاتى من السينما ، فكنت بأقول لأحمد اللى بيطلبه ، فكان أحمد خايف منه طبعا فكان يقول لى : هاتى له طلباته ولما أحمد أخد تأشيرة السفر وعملها له صلاح نصر رغم إنه سفر الفنانين ممنوع ، وهو مسافر قال لى ونبه علىّ إنى أجهز غرفة نوم فى المعمل علشان أنفذ طلبات صلاح نصر بأنى أجيب له بنات ، وقال لى لازم تنفذى له رغباته ومتتلخميش وإذا اتلخمت فأمامك « ف . ع » يحضرهم لك من بنات الكومبارس بتوع السينما ، و « ف . ع » ده مصور سينمائى ومساعد لأحمد خورشيد .

س : ما ظروف سفر أحمد خورشيد الى بيروت ؟

ج : أثناء تردد صلاح نصر عندى فى البيت نشأت صحبية بينه وبين أحمد خورشيد وكان أحمد يصور فيلم العنب المر ، إنتاج رمسيس نجيب وبطولة لبنى عبد العزيز وأحمد مظهر وأثناء عرض الفيلم فى الاستديو ، صلاح عامر وكيل وزارة الثقافة للسينما لم يهنىء أحمد خورشيد على شغله وهو تصوير الفيلم فأحمد اشتكى لصلاح نصر ، وقال : أنا مش عايز أقعد فى البلد دى ، دى بلد بهايم وميقدروش الفن . قال له صلاح : عايز تسافر فين ؟ فأحمد قال له : أسافر بيروت . قال له : بس كده ، تسافر بيروت وتحت أمرك ، وأحمد قال له : ده ممنوع السفر ، إنما أنا أسافر الكويت علشان أزور بنتى اللى متزوجة هناك ، ويبقوا ميقدروش يمنعونى من السفر ، وصلاح قال له هات الباسبور وأجيب لك تأشيرة للسفر ، وفعلا جاب له تأشيرة بالسفر ، ورجع أحمد وقال لصلاح أنا مقدرش أسافر الكويت علشان حر ، إنما عايز أسافر بيروت علشان فيها سينما ، واشتغل هناك ، فقال له : متقول الكلام ده من الأول دا أنا أسفرك بيروت بسهولة وخد الباسبور تانى وأعطى له تأشيرة لبيروت ، وخد تأشيرة لبيروت ، وكان الكلام ده فى شهر ابريل وسافر أحمد خورشيد فى شهر مايو ولما سافر أحمد مكانش معاه فلوس ، وقال قبلها لصلاح نصر أجيب فلوس منين فى بيروت فـ « ع . ا . ع » كان معاه فى زيارة ، فصلاح قال لـ « ع . ا . ع » حيجيلك واديله اللى هو عاوزه فـ « ع » قال : أنا تحت أمرك ، وفعلا سافر

أحمد خورشيد لبيروت ، وعرفت من صلاح إن « ع » فى بيروت وشاف خورشيد وظل أحمد خورشيد فى بيروت شهر ونصف ، ورجع فى حوالى ١٧ أو ١٨ يونيو مقاليش إنه كان بيصرف منين فترة وجوده هناك ، وقال لى إنه كان عايش وبيصرف . فقلت له : كنت بتجيب فلوس منين ؟ قال من الناس ورجع جاب هدايا وحاجات للأولاد بحوالى ٥٠٠ جنيه معرفش جابها منين .

س : **هل كنت قد قدمت لصلاح نصر أحدا من النساء اللاتى ذكرتهن قبل سفر أحمد خورشيد أو لتسهيل ذلك السفر ؟**

ج : لا . . وأحمد خورشيد قبل سفره كان بيعلم إن صلاح بيطلب منى نساء ، لكن ما حصلش إنى قدمت لصلاح نصر نساء إلا بعد سفر أحمد خورشيد وأثناء هذا السفر استولى صلاح نصر على بيتى وأصبحت ملك له ببيتى ومعملى .

س : **تقديمك لنفسك لصلاح نصر هل كان مقابل سفر أحمد خورشيد ؟**

ج : لأ وأنا لما كنت « . . . » مع صلاح نصر مكانش فيه فكرة السفر عند أحمد خورشيد ولم يكن أحمد خورشيد يعلم إنى « . . . » مع صلاح نصر ولكن كان شايف إن صلاح نصر ، بييجى علشانى فى البيت ويغازلنى أمامه ويقول لى ياروحى ويأكلنى الأكل فى بُقى قدام أحمد خورشيد ويبوسنى قدامه واتكلم . . . .

. . . .

. . . .

. . . .

. . . .

. . . .

واللى أقدر أقوله عن أحمد خورشيد إنه كان حاسس بعلاقة صلاح نصر بى و « . . . . . » معايا لكن بيطنش .

س : **هل كان يبغى أحمد خورشيد شيئا من وراء هذا التغافل ؟**

ج : كان أحمد خورشيد يتمنى إنه يشتغل خبير فى المخابرات بخصوص المكن ، مكن السينما والتصوير بتاع المخابرات وإنه هو اللى يسافر بره ويجيب العمليات دى وصلاح نصر وعده أكثر من مرة إنى يا خورشيد لما أسافر آخدك معاى أمريكا وفرنسا واليابان وألفف العالم وتشترى كل الماكينات اللى المخابرات حتحتاج لها وكان أحمد خورشيد سعيد جدا بهذا .

س : **هل أبدى أحمد خورشيد لصلاح نصر هذا المطلب أم أن صلاح نصر هو الذى عرضه عليه ابتداء ؟**

ج : صلاح نصر فى بداية معرفته بأحمد خورشيد ودخوله المنزل باستمرار فى حوالى

نوفمبر سنة ١٩٦٥ عمل صداقة مع أحمد خورشيد وأساسها عرضه عليه إنه يشتغل خبير فى المخابرات عنده علشان يجيب له الأجهزة من بره اللى تحتاج لها المخابرات ، وده علشان يكسر عينه ويبقى اشترانا كلنا ويبقى أحمد خورشيد ميقدرش يفتح فيه بعد الإغراء الكبير ده ، وفعلا ده اللى حصل كان بييجى البيت بعد العروض دى وأحمد خورشيد موجود وياخدنى وننزل وأحمد خورشيد ميتكلمش ، وفعلا نتيجة هذا إن أحمد خورشيد سافر بيروت رغم إنه كان ممنوع سفر أى فنان وقتها لبيروت إلا بموافقة الوزير عبد القادر حاتم ، وكان وقتها هو وزير الثقافة واللى لابد يوافق على سفر الفنانين ، وقدر صلاح نصر يتعدى على حقوق عبد القادر حاتم وسفر أحمد خورشيد دون علم عبد القادر حاتم ولا حتى الجوازات لأنه أعطاه تأشيرة سفر من المخابرات ومش من الجوازات . وأثناء سفر أحمد خورشيد ووجوده ببيروت ، صلاح نصر قال لى : كلمى أحمد خورشيد خليه ييجى لأن الريس عرف إنى هربت أحمد خورشيد وإن عبد القادر اشتكى وعمل ضجة وقال : ازاى أحمد خورشيد يسافر دون علمى ، وأرسل عبد القادر حاتم تلغرافات للسفارة المصرية ببيروت إن أحمد خورشيد لازم ييجى مصر ، وفعلا السفارة اتصلت بخورشيد فى بيروت ، وقالوا له لازم يسافر إلى مصر وصلاح اتصل بى فى حوالى ١٠ يونيه ، وقال لى : خلى أحمد خورشيد ضرورى ييجى أحسن انكشفنا . وقال لى : لما تكلميه بالتليفون فى بيروت تقولى له تعالى علشان الجماعة طالبينا وفيه عقود فى انتظارك وقال لى متجبيش اسمى وانتى بتكلميه فى بيروت لأن المحادثات ما بين بيروت ومصر متراقبة ، وفعلا بعد حضور أحمد خورشيد لمصر جاب هدية لصلاح نصر من بيروت عبارة عن تحفة للمكتب مشبك للدوسيهات كبير وأنا اشتريت زراير قمصان دهب بـ ٥٠ جنيه وراح أحمد خورشيد المخابرات وقدمهم هدية لصلاح نصر بمناسبة عودته من بيروت ، وبعدها بثلاثة أيام مكتب الدكتور حاتم طلب أحمد خورشيد ، وقالوا له إن سيادة الوزير حاتم عايز يشوفه والميعاد الساعة ١ بعد الظهر فراح خورشيد وقابل الدكتور حاتم ، والدكتور حاتم قال له انت زعلان مننا ليه يا خورشيد وسافرت بيروت ؟ فرد أحمد وقال له : أنا كنت مسافر للاستجمام ، فقال له تحب تصور كام فيلم وتاخد قد إيه وكان أحمد خورشيد وقتها ياخد فى الفيلم ١٥٠٠ جنيه ولكنه طلب ٢٥٠٠ جنيه فوافق فورا الدكتور حاتم ومضى معه ٣ عقود لثلاثة أفلام بـ ٧٥٠٠ جنيه ونفذهم أحمد خورشيد وقبض فعلا الـ ٧٥٠٠ جنيه وهذه الأفلام هى البوسطجى والمتمردون وفيلم لشادية مش متذكره اسمه والثلاثة لسه معرضوش فى السينما ودى كلها أفلام قطاع عام . وعند توقيع العقود قبض أحمد خورشيد عربون ٢٠٠ جنيه عن كل فيلم ، وأخد الفلوس كلها على دفعات

أثناء تصويره الأفلام والتى انتهى من تصويرها منذ شهر ، وأنا طلقت من أحمد خورشيد فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٧ وابتدا الانفصال فى فبراير سنة ١٩٦٦ بعد حادثة ضبطى له مع البنت الخدامة اللى قال لى فيها لما ضبطته ماهو ده السمو اللى علمه لينا صلاح نصر « . . . » زى ما انتى عايزه واخرجى زى ما انت عايزه ، وسيبينى أعمل زى ما أنا عاوز واعملى زى ما أنت عايزه وده اللى علمه لينا صلاح نصر ودى كلمة أحمد خورشيد وقتها .

س : ما الهدايا التى قدمتها لصلاح نصر ؟

ج : تحفة المكتب اللى جابها له خورشيد معاه من بيروت تساوى ٣٠ جنيه والزراير الدهب اشتريتها بـ ٥٠ جنيه وخورشيد قدم له هاتين الهديتين بمناسبة عودته من بيروت وعند سفر خورشيد لبيروت فى مايو قدمت لصلاح نصر صورة يابانى اشتريتها بـ ٥٠ جنيه وكانت دى بمناسبة تسفيره لخورشيد ، وحكايتها إن لما « على » جاب الباسبور مختوم لأحمد خورشيد بتأشيرة السفر لبيروت ، فأحمد قدم له الصورة وأنا كنت مشترياها بـ ٥٠ جنيه ، وقال له إديها لسيادة الوزير وبعدها حضر صلاح نصر بالليل ليودع خورشيد وشكره على الصورة وقال له : دى جميلة جدا .

□ □ □

وعندما سئلت عن ظروف بيع معملها للقوات المسلحة روت كيف حضر وفد من إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة إلى المعمل واتفقوا على ٢٢,٠٠٠ جنيه ثمناً له ولم يتم إمضاء العقد، «وكانوا يتهربون منى ولم أستطع تبين الأسباب ، فكلمت صلاح نصر فى يوليو وأغسطس فى المرات اللى كان بيتصل بى فيها جنسيا بعد خروجى من المستشفى ، ورجيته إنه ينهى لى موضوع العقد ، فقال لى أنا حاكلم المشير ، ولكن لم تكن هناك نتيجة وفى كل مرة يقول لى : أنا حاكلم المشير وفى الآخر حوالى شهر اكتوبر قال لى المشكلة إن المعمل باسمك فلو تكلمت فى الموضوع حيبان إنى بأتكلم علشان واحدة ست ، والريس يشك فى علاقتنا ولو كان المعمل باسم خورشيد كنت قدرت أتكلم فى الموضوع ومعمليش حاجة فى موضوع المعمل ، ومن اكتوبر سنة ١٩٦٥ بعد زعله من إنى أحضرت له « آ . ف » واتكشف قدامها ولما اتصلت بـ « م . ع » علشان المعمل وإنهاء موضوعه وكان فى ديسمبر سنة ١٩٦٦ اتصل بى هو تليفونيا ، وقال لى خليهم ينفعوكى وشتم ، وقال لى خليكى وراهم ولو نفعوكى ابقى تعالى قابلينى ، واتصلت بـ « م . ع » فى موضوع المعمل فوعد إنه بيكلم المشير وشمس بدران واشترط على إنى أعمل له ديكور شقته أصممه له وأشرف على تنفيذه

وفعلا قمت بذلك ولم أتقاضى منه ولا مليم مقابل هذا وكان الاتفاق اللى بينى وبينه إنه يقوم بتخليص موضوع المعمل ، وكنت أنا متفقة مع العمال القائمين على التنفيذ على عمولة لى وكنت حاحصلها من نجار الموبيليا فاكتشف « م . ع » من النجار أنى حآخد عموله ٥٠٠ جنيه فرفض إنه يعطيها له ولم أتقاضى أى مليم مقابل الديكور واستغرق منى عمل ثلاثة أشهر كنت مقدرة فيه أتعابى ٥٠٠ جنيه حآخدهم من النجار ، والشقة تكلفت ديكوراتها وتأثيثها اللى قمت بيه كله ٣٥٠٠ جنيه تقريبا .

س : ما وسيلة اتصالك بـ « م . ع » ؟

ج : عن طريق شخص معرفة اسمه « ح . ح » وكنت عرفته من الوسط السينمائى من استيلاء الجيش على معملى فقال إنه يعرف « م » أخو « الـ . . . » و « م . ع » هو اللى يقدر يخلص لى المشكلة بتاعة المعمل وفعلا « ح » جاب « م » وزارنى فى الفيلا بتاعتى وأعجب بالديكور اللى عاملاه فى الصالون وطلب منى أنفذه فى شقته الجديدة فى مقابل إنه يخلص العقد بتاع المعمل مع القوات المسلحة وقال إنه حيكلم المشير وشمس بدران ويخلص له الموضوع .

س : ما علاقة « م . ع » بشمس بدران ؟

ج : هو شقيق « . . . » وهو صديق شخصى لشمس بدران وعلى شفيق وصديق لجلال هريدى .

س : هل اتصلت فى صدد موضوع المعمل بشمس بدران ؟

ج : لا . . . ولكن فى حوالى يناير سنة ١٩٦٦ الساعة ١ بعد نص الليل ضرب لى تليفون « م . ع » وقال لى شمس بدران عندى وهاتى « ن . ف » وتعالى علشان فرصة تتكلمى مع شمس فى موضوع المعمل وبعدين شمس كلمنى فى التليفون وقال لى تعالى يا اعتماد أنا نفسى أشوفك علشان أخلصك من الضباط اللى قاعدين لك فى معملك ، وسمعت وهو بيتكلم كان باين عليه سكران وقال لى تعالى لى يابطه وهاتى معاكى « ن . ف » وكان جنبه ضحك وتهريج ، فقلت له أنا جايه دلوقت وحاجيب « ن » معاى وقفلت السكة وشلت الفيشة وقلت لأحمد خورشيد بعد ما صحيته وقلت له على الحكاية دى ، فقال لى روحى لهم دلوقت مادام شمس هناك علشان تخلصى ، قلت له ده الساعة ١ فقال معلهش روحى ، فلم أقبل ونمت وده كان اتصالى الوحيد بشمس بدران ومشفتوش .

س : وكيف انتهى موضوع المعمل ؟

ج : فى حوالى ابريل سنة ٦٦ حصلت الفضائح بتاعة على شفيق وحكايات السرقة والعربيات النصر ، فخافوا على نفسهم ومن نفسهم سابوا المعمل ومشيوا وفى فترة استيلائهم على المعمل من أول يوليو لغاية ما تركوه كانوا بيدفعوا إيجار شهرى

٢٠٠ جنيه وتركوه فى أواخر أبريل سنة ١٩٦٦ .

ملحوظة : اكتفينا منها الليلة بهذا القدر ووقعت . تمت الملحوظة . (إمضاء وكيل النيـابة)

وأقفل المحضر على ذلك عقب إثبات ما تقدم حيث كانت الساعة ١٠,٤٥ م ونبهنا عليها بالحضور الساعة ١٠ صباح باكر لاستكمال سؤالها . (إمضاء وكيل النيابة)

□ □ □

فتح المحضر يوم الثلاثاء ٦٨/٣/٥ الساعة ٧,٤٥ م بمبنى مجلس قيادة الثورة بالهيئة السابقة حيث حضرت السيدة اعتماد محمد رشدى فدعوناها واستكملنا سؤالها بالآتى :
اسمى اعتماد محمد رشدى الشهيرة باعتماد خورشيد سابق سؤالها ـ حلفت اليمين

س : ما الإكراه الذى وقع عليك حتى أسلمت نفسك لصلاح ؟

ج : فى أول مرة جانى فيها صلاح نصر يتفرج على المعمل وكان معاه « س » وعلى أحمد وحمدى وكان فى أوائل اكتوبـر سنة ١٩٦٤ وبعـد ما اتفـرج على المعمـل « س » هى اللى قالت لى عايزين نقعد فى مكان هـادى غير هنـا علشان نتكلم بخصـوص المعمل ، فقلت لها طيب ما هو هنا مكان هادى جدا ، فقالت علشان العملاء اللى بييجوا المعمل من السينمائيين لما يشوفوا سمير بك وهـو الاسم اللى كـان متسمى به صلاح نصر فى الأول حيعرفوه وهو قال « أفضل إنكم تيجوا معايا فى قعدة نقعد فيها بحرية أكثر وكان موجود زوجى أحمد خورشيد وأنا بسلامة نية ، وكان من الطبيعى فى عملى إن الاتفاقات الخاصة بالمعمل أنا اللى باقوم بيها مش أحمد خورشيد ، وبسلامة نية لأنه فيه مجموعة كبيرة من الناس ، واحـدة بست افتكرتها إنها محترمة وكاتبة محترمة وسمير بك وهو صلاح نصر وحمدى بك وعلى بك فكان طبيعى إنى أطلع معاهم ، ولما وصلنا الفيلا اللى بعد اندريه فوجئت بفيلا بعيدة شبه مهجورة ومخيفة ، ومفيهاش إلا الخفير ومراته ، دخلت الفيلا فوجدت فيها ويسكى وأكل ومزات ومعلبات مفتوحة وفاكهة وكونياك ومجموعة من الخمور وشيكولاته وعمرى ما شفت حاجات زيها والثلج جاهز وكل شىء مجهز على أنه فيه « قعدة » حتكون فقعدت أتكلم بالطبيعة بتاعتى على الشغل ، وكل مـا اتكلم عـلى الشغـل يقـول لى سيـبك من الشغـل دلـوقت احنـا عـاوزين نـروق ونفرفش ، ووجه لى جميع كلمات الحب والغرام والغزل ، وقال يا « س » أنا مش قايل لك على اعتماد من سنة ١٩٦٠ وبعـد كده راح شـاددنى وسحبنى لغرفـة النوم ، وكان سكران وكلهم سكرانين وأنا ما كنتش سكرانة لأنى عادة لا أشرب أكثر من كأس أو اثنين للمجاملات ، فحاولت أسحب نفسى منه فكان ماسكنى بايديه

الاثنين ويجرنى فاضطريت أمثل عليه اللطف وأوعده إنى أشوفه مرة ثانية ، فقال مش حتفلق من إيدى انتى متعرفيش أنا مين ، قلت : لأ . قال اتفضلى الكارنيه بتاعى اقريه وطلع الكارنيه وكان مكتوب فيه صلاح محمد نصر مدير المخابرات العامة وأنا فى الوقت ده لا كنت أعرف شىء عن المخابرات العامة واستمر فى تهديده وقال اعملى حسابك فى إنى حأخطفك بالقوة ومحدش يعرف طريقك وخليكى لطيفه وزى الانجليز نكسر الثلج ونبقى نتفاهم بعدين فى الشغل . . . .

. . . .

. . . .

. . . . »

□ □ □

فتح المحضر فى يوم الأربعاء ١٩٦٨/٣/٦ الساعة ١١,٣٠ بمبنى مجلس قيادة الثورة ، بالهيئة السابقة . حيث حضرت السيدة اعتماد محمد رشدى ساعة افتتاح هذا المحضر فدعوناها واستكملنا سؤالها بالآتى قالت :ـ

اسمى اعتماد محمد رشدى الشهيرة باعتماد خورشيد سابق سؤالها . حلفت اليمين

س : حدّدى لنا ما الذى عاد عليك أو على زوجك أحمد خورشيد من وراء علاقتك بصلاح نصر ؟

ج : أولا بداية علاقتى بصلاح نصر وتسليمى نفسى له كان بسبب التهديد والإرهاب اللى سيطر علىّ بيه كما شرحته ، وعلاقته بزوجى ابتدت بأنه فى أول مرة جه زارنى فيها فى البيت وتسمى باسم سمير بك كانت « س . ق » منبهة على إن سمير بك مش عاوز حد يشوفه خالص لأنه شخصية عظيمة خالص ومعروف وفعلا احمد خورشيد مكانشى موجود فى أول زيارة لصلاح نصر لى فى البيت مع « س » وحمدى وعلى ، وفى اليوم الثالى اللى اضطريت أروح له الهرم ومر علىّ « على » فى مكتب « س . ق » وأخذنى لفيلا الهرم وهناك سلمت نفسى لصلاح نصر مكانشى احمد خورشيد يعلم ويومها صلاح نصر بعد العملية معايا قال لى ابعتى لى جوزك فى المكتب علشان أتعرف عليه ، وأقدر آجى عندكم فى البيت وفعلا قلت لزوجى إن اللى جه اتفرج على المعمل هو رئيس المخابرات صلاح نصر وعايزك تروح له المكتب علشان عنده أشغال كثيرة علشانك ، وده اللى قاله لى صلاح نصر لما طلب إن أحمد يروح يزوره فى مكتبه ، وفعلا راح له أحمد فى رابع يوم من زيارته لى هو و « س » فى فيلق ورجع خورشيد مبهور من الشخصية دى وعظمة المخابرات نفسها وقال له : احنا يا خورشيد محتاجين لك وعايزين نسفرك

علشان تجيب ماكينات التصوير للمخابرات ونعينك خبير عندنا للأجهـزة تستعملها المخابرات ، فأحمد خورشيد صدق وكان مبسوط جدا ، وقال لى إن صلاح فى هذه الزيارة الأولى قال له حتبقى تسافر بره علشان تشوف ماكينات وأجهزة « التصوير » تجيبها وحيطلع لك عمولة وتأخد معاك استرليني زى ما أنت عايز والإقامة على حساب المخابرات وأعمـل لك بـاسبور تـروح بيه أى بلد، وحنعمل لك مرتب شهرى ثابت ٥٠٠ جنيه ، وأحمد لما حكى لى هذا الكلام فأنا نفسى انبهرت وصدقت ، ولكن تبين لى إنه فى كل زيارة لنا بعدها ويتواجد فيها أحمد يكرر نفس الكلام والوعود دى ، ومحققش منها ولا شيء . كل اللى عمله إنه سفر أحمد رغم أن السفر كان ممنوع للفنانين واللى أعتقده إن نفقات أحمد فى بيـروت الشهر والنص اللى قعدهـا كانت عن طـريق صلاح نصـر بـواسـطة « ع . ا . ع » ولو أن أحمد مقاليش لأنه ملوش فلوس فى الخارج ومقامش بأى عمل وقتها وهو اللى طلب منى أن أتصل بأحمد خورشيد بالتليفـون فى بيروت علشان أقول له يرجع علشان صلاح جايب له شغل ، وفعلا أول مارجع أحمد اتصل به مكتب الدكتور حاتم وراح قابل الدكتور حاتم ووقع معاه ثلاثة عقود لتصوير ثلاثة أفلام بـ ٧٥٠٠ جنيه وبعد ما الجيش شغل معملى وكانوا بيتهربوا من توقيع عقد البيع وكان المتفق عليه إن ثمن المعمل ٢٢٠٠٠ جنيه فكنت دايما أرجوه وأقول له يا سيادة الوزير أنا مش معقول أستنى بالطريقة دى ، فرد على وقال لى : أنا حاكلم لك المشير وكان فى كل مرة أقـابله فيها و « . . . » فيهـا يوعدنى بأنه لازم يشتـرى المعمل للمخـابرات وقـال لى مش معقول تبيعيـه بـ ٢٢٠٠٠ جنيه الثمن اللى القوات المسلحة كانت حتشترى به وده شويه جدا وأنا حاشتريه للمخابرات بأربعين أو خمسين ألف جنيه . والحقيقة إن كل الفايده من عـلاقتى بصلاح نصـر عادت عـلى زوجى أحمد خـورشيـد ومعـدش عـلى أنـا إلا بالخراب .

س : عند طلب أحمد خورشيد للسفر لبيروت هل كان يعلم باتصالك بصلاح نصر ؟

ج : طبعا كان يعلم لأن صلاح كان ييجى البيت ويسكر ويبوسنى قدامه وكلمه على السمو ؟ قال له أنا ممكن « . . . » وكان خورشيد بيطنش وأؤكد إنه كان يعلم بالعلاقـة اللى بينى وبـين صلاح نصـر ولو إنى مصـرحتلوش باللـى كان يعمله معـايا صلاح نصر وأحمد لما جه يسافر بيروت قال لى جهزى غرفة نوم لصلاح فى المعمل وهاتى له كل طلباته من البنات وارضيه .

س : ما اللذى تبينته من صلة صلاح نصر بموضوع تصوير عقود الأفلام الثلاثة التى أبرمها زوجك مع الدكتور حاتم ؟

ج : اللى تبينته إن صلاح نصر جانى فى فيلتى بالهرم وأثناء وجود خورشيد فى بيروت وده

حوالى منتصف يونيو سنة ١٩٦٥ وقال لى لما خورشيد حييجى حيشتغل كثير قوى فى القطاع العام ، أنا عملت اتفاقية على كده إنهم يشغلوه وفعلا بعد وصول أحمد خورشيد وكان حضوره بناء على طلب صلاح نصر لأنه طلب منى أتصل بخورشيد بالتليفون فى بيروت وأقول له الجماعة عاوزينك وما أقولوش اسم صلاح نصر فى المحادثة التليفونية ولما حضر خورشيد بعد وصوله بثلاثة أيام أبلغه مكتب الدكتور حاتم بتحديد ميعاد مع الدكتور حاتم فراح قابل الدكتور حاتم وتبين إن حاتم عارف بموضوع سفره وقال له انت سيبتنا وسافرت ليه يا خورشيد حد مزعلك . الشغل كثير أهه اتفضل عاوزينك تشتغل ، كان بياخد ١٥٠٠ جنيه فى الفيلم فطلب ٢٥٠٠ جنيه ووافق الدكتور حاتم فورا ، ووقع معاه فى الحال ثلاثة عقود كل عقد بـ ٢٥٠٠ جنيه وقبض فى يومها ٦٠٠ جنيه عربون عن الثلاثة أفلام كل فيلم ٢٠٠ جنيه ، وبعدها جالنا صلاح نصر فى البيت وقال لخورشيد مبروك آديك حتشتغل وتهيص ولا أنا ولا خورشيد كنا قلنا له إن العقود اتمضت ولكن تبينا إنه عارف بيها ، وأحمد خورشيد قبلها لم يكن يعرف الدكتور حاتم خالص ولا عمره قابله .

س : ألم يصل أجر زوجك أحمد خورشيد فى أى فيلم كان قد قام بتصويره قبل العقود التى أبرمها مع الدكتور حاتم إلى ٢٥٠٠ جنيه .

ج : لا كان أقصى ما وصل إليه فى حياته وفى عمله كله هو ١٥٠٠ جنيه عن الفيلم وكان تعاقده على الأفلام الثلاثة دى ٢٥٠٠ جنيه فى الفيلم الواحد أثار ضجة فى الوسط السينمائى للمصورين زملائه لأنه لم يتعاقد أى مصور مع القطاع العام فى الوقت ده بمثل هذا الأجر .

س : ما علاقتك بـ « س . ق » ؟

ج : لم أكن أعرفها لما اتصلت بى وحضرت لى الفيلا وحضر معاها صلاح نصر وكان مسمى نفسه باسم سمير بك وقالت لى عنه قبل ما يعلن نفسه إنه شخصية عظيمة ومش عايز حد يشوفه ورحت معاها ومع سمير بك فيلا الهرم اللى عند اندريا زى ما قلت ولما صلاح كشف عن نفسه وجذبنى لأودة النوم وفلت منه قالت لى جرى لك ايه انتى متعرفيش إن ده شخصية خطيرة ويقدر ينفيكى ، هو حد يطول إنه يعرف صلاح نصر ده أنا بأعمل لك أكبر خدمة ده حينفعك فى شغلك وحيعمل لك المعمل وحيحل لك مشاكلك كلها ويصور أفلام عندك ، فيها إيه يعنى لما « . . . » ده أنا جبت له أشكال من البنات وأشكال وألوان ومتعلقش بواحدة زيك فقلت لها إن شاء الله بكره ، ولما رحت لها المكتب ثانى يوم كررت لى نفس الكلام ، واتصل بها على تليفونيا وجه خدنى من عندها ، وثانى يوم مارحت لوحدى لصلاح فى فيلته بالهرم و « . . . » ، اتصلت بى تليفونيا فى بيتى وقالت لى

هو صلاح « . . . » قلت لها أيوه قالت طيب أنا عايزه أشوفك وأفهمك ازاى تتصرفى بقى معاه وتستفيدى منه فقلت لها طيب أنا حابقى أمر عليكى بالمكتب أو انت تبقى تمرى عليه وكررت مكالماتها لى ثلاث أربع مرات واتكرر لى نفس الكلام وفى آخر مكالمة لها قالت لى المشى معاه له تكتيك معين وأنا عايزاكى تستفيدى وافهمى الطريقة وأنا كمان أستفيد لأن أنا اللى شايفاه إنه هو حبّك فاتصل بى صلاح نصر بعد هذه المكالمة بعشر دقائق وقال لى مين اللى كان بيكلمك ، قلت له « س . ق » ، قال لى : قالت لك ايه ؟ ، فقلت له على اللى قالته ، فقال لى اقطعى اتصالك بها ، ولما تسأل عليكى اتهربى منها ، وقولى لها مابشفوش ، دى ست مش كويسه ، وأنا كرهتها ، وبعدها لم تتصل بى « س » وكان هذا خلال اكتوبر ١٩٦٤ . . . .

. . . .

. . . .

. . . .

ثم سألها المحقق عن بعض الأشخاص وصلتها بهم . . وعن صلتها بالمهندس «ع . ا . ع» . وعاد يسألها عن بيع المعمل قائلاً :

س : هل بذل لك « م . ع » مساعى لإنهاء موضوع المعمل وبيعه للقوات المسلحة ؟

ج : لا وكانت كلها وعود إنه حيخلص موضوع المعمل فى مقابل إنى أخلص له ديكور الشقة وأشرف على تنفيذه وإنى لما أخلص ديكور الشقة حيخلص هو موضوع المعمل ولكن مكلمليش أى حد إلا شمس بدران لما كلمنى ، وقال لى تعالى لى وهاتى معاكى « ن . ف » الساعة ١ ليلا وكان وقتها شمس بدران مدير مكتب المشير .

س : ألم تتقاضى أى أتعاب من « م . ع » مقابل تصميمك ديكور شقته وإشرافك على التنفيذ ؟

ج : لا . . مخدتش منه ولا مليم بل كنت متفقة إنى آخد من النجار ٥٠٠ جنيه كعمولة لى وهو عرف من النجار إنى سأتقاضى هذا المبلغ فرفض يدفعه للنجار وكان النجار حياخد منه هذا المبلغ على أنه من حساب شغل النجار فخصم « م . ع » هذا المبلغ منه .

س : من هو هذا النجار وما عنوانه ؟

ج : هو اسمه الأسطى محمد كامل وهو نجار فى بولاق فى شارع متفرع من شارع فؤاد على يمين اللى جاى من الزمالك بعد سينما على بابا وعلى ناصية الشارع واحد بتاع قماش وأنا مستعدة أرشد عنه وكانت المحاسبة النهائية بين « م . ع » والنجار اللى خصم فيها مبلغ ٥٠٠ جنيه فى أواخر مارس سنة ١٩٦٦ .

س : ما صلتك بريرى وما الذى أتته معك[1] ؟

ج : أنا عرفتها عن طريق « ل . س » صاحبة كباريه فى اسكندرية وأول مقابلة بينى وبينها لما رحت أزور « ل . س » وكانت مريضة وراقدة فى بيت ريرى ، وكنت أنا منهارة ماليا ونفسيا ولاحظت على « ل . س » كده ، فريرى دخلت فى الحديث وقالت لى إنه فيه حد بالجمال بتاعك ده ويبقى مفلس ، دى انتى كل الناس بيجروا وراكى ، وثانى يوم بصيت لقيت ريرى بتتصل بى وتقول لى فيه واحد ليبى شافك فى الأوبرج مع تحية كاريوكا ، وحيتجنن عليكى وعاوز يشوفك . فقلت لها أنا معنديش مانع خدى منه ميعاد وأشوفه ، فقالت لى : حتكونى معايا ومتخافيش وحنروح نقابله فى شقته بمصر الجديدة وحيدفع لك ١٠٠ جنيه ، فـ « ل . س » قالت لى وافقى يا عبيطة ، وأنا الحقيقة كنت منهارة من كل اللى حصل لى من صلاح نصر واللى بان لى منه ، وبيمثل قدامى إنه حاكم الشرق ودى أخلاقه وتصرفاته وأوامره إنى أروح أنام مع الناس وجوزى بيخونى مع الخدامة وحالتى المالية مش لاقية أصرف على الأولاد كل ده خلانى أكفر بكل المبادىء والقيم ، فقلت لها أنا موافقة ورحت مع ريرى شقة مصر الجديدة ، وهناك قابلنا الشخص الليبى « . . . » وأخذت ١٠٠ جنيه من ريرى وثانى يوم بصيت لقيت صلاح نصر بيكلمنى ويقول لى انتصرت عليكى يا قذرة وصورتك مع جاسوس ، انتى بتخونى البلد دى مع الجواسيس الغرب وفهمت إنه دبر لى المقلب بتاع الليبى فى اليوم السابق وقال لى أنا حاذلك وحاموتك ببطء ، فرديت عليه وقلت إذا كنت شاطر تعالى موتنى دلوقت حالاً لأن حياتى انتهت ، وثانى يوم كرر نفس المكالمة ونفس الحديث .

س : وهل التقيت بريرى إثر ذلك ؟

ج : بعدها بيومين ثلاثة رحت أزور « ل . س » وكانت دخلت المستشفى وكان عندها ريرى وقلت لها كده برضه يا ريرى تعملى فى مقلب ، هو ده الشخص الليبى اللى عرفتينى عليه ده طلع جاسوس ، فقالت ده كله كذب ومحصلشى حاجة زى كده والليبى ده سافر ليبيا وحيرجع بعد عشرة أيام وحتشوفيه .

س : قبل هذه الواقعة مع الليبى هل اتصل بك شخص سعودى كان ينزل بفندق شبرد ؟

---

(١) كانت قد روت فى محضر سابق إن السيدة تحية كاريوكا وزوجها عزماها فى الأوبرج لأن معنوياتها كانت منخفضة بعد طلاقها من زوجها وجاءتها ريرى وقالت لها إن فيه واحد ليبى شايفك ومعجب بيكى وسيدفع مائة جنيه . ولكنها شكت فى الأمر لأن شكلها لم يكن جيلاً نظراً لظروفها المعنوية « ولكنى انبسطت وروحى المعنوية ارتفعت لأنى مطلوبة وفيه واحد هيدفع مائة جنيه » ووافقت وذهبت إلى الرجل الليبى وروت بالتفصيل ما حدث معه . . ولم يكن فى حقيقته إلا من رجال المخابرات .

ج : نعم قبل موضوع الليبى بحوالى ١٥ يوم اتصل بى شخص سعودى بالتليفون لا أتذكر اسمه من شبرد ، وقال لى أنا عايز أتعرف عليكى علشان فيه شخص فى الكويت ، قال لى عنك إنك عايزه تعملى مشروع تصميم أزياء وبتعملى ديكورات فأنا عايز أتفاهم معاكى فى الموضوع ده ، فقلت له انت فين دلوقت ؟ قال : أنا فى شبرد فقال لى أنا حانتظرك فى صالون شبرد . فقال لى اطلعى لى أوضه النوم . قلت له مش ممكن ، وفعلا توجهت لصالون شبرد وهو نزل لى من فوق وقعدنا بالصالون وتكلمنا فى المشاريع والشغل ديكورات فى السعودية ، فقال لى أنا عندى فيه شغل كثير فى السعودية علشان أبويا عنده محلات أقمشة كثير فى السعودية وممكن تسافرى معايا فى السعودية تصممى ديكورات ، وعزمنى ثانى يوم على الغدا فى شبرد فرحت اتغديت معاه ، ونزلت على طول وبعدين عزمته علشان يتفرج على ديكورات شقة « م . ع » ، فجه معايا واتفرج عليها وأعجب بها جدا ، وبعدين قال لى تعالى معايا شقة قرايبى فى مصر الجديدة ، علشان تتفرجى عليها وتعملى لها ديكورات وبعدين قال لى أنا مستعد إديكى ٥٠٠ جنيه فى اللحظة اللى تيجى فيها معايا شقة مصر الجديدة وحسيت من كده أنه عاوز « . . . » فاديته ميعاد إنه يقابلنى على باب شبرد وآخده بالعربية بتاعتى علشان نطلع مصر الجديدة ، واديته مقلب بأنى رحت وركبته معايا وفى نص الطريق نزلته وقلت له مش فاضيه لك واتصل بى عدة مرات بعد كده ، وحاول يغرينى بالفلوس وقال لى انتى محتاجة فلوس وأنا مستعد أدفع لك ألف جنيه لكن رفضت .

س : هل كانت لك فى ذلك الحين سيارة ؟

ج : نعم كانت شيفورليه شيفيتو موديل ٦٣ حمراء وعليها نمر هيئة سياسية كنت شاريهاها من تاجر سيارات محمد غباشى ومكانتش لسه اتجمركت وكان هو شاريها من السفارة الأمريكية وكنت دافعة من ثمنها ١٠٠٠ جنيه ومقدرتش أكمل الباقى فرجعتها وخسرت فيها ١٠٠ جنيه وكانت لسه عليها أرقام هيئة سياسية وظلت عليها حتى رجعتها فى شهر مارس سنة ١٩٦٥ تقريبا وكل الفترة اللى ركبتها فيها حوالى شهر واحد .

س : هل تعرفين متى اشترى محمد غباشى تاجر السيارات تلك السيارة من السفارة الأمريكية ؟

ج : هى كانت معروضة فى محله وعليها أرقام هيئة سياسية وقال لى إنها بتاعة السفارة الأمريكية وقال لى إنها بتاعة موظف من السفارة ميعرفوش وكان عارضها للبيع فأنا لما طلبتها من محمد غباشى اشتراها هو من صاحبها الأمريكى فى السفارة وباعها

لى والعقد كان بينى وبين محمد غباشى وأنا معرفش مين اللى كان صاحبها فى السفارة الأمريكية .

س : ألم تتبينى من هو صاحب هذه السيارة قبل بيعها لمحمد غباشى ؟

ج : لا وأنا لا شفت صاحبها ولا أعرفه وكل اللى قاله محمد غباشى إنها بتاعة واحد فى السفارة الأمريكية والعقد كان بينى وبين محمد غباشى ومحمد غباشى كان مسئول يخلصها جمركيا ويغير نمرها ولكن ذلك لم يتم لأن كان ثمنها ٣٠٠٠ جنيه دفعت له ١٠٠٠ جنيه وتدهورت ظروفى المالية فمقدرتش أكمل ورجعت له العربية وتنازلت له عن ١٠٠ جنيه من المبلغ اللى دفعته مقابل إنى ركبتها شهر .

س : ألديك أقوال أخرى ؟

□ □ □

نكتفى بهذا القدر من التحقيقات لنتبين منها أنه لم يرد أبداً فيها أى ذكر للسيدة برلنتى عبد الحميد ، كما أنه لم يرد أبداً ذكر اسم المشير عامر إلا فى الحديث عن أحد أقاربه . .

فى أول سبتمبر ١٩٦٢ ، أرسل المشير عامر ، استقالة مسببة إلى جمال عبد الناصر . . كان عبد الناصر ـ عن طريق مجلس الرياسة ـ يرى أنه لابد من أن يتدخل فى القوات المسلحة ، ولا تترك كعزبة للمشير عامر ، لا يعرف أحد عما يدور فيها شيئاً . .

وكان أعضاء مجلس الرياسة جميعاً يؤيدون ذلك ، خاصة بعد ما حدث عام ١٩٥٦ ، وأيضا بعد أن اتضح إلى حد ما للمؤسسة العسكرية مسئولية ما فى انفصال الوحدة بين مصر وسوريا ، التى خرجت من مكتب المشير ، ومن تحت أنفه . . .

ولعل موقف عامر الرافض لأى تدخل فى شئون القوات المسلحة يمكن أن يلقى ظلالاً كثيرة على صورة ما حدث عام ١٩٦٧ ، ويضع بعض النقاط أيضاً فى تحديد المسئولية لهواة الندب على النكسة ، وإبعاد المسئولية عن عامر !

المهم أنه حتى فى ظل ما حدث يوم ٥ يونيو ، فإن المشير لم يشأ أن يتحدث عن مسئوليته العسكرية ، ولكنه أعاد طبع استقالته التى قدمها قبل خمس سنوات سابقة ، على أساس أن له موقفا أدى إلى الهزيمة ، رغم أنه لم يتمسك بهذا الموقف . . فقد راح يعلن موقفه السياسى ـ وليس العسكرى ـ القديم . . .

كان عامر قد أرسل استقالته إلى عبد الناصر ، واختفى ، وكانت حجته « أن واجب الوفاء يقتضى أن أكتب اليك معبراً عن رأى مخلص » ، ولأنه « بعد عشر سنوات من الثورة ، وبعد أكثر من عشرين عاماً صلة بينى وبينك لا يمكننى أن أتركك وأعتزل الحياة العامة دون أن أبوح لك بما فى نفسى كعادتى دائماً » .

« والذى أريد أن أحدثك فيه ، يخص نظام الحكم فى المستقبل ، فإننى أعتقد أن التنظيم السياسى القائم ليكون مثمراً وناجحاً يجب أن يبنى على الانتخابات من القاعدة إلى القمة بما فى ذلك اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكى ، ربما فى ذلك اللجنة التنفيذية العليا . . وأن « ما يجب أن نسعى إليه الآن هو تدعيم روح الديمقراطية خصوصاً بعد عشر سنوات

من الثورة ، وإننى لا أتصور بعد كل هذه الفترة ، وبعد أن صفى الإقطاع ، ورأس المال المستغل ، وبعد أن منحتك الجماهير ثقتها دون تحفظ ، أن هناك ما تخشاه من ممارسة الديمقراطية بالروح التى كتب بها الميثاق . . وخصوصاً أن الملكيات الفردية الباقية ، والقطاع الخاص ، لا يشكلان أى خطر على نظام الدولة ، كما أنه ليس هناك فى رأيى ما يمنع إطلاقاً أن تنسجم هذه القطاعات مع النظام الاشتراكى ، وكذلك الأمة بالنسبة للصحافة ، فيجب أن تكون هناك ضمانات أو تحفظ ، وقد تكون هذه الضمانات عن طريق اللجنة التنفيذية العليا مثلاً ، أو أى نظام آخر يكفل عدم الخوف من الكتابة ، وتوهم الكاتب انه سيطارد أو يقطع رزقه » « ولا يمكن أن تسير أى حكومة فى طريقها الطبيعى ، وهو الحكم السليم إذا كان نظام الحكم فى حد ذاته ممسوخاً ومشوهاً ، فيجب أولاً أن نستفيد بتجارب العالم وحكوماته ، وقد عاشت مئات السنين مستقرة منتظمة دون حاجة لتغييرات شاملة فى كل فترة قصيرة من الزمن ، ففى رأيى أن النظام الطبيعى للحكم يكون كالآتى : إما حكومة رئاسية ويرأس الوزارة فيها رئيس الجمهورية ويكون مسئولاً أمام البرلمان مسئولية جماعية مع وزرائه ، وبدون الدخول فى التفاصيل يمكن أن يكون هناك نائب للرئيس ويجب أن تكون أنت رئيس الدولة ، ورئيس الحكومة . .

« أو حكومة برلمانية يرأسها رئيس الجمهورية ، ويكون رئيس الاتحاد الاشتراكى هو رئيس الوزراء ، أو ربما يكون رئيس الوزراء ليس رئيساً للاتحاد الاشتراكى . . ولا أريد أن أدخل أيضا فى التفاصيل ، ولكن تكون أيضاً مسئولية الوزارة جماعية أمام البرلمان كما وردت فى الميثاق . . على كل حال أى من هذه الحلول ، وجودك فى النظام ، أو على الأصح على رأسه ضرورة وطنية ، وأنا لا أقول ذلك مجاملة . .

« إن اختلاطك الشخصى بالناس ضرورة ، فإنه يعطى الثقة المتبادلة ويعطى إحساسات متبادلة ، ويعطى أفكاراً أيضا متبادلة ، أما انعزالك التام ، فإنه سيجعل صور البشر عندك أسطر على ورق ، أو أسماء مجردة لا معنى لها » . .

□ □ □

بعد أن اختفى عامر ، عقب تقديم الاستقالة ، عثر عليه فى مرسى مطروح ، وعاد لممارسة مهام عمله وكأن شيئاً لم يكن ، وربما نسى الجميع هذه الاستقالة حتى ظهرت فجأة بعد النكسة مطبوعة من ثلاث صفحات على ورق مكتب نائب القائد الأعلى . .

وقد وزع بعض أعضاء مجلس الأمة الاستقالة التى تحولت الى منشور ، يثبت أن عامر قد اختلف مع عبد الناصر لأنه يريد الديمقراطية وربما كان يعرض من خلالها برنامجه للحكم !

ولم يفكر أحد أن ذلك الكلام جائز ، بل ومطلوب من السياسيين ، . . . أما العسكريين ، وفى مجال هزيمة عسكرية فقد كان عليهم أن يتحدثوا حديثاً آخر عن القوات ، والحشود ، والاسلحة والاستعدادات الحربية ، والتدريبات ، والقادة ، وخاصة أنهم رفضوا أن يتدخل أحد فى أمور القوات المسلحة ، وأصروا على أن تظل حكرا عليهم وحدهم . .

وزعت كميات من هذه الاستقالة ـ المنشور ـ داخل الفلول المتبقية من القوات المسلحة بعد أن حصدت الهزيمة العسكرية أغلب القوات والمعدات . . ولم يكن فى فكر الذين كانوا وراء المنشور أكثر من أن يعود المشير إلى موقعه ، حتى ولو أدى الأمر أن يخطف شمس بدران جمال عبد الناصر . . وأخذت العيون ، تنظر هنا ، وهناك لمعرفة المكان الذى طبع فيه المنشور ، وكان أنور السادات قد اتخذ قراراً بإسقاط عضوية مجلس الأمة عن النواب الذين وزعوا المنشور . . أما الضباط الذين قاموا بتوزيعه ، فقد كانوا يجتمعون فى منزل المشير عامر بالجيزة ، بعد أن تحول إلى ترسانة أسلحة ، وأحضر المشير بعض الحرس المدنى ، الخاص من قريته أسطال . . واتضح أخيراً وبالبحث أن السيدة برلنتى عبد الحميد كانت وراء طباعة هذه الاستقالة المنشورة ، وألقى القبض عليها . .

ومن هنا بدأت الأنظار تتجه إليها . . وبدأت حكايتها مع عامر تشق طريقها إلى النور ، ويعرفها المسئولون لأول مرة بما فيهم جمال عبد الناصر نفسه . . الذى بالتأكيد لم يكن يعلم أن السيدة برلنتى هى زوجة المشير عامر . .

□ □ □

تقول السيدة اعتماد خورشيد ضمن حملتها الضارية والغير موضوعية على السيدة برلنتى : « سألنى الرئيس عما أعرفه عن زواج المشير من الفنانة « ب . ع » ، وقلت للرئيس : إن المشير لم يتزوج أبداً هذه الفنانة ، وأنها كانت على علاقة بشقيقة « م » وأنها كانت من عميلات صلاح نصر المفضلات ، وكان نشاطها السفارات الأجنبية !

والسيدة اعتماد لم تقابل عبد الناصر بالقطع لذلك فإن شهادتها غير صحيحة ، وشهادة أخرى غير صحيحة من السيدة برلنتى نفسها التى تقول إن عبد الناصر كان يعلم بهذا الزواج ، وأنه كان يتردد عليهما فى فيلا شارع المريوطية بالهرم مرتديا القميص والبنطلون ـ تعنى أنه كان متنكراً ـ وأنه هو الذى أطلق على ابنها اسم « عمرو » لأن المشير كان يريد أن يسميه « عمر » تيمنا بعمر بن الخطاب ، ولكن عبد الناصر قال له إن اسم عمر منتشر ، واقترح عليه اسم عمرو . . وأنه أرسل لعمرو هدية ذهبية ما زالت تحتفظ بها !

والغريب أن هذا القول لا يؤيده أحد أبداً من رجال عبد الناصر ، الذين ظلوا على

وفاء له أو الذين اختلفوا معه ، فكلهم ينفون أن جمال عبد الناصر كان يعلم . . وإذا كان يعلم فلم يكن هناك داع لاعتقال السيدة برلنتى لسؤالها عن علاقتها بطبع المنشور الاستقالة . . فضلاً عن أن ما عرف عن عبد الناصر عموماً أنه يرفض أن يضع نفسه فى هذا الموقف . . . وأنه سيكون باستمرار على السيدة برلنتى أن تثبت ذلك ، بأكثر من مجرد الأقوال . . ثم إذا كان عبد الناصر يعلم ، وكان المسئولون بالتالى يعلمون ، فلماذا إذن كان الاخفاء ، والزواج العرفى بدلاً من الزواج الرسمى ، وأيضاً لماذا قالت أختها فى التحقيق إنه بعد تسجيل عمرو فى دفتر المواليد تم نزع الصفحة منه إمعاناً فى الإخفاء . . ولماذا لم تقل هى ذلك فى التحقيق فى ذلك الوقت . . ولماذا أختيرت بالذات السيدة الدكتورة إيزيس عصام خليل شقيقة عصام خليل لتقوم بعملية توليد السيدة برلنتى حتى يظل الأمر محصوراً فى نطاق شديد من السرية . . وإذا كان سامى شرف يقول أنه لم يكن يعلم . . ووزير الداخلية يقول انه لم يكن يعلم . . ومدير المخابرات ـ بعد صلاح نصر ـ أمين هويدى يقول أنه لم يكن يعلم . . فلماذا اذن السرية . .

وليس أيضا من المستساغ أن تدلل السيدة برلنتى على أن عبد الناصر كان يعلم بالزواج من انه كان يقول لها تليفونيا : « يا متوحشة سيبيه شوية » !

وليس أيضا من المستساغ أن تدلل السيدة برلنتى على أنها كانت زوجة المشير بأنها كانت تذهب إلى قريته أسطال ، وتتجول فيها محجبة لأن المشير رجل صعيدى . . فمعنى ذلك أن قريته كلها كانت تعلم وبالتالى اسرته وزوجته وأولاده . .

فإذا كان عبد الناصر والمسئولون يعلمون ـ وإذا كان أهالى القرية يعلمون ، وإذا كان أشقاء المشير واصدقاؤه يعلمون ، فأين ـ إذن ـ السرية ؟ ، ولماذا فرضت ؟!

وليس أيضا من المستساغ أن تدعى السيدة برلنتى أنه قد حددت إقامة المشير عامر معها فى الفيللا ، وأنه فى إحدى الليالى أثناء تحديد إقامة المشير فوجئنا برجال من المخابرات والمباحث العامة يقتحمون علينا المكان ، ويأخذوننى من بين ذراعى المشير ويصطحبوننى وحدى فى رحلة عذاب إلى مبنى المخابرات ، حيث عرضوا عليها أن تكتب ضد المشير ولكنها رفضت كل الاغراءات ، وتحملت كل العذاب . .

ليس ذلك مستساغاً لأنه لم يثبت أبداً ، لدى أقرب الناس إلى السيدة برلنتى أن المشير قد حددت إقامته مع السيدة برلنتى أو فى أى مكان قبل الاستراحة التى انتحر فيها . .

كما أنه ليس مستساغاً أن أى تعرض لحقيقة علاقتها بالمشير ـ تصحيحاً للمذكرات التى نشرتها ، وللأحاديث التى أدلت بها ـ يكون خوفاً من أن تكتب مذكراتها . . ولا أعرف

ما سبب الخوف . . فقد كتب الجميع مذكراتهم ، وقالوا صدقاً أو كذباً فلماذا الخوف من أن تكتب هى . . وما المصلحة التى تـدعونى للخـوف . . إن هدفى هـو مجرد تصحيـح لوقائع ، وسرد للحقيقة ، وهى مسئولية الذين يعرفونها . . السيدة برلنتى تعطى لنفسها حجماً أكبر بكثير جداً منها إذا تصورت أن هناك من يهتم بما نشرته أو ما تنشره . . . فقط الاهتمام بالتصحيح وبرصد جزء من التصرفات الخاصة التى قد يكون لها انعكاس على التصرفات العامة . . بصدق وأمانة ومن خلال الأوراق حتى لا تضيع الحقيقة فى زحـام ادعاء البطولات . . وقد أصبحت كثيرة جداً فى غيبة الذين يتصدون ، وإزاء صمت أو كسل الذين يعرفون . . وما أكثرهم . .

□ □ □

قال لى اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة فى ذلك الوقت ، إننـا لم نراقب السيدة برلنتى ، ولم نقترب منها . . كما أن إقامتها لم تحدد أبداً !

وقال لى أمين هويدى إننا قد ألقينا القبض على السيدة برلنتى ، على اعتبار أنها وراء الاستقالة المنشور ، وأنه تم التحفظ عليها فى مبنى الاستجواب بالمخابرات العامة . وكان انحراف المخابرات قد تحول إلى قضية . . وآثر الرجل الابتعاد عن التحقيق الـذى يتم داخل الجهاز ، وهو غير التحقيق الذى سوف تجريه النيابة العامة برئاسة المستشار على نور الدين الذى سيضع فيها بعد قرار الاتهام ، ويذكر فيه أن بعض ما اتبع مع السيدة برلنتى يعد خروجاً بالجهاز عن وظيفته الأصلية .

وقبل أن يبدأ التحقيق الرسمى ، طلب إلى السيدة برلنتى أن تتحدث عن علاقتها بالمنشور . .

ورفضت السيدة برلنتى الحديث تماماً . . . ويتحدى السيد أمين هويدى أن يكون قد تم تعذيب فى المخابرات العامة فى عهده ، لأى شخص رجلًا كان أو امرأة ، سواء كانت السيدة برلنتى أو غيرها . .

□ □ □

من المثير للدهشة ، والسخرية معاً ، ما ترويه السيدة برلنتى نفسها من أن المشير قبل ذهابه إلى فرنسا على رأس وفد رسمى ، للقاء الرئيس الفرنسى ، أن أعدت له تلخيصاً لعدد من الكتب الفرنسية ليكون على علم بالثقافة الفرنسية ، وحتى تساعده المعلومات الواردة فيها على معرفة الأمور والتفاوض هناك !

وهو أمر مثير للدهشة ، لأن المشير كان الرجل الثانى فى الدولة ، التى تملك كل

الامكانيات ، وأجهزة الثقافة ، والبحث ، والدراسة ، وتستطيع أن تضع أمامه المعلومات الوافية عن كل بقعة فى العالم ، وتلخص له كل ما تنتجه المطابع ، فضلاً عن أن العادة قد جرت على أن تترجم كل الكتب التى تصدر فى العالم فور صدورها ، وتطبع فى كميات محدودة توزع فقط على المسئولين ، فقد كان عبد الناصر يوصى كل من يعمل معه بضرورة القراءة ، وتسهيلاً لهم ، فقد أمر بأن تترجم كل الكتب أيا كانت المعلومات والاتجاهات الواردة بها ، وتوزع على كل المسئولين . .

والأمر أيضا مثير للسخرية ، لأنه شهادة ضد المشير ، وضد معلوماته السياسية ، التى كان محتاجاً للسيدة برلنتى لتصله المعلومات عن طريقها ، وتتولى هى تثقيفه . . وما أظن إلا أن هذه الشهادة مبالغة من السيدة برلنتى فى تقدير دورها دون أن تقصد المساس بالمشير ، وهو المعنى الذى يتوارد إلى الذهن بمجرد قراءة ذلك منسوباً إليها . .

□ □ □

كانت السيدة برلنتى قد أفاضت كثيراً فى أنها قد ألقى القبض عليها ، وعذبت تعذيباً شديداً ، بيد أنها لم تفصح بالضبط عن سبب ذلك ، ولماذا اتجه هذا التعسف إليها ، ولم يتجه إلى أحد آخر من عائلة المشير . .

فلا شك أن ما حدث لها ـ إذا كان صحيحاً ـ هو بسبب علاقتها بالمشير عامر ، ولقد كان هناك من أتصور أنهم أكثر منها قرباً للمشير ، وإذا كان الهدف هو الانتقام من المشير ، فإن المنطقى أن يوجه إليهم هذا الانتقام . . إلى أشقائه مثلاً . . إلى أولاده ، إلى زوجته . . إلى ابنته التى ذهبت إلى التحقيق لتقول للنائب العام فى شجاعة إن أباها لم ينتحر ، وعلى حد تقرير النائب العام المستشار محمد عبد السلام فقد جاء فى أقوال السيدة آمال كريمة عبد الحكيم عامر ، وزوجة شقيق عبد الناصر « إن والدها كان مؤمنا بالله ، مستعداً للتحمل والكفاح ، وهى صفات تتنافى وقصد الانتحار ، وأن وجوده فى منزله أو فى الاستراحه لغرض الإقامة ينفى إمكان حصوله على المادة السامة ، وأنه ليس من المنطقى أن يعيد إخفاء المادة السامة بلصقها على جسمه بعد أن أدت الغرض منها بتناولها ، وأنه من غير المعقول أن تظل هذه المادة اللاصقة على جسمه وهو معتاد الاستحمام يوميا ، وأن المسئولين عن حراسته هم المسئولون عن وفاته بالسم أيا كانت طريقة تناوله . »

وقد يجد البعض مبرراً لعدم القبض عليها إذا كانت هناك نية الترصد ، فهى تحتمى وراء زواجها من شقيق جمال عبد الناصر ، ولكن بالتأكيد لن يكون هناك مبرر لعدم العسف بابنة المشير الثانية السيدة نجيبة زوجة محمد أمين عزب التى قالت للنائب العام أيضا : إن والدها لم ينتحر مائة فى المائة وأنه أعطى المادة السامة ، ولو كانت نية الانتحار

لديه لكانت الفرصة متاحة له فى منزله مع أولاده ، وأنه كان على القوة التى صحبته أن يفتشوه ليبعدوا عن متناول يديه ما يصح أن يكون أداة للانتحار وأن من يقيدون حياة شخص يكونون مسئولين عنه ، وعن حياته .

صحيح أن النائب العام قال فى تقريره إن أقوالهما صدرت عن عاطفة الأبوة من جهة ، وبفعل الصدمة من جهة أخرى فحرصتا أن تصفاه بالإيمان والشجاعة وأن تنفيا عنه التهرب من المسئولية ، كما أنه من الطبيعى أن تلح عليه فكرة الانتحار من مدة سابقة ، ويتوقع فى كل حين التعرض لمزيد من إجراءات تقييد حريته كشأن المشير أن يهىء نفسه لتنفيذ فكرته عندما يتحقق موجبها وذلك بإخفاء مادة سامة تكون فى متناول يده فى غفلة من أقرب المقربين إليه ، وليس أقطع فى مطابقة ذلك للواقع مما صارح به المشير صهره رائد طيار حسين عبد الناصر من محاولته السابقة للانتحار يوم ٢٥ من أغسطس عندما استدعى خارج منزله ، وعلم باتجاه النية إلى اعتقاله ، وهو ذات المسلك الذى سلكه لأسباب فى ظروف مماثلة يوم ١٣ سبتمبر وهو ما يفسر ما دل عليه محضر الشريط اللاصق المخفى للمادة السامة على جسده واستقراره فى موضعه زمناً تكرر خلاله نزعه وإعادة تثبيته ، وأنه لا غرابة فى حرص المشير على الاحتفاظ بباقى المادة السامة بعد تناول قدر منها ما دامت فكرة الانتحار مسيطرة عليه ، وذلك لمعاودة استخدام هذه المادة إن لم تؤت المحاولة ثمرتها المرجوة لاسعافه بالعلاج أو لغير ذلك من الأسباب » . . .

كان موقف ابنتيه . . واضحاً صريحاً ، وفوريا . . ولم يعتقلهما أحد ، فلابد أن هناك أسبابا أخرى أدت إلى اتخاذ هذا الإجراء ضد السيدة برلنتى . . . ولابد أيضاً أن أحداً لم يكن يعرف علاقتها بالمشير عامر عندما اعتقلت . . فالإعتقال إذن لم يكن بسبب علاقتها بعامر التى كانت مجهولة ، وإلا لاتجه الأمر إلى من لهم علاقة واضحة به خاصة إذا اتخذوا موقفاً . . ! !

□ □ □

الحقيقة أن السيدة برلنتى اعتقلت بسبب علاقتها بالمشير عبد الحكيم عامر ، التى لم يكن يعرفها أحد . . وعندما كشفت هى بنفسها عن هذه العلاقة فقد تم الإفراج عنها فوراً . . من أجل عبد الحكيم عامر . .

فعندما تأكدت المعلومات أن السيدة برلنتى وراء طبع الاستقاله ألقى القبض عليها .

وقالت إنها لن تتحدث إلا أمام الرئيس جمال عبد الناصر شخصياً . .

وكان صعباً ، بل ومستحيلاً أن يراها عبد الناصر . . ويقول أمين هويدى إنه اتصل

تليفونياً بالرئيس عبد الناصر ، وأخبره أنهم ألقوا القبض على السيدة برلنتى ولكنها رفضت الحديث . . لأنها تريد أن تقول ما لديها أمام الرئيس . ويقول أمين هويدى إن عبد الناصر ، أرسل له سامى شرف ليلتقى بالسيدة برلنتى ويعرف لماذا تريد أن تتحدث أمام الرئيس .

ويقول سامى شرف إنه ذهب إلى مبنى الاستجواب فى المخابرات العامة والتقى بالسيدة برلنتى . .

وقالت له إن ما فعلته من المعاونة فى طبع الاستقالة كان بناء على طلب المشير عامر . . لأنها زوجته . . ولها طفل منه . .
وكانت أول مرة يسمع سامى شرف بقصة الزواج منها . .

ويقول سامى شرف إنه كان يجلس فى الغرفة المجاورة أمين هويدى ، وشعراوى جمعة ، ومحمد نسيم ، وأنهم كانوا يسمعون هذا الحديث المسجل . .
وخرج من هذا اللقاء إلى الرئيس . . واتصل الرئيس بأمين هويدى طالباً منه أن يفرج فوراً عن السيدة برلنتى « لأنها زوجة المشير يا أمين »
وهكذا عرف أمين هويدى ، وشعراوى جمعة ، ومحمد نسيم وكيل المخابرات العامة بقصة الزواج من خلال هذه الجلسة . .

ويقول أمين هويدى إنه أفرج عن السيدة برلنتى ، وحملتها سيارة إلى منزلها . .
ويقول سامى شرف إنه أيضا فوجىء بأن السيدة برلنتى هى زوجة للمشير وكان صعباً عليه أن يخبرها أن المشير عامر قد انتحر !

فقد انتحر المشير بينما زوجته السيدة برلنتى مقبوض عليها بواسطة المخابرات العامة .

فهى لم تحضر قط واقعة الانتحار ، ولكنها أيضا كانت بعيدة تماماً عن مسرح الأحداث . . وعرفت الانتحار وهى فى السجن إذا جاز التعبير .

وفى التحقيق فإن شقيقتها سوف تقول إنها تعتقد أن المشير قد انتحر لأنه علم أن برلنتى قد ألقى القبض عليها ، ومعنى ذلك أن علاقته بها سوف تنكشف . .

والحقيقة أن الظروف العامة ، قد اختلطت بالظروف الخاصة ، وتعقدت الأمور ، وضغطت على أعصاب المشير ، مما يحتمل أن يؤدى بالمشير إلى أن يفقد أعصابه ، ويتصرف

على نحو ما فعل . . وخاصة أن المشير عامر بشخصيته الباهرة ، وصعيديته ، ومقوماته الأخلاقية ، قد تهتز أمامه كثير من الصور ، إذا أمعن التفكير فيها ، مما قد يدفعه إلى التفكير فى التخلص من حياته حتى يتخلص من كل الخيوط التى تشابكت . .

□ □ □

عندما بدأ التحقيق . . استدعيت السيدة برلنتى . . واستدعيت أيضا شقيقاتها ، واستدعيت أيضا السيدة والدتها سيدة اسماعيل فراج . . ومن خلال أوراق التحقيقات يمكن أن تتضح الصورة أكثر . . فأكثر . . وهكذا وضعت حكاية عامر وبرلنتى على الورق لأول مرة من خلال هذه التحقيقات . . ومن خلال الأقوال المتناثرة التى جاءت من هنا ، وهناك فى التحقيقات . .

ولعل المرجع الأساسى لكل ما تقوله السيدة برلنتى حول كل الأمور يجب أن يكون هو التحقيق معها هى نفسها . .

أولاً : لأنها أمام المحقق كانت تريد أن تبرىء نفسها وثانياً : لأن الوقائع والأحداث ما زالت ساخنة ، وثالثا : لأن عملية اختلاق وقائع كانت صعبة . .

□ □ □

كان عامر قد أمضى الأيام الملتهبة ـ قبل ٥ يونيو مباشرة ـ فى فيللا الهرم مع السيدة برلنتى عبد الحميد .

وقد كان مختفياً ، وفشلت محاولات كثيرة للعثور عليه لأن أحداً لا يعرف مكانه . . فقط هو الذى يتصل أو يحضر إلى القيادة . .

وبعد الهزيمة تركت هى منزل الهرم . . وعادت إلى بيتها القديم فى الدقى ، وهو نفس البيت الذى تقيم فيه الآن . .

وقد زارها المشير عامر أكثر من مرة ، وقالت فى التحقيق إن المشير تحدث إليها فى أمور السياسة ، وأفهمها ما يدور . .

ووفقاً لما ذكرته فى التحقيق ، فإن المشير غضب عندما أعلن السيد الرئيس ، عن التنحى ، ولم يعلن اسم المشير فى نفس الخطاب . . وأن إجراءات إحالة عدد من الضباط إلى المعاش يوم ١١ يونيو قد أثارت المشير الذى كان متمسكاً بالعودة إلى منصبه بالقوات

المسلحة باعتبار أن هذا هو مجاله الوحيد . . وأنه لابد من تغيير نظام المجتمع ، وأنه أبلغ الاستاذ محمد حسنين هيكل بذلك ، والذى أبدى اقتناعاً بوجهة نظر المشير ، . . ومن رأيه أن الاتحاد الاشتراكى لا يصلح بوضعه الحالى لتغلغل الشيوعيين فيه ، ومجلس الأمة لا يمارس سلطاته ، ولا توجد حرية للفرد وللصحافة ، ولابد من محاسبة رئيس الوزراء ، والوزراء على أعمالهم ضماناً للمستقبل ، ووصفت هى الاتحاد الاشتراكى بأنه لا يمثل قوى الشعب العاملة . . وإنما هو حزب ! »

وقررت السيدة برلنتى عبد الحميد « أن استقالة المشير سنة ١٩٦٢ طبعت لتوزيعها على أعضاء مجلس الأمة وليس على الضباط » !

والملفت أن كل ما ذكرته من آراء سياسية للمشير ، هو نفسه فى جوهره بالنص منقول على الاستقالة التى كان المشير قد قدمها لجمال عبد الناصر احتجاجاً على التدخل فى شئون القوات المسلحة ، ثم عاد إلى عمله بعد أن تقرر عدم المساس بقيادات الجيش . . أى أن برلنتى قرأت المذكرة التى كان لها دور فى إعادة طباعتها لتوزيعها على أعضاء مجلس الأمة ، وهى المهمة التى قام بها بعض رجال المشير فى المجلس ، وخاصة مجموعة المنيا ، وقد أصدر السادات رئيس مجلس الأمة قراراً بتجميد عضويتهم . . .

وقالت إنه بالنسبة لماكينة الكتابة فإن « المشير أبلغها أن الماكينة كانت أيضا فى الحلمية ، ثم نقلت إلى الجيزة ، وأنه شك بأن بعض الموجودين فى الجيزة حاولوا استخدامها ، ولم يحدد من الذى استعملها ، فأمر متولى ، وأبو المعاطى بنقل الماكينة إلى منزلها فى الهرم . . فأرسلتها بدورها إلى دكرنس حيث طلبت من خطيب شقيقتها[1] إخفاءها هناك ! فالمعلومات السياسية التى أوردتها إذن منقولة من هذه الاستقالة التى كان لها دور فى طباعتها ، وتوزيعها ! . وقد ظلت هذه المعلومات عالقة بذهنها !

والدليل على ذلك من أوراق التحقيق نفسه ، حيث تتناقض مع شهادة زهرة شقيقتها عن آراء المشير السياسية تناقضا تاماً ، فقد ذكرت زهرة أن المشير كان يؤمن بالاتحاد الاشتراكى ، ولكنه كان غير راض عن الموجودين فيه ، وأنه كان يميل إلى الاتحاد السوفيتى بشدة قبل العدوان ، وخصوصاً أنه كان ـ فى الماضى ـ على صلة وثيقة بخروشوف الذى لم يكن يرفض له طلباً » .

وكان الاتحاد السوفيتى قد منح عامر أرفع وسام سوفيتى . . !!

ويكون الأمر غريباً إذا حاولنا أن نقف على آراء المشير عامر فى السياسة من خلال برلنتى أو شقيقتها زهرة !

---

(١) ابو الفتوح هزاع وقد استدعى أيضا للتحقيق .

فلا شك أن عامر كان مرتبطاً بالنظام مدافعاً عنه ، وكان فى اجتماعاته يبدو أكثر حماساً للتطبيق الاشتراكى ، الأمر الذى يتضح من محاضر جلسات لجنة تصفية الاقطاع التى كان يرأسها بنفسه . .

ولو أن على صبرى يرى أن المؤسسة العسكرية كانت يمينية المصالح ، لأنه لم يكن لديها أى فكر ، ولكنه يضع تحفظاً هو استثناء عامر بنفسه . .

□ □ □

من أوراق التحقيقات حول آراء المشير السياسية ، ورأيه فى رجاله ، قالت السيدة برلنتى إن عامر كان يلقب عباس رضوان بالكاهن ، وأن عباس لم يكن مرتاحاً عند خروجه من الوزارة فى وزارة السيد زكريا محيى الدين ، وكان يعتبر عمله بالاتحاد الاشتراكى أقل من عمله كوزير ، وأن عباس رضوان يحب أبهة الوزارة ، ولا يرضيه أى منصب آخر ، وأنه كان يعبىء المشير دائماً . .

ولقد أخبرها المشير باتصال شيوعيين به ، وأنهم كانوا يريدونه أن يكون رئيساً للجمهورية ، وأنه أخبر سيادة الرئيس بذلك ، ولم يذكر لها من هم هؤلاء الشيوعيون . . وكرر لها المشير أكثر من مرة أنه لا يمكن أن يطرد أى شخص يلجأ إليه فى بيته . .

والملاحظ هنا أن هناك تناقضا بين رأى المشير فى تغلغل الشيوعيين بالاتحاد الاشتراكى ، واتصال الشيوعيين به ليكون رئيساً للجمهورية .

كان لابد أيضا من سؤال السيدة برلنتى حول معلوماتها عن الانقلاب الذى كان يعده رجال المشير . . خاصة وقد اعترفت أن المشير قد التقى عندها بعباس رضوان وبعض الضباط ، إنها تعتقد أن المشير وجد عدم فائدة من الحاجات « دى » فأراد أن يعمل « حل وسط » وأن يضحك على « المجانين دول » ويفوت عليهم الفرصة . . وأن المشير كان يجتمع بأعضاء مجلس الأمة وبعض الضباط للقضاء على الشائعات التى انتشرت مثل شائعة أن المشير أطلق عليه الرصاص . .

وقالت إن المشير اتصل من شقتها تليفونيا « بأفراد كان يتحدث معهم بنرفزة » ويرد عليهم « لأ ما باجيش » ولما سألته من هم الذين يتحدث معهم أجابها « شوية عيال مجانين » فاستنتجت أنهم ضباط !

وأن المشير صارحها بأنه يريد السفر أو أنه كان يعلم مسبقاً أن سيادة الرئيس سوف يجدد إقامته قبل مؤتمر القمة ، وأنه وسيادة الرئيس يفهمان بعضهما تماماً !

وقررت أن المشير أبلغها بأن ضباطا يودون مقابلته ووصفهم بأنهم شوية عيال مجانين وأنه رأى ضرورة مقابلتهم حتى لا تتعرض البلاد لأى ضرر . . واستمرت السيدة برلنتى فى أقوالها فى التحقيق قائلة إنها لا تصدق أن المشير كان يدبر انقلابا فهى تعرف المشير جيداً ، وأنه لا يفكر فى هذا العمل لأنه أولا لا يمكن أن ينقلب على سيادة الرئيس ، وثانياً لأن البلد لا تحتمل مثل هذا الإجراء فى الحالة الراهنة وأنها تعتبر ما حاوله الضباط المتصلون به كان شروط ومطالب ، وقررت بعد عدد من الأسئلة أن أى شروط أو مطالب بديهى لن يقبلها سيادة الرئيس .

ولما وجدت بأن الضباط المعتقلين قد اعترفوا بوجود خطة للانقلاب وضعت بعلم المشير نفت علمها بذلك ، كما أنها تنفى أن المشير يقوم بانقلاب ورأيها أن « هناك إصراراً على عمليات قذرة جداً حاول المشير أن يحبطها » .

وفى التحقيق هاجمت برلنتى شمس بدران لأنه « كان يعمل لحسابه هو ، وكان فى نظرها غامضاً و« غويط » ويريد التخلص من الرئيس ومن المشير لحساب شلته وللاستغلال » .

الملاحظ أن السيدة برلنتى لا تتحدث فى التحقيق عن جمال عبد الناصر إلا باسم « سيادة الرئيس » . !

□ □ □

عادت السيدة برلنتى إلى منزلها بالدقى ، واعتكفت به . . وعاشت محنة ذات ابعاد متشعبة . . فزوجها انتحر بعد أن تشابك فى حياته العام بالخاص . . الزواج السرى الذى انكشف . . الطفل الرضيع الذى تركه . . السلطان الذى زال ، الهزيمة العسكرية التى وقعت ، رجاله الذين ألقى القبض عليهم . .

وكان على السيدة برلنتى أن تدخل فى معارك متشعبة . من أجل نفسها ، ومن أجل طفلها . . ومثل طبائع كل البشر لابد أن التليفون فى منزلها قد توقف عن الرنين بعد أن بدأت القصة تنتشر . وأن كثيرين لن يزوروها . وهى لن تزور أحداً .

ولم تعان السيدة برلنتى من أزمة مادية ، فقد حصل طفلها ـ ليس بسهولة ـ على فدان ونصف فدان من ميراث والده ، ونصيبه الرسمى فى المعاش الذى تقدره الدولة ، وما زالت هناك قضايا بينها وبين أسرة عامر حول حق عمرو فى ميراث أبيه ، وهى قصة متشعبة لا نريد أن نخوض فيها ، فالطفل عمرو قد تم وأصبح طالباً بكلية طب الخرطوم . . ثم انتقل إلى طب قصر العينى ، وهو مجد فى دراسته ، ولا نتدخل نحن فى هذه الحكاية .

لم تعتقل برلنتى . . ولم تحدد إقامتها . .

استدعيت للتحقيق . . وتحدثت أمام المحقق . . استدعيت لسؤالها فى مبنى المخابرات العامة ، وتحدثت أمام سامى شرف . .

ويتحدى أمين هويدى مدير المخابرات العامة فى ذلك الوقت أن يكون قد اتخذ معها أى إجراء أبعد من التحقيق معها !

ولكن السيدة برلنتى ستظل رغم كل شىء أكثر ثراء من أى فرد من عائلة المشير عامر . .

والدليل من أقوال شقيقتها زهرة فى التحقيق تقول عن شقيقتها إنها هربت أشياء ثمينة طرف آخرين ويزيد ثمنها على مائة ألف جنيه « عام ١٩٦٧ » .

وأن عبد المنعم عامر تسلم من برلنتى سبائك ذهبية ، وأسلاكا ذهبية ، وكاسات مطعمة بالذهب وكريستال ومجوهرات بكشف دونته برلنتى بخط يدها . .

وأن الفيلا بمصر الجديدة ، وقطعتين من الأرض بالهرم ، وسيارة نصر ٢٣٠٠ مشتراة من أموال المشير باسم سيدة اسماعيل فراج والدة برلنتى وأن المشير لم تكن لديه القدرة المالية لشراء فيلا فاستدان مبلغاً من السيد الرئيس لإتمام ثمن الفيللا .

وأن السيدة برلنتى تقوم الآن ـ بعد رحيل المشير ـ بعمل فواتير عن طريق جار لها بالمنزل ، يعمل فى المزادات لإثبات ملكيتها لبعض الأشياء . . وأن الأفراد الذين قامت برلنتى بالتهريب لديهم هم ظافر الصابونى وزوجته ، وسميرة أحمد وزوجها . . وكذلك أقاربها بالزقازيق » .

ألا تكفى كل هذه الثروة التى رصدتها بنفسها شقيقة برلنتى . . وهناك أيضا ـ وفيما بعد ـ ما ادعته برلنتى على أن شقيقتها وخطيبها من أنها قد أخفت عندهم حقائب بها مجوهرات وأشياء ثمينة ، ولكنهما رفضا الاعتراف بذلك .

وقد وصل الأمر إلى القضاء . . . ولا نريد أن نخوض فى ذلك لأنه يبعدنا عن الموضوع الأصلى . . وهو علاقتها بالمشير . . ثم زواجها منه ، وكيف أنها لم تخرج من الأمر صفر اليدين . . بل إنها أصبحت تملك ما هو أهم وهى صفة لا تريد أن تتنازل عنها ، وهى مدام عامر ، رغم أنها تزوجت من بعده ، وعادة ما تحمل الأرملة اسم آخر زوج لها إلا برلنتى . . لأن اسم عامر هو الأهم على كل المستويات . .

واستفادت الشهرة التى نقلتها من فنانة إغراء مغمورة من فنانى الصف الثانى إلى مدام عامر زوجة الرجل الثانى فى مصر . .

لم يكن الهدف من التحقيقات التى أجريت مع السيدة برلنتى عبد الحميد معرفة معلومات قد تؤدى إلى توضيح بعض الظلال التى تحيط بالصورة حول تصرفات القيادات العسكرية التى أدت إلى هزيمة يونيو ، ذلك أنه من المستحيل تصور أن عبد الحكيم عامر كان يتحدث معها حول أسرار القوات المسلحة . . ولو كان ذلك صحيحاً لكانت كارثة . . ولكانت أكبر إدانة لعبد الحكيم عامر !

وليس معروفاً مدى صدق رواية عبد المنعم أبو زيد بأن بريد المشير كان يعرض عليه فى منزله مع السيدة برلنتى ، وأن الأوراق كانت تتناثر أحياناً فى حديقة الفيللا ، وتترك مهملة ، وأحيانا أخرى تترك لحين عودته ربما فى اليوم التالى . .

وهناك من يقول إن المشير كان لا مبالياً إلى درجة كبيرة حتى أن أمين هويدى عندما كان سفيراً لمصر فى العراق ، أيقظه فى الصباح الباكر مندوب السفارة الذى تركه يقيم فى قصر الضيافة مع عبد الحكيم عامر أثناء زيارته للعراق . .

وكان المندوب المصرى ملتاعاً وهو يطلب إلى السفير أن يسرع بالحضور لأن كارثة قد وقعت .

وظن هويدى وهو فى الطريق أن مكروهاً أصاب المشير أو بعض رفاقه من القادة العسكريين . .

وعندما وصل الى قصر الضيافة كانوا جميعاً نائمين ، وعلى الباب أعطاه أحد ضباط الحرس مظروفاً فتحه وكاد يغمى عليه .

فالمظروف به تقرير أعدته المخابرات العامة للمشير ليقرأه ، ويمزقه ويحرقه فوراً لأنه يحوى معلومات خطيرة وسرية جداً عن عبد السلام عارف رئيس العراق الذى سيقابله عامر حتى يسترشد بها أثناء حديثه معه !

ولم يقرأ عامر التقرير ، أو ربما قرأه ، وترك أوراقه متناثرة على فراشه ، وعندما خرج

جمعها الحراس العراقيون ، وطبعاً تمت قراءتها بل وتصويرها قبل أن توضع فى مظروف مغلق ، وتسلم للسفير لأنها أوراق المشير التى جمعت من غرفته . .

وكان واضحاً من لقاء عامر وعارف أن الرئيس العراقى قد استوعب التقرير ، وأخذ يرد عليه نقطة نقطة دون أن يذكر أنها المعلومات الواردة فى التقرير .

وعندما حاول هويدى أن يناقش الأمر مع عامر قبل لقائه مع الرئيس العراقى رفض مستهينا بالأمر . . وكأن شيئا لم يحدث . !!

ولعل أكثر المؤهلين لكشف بعض الأمور الغامضة حول هزيمة يونيو هو الفريق أول محمد فوزى الذى كان يشغل أركان حرب القوات المسلحة فى حياة عامر ، وكان وزيراً للحربية وقائداً عاماً بعد رحيل عامر ، وهو الذى أشرف على إعادة بناء القوات المسلحة ، وأعاد إليها الانضباط العسكرى ، بعد سنوات من التسيب ، وهو أمر لم يكن يلقى ترحيباً من البعض بعد ما عاشوه من حياة بعيدة إلى حد كبير عن صرامة العسكرية وما لاقوه من تدليل . .

قبل أن نستمع إلى شهادة الفريق فوزى ، لابد أن نذكر ما قاله الفريق عبد المحسن مرتجى من أن المشير عامر قال له : إن بينه وبين موشى ديان ثأرا قديما منذ العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ . وأنه لن يترك هذه الفرصة حتى يلقنه درساً لا ينساه ويقضى على أسطورة الجيش الإسرائيلى الذى لا يقهر !

ولعل ذلك هو الذى دفعه لاتخاذ قرار خطير جداً منفرداً يرويه الفريق أول فوزى قائلا : إن المشير أصدر توجيهاته إلى الفريق أول صدقى محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوى بتنفيذ الخطة الجوية « أسد » اعتباراً من أول ضوء يوم ٢٧ مايو . .

وأسرعت قيادة القوات الجوية بإصدار التعليمات التفصيلية إلى التشكيلات الجوية للتنفيذ ، وكان ضمن هذه الوحدات مطار العريش ، حيث ثبت فيها بعد أن هذه التعليمات ، وتوقيت تنفيذها تسربت للعدو . .

وكانت قد وصلت برقية عاجلة من سفيرنا فى الولايات المتحدة الأمريكية . يذكر فيها بانزعاج أمريكا من وصول معلومات أكيدة إلى إسرائيل عن نية مصر ، بالهجوم عليها مع تحديد توقيت هذا الهجوم ، يقصد الخطة أسد المزمع تنفيذها مع أول ضوء يوم ٢٧ مايو ، وقد اتضح للرئيس عبد الناصر أن معلومات إسرائيل صحيحة ، وأنه هو نفسه لم يكن يعلم بأمر هذا الهجوم .

وقال لى الفريق أول محمد فوزى إنه اتهم طيران العريش بتسريب الخطة إلى العدو ، بيد أن ذلك لم يثبت .

وبقى السؤال حائراً . . كيف وصلت هذه الخطة إلى إسرائيل ؟ !

□ □ □

فى عرف أجهزة المخابرات ، أن التعاون بين أكثر من جهاز بهدف تبادل المعلومات جائز ، وكان هناك تعاون بين جهاز المخابرات العامة فى مصر ، وأجهزة المخابرات فى بعض الدول الأوربية ، تعاون مدروس ، ومحسوب بما يحقق صالح مصر ، ويخدم توجهاتها القومية ، والمعارك التى تخوضها مساندة لحركات التحرر فى أفريقيا .

وقبل حرب يونيو استطاعت المخابرات العامة المصرية ـ سواء عن طريق هذا التعاون ، أو بواسطة عيونها التى غرستها داخل إسرائيل ، أن تقدم لجمال عبد الناصر ، وأيضا للمشير عبد الحكيم عامر عدداً من التقارير الهامة .

ويقول صلاح نصر إنه فى أول يونيو ١٩٦٧ ، قالت المخابرات فى تقرير تقدمت به إن إسرائيل سوف تقوم باحتلال الضفة الغربية لنهر الأردن ، كما أنها تبادر بالهجوم على أى من الجبهتين المصرية أو السورية .

وكان الملك حسين ، قد جاء إلى مصر فى زيارة مفاجئة متجاوزاً الأزمة الحادة . والحرب الإعلامية بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية . . لم يعلن الملك حسين عن هذه الزيارة ، وإنما قاد طائرته بنفسه . واتجه إلى القاهرة ، وعندما دخل المجال الجوى المصرى أبلغ أنه سوف يهبط بطائرته مطار القاهرة الدولى بعد ساعة ، ورأى جمال عبد الناصر رداً على هذه المبادرة ـ أن يكون فى استقباله على وجه السرعة ، رغم عدم الاعداد السابق للزيارة .

وفى محضر الاجتماع المشترك ، طلب عبد الناصر إلى الملك حسين ألا يدخل الأردن الحرب ، وأن يكون بعيداً عنها . . ولكن الملك حسين لم يقبل .

كان ذلك قبل أن يصله تقرير المخابرات العامة بنية إسرائيل المدبرة من قبل ، لاحتلال الضفة الغربية لنهر الأردن ، اعتماداً على رؤية سياسية أو ربما على معلومات سابقة وصلت إليه .

وفى اليوم التالى ـ ٢ يونيو ـ وفقاً لنص شهادة صلاح نصر فإن المخابرات دقت ناقوس

الخطر فى تقرير معلومات قالت فيه إن إسرائيل سوف تواجه الموقف عسكريا . وإن السفير الأمريكى فى عمان ، أبلغ الملك حسين معلومات الحكومة الأمريكية أن إسرائيل سوف تقوم بعمل عسكرى ضد الدول العربية . .

وكانت المخابرات العامة قد توصلت أيضا الى معلومات أن إسرائيل ستبدأ هجومها على شرم الشيخ وخليج تيران . .

وأرسلت إلى القيادتين السياسية والعسكرية تصريحات أبا إيبان بأن إسرائيل ليست مستعدة للانتظار أكثر من أيام أو أسابيع ، إنها ستقامر بكل شىء من أجل فتح الملاحة فى الخليج . .

فى هذا اليوم بالذات يوم ٢ يونيو - يقول صلاح نصر إنه تأكد موعد هجوم إسرائيل بالتحديد من عدد من المصادر من بينها مخابرات دولة صديقة ! وفى هذا اليوم نفسه عقد جمال عبد الناصر اجتماعاً حضرته القيادات العسكرية وحدد فيه أن إسرائيل سوف تبدأ عدوانها صباح يوم ٥ يونيو بضربة جوية توجه ضد الطيران المصرى . .

ويقول الفريق أول محمد فوزى إنه بعد انتهاء المؤتمر سمع القادة العسكريين يتهكمون على استنتاج جمال عبد الناصر بأن الحرب ستبدأ يوم ٥ يونيو ، وأن أحداً منهم لم يكن ليجرؤ على ذلك لولا أنهم يعرفون أنه يلقى صدى طيباً عند المشير ! ويقول الفريق عبد المحسن مرتجى قائد القوات البحرية ، وأحد رجال المشير المقربين : إنه سأل المشير عن سبب عدم الأخذ بوجهة نظر رئيس الجمهورية التى شرحها فى مؤتمر القيادة العسكرية العليا مساء يوم ٢ يونيو ، وحدد فيه ميعاد نشوب القتال ، وكان رد المشير : « إنه لا يعرف فى عبد الناصر أنه كاهن أو أن الوحى ينزل عليه » !

□ □ □

كان المشير عبد الحكيم عامر قد أصدر يوم ١٦ مايو قراراً بتعيين قائد القوات البرية الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى قائداً عاماً للجبهة المصرية مع اسرائيل ، رغم أن الهيكل التنظيمى للقوات المسلحة لايوجد فيه هذا المنصب وبالتالى فلم يكن له أى اختصاصات أو سلطات فى تنظيم القوات المسلحة ، وحدث ازدواج فى الاختصاصات والمسئوليات والسلطات والقيادة بين قائد الجبهة وقائد الجيش الميدانى فى سيناء . .

وقبل المعركة بيوم واحد تم تغيير قادة فرق ورؤساء أركان الفرق وعددهم ١٢ ولم يكونوا حتى قد تعرفوا على مواقعهم الجديدة .

وتلقى عبد الناصر رسالة من الرئيس الأمريكى جونسون حملها له السفير الأمريكى يوم ٢٦ مايو يطلب عدم البدء بالعدوان إذ أنه يضر بموقف مصر دوليا . .

وحمل السفير السوفيتى رسالة إلى عبد الناصر يوم ٢٧ مايو وطلب إليه عدم البدء بالعدوان حتى لا تكون مصر هى البادئة بالعدوان خوفاً من انقلاب الرأى العام العالمى ضدها .

وأعلن ديجول رئيس فرنسا أنه سيرسم سياسة بلاده على ضوء من الذى يبدأ بالعدوان .

وفى يوم الجمعة ٢ يونيو عقد عبد الناصر اجتماعه الذي تحدث فيه عن الموقف السياسى والعسكرى داخل مصر وإسرائيل وأشار إلى كل الاتصالات التى تمت به . وقال إن إسرائيل ستقوم بضربة جوية وقائية صباح يوم ٥ يونيو ودارت مناقشة حول قبول الضربة الأولى وقدر الفريق أول صدقى محمود الخسائر المتوقعة فى قواتنا الجوية بأنها بين ١٥ و ٢٠٪ وأن هذا الإجراء يفقدنا المبادأة . . ورد عليه عامر بأن ذلك أفضل من أن نحارب أمريكا .

وافق الذين حضروا الاجتماع على أن نتقبل الضربة الأولى وكان عامر يستطيع الاعتراض . . كما كان شمس بدران وقادة الأفرع الرئيسية وقادة الميدان ، ورئيس هيئة العمليات ورئيس أركان حرب القوات الجوية ، ومدير مكتب المشير ، وكلهم حضروا الاجتماع ولم يعترض منهم أحد . . وربما لو اعترض أحد منهم ، وقال إن الجيش غير مستعد . . لتغير الموقف . على أن الولايات المتحدة مشاركة منها فى خطة التمويه قد أعلنت أنها سوف تستقبل نائب الرئيس زكريا محيى الدين لتناقش معه حلول الأزمة ، يوم ٥ يونيو !

□ □ □

عندما بدأت إسرائيل قصف المطارات المصرية ، كان المشير عبد الحكيم عامر فى الجو فى طريقه لتفقد القوات فى سيناء . . صباح يوم ٥ يونيو رغم تحذير عبد الناصر بأن الحرب سوف تبدأ فى هذا اليوم .

وكانت قيادات القوات المسلحة فى سيناء قد تجمعت فى مطار « بير تمادا » فى انتظار وصول طائرة المشير لتحيته والاجتماع به .

وقد تم ضرب المطار ، وهم فيه . فأسرعوا عائدين إلى وحداتهم ، وبعضهم وصل إليها بعد أن انتهت الحرب فعلاً !

وكانت التعليمات أن يقيد إطلاق النار على الطائرات لأن طائرة المشير عامر فى الجو .

وكان القسم الثانى من كبار القادة الذين فى القاهرة فى وداع المشير بالمطار ، ولم يكونوا قد وصلوا مكاتبهم بعد .

وقد عاد المشير من الجو ، إلى مطار القاهرة الدولى واستقل ومن معه سيارة تاكسى إلى مبنى القيادة العامة ! على أن الحرب لم تبدأ كما هو شائع بضربة جوية ، وإنما بدأت فجراً بتحرك القوات البرية الإسرائيلية واحتلالها قرية مصرية « أم بسبس » وأرسل ضابط المخابرات الحربية إشارة إلى مكتب وزير الحربية شمس بدران فى الساعة السابعة . وأرسلت إلى مكتب المشير الذى كان نائماً وعرضها عليه على شفيق فى غرفة نومه ، فلم يعلق عليها . . ولكنها أرسلت إلى الجهة المعنية ووصلتها فى التاسعة والأربعين دقيقة بعد أن انتهت الحرب عملياً !

أما قيادة الجيش وقيادة الجبهة فلم تبلغ القيادة العامة بأى هجوم على القوات الأمامية إلا فى الساعة الثامنة والنصف وهو نفس وقت الضربة الجوية كما يقول رئيس أركان حرب الجيش فى ذلك الوقت .

وكان هناك إنذار وهى إشارة أرسلها الفريق عبد المنعم رياض من الأردن عندما رأى الطائرات الإسرائيلية تتحرك على شاشة الرادار فى الساعة الثامنة بتوقيت مصر ، ولكن الإشارة لم تستقبل لخطأ شخصى من عريف الإشارة ، قال عنه فى التحقيق إنه غير تردد الاستقبال للوصول إلى استماع أفضل ، ثم قال إن توقيت العمل بالتردد القديم قد انتهى . فغيّر على التردد التالى . وكان واحد من هزين الإنذارين كفيلا بمنع الكارثة . ولكن الإهمال والتسيب فى القوات المسلحة كان يفوق كل التصور . . فى ظل قيادات استمرت فى مواقعها سنوات طويلة بعضهم منذ بداية الثورة ، ولم يقبل عبد الحكيم عامر أى مساس برجاله أو تعتبرهم ، وكان اختيارهم وبقاؤهم على أساس الولاء الشخصى له .

□ □ □

قال لى اللواء عبد الحميد الدغيدى قائد طيران سيناء ، إننى لم أسمع بإنذار الرئيس أو بإشارة عبد المنعم رياض إلا بعد الهزيمة وأنا قائد القوات الجوية والدفاع الجوى عن سيناء مما يستوجب أن أكون أول من يعرفه ، بل إن قائد مخابرات العريش أرسل فى الساعة الحادية عشرة والنصف مساء يوم ٤ يونيو إشارة بأن العدو احتل خط الفتح « برين -

رفح » ، وغيّر كثيراً من دباباته وينتظر أن يقوم بالهجوم البرى على القوات فى سيناء فى يوم ٥ يونيو ومع ذلك فقد استدعى القادة لاستقبال المشير فى مطار بير تمادا وبعض هؤلاء القادة غادروا مقر قياداتهم قبلها بليلة كاملة .

وعندما سألته عن المسئول قال لى : إن المسئول عادة فى الحروب هى القيادة العسكرية التى تتسلم أمر المعركة من القيادة السياسية ، وتوافق عليه ، وتقبله ، وتقوم بتنفيذه ، والقيادة هى عقل القوات المسلحة ، وجيش بلا عقل لايمكن أن ينتصر مهما كانت كفاءة عدته ، وعتاده وكفاءة رجاله ، وهزيمته محققة ، ومأساة حرب ١٩٦٧ أنها بدأت ، واحتدمت ، واستمرت ساعاتها الأولى وكان قائد الجيش غائباً ، وكان قائد الجبهة غائباً ، وكان القادة الذين يتلونهم غائبين .

□ □ □

يقول محمود رياض : « إن عبد الحكيم عامر قد خاض معركة عام ١٩٦٧ دون أن يشرف على تدريب قواته أو إجراء مناورة عسكرية يختبر فيها قدرة قواته على تنفيذ الخطة التى وضعتها القيادة ، وتبين أنه أدخل تغييرات عديدة على الخطة الدفاعية فى شهر مايو ، كما دفع بقوات لم تحصل على اى قدر من التدريب إلى سيناء فى شكل مظاهرة عسكرية .

وبالرغم من نقاط الضعف هذه ، فإنه كان بإمكان عدد محدود من القوات المصرية إنشاء خط دفاعى فى المضايق شرق القناة وهو خط دفاعى طبيعى جرت دراسته منذ عام ١٩٤٩ ، وقد ساهم فى هذه الدراسة عدد من الخبراء العسكريين الألمان . وأجمعت الدراسات منذ عام ١٩٥٠ على أن خط المضايق هو أنسب خط دفاعى شرق القيادة . وكان ذلك واضحاً لعبد الناصر عندما أبلغ عبد العزيز بو تفليقة وزير خارجية الجزائر - وبحضورى - بعد ظهر يوم ٧ يونيو أن القوات المسلحة سوف تتراجع إلى هذا الخط وتتمسك به لوقف التقدم الاسرائيلى . . إلا أنه تبين لى فى اليوم التالى أنه فى الوقت الذى كان جمال عبد الناصر يتحدث فيه عن الصمود عند خط المضايق ، كان عبد الحكيم عامر قد أصدر أوامره مساء يوم ٦ يونيو ، بالانسحاب الكامل لقواتنا غرب قناة السويس .

« وكانت أوامره تقضى بأن يتم الانسحاب صباح يوم ٧ يونيو أى خلال ١٢ ساعة وكان تنفيذ هذا الأمر فى حكم المستحيل لوجود آلاف من الدبابات والعربات ووحدات المدفعية وعشرات الألوف من الجنود فى سيناء فى حين كانت الطرق محدودة ، والعبّارات فى قناة السويس محدودة العدد ، وكان قرار الانسحاب خلال اثنى عشرة ساعة بمثابة حكم بالإعدام على القوات المنسحبة .

« وكانت نتيجة تنفيذ هذا القرار الخاطىء هى إصابة تحرك القوات المنسحبة بالشلل الكامل بسبب اكتظاظ الطرق بالعربات والمدرعات ، وهكذا وجد سلاح الطيران الإسرائيلى تحته على أرض سيناء صيداً سهلاً ، فدمّر كافة المعدات والعربات الموجودة شرق القيادة وأحدث خسائر جسيمة فى أفراد القوات المسلحة .

« وعندما أعلن عبد الناصر يوم ٩ يونيو تنحيه عن الرئاسة واستعداده لتحمل المسئولية كلها لم يكن مناوراً كما تصور البعض ، بل كان صادقاً مع نفسه ومع الشعب . فلا يمكن فى إطار أى نظام فى العالم إعفاء القيادة السياسية من مسئوليتها إزاء الأمن القومى ، وفى مقدمتها التأكد من قدرة القوات المسلحة على القيام بواجبها السليم »

□ □ □

انتهت الحرب بالهزيمة . .

وبصرف النظر عن رأى كل القيادات العسكرية التى أبعدت أو كانت فى القيادة بابعاد المسئولية عن أنفسهم وتصوير أنهم لم يخطئوا أبداً ويحملون مسئولية الهزيمة العسكرية للقيادة السياسية ، وليس للعسكريين فيها - فى رأيهم - أى دور ، حتى أن بعضهم حمل عبد الناصر مسئولية الحشود فى سيناء والجنود لم يرتدوا ملابس الميدان . . بصرف النظر عن ذلك ، فقد تنحى عبد الناصر ثم عاد . . ولم يعد عامر .

كان عامر يصر على العودة إلى قيادة القوات المسلحة ، رغم عروض عبد الناصر بأن يعود كنائب لرئيس الجمهورية بعيداً عن الجيش ، إلا أنه قال : إنه يريدنى أن أكون تشريفاتى أذهب للمطار لاستقبال من لا يريد استقبالهم ، ورفض رغم جهود صلاح نصر المكثفة لإقناعه !

وتجمع ضباط القوات المسلحة ، وأحضر بعض رجاله المسلحين من قريته أسطال ليقيموا فى الفيللا التى يسكن فيها هو وأسرته . . زوجته وأولاده وتحولت الفيللا إلى ترسانة مسلحة .

وكانت هناك خطة بأن يذهب عامر إلى قاعدة أنشاص ، بينما يذهب عدد من الضباط إلى عبد الناصر ليفرضوا عودته ، فإذا لم يوافق عبد الناصر اختطفوه واعتقلوه ، ليلتها بات عبد الناصر والمسدس إلى جواره ، فلم تكن لديه حراسة ، فقد أرسل كتيبة الحرس الجمهورى التى تحرسه إلى منطقة القناة .

ويقول جمال الابن الأكبر لعبد الحكيم عامر : إن عدداً من الضباط جاءوا إلى بيتنا وأصروا على أن يرافقهم والدى إلى مبنى قيادة القوات المسلحة لاحتلالها ، وإعادته إلى قيادة

الجيش ، وأصروا على عدم مغادرة المنزل ، وحتى يتخلص منهم ومن إصرارهم ، فإنه طلب إليهم أن يسبقوه إلى مبنى القيادة ووعدهم بأن يلحقهم ، وما إن خرجوا من عنده حتى ركب سيارته وذهب إلى بلدته فى المنيا ، وبقى هناك عدة أيام إلى أن اقتنع الضباط بأنه ليس فى وضع نفسى يمكنه من القيام بأى حركة عسكرية لقلب الأوضاع . .

وانه كان هناك اتفاق على أن تذاع الاستقالات كلها فى وقت واحد ، استقالة عبد الناصر وعامر ، وهو لا يدرى كيف أذيعت الاستقالات متفرقة هكذا . .

وكان جمال عبد الحكيم عامر قد أنهى فى ذلك الوقت شهادة الثانوية العامة ، أى أنه كان واعياً وفى سن تسمح له بأن يستوعب الأحداث . . ومع ذلك فيبدو أن روايته حول القيام بالانقلاب ليست دقيقة فقد كانت هناك محاكمة علنية ، ولم ينف أغلب المتهمين التهم التى وجهت إليهم ، كما أن بعض خطط الانقلاب كانت قد ضبطت فى منزل المشير ، والبعض الأخر قد أحرق فى الحمام على نحو ما اثبتت المعاينات والمحاكمات وقد اعترف أغلب الذين حوكموا بدورهم فى المؤامرة .

□ □ □

تحول منزل المشير إلى ترسانة مسلحة ، ثم استدعى المشير لمقابلة عبد الناصر ، وتم إخلاء البيت من العسكريين ، وضبط أوراق المؤامرة . . وبدأت إجراءات تتخذ ضد عامر بتحديد إقامته فى منزله بين زوجته وأولاده ، والسيدة برلنتى عبد الحميد ليست فى الصورة على الإطلاق فى تلك الفترة الحساسة من حياة عامر .

وكانت الهزيمة لكل مصر . . وأيضا هزيمة لعلاقة عامر ببرلنتى التى وضعت هذه الحرب نهاية مأساوية ليست لها فقط ، بل ولحياة المشير . . .

كانت السيدة برلنتى عبد الحميد قد اعتقلت فى مبنى الاستجواب بالمخابرات العامة ، ولم تعلم بنبأ انتحار عامر إلا عندما زارها سامى شرف وأبلغها بالنبأ فانهارت .

وقالت أختها فى التحقيقات إنها تعتقد إن انتحار المشير وراءه اعتقال شقيقتها برلنتى لأن سره قد انكشف !

وقال شمس بدران فى المحاكمة العلنية التى حاكمته فى قضية المؤامرة إن المشير أخبره بأنه سوف ينتحر مثل قادة التاريخ الكبار الذين ينتحرون إذا خسروا معارك عسكرية . وأنه حاول الانتحار فى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة ، وعندما أخبر شمس ، عبد الناصر بهذه المحاولة حضر على الفور . رغم امتناعه عن الذهاب إلى القيادة .

وقال أنور السادات إن عبد الناصر أخبره بصوت حزين إن عامر قد انتحر ، فرد السادات على الفور : ليته انتحر بعد الهزيمة مباشرة !

وكان عامر قد استدعى إلى منزل جمال عبد الناصر ، وهناك فوجىء بأعضاء مجلس الثورة .

وفتح عبد الناصر حواراً طويلاً حول علاقته بعامر منذ البداية ، وقال عامر فى النهاية : إن هذه محاكمة !

وأرهق عبد الناصر ، وصعد إلى غرفته لينام ، وتركه مع زملائه أعضاء مجلس الثورة .

ودخل عامر الحمام ، وعاد ليعلن أنه قد حاول الانتحار . . واستدعى الدكتور الصاوى حبيب ، واحتضن حسين الشافعى المشير حتى أمكن إعطاؤه حقنة رغماً عنه .

ويقول الصاوى حبيب إننى لم أغادر منزل عبد الناصر إلا بعد أن اطمأننت على صحة

المشير ، وعندما قلت له إنه لا خطورة ، لم يكن سعيداً بذلك ، فقد كان مصراً على الانتحار .

وعاد إلى منزله ليجد المنزل خاويا ، وقد تم إخلاءه من أنصاره العسكريين ، الذين ألقى القبض عليهم ، وحمل عدد من السيارات الأسلحة التى كانت مخزونة فى المنزل . .

□ □ □

كانت السيدة برلنتى بعيدة تماماً عن كل هذه الأحداث ، وهى الآن تريد إقحام ابنها فى هذا الأمر الخطير والمدمر . . ليس فقط لأنه ليس هو الابن المؤهل لذلك ، وخاصة أن عمره لم يبلغ الشهور الستة عندما وقعت الأحداث ، وإنما فى حركة مسرحية ، تتغافل دور الرجل وتاريخه ، وزوجته الأصلية ، أم أولاده الكبار ، وأولاده وبناته وأخواته . . . بحثاً عن النجومية أو الشهرة ، أو نشر الأخبار فى صحف معينة .

□ □ □

النائب العام المستشار محمد عبد السلام واحد من الذين شاركوا فى الحملة على جمال عبد الناصر وأصدر كتابا أسماه « سنوات عصيبة » ، وهو نفسه الذى حقق قضية انتحار المشير عامر ، وأكد فى كتابه الملىء بالهجوم على سنوات عبد الناصر العصيبة أن المشير عامر قد انتحر ، وقد جاء فى التقرير الذى أعده فى ذلك الوقت قصة هذا الانتحار فقال بالنص :

« استدعى المشير من منزله فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٧ إلى حيث أفهم أن النية قد اتجهت إلى تحديد اقامته فحاول الانتحار بمادة سامة وأسعف بالعلاج وأعيد إلى سنزله ، وكانت فكرة الانتحار مسيطرة عليه وهيأ نفسه لتنفيذها فلما كان يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ صدر أمر بنقل المشير من منزله سالف الذكر إلى استراحة أعدت بالمريوطية بمنطقة الهرم ليقيم فيها تمهيدا للتحقيق معه فى شأن ما أسند إليه .

وقد نقل السيد وزير الحربية هذا الأمر إلى الفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة لتنفيذه ، فقام ومعه الفريق عبد المنعم رياض رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة والعميد زغلول عبد الكريم قائد الشرطة العسكرية وعدد من الضباط والجنود ووصلوا منزل المشير فى الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم ، وانضم إليهم قائد الحرس المحلى العميد محمد سعيد الماحى وقابل العميدان سعد والماحى المشير فى غرفة الاستقبال وأخبراه بالأمر فأبى تنفيذه ، ودخل الفريق رياض بتكليف من القائد العام ليحاول بنفسه إقناع المشير بالإذعان للأمر ولكنه أصر على الرفض ، وغافل الحاضرين

وتناول بقصد الانتحار مادة الأكونيتين السامة ممزوجة بقطعة من الأفيون فى ورقة السلوفان للتخفيف من آلام التسمم وعندئذ شوهد يلوك فى فمه مادة أدرك الفريق رياض والسيدة / نجيبة كريمة المشير على الفور أنها مادة سامة تناولها بقصد الانتحار وصرخت السيدة نجيبة طالبة الإسراع باسعافه ، ورأى الفريق رياض نقله من المنزل على وجه السرعة إلى المستشفى لهذا الغرض ، وهدد باستعمال القوة إن لم يذعن المشير للأمر فخرج بين رجال الحرس وأفراد الأسرة وركب سيارة ومعه الفريق رياض وبعض ضباط من بينهم الرائد محمد عصمت محمد مصطفى من الشرطة العسكرية ، وسار الجميع فى طريقهم إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادى ، وكان المشير وهو فى السيارة لا يزال يلوك تلك المادة وقبل بعد إلحاح من الفريق رياض إخراجها ، ولفظ من فمه فى يد الرائد عصمت ثلاث ورقات بكل منها آثار مادة الأفيون ، ولما وصلوا إلى المستشفى سلم الرائد عصمت اثنتين منها للتحليل ،وفاته تسليم الثالثة ـ ثم تجمع عدد من أطباء المستشفى على رأسهم قائد اللواء طبيب محمد عبد الحميد مرتجى لاسعاف المشير وألحوا عليه فى عمل غسيل معدته ، ولكنه أبى وتمكن الأطباء بعد لأى من إعطائه شرابا مقيئا لتحليله ، وظل المشير فى المستشفى إلى أن رأى الأطباء من علامات تحسن ظاهرية أن الخطر على حياته قد زال ، فخرج من المستشفى مع القائد العام ورئيس هيئة أركان الحرب وساروا فى طريقهم إلى ـ أستراحة المريوطية ، حيث أثبت فى سجلها أن المشير قد وصلها فى الساعة الخامسة والنصف مساء ، ثم ترك المشير فى الاستراحة تحت رعاية النقيب طبيب مصطفى بيومى حسنين الذى ظل يتردد عليه طوال الليل ، ولاحظ أنه كان يشكو من سعال وقىء فأعطاه عقاقير مهدئة ، وفى منتصف الليل ناوله الطبيب قرصين منومين سقط أحدهما ولم يتمكن من ابتلاع الثانى بسبب حالة القىء ـ وفى الساعة ٧,٥٠ من صباح يوم الخميس ١٤ من سبتمبر عاود المشير القىء وأعطاه الطبيب بعض عقاقير منها عقار / الكورتيجين ب ٦ ، وفى الساعة العاشرة صباحا تسلم الرائد طبيب ابراهيم على البطاطا نوبته فى الرعاية الطبية ، ولاحظ توالى القىء فى الساعة العاشرة والنصف والحادية عشرة صباحا والواحدة والثالثة بعد الظهر مع حالة هبوط ، ولم يتمكن المشير بسبب حالته هذه من تناول غذاء خفيف أو مجرد عصير فاضطر الطبيب إلى تغذيته عن طريق الحقن فى الوريد بمحلول الجلوكوز . ولما كانت الساعة الخامسة مساء دخل الطبيب غرفة المشير فوجده نائما وبعد السادسة بقليل شعر خادم الاستراحة منصور أحمد على بالمشير يدخل دورة المياه ويتقيأ فلحق به ، وبعد أن عاد إلى فراشه سمع الخادم صوت حشرجة فاستنجد بالدكتور البطاطا الذى أسرع إلى المشير وحاول عبثا اسعافه لكنه لفظ أنفاسه بعد قليل وأثبتت وفاته بسجل الاستراحة فى الساعة ٦,٣٥ مساء وما إن أخطرت النيابة بوفاة المشير حتى انتقلت وعاينت مكان الوفاة وفحصت الجثة فحصا ظاهريا .

□ □ □

ويقول النائب العام فى تقريره بعد استعراض كثير من الوقائع وأقوال الشهود : إنه بذلك يكون واضحا أن المشير قد أعد من قبل عدته لمثل هذا الموقف باحتفاظه فى متناول يده بمادة الاكونيتين الشديدة السمية وبمادة الأفيون لتخفيف الآلام الناتجة عن التسمم وبحيث يسهل عليه استعمالهما بقصد الانتحار إذا ما أحيط به . وآية ذلك تلك السلسلة من التصرفات التى كشف عنها التحقيق والتى تنطبق بعقده العزم على التخلص من الحياة انتحارا بالسم : إذ ثبت من التقرير الطبى الشرعى أن الشريط اللاصق المخفى لمادة الاكونيتين السامة والمخبأ فى موضع دقيق من الجسم قد تكرر نزعه وتثبيته ، حتى لقد فقد معظم خواصه اللاصقة وترك بالجسم من الآثار ما يشير إلى ذلك مما يدل على مضى فترة من الزمن على وجوده فى هذا الموضع ويصلح تفسيرا للكشف عن ظروف محاولة المشير الانتحار فى يوم ٢٥ من أغسطس وهو خارج منزله بمادة سامة ـ كانت ولا شك فى متناول يده ـ وكان يظنها مادة السيانور على ما صرح به لصهره الرائد طيار حسين عبد الناصر وهو الظن الذى ظل ملازما له بعدئذ بما كشف عنه التحقيق من تكرار تساؤله فى يومى ١٣ و ١٤ من سبتمبر عن آثار مادة السيانور وفاعليتها ـ هذا إلى ما أكده المشير لذويه ومن حوله من الضباط بأن الأمر سينقضى كله خلال دقائق معدودة ـ ومداومته النظر إلى ساعته بين لحظة وأخرى توقعا لنهاية قريبة بحسب فهمه وتقديره ـ ثم تلك المقاومة العنيدة لمحاولات انقاذ حياته بإجراء غسيل لمعدته فى المستشفى وتلكؤه الظاهر فى الاستجابة إلى تناول قدر يسير من مادة مقيئة ، وما أبداه من استياء شديد وخيبة أمل إذا أنبىء بزوال الخطر عن حياته ، وأخيرا تأكيده المتكرر للمحيطين به فى الاستراحة من عدم جدوى محاولاتهم إنقاذ حياته ، وبذا يكون واضحا أن المشير تنفيذا لما بيت النيه عليه من الانتحار ، قد عمد إلى مزج مادة الاكونيتين السامة التى كان يحتفظ بها فى الغلاف المعدنى الملاصق لجسده بمادة الأفيون ، وتناولها بنفسه عن بينة واردة فى يوم ١٣ من سبتمبر وهو فى بيته ، بين أهله وعدد من الضباط ، وأخذ يلوكها مما استوقف نظر ابنته السيدة / نجيبة التى لم يفتها على الفور إدراك دلالة هذا التصرف طالبه الإسراع بنقل والدها إلى المستشفى إنقاذا لحياته من أثر السم الذى أكدت فى التحقيق أنه تناوله .

وبما أن أقوال الشهود وردت فى شبه إجماع على تصرفات المشير وأقواله بالتصريح أحيانا وبالتلميح أحيانا أخرى ، كانت تنبىء عن أن فكرة الانتحار تراوده فحاول الانتحار يوم ٢٥ من أغسطس وظلت هذه الفكرة مسيطرة عليه حتى إذا ما تيقن فى يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر أن الأمر قد صدر باعتقاله أقدم على تنفيذ ما استقر عليه عزمه بقصد الحيلولة دون اعتقاله وما يتصل بذلك من تحقيق فيما أسند إليه من تهم بالغة الخطورة .

فقد شهد الفريق أول محمد فوزى أن تصرفات المشير وأقواله فى يوم الأربعاء ١٤ من سبتمبر كانت تدل على أنه قد انتوى التخلص من حياته ، فكان يكرر النظر فى ساعته كمن

يترقب حدوث أمر بعد فترة ، ويقاوم المحاولات التى بذلت فى المستشفى لإسعافه وشهد الفريق عبد المنعم رياض أن المشير اعترض على أمر نقله من منزله مؤكدا أنه لن يغادره وأن الأمر كله سوف ينتهى فى مدى خمس دقائق وكان فى المستشفى يقاوم المحاولات المبذولة لاسعافه ويبدى استياءه مما قرره اللواء مرتجى من أن الخطر على حياته قد زال وشهد العميد سعد زغلول عبد الكريم أن المشير كان يكثر من النظر إلى ساعته وأنه كان يتحدث عن مفعول وخواص مادة السيانور ، وشهد العميد محمد سعيد الماحى أن المشير كان يهدد يوم الأربعاء ١٣ بأنه لن يغادر منزله تحت أى ظرف من الظروف وشهد النقيبان محمد نبيل إبراهيم عقل وعبد الرءوف حتاته أن المشير كان فى الطريق من المنزل إلى المستشفى يصرح بأنه لا يمكن اعتقاله ، وأنه سبق أن حاول الانتحار وشهد الرائد محمد عصمت مصطفى أن المشير صرح فى منزله بالجيزة بأنه لن يبرحه وشهد اللواء طبيب محمد عبد الحميد مرتجى والعميد طبيب عبد المنعم القللى والرائد طبيب حسن عبد الحى أحمد أن المشير يقاوم محاولات إسعافه بل أنه أبدى استياءه مما بشره به أولهم من زوال الخطر على حياته بعد أن أفرغ ما فى جوفه ـ وشهد النقيب طبيب مصطفى بيومى حسنين أن المشير صرح أكثر من مرة بعزمه على الانتحار ، كما كان يتساءل عن تأثير مادة السيانور ـ وشهد الرائد طبيب ابراهيم على البطاطا والممرض أحمد محمد لطفى البيومى أن المشير كان يردد فى الاستراحة أنه لا جدوى فى اتخاذ إجراءات الرعاية الصحية معه ـ وشهد الرائد طيار حسين عبد الناصر زوج ابنة المشير أنه كان قد صرح له بأنه حاول الانتحار يوم ٢٥ من أغسطس وشهدت السيدة آمال عبد الحكيم عامر أنها علمت من زوجها الشاهد السابق يوم ١٣ من سبتمبر بواقعة محاولة والدها الانتحار يوم ٢٥ من أغسطس .

وبما أن التقرير الطبى الشرعى الذى ورد أخيرا جاء مؤيدا لما شهد به من قبل شهود الواقعة الذين يرجع اتصال بعضهم بفكرة الانتحار ومحاولة المشير تنفيذها إلى يوم ٢٥ من أغسطس .

وبما أن أحدا لم يثر شبهة فى أمر وفاة المشير غير كريمتيه السيدتين نجيبة وآمال اللتين أبدتا تشككهما فى انتحاره بمقولة أنه كان مؤمنا بالله شجاعا لا يخشى محاكمة أو تهربا من مواجهة مسئوليته بما لا يستقيم معه القول بأنه أنهى حياته انتحارا ، وأنه لو كان قد اعتزم الانتحار لما عاودته الفرصة لتنفيذه وهو بين أفراد أسرته وفى الأيام السابقة على نقله من منزله وأنه لم يغادر غرفة الاستقبال منذ حضر إليه فيها رجال القوة يوم ١٣ من سبتمبر ، ولم تكن لديه فرصة لوضع الشريط اللاصق الذى وجد أسفل بطنه مخفيا لمادة الأكونتين السامة عند فحص جثمانه كما أنه ليس من المنطقى أن يحرص عند تناوله قدرا من تلك المادة على الاحتفاظ بباقيها وإعادة تثبيت الشريط فى موضعه السابق ، وأخيرا فإنه مما يتنافى والتفكير فى الانتحار طلبه إرسال بعض حاجياته الخاصة اليه فى الاستراحة يوم وفاته .

وبما أن هذه الشبهات جميعا فوق أنها مردودة بما تقدمت الإشارة إليه من أدلة ناطقة بوقوع الحادث انتحارا ، فإنها لا تعدو أن تكون ظنونا ليس من شأنها أن تؤدى الى النتيجة التى تصورناها إذ الواضح أن أقوالها صدرت عن عاطفة البنوة من جهة أخرى ، فحرصتا على أن تصفاه بالإيمان والشجاعة ، وأن تنفيا عنه التهرب من المسئولية ، كما أنه من الطبيعى بالنسبة لمن تلح عليه فكرة الانتحار من مدة سابقة أن يهيىء نفسه لتنفيذ فكرته عندما يتحقق موجبها وذلك بإخفاء مادة سامة تكون فى متناول يده وفى غفلة من أقرب الأقربين إليه ، وليس أقطع فى مطابقة ذلك للواقع مما صارح به المشير صهره الرائد طيار حسين عبد الناصر من محاولته الانتحار فى يوم ٢٥ من أغسطس عندما استدعى إلى خارج منزله وعلم باتجاه النية إلى اعتقاله ، وهو ذات المسلك الذى سلكه لأسباب وفى ظروف مماثلة فى يوم ١٣ من سبتمبر ـ وهو ما يفسر ما دل عليه فحص الشريط اللاصق المخفى للمادة السامة على جسده من استقراره فى موضعه زمنا تكرر خلاله نزعه وإعادة تثبيته ، وبعد ، فإنه لا غرابة فى حرصه على الاحتفاظ بباقى المادة السامة بعد تناول قدر منها ما دامت فكرة الانتحار مسيطرة عليه وذلك لمعاودة إستخدام هذه المادة إن لم تؤت المحاولة ثمرتها المرجوة لإسعافه بالعلاج أو لغير ذلك من الاسباب .

□ □ □

وأنهى النائب العام تقريره قائلاً : وبما أنه مما تقدم يكون الثابت أن المشير عبد الحكيم عامر قد تناول بنفسه عن نية وإرادة مادة سامة بقصد الانتحار وهو فى منزله وبين أهله فى يوم ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، قضى بسببها نحبه فى اليوم التالى ـ وهو ما لا جريمة فيه قانونا لذلك نأمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إداريا .

□ □ □

كان كل الأطباء الشرعيين فى مصر ، قد أعدوا تقريراً عن حادث المشير عامر ، وأجروا دراسات عن المادة السامة ، وسألوا عنها فى مخازن وزارة الصحة ، وفى مخازن القوات المسلحة ، وفى الصيدليات الخاصة .

قال صاحب صيدلية اللواء بباب اللوق د. عبد الله عدلى إنه اشترى الصيدلية عام ١٩٣٦ ، وبها ٤٥ ملليجرام من سم الأكونتين . . وقال الدكتور سليم بلبع صاحب صيدلية مراد بالجيزة إن لديه جراما ، وقد اشترى الصيدلية عام ١٩٣٣ وبها هذا الجرام ولم يتصرف فيه .

وقد عثر بإدارة التموين الطبى على نصف جرام ورد إليها عام ١٩٥٣ من القصور الملكية عند جردها .

وبعد سنة ١٩٦٠ كان يتم الاستيراد عن طريق مستوردين يسجلون بدفاتر رسمية المواد السامة التى يقومون باستيرادها وقد استوردت المخابرات العامة هذه المادة سنة ١٩٦٣ من ألمانيا الغربية ، وبقيت فى القسم الكيمائى حتى طلب وجيه عبد الله مدير مكتب صلاح نصر إعداد ست عبوات من هذه المادة السامة فى عبوات التعبئة العادية لأقراص الإسبرين ، وأرسلت لمكتب المدير .

وقال صلاح نصر إنه طلب هذه المادة فى تاريخ لا يذكره ، وأنه تركها فى مكتبه بعد مرضه قبل خروجه من المخابرات مباشرة ولا يعرف عنها شيئاً .

كان تقرير الأطباء الأربعة من ٥٢ صفحة إلى ١٢ فصلاً .

وقد وقع عليه الدكتور عبد الغنى البشرى ، والدكتور يحيى شريف ، والدكتور على عبد النبى ، والدكتور كمال السيد مصطفى .

وهم رؤساء أقسام الطب الشرعى فى كليتى طب القاهرة وعين شمس ، وكبير الأطباء الشرعيين بوزارة العدل ، ومسئول الطب الشرعى فى مصر .

وكان يشرف على التحقيقات كلها وزير العدل بنفسه الأستاذ عصام الدين حسونة . . وكان قريباً جداً من المشير عامر . ويؤكد عصام الدين حسونة أن أحداً لم يتدخل على الإطلاق فى التحقيقات ، وما كان لأحد أن يملى رأيه على هؤلاء الأساتذة العظام والعاملين فى الطب الشرعى .

□ □ □

الشهادة التى نسمعها فى وقار ، واتزان ، وموضوعية ، وبلا ضجيج من الابن الأكبر للمشير عبد الحكيم عامر . . جمال الذى يعمل فى بنك قناة السويس . . يحترم والده ، ويقدره ، ولا يريد الإتجار بسيرته أو إقامة ضوضاء حول نفسه ، أن تتحدث عنه الصحف . . ففى هدوء شديد يقول جمال إنه يحتفظ بصداقة جيدة مع ابناء جمال عبد الناصر ، ويقول إنه بعد غياب والده ، وجد أن الأجهزة تضع معوقات أمامهم حتى فى صرف المعاش و« طلبت موعداً من الرئيس جمال عبد الناصر فحدده لى على وجه السرعة ، واستقبلنى الرئيس مع شقيقتى الكبيرة ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى أقابله فيها بعد وفاة والدى ، وقد بادرنا الرئيس قائلا : انتم زى ولادى ، . . ثم عندما رويت له الذى حدث منذ أن أخرج والدى بالقوة من الفيللا بدا عليه التأثر الشديد ، وأدهشنى أنه كان يسمع بدهشة واستغراب ما رويته له . . إننى قلت للرئيس جمال عبد الناصر ، إن عائلة

عبد الحكيم عامر لا تطالب إلا بما له من حقوق عند الدولة ، وعلى الفور أمر الرئيس بأن يدفع لنا المعاش الذى يستحقه والدى بعد الوفاة ، وإعادة ما أخذ من سياراتنا الخاصة »

□ □ □

بمثل النهاية المأساوية لقصة عامر . . فقد انتهت أيضا قصة برلنتى معه . .

ويبقى لها استمارها فى العودة للأضواء . . وفى قضايا ما زالت بينها وبين اسرته . . زوجته وأولاده من أجل تسوية قضايا الميراث للابن ، فلا يحق لها الميراث الشرعى كما ذكرنا .

□ □ □

لم يكن الهدف من سرد هذه الحكايات . التى ذهبت بسببها إلى المحكمة - أى مساس بالسيدة برلنتى ، ولكنها فقط محاولة لتوضيح بعض أجزاء من الحقيقة . . أما الحقيقة كاملة فسوف تنشر ذات يوم كل الوثائق ، وكل التحقيقات . . لقد أرادت السيدة برلنتى أن تطرح حياتها الخاصة على الناس بأسلوب ملتوٍ فيه تغيير للوقائع الثابتة فى الأوراق والتحقيقات ، وحتى شهادة الشهود الأحياء . . ومسئولية الضمير ، وأمانة القلم أن يخرج الذين يعرفون الحقيقة من صمتهم . . وأن تنشر الأوراق كاملة .

وهذه مجرد محاولة على هذا الطريق . . محاولة ناقصة لأن أوراقاً كثيرة يصعب نشرها . .



دفاع عبد الله امام يطالب برلنتي بتقديم وثيقة زواجها من المشير عامر

قضايا برلنتي وعبد الله إمام في ٢١ فبراير

برلنتي وعبد الحكيم أمام القضاء

برلنتي والمشير قضية دخلت مرحلتها الأخيرة



القضية

عمرو... ابن المشير عامر:

هي قتلت أبي؟

برلنتي عبد الحميد

أبي صعيدي والثأر في رقبته

معلومات مثيرة في قضايا القذف بين برلنتي عبد الحميد وعبد الله امام

عبد الناصر لم يكن يعلم بزواج المشير من برلنتي

أمضيت طوال عمرى بعيداً عن المحاكم . . لم أدخل محكمة لا شاكياً ، ولا مشكوا فى حقه . . والمرة الوحيدة التى لجأت فيها إلى القضاء كانت عقب إصدار الرئيس السادات قراراً بإبعادى عن العمل الصحفى على إثر كتاب أصدرته عن صهره المهندس عثمان أحمد عثمان .

يومها تطوع الدكتور يحيى الجمل بأن يرفع لى قضية فى مجلس الدولة ، انتهت بالحكم لصالحى . . وكان ابتعادى عن المحاكم اختياراً اتخذته بإرادتى عندما آليت على نفسى بصرامة ألا أكتب إلا ما يثبت فى يقينى أنه صحيح ، أملك وثائقه ، ومستنداته واحيانا تسجيلاته ، وألا أنزلق إلى مسائل شخصية أبداً ! وكنت ـ ومازلت ـ أرىَ أن الحقيقة براقة فى حد ذاتها وأنها اكثر لمعانا إذا لم تضف إليها الرتوش اللازمة ــ عند البعض ــ ليكون العمل الصحفى جذاباً ومثيراً !

ولقد أتاحت لى فترات ابتعادى عن العمل الصحفى بقرارات عليا ، ومنعى من الكتابة بقرارات سفلى فرصة التنقيب فى صفحات تاريخ ثورة يوليو ، والتعرف على كل الذين شاركوا فى صناعة أحداث تلك الفترة . . وهكذا التقيت لأول مرة برجال الرئيس الذين لم يكونوا فى السجن ، وتعرفت على الآخرين بعد ذلك فى فترات مختلفة بعد خروجهم من السجن . .

وكلما ناقشت هؤلاء ، ورجعت إلى ما أتيح لدى من وثائق ، أكتشف حجم الأكاذيب التى امتلأت بها الصحف فى سنوات كانت المواجهة كالكلمة صعبة ، وكان الحديث عن الديمقراطية سهلاً ! واتجهت بعد إلغاء الرقابة على الكتب لإصدار مجموعة من الكتب ناقشت فى بعضها العلاقة بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر . . الرجل الأول ،

والرجل الثانى فى الثورة ، وفى حكم مصر لسنوات طويلة ، تعرضت خلالها لقصة المشير عامر مع الفنانة برلنتى عبد الحميد . . وانتهى الأمر عند هذا الحد ، فإن السيدة برلنتى ليست قضية ، ولا تشغل أى جزء هام أو ضئيل فى تاريخ مصر ، والمفروض أن دورها كزوجة للرجل الكبير ، وكأم لابن منه يفرض عليها احتراماً لأشياء كثيرة ، أن تظل بعيدة عن أى ضوء بعد أن اختارت لنفسها بإرادتها أن تكون زوجة لرجل له دور فى تاريخ مصر ، وهو موضع تقدير حتى إذا اختلفنا حوله ـ ولكن السيدة برلنتى لم تكف أبداً عن الحديث عن نفسها ، وعن علاقتها بالمشير عبد الحكيم عامر ، وطرحت حياتها الخاصة فى كل الصحف التى نشرت صفحات من مذكراتها أو أحاديث صحفية معها تناولت فيها كل الأمور الخاصة بها ، وقد يكون هذا من حقها ، ولكنها أيضا تعرضت لقضايا سياسية تمس تاريخ مصر ، فكان من الواجب تصحيح كثير من الأمور ، بدءاً بعلاقتها بالمشير التى تفضلت هى وطرحتها على الرأى العام من وجهة نظرها ، فكان لابد أن تتقبل هى أيضا وجهة النظر الأخرى خاصة ، إذا كانت مدعمة بالمستندات . . .
وهكذا بدأت قصة هذا الكتاب الذى لم أفكر أبداً أن يكون كتاباً بعد أن سبق لى تناول هذه القصة فى حجمها الطبيعى كما ذكرت . !

□ □ □

عقب موجة من الأحاديث والأخبار مع السيدة برلنتى عبد الحميد تعرضت فيها لأمور سياسية بطريقة غير صحيحة ، عدت إلى ما لدى من أوراق ، مستندات وحوارات مع الذين عاشوا تلك المرحلة ، أبحث فيها عن صحة ما تناولته السيدة الفاضلة وقررت أن أكتب الوقائع السليمة ليس رداً عليها ، ولكن تصحيحاً رأيته ـ أمانة واجباً ـ لتوضع الحقائق السليمة أمام الأجيال التى لم تعش تلك المرحلة ، ولكنها تطل عليها من خلال ما ينشر . .

وكان مقرراً منذ البداية أن أنشر فى مصر حلقتين اثنتين ، وأن يكون السرد كاملاً بالخارج حيث اختارته مكانا لأحاديثها الطويلة ، ومجالاً لنشر مذكراتها . .

وبعد نشر الحلقة الثانية اتصلت بى السيدة هالة الحفناوى زوجة الزميل صلاح حافظ وقالت لى أن السيدة برلنتى عبد الحميد قد طلبت مكالمة زوجها الصديق صلاح حافظ ولم يكن موجوداً فشرحت لها ـ على غير معرفة ـ موضوع المكالمة وأنها تطلب تدخله لايقاف النشر فى هذا الموضوع . خاصة وأن لها ابن كبير ولا يليق ذلك به .

وكان رأيى الذى وضعته أمام السيدة هالة ، أنه ليس بينى وبين السيدة برلنتى أى خلاف شخصى ، ولا معركة ، ولا خصومة ، ولم أفكر أبداً أن أسىء اليها ، ولكنى رأيت من واجبى ولدى الأوراق التى تحمل الحقيقة أن أصحح ما تكتبه ، وخاصة أن ما تتعرض له فى كتاباتها وأحاديثها مازال أغلب شهوده أحياء ، وكله تقريبا موضوع فى أوراق . . وأن عليها أن تكتفى بما حصلت عليه ، وبابنها مع المشير الراحل ، وألا تغلب عليها حياتها كنجمة ، فتحترم ذكرى الرجل وألا تتعرض لحياته ولأمور لا يجوز الخوض فيها ، وأمامها الصورة من زوجات كل المسئولين السابقين ، وأمامها أيضا الصورة القريبة جداً منها زوجة المشير عامر وأولاده الذين صمتوا تماماً . . وليس على كل حال مما يرحب به أحد أن تتكلم فى السياسة ، لأنه إذا كان عامر يحكى لها أسرار الدولة والجيش فتلك مسئولية نحن ننأى بعبد الحكيم عامر عنها . . ولا نصدق أبداً أنه كان يطرح أمامها أسرار القوات المسلحة أو أسرار الدولة . . لأننا لو صدقنا ذلك نكون ضد عبد الحكيم عامر ، ونتهمه بالتفريط فى اسرار البلد العليا ، ونحن لسنا ضد عامر ، ولا يمكن أن نتصوره كذلك . . لقد لعب عامر دوراً وطنياً فى تاريخ مصر ، وله أخطاؤه ونزواته كأى بشر . . ولكنه سيظل بالنسبة لنا الثائر الذى شارك فى ثورة يوليو ، والرجل الثانى ، ورفيق عبد الناصر لسنوات طويلة ، حتى انتحر . . وحزن عليه عبد الناصر ، وبكى فى اجتماع مجلس الوزراء وهو يتحدث عن علاقته بعامر عندما كان يبلغهم قصة انتحاره . .

كان هذا رأيى الذى طرحته تليفونيا للسيدة هالة الحفناوى زوجة الزميل صلاح حافظ الذى اتصل بى بعدها وطلب أن نلتقى .

وكل الذين يعرفون صلاح حافظ ويصادقونه ، يحسون دائماً بالضعف قبل شخصيته الفذة والنادرة . . وفى كثير من مناقشاتى مع صلاح كنت أقول له إننى أعطيه خاتمى ليوقع به على أى شىء ثقة وحباً . .

وقال لى صلاح بعد أن التقينا إن السيدة برلنتى اتصلت به ، وطلبت منه ايقاف النشر ، وأنه وعدها وهو يرجونى أن أنفذ وعده ، وبعد مناقشة طويلة أعدت عليه ما سبق أن قلته بأنه يحمل خاتمى ، وليس هناك داع للرجاء ، فمادام قد وعدها ، فإننى سوف أنفذ فوراً . .. وسوف أوقف النشر ، مع رجاء لها بأن تتوقف عن رواية الأحداث ، وادعاء معرفة

الأسرار ، وكررت له رأيى ، وقلت له صادقا إن ذلك فعلا يسىء إلى عبد الحكيم عامر . . عندما تتحدث السيلة برلنتى وتقول إنها تعرف أسرار الحرب ، أليس هذا فى حد ذاته دليل إدانة لعبد الحكيم عامر . . وأنا أظن من خلال متابعتى لما تنشره أن عامر لم يكن ذلك الرجل الذى يفشى الأسرار العسكرية لأحد ، وأنها انسياقاً وراء اهداف كثيرة جعلت من زواجها قصة . . نسجت حولها أمورا غير صحيحة ليست من مصلحتها أو مصلحة ابنها على المدى البعيد .

ليس بين زوجات كل المسئولين فى مصر السابقين أو الحاليين من تفعل ذلك . . أو مَنْ جعلت من حياتها مع زوجها موضوعاً لحديث الناس . .

وبينما نحن جالسان ـ أنا وصلاح ـ جاءتنى برقية من السيدة برلنتى تهدد إذا لم أوقف النشر ، وكانت نفس البرقية موجهة إلى صلاح حافظ نفسه ، فقد تصورت أنه هو رئيس التحرير عندما وعدها بإيقاف النشر ، ولم تكلف نفسها حتى قراءة اسم رئيس التحرير المطبوع على المجلة . .

وقال لى صلاح : أنت فى حل من الوعد . . وغير رقم تليفونه فى المنزل حتى لا يتصل به أحد ، ويبتعد بنفسه عن القضية كلها . .

ونشرت حلقة ثالثة فى مصر ، بينما واصلت نشر الحلقات بالخارج حتى لجأت إلى القضاء فآثرت أن أنتظر حتى يقول كلمته العادلة ، فقد أرسلت السيدة نفيسة عبد الحميد حواس إلىّ ثلاثة إنذارات تحمل ثلاث قضايا ، عل كل مقال قضية مستقلة . . .

□ □ □

اتصلت بالصديق نجاد البرعى المحامى . . وذهبت إليه أحمل الإنذارات وبعض ما لدى من أوراق ، وبعض أحاديثها فى الصحف التى كنت أضمها الى ما أحتفظ به من أرشيف . . وبعد أن قرأ الأوراق قال لى إنه معى متطوع . . وقد بذل جهداً كبيراً ومضنياً وحمل القضية بصدق وإخلاص على كاهله . .

وبعدها اتصلت بالصديق سامح عاشور ، أسأله الرأى ، وكان متابعاً لما أكتبه ، عارفاً بما لدى من وثائق وما أجريته من حوارات . . وقال لى الرجل

إنه مستعد للتطوع دفاعاً عن الحقيقة وتاريخ مصر . . ولم أنتظر لقائى الأسبوعى فى الثامنة من صباح الجمعة على فنجان القهوة فى منزل عبد الحليم رمضان منذ تعرفت عليه ، اثناء مرافعاته المبهرة ، ودوره الوطنى فى الدفاع عن خالد الاسلامبولى قاتل أنور السادات . . لم أنتظر اللقاء الأسبوعى ، فى المنزل وربما كانت المرة الأولى التى أزوره فى مكتبه ، ووضعت أمامه الأوراق ، وكانت من قبل لديه فكرة عن الحلقات التى اكتبها . وقال لى الرجل الصديق : اننى سأكون معك فى المحكمة . .

وفى بداية الستينيات تعرفت فى مدينة دمياط على ضياء الدين داود المحامى ، واستمرت صلتى به صداقة قوية حميمة طوال هذه السنوات ، لم تتقطع بالمناصب التى تولاها ، ولا بالسجن الذى دخله ، ويحرص على أن نلتقى دائماً كلما حضر الى القاهرة حتى لو جاء مرتين كل أسبوع من مقر إقامته وعمله الذى لم يتركه أبداً وهو مدينة دمياط ، وعندما حضر الى القاهرة وضعت أمامه الأوراق وقال كما كنت متوقعاً : أنا معك . .

وهكذا تشكلت هيئة الدفاع من اصدقاء متطوعين حملوا على أنفسهم كل العبء ، ولم يكلفوننى قرشاً واحداً .

وفى يوم نظر القضية ، كان هناك عدد آخر من المحامين الأصدقاء جاءوا متطوعين ، ولم أكن أملك إزاءهم إلا الشكر لعواطفهم نحوى ، وصدقهم نحو البحث عن الحقيقة . .

□ □ □

وهكذا وجدت نفسى أجلس فى قاعة محكمة جنح السيدة زينب بين حشد من المتقاضين ، والمحامين والصحفيين الذين يشهدون جميعاً أننى لم أدعهم ، وأنهم جاءوا ممثلين لصحفهم من الداخل أو الخارج مدفوعين بحكم مهنتهم فى البحث عن المتاعب ، وأننى رفضت أن اتحدث إلى أى منهم طوال القضية ، احتراماً لقضاء لم أفقد أبداً ثقتى فى عدالته ونزاهته ، وسعة اطلاعه . . وهو أمر وجدته من المحكمة ، ووجدت من القاضى الأستاذ عماد حسنى رحابة صدر واسعة ، واستطاع بمهارة ولباقة أن يعبر الأزمات وأن يصفى الجو من الغبار الذى حاول البعض أن يثيره ابتعاداً بالقضية عن مسارها . وانحرافاً بها إلى متاهات ومساجلات شخصية ، استطاع بحكمته وبهدوء أن يعيد للقاعة وقارها دائماً . .

ويشهد بعض الأصدقاء الذين حاولوا التوسط للصلح وعقد جلسة بيني وبين السيدة برلنتي التي لم أرها في حياتي إلا على الشاشة في صباي ، وعلى صفحات الصحف والمجلات في هذه الأيام . وانني إعتذرت بلباقة عن أي لقاء شاكراً لهم جهودهم الصادقة ، فليس بيني وبين السيدة برلنتي على المستوى الشخصي إلا كل تقدير ، وإنما القضية تتعلق بتصحيح وقائع كاذبة لم تنقطع عن ترديدها دون داع حتى أثناء نظر القضية ذاتها ! وأنا لم أسع إلى ساحة القضاء العادل ، ولكنها هي التي سعت إلى ذلك ، وكانت فرصة لكي تسمع في المحكمة ـ وهي مجال مقدس ـ تصحيحاً لبعض الوقائع . .

وذهبت إلى السيد شعراوي جمعة . . ووافق كريماً على أن يكون شاهدا . .

وذهبت إلى الفريق أول محمد فوزي ، ووافق الرجل مشكوراً رغم سنه وصحته على أن يكون شاهداً . .

وذهبت إلى السيد سامي شرف . . وقال إنه لن يتردد في الشهادة بما يعرف . .

لم يكن الهدف مواجهة أحد ، أو تجريح أحد ، ولكنه فقط تصحيح وقائع ، حتى أننا التقينا الشهود مجتمعين والمحامين في قاعة المحكمة دون ترتيب أو إعداد سابق ، فالهدف هو أن يشهدوا حول وقائع وأحداث عاشوها وأن يرووا الحقيقة ، ليست مع أحد ، ولا ضد أحد . . وحتى إذا كانت ضد ما كتبته ، فانني لم أكن طرفاً ولكني فقط مجرد باحث عن الحقيقة . .

وكان هناك شهود آخرون من المفروض أن تكون رؤيتهم أضافة . . وقد يكون ذلك متاحاً لإجراء حوارات واسعة معهم حول هذه القضية وغيرها مما عاصروه ، من بينهم السيد حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية والذي رافق عبد الناصر وعامر منذ ما قبل ثورة يوليو ، ورأس المحكمة التي حاكمت بعض رجال المشير ، وكل رجال المخابرات الذين انحرفوا في اداء مهمتهم ، وقد كانت لديه عن هذا الطريق وذاك ذخيرة كبيرة من المعلومات يمكن أن تثري أي دارس موضوعي بعيداً عن أي اهداف . .

وكان هناك أيضا السيد أمين هويدي رئيس جهاز المخابرات العامة بعد صلاح نصر مباشرة وله دراسات وكتابات هامة حول هذا الأمر كما أنه

بالطبيعة تعرض لعلاقة المشير بالسيدة برلنتى فى بعض كتاباته ، وقد كان بحكم موقعه شاهدا على كثير من الأحداث . . . وهو الذى أصدر قراراً بالافراج عن السيدة برلنتى بعد القبض عليها ، وأعادها إلى منزلها مكرمة بعد أن علم عن طريقها ـ بعد القبض عليها وانتحار المشير ـ أنها كانت زوجة لعامر .

وهو أيضا الذى عهد إلى المهندس حلمى السعيد بإجراء تحقيق فى جهاز المخابرات غير التحقيق الذى تجريه النيابة العامة ، ومازال المهندس حلمى السعيد يواصل عطاءه لبلاده فى مشروعات الكهرباء ، وغيرهم كثيرون ممن شاركوا فى صناعة تلك الأحداث ، ولم يكن فى استطاعتهم أن يتكلموا . . أو يقولوا لأسباب كثيرة . . .

□ □ □

لم يكن من الممكن أن تثار هذه القضية أثناء حياة المشير عامر ، فالرجل ظل محيطاً حياته الخاصة قبل السيدة برلنتى وبعدها بسياج متين من السرية ، وحتى إذا علم البعض فقد كان مستحيلاً أن ينشر ذلك ، كما أن النشر والإعلان جاء فى الحقيقة نتيجة أقوال وتصريحات السيدة برلنتى عبد الحميد أو رداً عليها . . . ما كنت أنا شخصيا أسعى الى هذا ، ولكنى دُفعت إليه بحكم الواجب والأمانة التاريخية ، كما دُفعت إلى الذهاب إلى المحكمة ، وأن تتحول القضية الى كتاب ليس أيضا ضد أحد ، ولكنه فقط مجرد توثيق لقضية وجدت نفسى فيها ، ووجدتها وقد أصبحت موضع اهتمام الرأى العام فى مصر وخارجها رغم أننى ابتعدت تماما عن الكتابة أو الاتصال بالصحافة حولها . .

□ □ □

مرة ثانية . . لم أقصد أبداً أية إساءة إلى أحد . . ولم أسع الى القضاء . ولم أفكر أبداً فى تناول حياة أحد الخاصة . ولكنى فقط حاولت أن اتصدى ، أن أواصل ما عاهدت نفسى عليه بالتصدى لسيل المغالطات والأكاذيب ، بالوثيقة ، والشهادة الحية ، والرأى الموضوعى حول الرجل الثانى لمصر والتى كانت لها انعكاسات مازلنا نعانى منها . فوجدت نفسى أمام القضاء . .

ولم أفقد هدوئى ، كما لم أفقد إيمانى أبداً ، ثقتى فى ان الطريق الذى

اختاره الله لى هو الصواب . . فليس بينى وبين أحد خصومة شخصية ، ولم أسع إلى ذلك أبداً والقضاء فى مصر كان وما زال، وسيظل هو الحصن الحقيقى لأمن ولأمان كل مواطن ، وهو أيضا الساحة العادلة المقدسة التى يمكن لها وحدها أن تضع الأمور فى نصابها الصحيح . .

وإذا رأى أحد أن فى بعض الكلمات مساساً شخصياً به ، فأنا لم أقصد ذلك أبداً ، ولعلى اعتذر مقدماً عن أى فهم يؤدى الى أنى قصدت اساءة لأحد . . . للسيدة برلنتى أو لنجلها من المشير ، أو لأحد من أسرة المشير ، أو أى انسان آخر قد تكون تناثرت حوله كلمات لا يجب ان يعرفها أحد ، فالمسئول عن ذلك السيدة برلنتى التى جعلت من حياتها الخاصة موضوع كتابة ومذكرات ، وأحاديث صحفية . . وجعلت من زواجها من المشير قضية سياسية .

هكذا بدأت القضية بسماع الشهود . . . ثم المرافعات . . ثم تقديم المذكرات . . قبل أن يصدر الحكم ويقول القضاء كلمته . . .

أقوال الشهود ..

حضر إلى المحكمة الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية الأسبق و السيد شعراوى جمعة وزير الداخلية الأسبق ، وعبد الرءوف سامى شرف وزير الدولة الأسبق .

فى البداية اعترض السيد محامى السيدة برلنتى على حضور الشهود . . . ورد الأستاذ عبد الحليم رمضان إلى حق الدفاع حق مطلق بنص الدستور ودارت مناقشة طويلة قادها عبد الحليم رمضان وطالب فيها باستدعاء السيد صفوت الشريف ، والمستشار عبد السلام حامد الذى كان قد تولى منصب المدعى العام الاشتراكى منذ أيام قليلة للشهادة .

والشهادات التى أدلى بها أمام المحكمة طويلة ، وقد أهداها لى أحد الزملاء مسجلة على ثلاثة شرائط ، وفى بدايتها قال الأستاذ عماد حسنى القاضى إن أى سؤال ترى المحكمة أنه خارج عن القضية سوف ترفضه المحكمة ، وقال عبد الحليم رمضان إن ذلك حق المحكمة . .

وسوف نكتفى هنا ـ ليس بتفريغ شرائط التسجيل ـ ولكن فقط نقل ما سجل منها فى محضر الجلسة :

بالجلسة المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢١/١٢/ ١٩٨٧ تحت رئاسة السيد الأستاذ عماد حسنى رئيس المحكمة وماهر الشريف رئيس النيابة ويسام جان أمين السر فى القضية رقم ٤٣٩٨ لسنة ١٩٨٧

حضر الأساتذة / سامح عاشور ، نجاد البرعى ، ضياء الدين داود ، منى عبد الحليم رمضان ، علم الدين زنط ، حسين حسان ، عبد الحليم رمضان بتوكيلات سابقة الإثبات وقدم الأستاذ / ضياء الدين داود توكيلا عن المتهم الأول ٤٩٣٣ أ لسنة ١٩٨٧

والحاضر عن المدعية بالحق المدنى قرر أنه لا يجوز إعمالاً لنص المادة ٣٠٢ / من قانون العقوبات تقديم أى دليل سواء كانت شهادة شهود أو غير ذلك لإثبات صحة ما أسند إلى المجنى عليها كما أنه اعمالاً لنص المادة ١٢٣ من قانون الإجرأءات الجنائية يسقط حق المتهم فى تقديم دليل صحة ما أسند ، إليه إذا مر خمسة أيام من تاريخ إعلانه بالجنحة المباشرة دون إعلان المجنى عليها والنيابة العامة بدليل ما قذف به والحاضر عن المتهم الأول قدم إعلان المدعية بالحق المدنى وقدم إيضا إعلان شهود وهم الفريق أول محمد فوزى السيد / شعراوى جمعة ، السيد / سامى شرف مدير مكتب الرئيس جمال عبد الناصر للمعلومات وهم حاضرون بالجلسة والمحكمة قررت سؤال الشاهد الأول بالآتى :



الشاهد الأول : الفريق أول محمد فوزى

ج : اسمى فريق أول متقاعد محمد فوزى امين فـوزى ٧٢ سنة ومقيم ٢٩ شـارع الدكتور محمد حجاب الحى الثانى مصر الجديدة ـ حلف اليمين

س : من وكيل المدعية بالحق المدنى : ما هى وظيفـة سيادتكم وقت أن كـان المشير عبد الحكيم عامر قائداً للقوات المسلحة ؟

ج : رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة من عام ١٩٦٤ ، ١٩٦٧ وعقب ذلك القائد العام للقوات المسلحة اعتباراً من ١٩٦٧/٦/١١ .

س : ما العلاقة التى كانت تربطكم بالمشير عامر ؟

ج : علاقة عمل فى حدود الوظيفة .

س : من وكيل المدعية : هل كانت تربطكم بالمشير علاقة خاصة ؟

ج : كلا .

س : من وكيل المدعية : هل تعلم كيف تعرف السيد المشير عامر على المدعية بالحق المدنى ؟

ج : كلا .

س : من وكيل المدعية : هل كنت تعلم كيف تم الـزواج بين السيـد المشير عـامر والسيدة / المدعيه بالحق المدنى ؟

ج : كلا .

س : من وكيل المدعية : هل تعلم أن للسيدة المدعية بالحق المدنى علاقة شخصية مع ممدوح مصطفى ؟

ج : كلا .

س : من وكيل المدعية : كيف كانت علاقتك بالمشير عامر حتى وفاته ؟

ج : علاقة حميدة للغاية إلى أن توفاه الله .

س : **من وكيل المدعية : هل علمت أن السيدة المدعية بالحق المدنى أنجبت من المشير .**

ج : كلا إلى أن أذيع ذلك رسمياً بعد الهزيمة .

س : **من وكيل المدعية : هل علمت أن السيدة المدعية بالحق المدنى حتى اليوم أنها كانت زوجه المشير عامر ؟**

ج : عقب وفاته أذيع هذا الأمر وانا علمت به .

س : **من وكيل المدعية : هل كانت لك علاقة فى يوم بالمخابرات العامة المصرية خلال عمل سيادتكم ؟**

ج : كلا . . ولكن كان لى علاقة بها فى حدود وظيفة العمل .

س : **من وكيل المدعية : هل تعلم شيئا عمن تدعى زهرة عبد الحميد ؟**

ج : كلا .

س : **من وكيل المدعية : هل تعرف شخصا يدعى محمد البهى ؟**

ج : أسمع عن الاسم فقط وليس لى علاقه به .

س : **من وكيل المدعية : كيف انتهت خدمتكم بالقوات المسلحة المصرية ؟**

ج : أنا تقدمت باستقالتى كوزير للحربية بتاريخ ١٣/٥/١٩٧١ وفى نفس اليوم تحددت اقامتى فى منزلى وفى يوم ١٦/٥/١٩٧١ اعتقلت بسجن أبى زعبل حبس احتياطى على ذمة القضية المدعى العام الاشتراكى ١٩٧١ وحكم فيها بتاريخ ٩/١٢/١٩٧١ صدر الحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة .

س : **من وكيل المدعية : هل قرأت الأعداد ٣٠٨٤ ، ٣٠٨٥ ، ٣٠٨٦ من مجلة روز اليوسف ؟**

ج : كلا .

س : **هل تعرف المتهم الأول عبد الله إمام ؟**

ج : صحفى معروف بمجلة روز اليوسف .

س : **من وكيل المدعية : هل توجد علاقة شخصية تربطك بالمتهم عبد الله إمام ؟**

ج : هو صحفى معروف وأنا كشخصية عامة نعرف بعض .

س : **من وكيل المدعية : علام جئت تشهد ؟**

ج : أنا جيت بناء على الإعلان اللى وصلنى من المحكمة .

س : **من الحاضر عن المتهم الأول : قمتم سيادتكم باعتقال المشير عامر بتاريخ ١١/٦/١٩٦٧ هل تواجدت المدعية بالحق المدنى آنذاك برفقته كزوجة له ؟**

ج : فى ٢٥/٨/١٩٦٧ كلفت بتطهير منزل المشير عبد الحكيم عامر من اثنى عشر ضابطا على المعاش متواجدين بمنزل المشير عامر بصفة دائمة ومعهم أسلحتهم ، كذلك جنود القوات المسلحة بأسلحتهم ، كذلك بعض المدنيين من بلدته أسطال

بأسلحتهم ، توجهت إلى المنزل ومعى قوة عسكرية وتمكنت بعد جدل مع هؤلاء الضباط من أن أنهى العملية ، كان الاعتبار الأساسى لإنهاء الموضوع بهدوء وسلامة هو وجود عائلة المشير عامر وزوجته وأولاده اللى أنا أعرفهم جميعاً ، من هنا كان الاعتبار فى التصرف فى هدوء بدون إزعاج وأحمد الله إن العملية تمت بسلام وأخذت وقتاً وانتهى حوالى الساعة ٤ صباحا .

والحادثة الأخرى كانت ١٩٦٧/٩/١٣ كلفت بنقل المشير عبد الحكيم عامر من منزله بالجيزة مما نسب إليه من محاولة العمل بقوة ضد الشرعية فى البلد توجهت ومعى رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة فى ذلك الوقت ، المرحوم عبد المنعم رياض ومعه قائد الشرطة بطلب نزول المشير عامر وفى هذه الواقعة كان يوجد ثلاثة شهود شافو شىء أخذه المشير عامر بنفسه ، كما قالت بنته إنه سم وفى هذه الأثناء أيضاً لم نلاحظ وجود السيدة المدعية بالحق المدنى ولم يكن لدينا أى فكرة عن علاقتها به وأن المشير عامر انتحر برغبته وسط أفراد عائلته الذين أعرفهم بمنزله بالجيزة .

س : **من دفاع المتهم : هل من ضمن أفراد عائلة المشير الذين ورد ذكرهم فى أقوال سيادتكم المدعية بالحق المدنى .**

ج : كلا .

س : **من دفاع المتهم : ورد على لسان السيدة برلنتى عبد الحميد فى تصريح لجريدة الوفد ان قرار رئيس الجمهورية الزعيم جمال عبد الناصر بعدم قيامنا بالضربة الأولى تسبب فى خسارة الجيش فى حرب ١٩٦٧ وبذلك فهذا السبب فى الهزيمة وأن الأمر ليس له سابقة فى العلوم العسكرية الشرقية والغربية وقت كنتم سيادتكم رئيس حرب القوات المسلحة فى ذلك الوقت ؟**

ج : هذا الكلام غير سليم وصادر عن جهة غير مخلصة وغير مسئولة ومن الناحية الموضوعية هذا الحدث بعيد كل البعد عن النتيجة التى وصلت إليها الحرب ، ففى يوم الجمعة ١٩٦٧/٦/٢ اجتمع الرئيس جمال عبد الناصر مع المشير عامر ومعه تسعة من قادة القوات المسلحة كنت أنا بينهم وأنذرنا بأن اسرائيل ستقوم بالضربة الجوية صباح ١٩٦٧/٦/٥ وبدأ فى القول أن على القاده عمل الإجراءات الوقائية لمثل هذا الحدث . انتهى هذا الحدث بأن ولا قائد من قادة القوات المسلحة اللى سمع هذا الإنذار وعلى رأسهم المشير عامر اتخذ الوقاية لهذا الاحتمال ، والمؤكد أنه فى يوم ١٩٨٧/٦/٥ كانت معركة دفاعية ومصر تطبق الخطة الدفاعية المصدق عليها عام ١٩٦٦ اسمها قاهر والخطة الدفاعية تعنى صد العدو ومنعه من الحصول على هدفه بالخطة الدفاعية لا تعنى قيامنا بضربات جوية

أو غيرها أى أن الرئيس ناصر ملتزم بالخطة الدفاعية ويرفض الخروج عنها إذن قيامنا بأى ضربات يعتبر خارج الموضوع .

س : سيادة الفريق هل لديك أقوال أخرى ؟

ج : لا تمت اقواله

امضاء : محمد فوزى



الشاهد الثانى : شعراوى جمعة

اسمى شعراوى محمد جمعة وزير الداخلية الأسبق ٦٢ سنة ومقيم بشارع نـزيه خليفة إمبان سابقاً .

س : **من دفاع المتهم : ما الفترة التى قضيتها وزيراً للداخلية ؟**

ج : الفترة من ١٠/٩/١٩٦٦ حتى ١٣/٥/١٩٧١ وكنت وزير مجلس الوزراء .

س : **من دفاع المتهم ما الذى تعلمه عن واقعة الدكتور محمد البهى وزير الأوقاف الأسبق ؟**

ج : كنا زملاء فى الوزارة خلال ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ وعند تغيير الوزارة تم تغيير الدكتور البهى إلى أن جاء يوم وحضر إلى الدكتور محمد البهى بمكتبى وأخبرنى أنه يسكن فى فيللا فى مصر الجديدة وتم شراء هذه الفيللا بواسطة سيدة علم أنها والـدة السيدة برلنتى عبد الحميد وأن شقيق المشير اتصل به وطلب منه أن يترك الفيللا إلا أنه رفض ، فهدده وأنا طلبت منه أن ينتظر حتى يبلغ الرئيس جمال عبد الناصر وبعد ذلك اتصلت بمكتب الرئيس عبد الناصر وأبلغته بالقضية المعروضة وبعد يومين اتصل بى المشير عامر وهو ثائر وقال لى قول للبهى بتاعـك ده ما يسيبش الفيللا ومحدش حايقرب له . وأبلغت الدكتور البهى بذلك وانتهى الأمر وفى عام ١٩٧٧ قابلت الدكتور البهى واهدانى كتـابا عن الـواقعة وقـال لى إن الواقعـة تكررت بأسلوب آخر بأنهم جابوا طوب وزلط ورمل لإرغامه على ترك الفيللا فعمل كتاب ووزعه على المسئولين فى الدولة .

س : **من دفاع المتهم : إبان عملك كوزير للداخلية هل تناهى إلى علمك وجود زوجة أخرى للمشير عبد الحكيم عامر ؟**

ج : حتى فبراير ومارس ١٩٦٧ لم أسمع شائعة وفى مارس ١٩٦٧ جاء إلى احد الأفراد السياسيين ومعه منشورات مكتوبة وقال : هل تعلم أن المشير عبد الحكيم عامر متزوج من برلنتى عبد الحميد : ولم أصدق هذه الشائعة وحولت الأمر للتحرى

عن هذا الموضوع للمباحث العامة فعرفت أن المنشور يوزع بواسطة إحدى السيدات بعابدين وقامت المباحث العامة بتفتيش المنزل ، وطلبت الاتصال بالنيابة العامة للحصول على الإذن بالتفتيش ولما كان الموضوع حساسا أنا أشرت على المنشور بتأشيرة للسيد الرئيس جال عبد الناصر وأرسلتها إليه وانتهى الأمر .

س : من دفاع المتهم : ما الأمر الذى انتهت إليه التحريات ؟

ج : التحريات كانت موجهة إلى معرفة مصدر هذا المنشور لأنه كان يرسخ فى ذهنى أن الأمر لا يعد شائعة ليس لها دليل على أساس أن هذا الأمر يسىء للمشير عامر .

س : من دفاع المتهم : بصفتك كنت وزيرا للداخلية هل تعلم أن السيدة نفيسة عبد الحميد كانت تسافر وتعود بوصفها زوجة للمشير عبد الحكيم عامر ؟

ج : كان يشاع أنها كانت تسافر إلى الخارج مع شقيق المشير عامر على أنها زوجته .

س : من وكيل المدعية : ما هى علاقتك بالمشير عامر وعبد الله امام ؟

ج : كنت على معرفه قوية بالمشير أنا أعرفه من عام ١٩٤٨ والسيد عبد الله إمام صحفى .

س : من وكيل المدعية : ذكرت أن الدكتور البهى قابلك وأهداك هذا الكتاب أين تم هذا اللقاء ؟

ج : ما أنا قلت إنه قابلنى صدفة وبعد كده كنا نتقابل بشكل غير منتظم .

س : من دفاع المدعية : هل سبق واقعة استغلال نفوذ بخصوص هذه الواقعة من السيد المشير عبد الحكيم عامر أو المدعية بالحق المدنى .

ج : ما أنا قلت إن السيد المشير اتصل بى قال لى قول للدكتور البهى معدش حد حيتكلم

س : من وكيل المدعية : ذكرت فى أقوالك أنه حدث اعتداء فى غضون ١٩٧٧ على الفيللا التى كان يقطن بها الدكتور البهى هل علمت بهذه الواقعة بصفتك الرسمية أم عن طريق الدكتور البهى .

ج : فى عام ١٩٧٧ لم يكن لى صفة رسمية .

س : من وكيل المدعية : هل تعلم أن هناك ثمة دعاوى بخصوص الفيللا أمام القضاء الإدارى وحكم فيها لصالح المدعية بالحق المدنى .

ج : كلا .

س : هل لديك اقوال أخرى ؟

ج : لا . تمت أقواله

امضاء : شعراوى محمد جمعة



الشاهد الثالث : سامى شرف

إسمى عبد الرءوف سامى شرف ٥٨ سنة وزير سابق مقيم ٦ شارع محمد جلال مصر الجديدة بطاقة عائلية ١٦٥٤ مصر الجديدة ـ حلف اليمين

س : **من وكيل المدعية : ما علاقتك بكل من المدعية بالحق المدنى والمتهم الأول عبد الله امام ؟**

ج : أنا معرفش السيدة المدعية بالحق المدنى على وجه الإطلاق ولكن أعرف المدعى عليه الاول وهى علاقة صداقة عادية بدأت بعد ١٩٨١ .

س : **من وكيل المدعية : هل لديك ثمة معلومات عن علاقة المدعية بالحق المدنى بالمشير عامر ؟**

ج : تقريباً حتى شهر أغسطس ١٩٦٧ لم يكن عندى أدنى علم عن هذا الأمر .

س : **من وكيل المدعية : هل تناهى إلى علمك عقب هذا التاريخ أمر بهذا الخصوص ؟**

ج : تقريباً فى شهر اغسطس ١٩٦٧ عرفت أن السيدة المدعية بالحق المدنى كانت محتجزة آنذاك فى مبنى المخابرات العامة بعد أن نسب إليها توزيع منشورات تطلب مقابلة القائد والزعيم / جمال عبد الناصر وأنا علمت بهذا الأمر بصفتى مديراً لمكتب القائد / جمال عبد الناصر .

س : **ما طبيعة المنشورات التى نسبت للسيدة المدعية بالحق المدنى بتوزيعها ؟**

ج : استقاله المشير عامر فى نهاية ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ .

س : هل تمت مقابلة المدعية بالحق المدنى بالسيد رئيس الجمهورية آنذاك ؟

ج : لا . . ولكن أنا كلفت من الرئيس عبد الناصر بمقابلتها وقابلتها فعلاً فى مبنى المخابرات .

س هل دار بينكم حوار بخصوص الدعاوى المطروحة أمام المحكمة ؟

ج : أنا كانت أول مرة أعرف إنها زوجة للمشير عامر .

س : **ما طبيعة هذا الزواج ؟**

ج : معرفش .

س : **من دفاع المتهم : هل لديك ثمة معلومات حول قيام الرئيس عبد الناصر بمباركة هذا الزواج ؟**

ج : كلا .

س : **من دفاع المتهم : كيف بدأت العلاقة بين السيدة برلنتى والمشير ؟**

ج : معرفش ، لكن على ما أذكر أن هذه الأمور تناولها التحقيق فى قضية انحراف جهاز المخابرات .

س : **من دفاع المدعية : متى توليت الإشراف على جهاز المخابرات المصرية ؟**

ج : لم أشرف فى يوم من الأيام على جهاز المخابرات .

س : **من دفاع المدعية : جاء فى بعض التحقيقات الصحفية أنكم كنتم تستأجر شقة بالطابق الثانى بالعمارة ١١٠ شارع النيل للتصنت على السيدة برلنتى وهى أسفل شقة المدعية ؟**[(١)]

ج : لم يحدث .

س : **من دفاع المدعية : ما طبيعة عملك فى الفترة من يناير ١٩٦٤ حتى مايو ١٩٧١ .**

ج : من سنة ١٩٥٥ حتى ١٩٧٠ كنت سكرتير الرئيس جمال عبد الناصر للمعلومات ثم مديرا لمكتب الرئيس وطبيعة العمل تتطلب تلقى المعلومات والتقارير من أجهزة ووزارات الدولة وعرضها على الرئيس عبد الناصر ثم تلقى توجيهاته لابلاغها للجهات المعنية .

س : **من دفاع المدعية : هل يجوز لغير رجال المخابرات الاطلاع على ملفاتها ؟**

ج : هذا الأمر محل تحقيق أجرته النيابة العامة .

س : **من دفاع المدعية : هل تعرف زهرة عبد الحميد ؟**

ج : لا .

س : من دفاع المدعية : هل تربطك علاقه بالدكتور البهى ؟

ج : هو من بلد جنب بلدى ومفيش علاقة أخرى .

س : **من دفاع المدعية : هل نما إلى علمك أى شكاوى بخصوص الفيللا استئجاره ؟**

ج : لا .

س : **هل لديك أقوال أخرى ؟**

ج : لا . تمت أقواله .

إمضاء سامى شرف

---

(١) الواقعة قامت بها المخابرات العامة ورواها صفوت الشريف بالتفصيل فى أقواله فى التحقيقات التى أجريت معه فى قضية انحراف المخابرات



الاستاذ / عبد العليم رمضان

هو فيه نقطة نظام ، إن مسألة المدعى المدنى آخر من يتكلم هذا شىء غير متبع فى القانون ، فمن المقرر أن المتهم هو آخر من يتكلم كما أننا أعلنا شهودا وأعدنا اعلانهم : السيد صفوت الشريف وزير الإعلام والمستشار عبد السلام حامد كما أننا أعلنا المدعية بالحق المدنى لإحضارها لسماع شهادتها فالمدعى المدنى يُسمع كشاهد وفق نص المادة ٢٨٨ إجراءات ومن حقنا أن نسمعها بعد حلف اليمين فالمدعى المدنى يتميز عن الشاهد وفى تأصيل المادة ٢٨٨ إجراءات كانت محكمة النقض أرست قاعدة بأن المدعى المدنى يُسمع كشاهد قبل تقنين هذه المادة .

وكانت الفكرة أن المدعى المدنى وهو صاحب مصلحة فى الدعوى المدنية لا يجوز أصلاً أن يشهد على حقه ، فمحكمة النقض قالت لا ، لأن فيه تمييزا بين شخصيته عندما يكون مدعيا ويدعى ويزعم كيفما شاء دون حساب ولكن حين يحلف اليمين يعامل معاملة شاهد الزور من أجل ذلك الدعويان متحركتان من قبل المدعية بالحق المدنى فهى لا تعتصم أبداً بحصانة وليس هناك تمييز بينها وبين أى شاهد أو غيرها .

ولما كنا قد أعلناها فنصمم على حضورها أو إحضارها لأن هذا الحق متعلق بحق من حقوق الدفاع ، إذ كان القانون أباح لنا أن تسأل المدعية بالحق المدنى ، فإن تمسكنا بهذا الحق يوجب أن تُسمع كشاهدة ، ايضا يهمنا سماع شهادة الأستاذ / عبد السلام حامد المدعى العام الاشتراكى طلبنا سماع شهادته وأعلناه مرتين وأعلن مرة أخرى لجلسة اليوم ، وفى هذا الوقت من ضمن المسائل المثارة فى هذا النزاع التحقيقات الصحفية التى كتبها عبد الله امام فى مسألة عبد السلام حامد والمتعلقة بالتحقيق فى القضية الخاصة بانحراف جهاز المخابرات يهمنا شهادة الشاهد بالضرورة أيضاً صفوت الشريف مطلوب شهادته ولا يعتصم بحصانة فى مجال الشهادة لأننا لا نتهمه إنما نريد أن نسمع شهادته بعد اعلانه مرتين .

إن المحكمة لا تحاكمه كمتهم إنما تسمعه كشاهد والشاهد حين يتخلف عن الحضور لسماع شهادته توقع عليه الجزاءات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات .

يهمنا أساساً الاستماع إلى شهادة المدعية بالحق المدنى بناء على الحق المخول للمتهم نفسه فى استماع شهادتها ، خاصة بعد أن تحلف اليمين ، وقد دعاها المتهم إلى الحضور بتكليف قانونى يوجب عليها الحضور ويتمسك الدفاع بحق سماعها واتخاذ الاجراءات معها سواء بتغريمها أو ضبطها وإحضارها ، كذلك فإن الدفاع يتمسك بسماع شهادة السيد الأستاذ / عبد السلام حامد المدعى العام الاشتراكى للشهادة بعد حلف اليمين وهو صاحب مصلحة كشاهد ولا عصمة لسيادته من الشهادة تحت أى دعوى ، حتى ولو كان منتمياً للسلطة القضائية ، وهو ليس منها ولا يعتبر فى وظيفته كمدعى عام اشتراكى من المستشارين أعضاء الهيئات القضائية المتمثلة فى قانون السلطة القضائية ، ونحن نعلم بوجود سابقة فى القضاء المصرى سمحت فيها محكمة جنايات القاهرة للدفاع عن الرئيس السابق أنور السادات إبان اتهامه فى قضية الاغتيالات المعروفة بقضية مقتل أمين عثمان بشهادة المرحوم محمد كامل قاويش رئيس النيابة ، الذى حقق فى هذه القضية كما ادعى دفاع المتهم بطلب سماع شهادة صفوت الشريف وزير الإعلام لإثبات ونفى الوقائع محل دفاع المدعية بالحقوق المدنية والتهم الواردة فى سلسلة مقالاته ويتمسك الدفاع بهذه الطلبات ويلتمس من عدالة المحكمة توقيع الجزاءات على الشهود الذين أُشهِدوا وتخلفوا عن الحضور لأداء واجب وأمانة الشهادة مما يعطل الفصل فى الدعوى .

الأستاذ / نجاد البرعى

نحن نثبت هذا الكلام باعتباره دفاعاً جوهرياً تلتزم المحكمة بالرد عليه والدفاع الجازم الصريح هو الدفاع الذى نصر عليه ، والذى قالت فيه محكمة النقض إنه يقرع سمع المحكمة ، فيه طلب كنا أوردناه ولم يأخذ حقه ، وهو طلب إلزام المدعية بالحق المدنى أن تقدم وثيقة زواجها من المشير عبد الحكيم عامر ، فى حينه فسر الطلب أنه نوع من التشهير بالمدعية بالحق المدنى والتشهير غير وارد ، لأننا استدعينا إلى هنا ولسنا نحن الذين أتينا ، ولأننا كمدافعين نتعلق بأى طوق نجاة يوصل هذا المتهم لشاطىء البراءة . . . لماذا طلبنا إلزامها أصلا بتقديم وثيقة زواجها من المشير عامر . أولاً وفق نص المادة ٢٠ ، ٢١ من قانون الإثبات فمن حقنا أن نطلب هذا الطلب ونوضح أسبابه وخاصة إذا كانت الورقة مشتركة بيننا وبينها ، والصفة والمصلحة هى الأساس الذى تُقام عليها الدعاوى . فلا تقبل أى دعوى لا يكون لصاحبها مصلحة فيها ، فالمدعية تتداعى هنا بصفتها زوجة للمشير عبد الحكيم عامر وهذا ورد نصاً فى عريضة الجنحة المباشرة عندما قالت : إن ما جاء بهذا

المقال فيه اتهام للطالبة ولزوجها المشير عبد الحكيم عامر فإذا ما تداعى إنسان بصفة فلا يقبل منه هذا التداعى وفق ما هو مشهود عند الناس بل يجب أن تتداعى بورقة رسمية تؤكد هذه الصفة .

الخلاف وارد ، هل كانت برلنتى عبد الحميد زوجة للمشير عامر أم لا ، حتى تنسب لنفسها قيام رابطة زوجية بينها وبين المشير عبد الحكيم عامر ؟ هذه المسألة محل شك كبير جداً .

أنا أقول ربما ، وهذا تحت مسئوليتى ، حتى أنها لم تكن متزوجة المشير عامر بورقة عرفية ، مقدم لسيادتكم حافظة مستندات بها مقال للأستاذ / محسن محمد رئيس تحرير الجمهورية فى مقال « من القلب » وارد فى هذا المقال أن المشير عبد الحكيم عامر لأنه كان يخشى من أن يتزوج برلنتى عبد الحميد ، ولأنه كان يتصور أن هذا الزواج به مساس به وبمستقبله زوجها لأخيه مصطفى عامر ثم لما أصبحت حاملا وافق المشير على أن يقيد الولد باسمه وهذه إحدى الروايات وهى تقول إنها تزوجته بعقد عرفى وقع عليه شقيقاه مصطفى عامر وعلى عامر .

وهناك رواية عبد المنعم أبو زيد سكرتير المشير الذى قال إن برلنتى عبد الحميد حاولت أن تتزوج المشير عامر لمدة ست سنوات ، وكانت تضع له أحجبة تحت الفراش وأن والدتها وسطت الناس ليتزوجها ، ثم عندما أعيتها الحيل تفتق ذهنها عن إنها لا تتزوجه بورقة عرفية إنما تتزوجه بصورة فوتوغرافية ففى عيد ميلادها اتصورت هى وشقيقاه مصطفى عامر وعلى عامر ، واعتبرت أن هذه الصورة بمثابة عقد زواج وشقيقاه شاهداه ، كل هذا يشكك فيما إذا كانت زوجته أم لا ، حتى يصح لها أن تتداعى بهذه الصفة ولا يصح الارتكان إلى ما شاع على ألسنة العامة من أنها زوجة بعقد عرفى فهذه الشائعات هى التى تطلقها . والصحفيين بيقولوا برلنتى قالت لى إنها زوجة والذى ساعد على تأكيد هذه الشائعة أن برلنتى لها من المشير ولد ، فالناس تصورت ما دام لها ولد فمعنى هذا أنه تزوجها فمن الثابت فى الشريعة الغراء أن الولد للفراش وليس للزوجية .

إن برلنتى عبد الحميد تريد أن تؤكد أنها زوجة للمشير عبد الحكيم عامر وذلك بأن تتداعى أمام محكمة بأنها زوجة للمشير ثم يصدر حكم سواء بالبراءة أو الإدانة مصداقاً لقولها . . .

أنت زوجة للمشير ، أعطينا وثيقة عرفية أنا أقبلها منك ليست هناك وثيقة فأنت لا تستطيعين أن تتداعى بصفتك زوجة للمشير عبد الحكيم عامر ربما يكون هناك ثمة زواج

شفوى . . . تأتى وتقول إنه كان متجوزنى شفوى ويأتى مصطفى عامر وعلى عامر ويشهدا ليقررا أن المشير كان متزوجها شفويا ، ونحن شهود هذا الزواج حتى فى هذه الحالة يكون هناك مجال للشك ، أنا أعول عليه أهمية كبيرة لأنها تداعت بصفة حتى الآن لم تثبتها أنا قلت إنها زوجة للمشير عامر بعقد عرفى فإذا ما تبين أنها حتى لم تكن أساساً زوجة للمشير عامر فإنه يكون فيه مجال للشك لأنها نسبت زواجها للمشير بدون إن يكون موجود أصلاً .

فيه مسألة أخرى كانت عدالة المحكمة قد صرحت لنا باستخراج صورة رسمية من تحقيقات انحراف جهاز المخابرات ثم تقدمت بطلب للمخابرات ومرفق به صورة من تصريح الهيئة الموقرة فالمخابرات بدلاً من أن تخاطبنى راحت خاطبت عدالة المحكمة بخطاب وصف بأنه سرى ، قالت فيه إنها لم تكن جهة تحقيق ونحن بالتالى لا نحتفظ بثمة أوراق ،إنما يؤسفنى أن ما ورد بهذا الخطاب عار عن الحقيقة ، وأن الذى أجرى التحقيق هو المهندس / حلمى السعيد بالمخابرات وقد ندب بعد ١٩٦٧ ليكون جهة تحقيق لأنه حقق وكتب نتيجة تحقيقه وأن هذا الخطاب تكذبه المدعية بالحق المدنى نفسها ، لأنها قالت إنه حقق معها فى المخابرات ومن هنا فأنا أطلب أن تصرح لى المحكمة باستنساخ صورة من هذا الخطاب كى أجرى شئونى مع من أصدره باعتباره قد ارتكب ما هو منصوص عليه فى المادة ١٢٣ عقوبات لأنه يمتنع عن تنفيذ أمر المحكمة أو يدلى بمعلومات غير صحيحة .

الأستاذ / عبد العليم رمضان

مسألة المخابرات ولأنها كانت جهة تحقيق لذلك طلبنا سماع شهادتها وندفع بعدم قبول الدعوى المدنية والجنائية لدفع الأولى وتحريك الثانية من غير ذى صفة حيث زعمت أنها زوجة للمشير فى قذف أو سب ، حيث إنها لم تثبت هذه الصفة المدعى بها لعدالة المحكمة لأنها يتعين لتحريك الدعوى المدنية أن تتحرك بدعوى صحيحة مقبوله شكلا .

ـ مسألة المخابرات وردت فى كلامها ، هى بتقول إنها استجوبت هناك ، كان لها دور فى حياتها مع المخابرات لذلك فقد دعونا سلطة التحقيق وأريد من عبد السلام حامد أن يشهد أمام محكمة الجنح فى هذه الوقائع .

الحوافظ الأثنى عشرة بها أحاديث للست أجرت بها تحقيقات صحفية تاريخ صدورها سابق على العددين المنشور فيهم الكلام محل المساءلة ، هذا الكلام ينطبق عليه ما ورد فى المادة ٣ إجراءات ، نفس الكلام نشر قبل كده من سنة أو سنتين وأعيد نشره بمختلف الصور فى مجلات ، ومع ذلك لم تتوجه المدعية بالحق المدنى ولم تشتك للنيابة

العامة ، حيث أن القذف والسب شرط حق الشكوى فيه ينقضى بمضى ٣ شهور وحيث المنشورات المنشور بها نفس الكلام فى عريضة دعواه إذا كان ذات الكلام منشور ، يكون سقط حقها فى تقديم الشكوى لذلك نحن ندعى بعدم قبول شكوى المدعية بالحق المدنى للدعويين العموميتين لأنه نشر بعد سنتين لاحقتين على نشر ذات الكلام فى عريضة دعواه وتحقيقات المتهم الصحفية وبأن هذا الكلام المنشور بالصحف والمجلات الزاخرة بها حوافظنا الأثنى عشرة .

نجاد : على أية حال سوف يفتتح المرافعة الأستاذ سامح عاشور ثم الأستاذ ضياء الدين داود ثم أنا ثم الأستاذ عبد الحليم رمضان ليكون مسك الختام .



الأستاذ سامح عاشور :

الحقيقة استدرجت فى هذه المعركة القضائية من الممثلة برلنتى عبد الحميد ، فالسيدة برلنتى عبد الحميد منذ سنوات ليست بعيدة كانت من النجوم ، كانت تتزاحم عليها عقود الأفلام السينمائية والأضواء كانت حولها ، وقد مضت سنوات وأصبح شأنها شأن كثير من الممثلين الذين انزوى عنهم الضوء ، لكن جاءت المقالات فرصة لأن تظهر فيها مشاريعها لإنتاجها فجاءت بنا فى قضية قديمة من سنة ٨٥ إذا كان لها حق من سنة ٨٥ ، وأنا سوف أتكلم عن القصد الجنائى الخاص . من قال إن ما نشر فى المجلات وما نشر سنة ٨٥ يتعلق بها ، الحقيقة أن كل ما كتبه عبد الله إمام يتعلق بالمشير عامر ، فلو أنصفنا فنحن أمام ادعاء بقذف فى حق المشير عامر وهذا هو حق النقد ، هل أستطيع أن أتناول تصرفات عامر دون أن أذكر من اقتحم حياته الخاصة ، عندما يقال إن الرجل الثانى فى مصر فى الستينيات قد تزوج أم لم يتزوج ، قد تعرف على امرأة من طريق المخابرات وأنه سخر جهاز المخابرات لصالحه الشخصى وأنه استخدم أجهزة الدولة ثم أقوم أحذف اسم برلنتى ، لن يكون ذلك تحقيقاً . لكن عبد الله إمام وهو ناقل لكل هذه التحقيقات سواء على لسان شعراوى جمعة أو غيره لا يستطيع أن ينفصل عن واجب إعادة قراءة التاريخ ، لأن أنا لا أتصور أن رجلاً وصل إلى أعلى مستوى عسكرى ويقود القوات المسلحة ويقوم بهذه التصرفات المفزعة ، وهذه التحقيقات فيها مسئولين كبار ، ضمنهم وزير إعلام وثقافة كل مهمته إنه يصّور برلنتى فى أوضاع مخلة ، أو يقوم بدور مخجل ويضع هذه الوثائق بجهاز المخابرات ، ويسخر لإثبات أن برلنتى شريفة أم لا ، ويأتى ممدوح كامل ويتعاقد معها بعلم المخابرات وتسرق نقوده ، كل هذه الوقائع ليه لأن عبد الله إمام قالها . . هذه قضية لأن يكون هناك صفوت آخر وعبد الحكيم آخر إذا أنا لم أمارس حقى فى إعادة كتابة التاريخ أو قراءة الكتب لأن برلنتى كانت جزءا من كل ، هل أنا من حقى على فرض صحة القذف فى حق عبد الحكيم ، أنا ملزم أتبع قواعد الإثبات ، أنا بقول لأ مش مكلف أن أتبع نفس

الإجراءات لأنها تعرض القذف فى حقها ، فأنا هنا أمام قواعد إباحة ، نفس إطار الحديث عن الموظف العام وقد رأى الفقيه جوزيف برتل كان ليه تعليق للنصوص المتعلقة بالقذف فى حق « الشخصية » العامة ، إذا كان حقاً إن لآحاد الناس أن يطالبوا بحماية الشارع من مطامع الطامعين فإن الأمر يختلف فى ذى الصفة العمومية لابد أن يجد فى نفسه كفاءة النهوض عما يتولاه طبقاً أنا

قدمنا بعض المجلات الفنية الموعد والشبكة وفيها كلام لبرلنتى عبد الحميد لا نستطيع أن نقارنه بما نسبه إليها عبد الله إمام وهى تقول إنها « ملكة السكس البلدى » ده فى المجلة للأسف الشديد ، وده على لسانها هى برلنتى عبد الحميد شفت أفلامها واكتشفت إن كل مقومات هذه السيدة الحديث عن الجنس وكشف العورات . . شكراً لسيادتكم والتمس البراءة .



الأستاذ ضياء الدين داود :

الصورة الحقيقية للدعوى أن برلنتى اختارت ان تشق طريقها بوسائل الإعلام وأن تؤرخ وتكتب فى السياسة . وتطرح حكايتها الشخصية المتمثلة فى زواجها من عامر ، فهى اختارت كسر الحاجز الذى يحيط بكيانها الخاص ونفذت خارجه وأتـاحت للآخـرين أن ينفذوا إلى حياتها الخاصة ولكنها تريد أن تنفرد بساحة الإعلام تروى الوقائع من وجهـة نظرها كما تشاء ولكنها تحرم على الآخرين حتى ولو كانت مهمتهم الأساسية أن يخاطبوا الرأى العام وتحرم الرأى العام من أن يستمع إلى الكلمات وأن يوازن بين الحقيقة . عبد الله إمام كتب قصة عن حياة المشير وحياته هو وزواجه منها ومع احترامنا للفن وأهل الفن فمازال مجتمعنا المصرى يقف موقفاً متشدداً من أن تتزوج شخصية عامة أكثر من زوجة وخاصة من أهل الفن ، لازال مجتمعنا لايتقبلها فى حياته وهذا ما جعل المشير يخفى هذا الجانب من حياته ويستره تماما طالما هو على قيد الحياة .

هناك نزاع بين حقين : حق السيدة برلنتى عبد الحميد فى أن تكتب ما تشاء وأن تروى ما تشاء وأن تمنع ما تشاء عن أن يكتب فى مواجهتنا ما يشاء .

وحق الرأى العام وهو حق مقدس فى أن يستمع إلى الحقيقة وأن يرى الصورة من كل الزوايا ، ولذلك نبعت فكرة النقد التى تحمى المجتمع من الانحرافات والتى يخاطب بها الرأى العام .

المادة ١٠٢ حينما تثبت حق النقد فى مواجهة الموظف العام جاءت فى أكثر صور النقد ولم تكن الصورة الوحيدة وكانت أحكام المحاكم وأحكام الشراح معيناً ضخما يعين على تصور ما يعنيه حق النقد والموظف العام والكتب ثرية فى تحديد الشخصية العامة . أحد الشراح يقول فى بعض الأحيان يسعى بعض الناس إلى الشهرة فيجدون فى تقديم حياتهم

الخاصة مادة طيعة ألى تحقيق أغراضهم ، فلو كان هناك من الناس من يبحث عن الخطوة لدى الجمهور وهم يهدمون بأنفسهم حوائط حياتهم الخاصة ويحولونها إلى قطع من الزجاج الشفاف مثل هؤلاء الأشخاص إنما يضيقون بأيديهم من نطاق حياتهم الخاصة ويغدو من الصعوبة عليهم أن يقوا أنفسهم من ظنون النـاس أو تطفلهم عليهم لأنهم هم الـذين دفعوهم إلى ذلك .

ومع ذلك يمكن تعريف الحياة الخاصة للشخصية العامة بأنها كل ما يكون من المقبول نقله إلى الرأى العام .

إن نطاقى الحياة الخاصة والحياة العامة امران مرتبطان ومن ثم يصعب الفصل بينهما فى الحياة العملية إذ يبدو مستحيلا معرفة متى نبدأ الحياة الخاصة ومتى نبدأ الحياة العامة .

درجة الشهرة عند الشخص كلما كان الشخص مشهورا ، كان نطاق حياته الخاصة متسقاً مع حياته العامة ويرى « د. كمال حسـام الهوارى » فى بحث حق احتـرام الحياة الخـاصة أن الحق فى الخصـوصية وحق الـرأى العام فى أن يعلم حقـائق التاريـخ وأهم الشخصيات الشهيرة فى مجال الخصوصية هم أهل الفن بـأنواعـه ، فهؤلاء يبحثون عن الشهرة ويعتبر فى حكم الشخصيات الشهيرة من قد يصبح موضوعاً أو محلا للأخبار اليومية التى يهم الناس معرفتها ، فالجمهور له مصلحة عامة فى أن يعلم الأخبار والحقائق والقاضى يتمتع بسلطة تقديرية لتحديد الشخصيات العامة .

حق النقد حق مقدس ، أما إذا ضاق حق النقد إلى الحدود التى تجعل أن هناك رأيا من طرف واحد ، فهذه كارثة كبرى على الرأى العام وعلى الحقيقة التى يجب أن تتاح لها كل الفرص لتطرح على الرأى العام كاملة ويمكن تعريـف الشخصيات الشهيرة بأن تكون فى وضع يجعلهم محلا لأنظار الناس .

وضرب أمثلة كثيرة منهم أهل الفن وأهل السياسة فاختيار الشخص بنفسه أن يطرح نفسه على الرأى العام كما فعلت برلنتى عبد الحميد ، لأنها هى التى اختارت أن تتحدث عن علاقاتها مع المشير ، ولم يتحدث أحد عن حياتها مع عامر سواء كان ذلك بزواج أو بغير زواج ، وإنما هى التى سعت لتؤكد ذلك ، وأصبح من حق الآخرين أن يكتبوا الحقائق ، فإذا ثبت أن الفنان جعل من نطاق حيـاته الخـاصة كتـاباً مفتـوحاً ، فيجب أن نـرفض الاعتراف بالحق فى الخصوصية فإذا لم يستح وطالب بالحماية القانونية فيجب رفض هذا الطلب ، بل ذهب رأى إلى أنه لا يوجد فى حياة الأشخاص ما يسمى بالحياة الخاصة ، فإذا كان من آحاد الناس أن يحميه المشرع من مطامع الطامعين من ذوى الصفة الذين يختارون وسائل الإعلام ليطرحوا أنفسهم عليها وما يتصل بالحياة الخاصة يجب أن يعلمه الجمهور بغض النظر عن حياة الشخصية المشهورة أو ربطها الصغير .

فالمصلحة العامة وليست الشهرة هى أساس الإباحة ومن ثم فلا مجال للبحث عن الرضى من عدمه ، بحيث أن الشخص الذى اشتهر من خلال تقدمه لوسائل الإعلام هو بذاته الذى قدم هذه الشهرة لنفسه ، ومن ثم فقد أباح للآخرين أن يكتبوا ويردوا عليها ، ويناقشوها وما نحن بصدده لا يخرج عن أن المشير عامر كان رجلا له أهميةُ تاريخية فى فترة من تاريخنا ، له مسالك عامة وخاصة ، أصبح فى ذمة التاريخ ومن حق أى كاتب أن يتناول حياة المشير من زواياها المختلفة ، وهذا هو أساس الكتابة ، أساس كتابة عبد الله إمام وإلقاء ظلال على حياته الخاصة والمؤثرات التى أثرت فى حياة المشير فالعلاقات النسائية والزواج هما أحد المؤثرات الرئيسية التى يمكن أن تؤثر على شخص أو آخر ، فعبد الله إمام حينما تعرض لهذا لم يتعرض حتى إلا فى ضوء ماكتبته نفيسة عبد الحميد حواس وفى حدود القضايا التى طرحتها لم يتجاوزها ولم يقدم من عنده جديداً ، كل ما قدمه هو الحديث عن المشير عامر وزواياه المختلفة بما فيها هى ، ومن ثم كان تركيزه على هذه الخاصية .

فشخصية نفيسة عبد الحميد كشخصية ارتبط اسمها باسم المشير عامر شخصية سعت بنفسها إلى الصحافة المحلية والعالمية لتدلى بتصريحات عن علاقاتها الشخصية حول زواجها وحول إنجابها من المشير عامر وحول حياتها الفنية وحول نظرتها السياسية بحكم اقترابها من المشير عامر قد اختارت أن تضع حياتها وآراءها فى الضوء أمام الرأى العام

وإذا ما أقدم صحفى ليصحح وقائع - كما قال الشراح - حتى ولو كان لفظه لاذعاً فإن هذا لا يجرمه القانون لأن السياق هنا هو الذى يحكم ، وطالما أن الشخص محكوم بالهدف فيما يعتقده هو حتى ولو كان لفظه لاذعاً فلا يلام على ذلك ولا يلام إلا الشخص الذى قدم نفسه للرأى العام ، لأنه كسر حاجز الخصوصية وأباح نفسه للآخرين ووضع نفسه فى زجاج يكشف كل حياته ، هذا هو نطاق الحياة الخاصة ونطاق المادة ٣٠٢ أوضح لحضراتكم ولزملائى الإفاضة بالحديث .



الأستاذ نجاد البرعى :

سيادة الرئيس يهمنى قبل أن أبدأ أن أتقدم باعتذار حقيقى إلى عائلة المشير عبد الحكيم عامر ، وأتمنى مخلصاً أن يصل اعتذارى هذا إلى تلك الزوجة الكريمة الحقيقية الصادقة التى لم يعرف أحد اسمها حتى الآن والتى لا تشير إليها الأوراق إلا باسم الحاجة تلك السيدة التى خرج المشير عبد الحكيم عامر من بيتها ليلة ٢٣ يوليو مع زملاء له ليقوموا بالثورة المجيدة بزمالة جمال عبد الناصر والتى خرج المشير من ذات البيت فى يوم من أيام يونيه سنة ١٩٦٧ مقبوضا عليه بتهم أقلها محاولة قلب نظام الحكم ، ذلك أن ما سوف أتعرض له بالحق والصدق قد يجرح إحساس تلك العائلة التى لم يرتفع لها صوت من سنة ١٩٦٧ ليتحدث عن المشير أو يتاجر بعلاقته معها أو يتكلم أبناؤه منها وهم أبناؤه حقا وصدقا لا زوراً أو ادعاء .

بعد إذن المحكمة أطرق موضوعا خاصا بالقصد الجنائى فى جرائم العدوان على الشرف والأعتبار أتكلم عن أنه إذا كان ما كتب يعتبر تاريخا لحياة برلنتى عبد الحميد لو كانت برلنتى عبد الحميد تستحق أن يكتب لها صحفى فى مستوى عبد الله إمام صفحات من مجلة سياسية فى مستوى روز اليوسف .

فالقصد الجنائى فى جرائم العدوان على الشرف والاعتبار يتحقق شأنه شأن أى قصد جنائى آخر بالعلم والإرادة أن يعرف المته أن جريمته تقع على حين يحميه قانون وإرادة هذا الفعل والعلم بماديات الجريمة ، ومن أخص ماديات الجريمة أن يعلم المتهم أن ما نشره يوجب عقاب المجنى عليه ، فإذا ما كان المتهم يعلم أن ما نشره لا يوجب لاحتقار وعقاب المجنى عليه ، فلا جريمة لأن القصد الجنائى هنا قد انهدر ، وأسمحوا لى أن أتكلم عن القصد الجنائى فى جرائم العدوان على الشرف والاعتبار وأن أقرر أن قضاء النقض قد تذبذب حول هذا الموضوع فكان يضيق عندما تضيق الديمقراطية وكان يوسع كلما وجد المجال رحبا للتوسع . سنة ١٩٢٤ بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨ محكمة

النقض قضت ببراءة صحفى ، قال إيه الصحفى ده ؟ وصف الأغلبية البرلمانية التى كان يتزعمها سعد زغلول فى مجلس النواب بعبارات قال فيها إنه يعبد الحكومة ولا يحب الوطن وأنه جائع منحط ، يقصد سعد زغلول ومجلس النواب الذى يرأسه سعد زغلول فهو جائع منحط .

وقد برأت محكمة الجنايات ومحكمة النقض أيدت وقالت إن القصد الجنائى لا يتوافر بمجرد علم ناشر هذه العبارات بأنها شائعة ومقذعة بذاتها بل يجب بحث الدعوى والسبب الذى قيلت من أجله تلك العبارات والظروف والمناخ قبل الحكم على الصحفى .

بعد ذلك فى حكم شهير جدا بمحكمة النقض وصف رئيس وزراء مصر فى ذلك الوقت أنه وحماره يتراكبان فمرة يكون هو إلى أعلى ومرة يكون الحمار إلى أعلى .

ولكن المحكمة لما برأت الصحفى قالت : إن تلك العبارات هى لون من النقد السياسى قد يشتط كاتبه فى بعض الأحيان .

وفى سنة ١٩٣٠ عندما حدث الانقلاب الدستورى وألغى دستور سنة ١٩٢٣ فى ظل هذا المناخ ضيقت محكمة النقض هذا القصد وقررت أن القصد الجنائى فى جرائم الشرف والاعتبار يتوافر إذا ما كانت هذه العبارات شائنة ومقذعة بذاتها .

ألغى دستور سنة ١٩٣٠ وأعيد دستور سنة ١٩٢٣ فعادت محكمة النقض إلى التوسع . الذى يعنينى هنا أن محكمة النقض اقامت نظرية كاملة لحسن النية وهذه نظرية مهمة ولم تأخذ حقها بحثا ودراسة وقالت إن حسن النية من كليات القانون وأنه معنى لا يختلف بين الجرائم وأنه يكفى أن يكون الشارع قد ارشد إليه وضبط عناصره ، لكى يتحتم أن يمتد أثره إلى كل الجرائم واستندت إلى المادة الخاصة ٦٣ ع التى تبرىء الموظف من المسئولية إذا فعل فعلاً من شأنه الإضرار بالأفراد ولكنه تصور وفق باعث مشروع أنه يتصرف فى أمر واجب فعله ، وقالت إن هذه المادة إنما هى النظرية العامة لحسن النية التى يمتد أثرها إلى كل الجرائم .

اذا كان الصحفى حين نشر ما نشر ، لم يكن مدفوعا بدافع ممقوت وكان قد تأكد من مصدر ما نشره أو على الأقل يكون قد بذل غاية ما فى وسعه إلى هذا التأكد .

والمحكمة قد برأت هذا الصحفى لأنه نشر إذن تموين فى وثيقة وقال إن وزير التموين يصدر أذونات التموين على بياض ووزير التموين كذب ذلك ، فعاد الصحفى ليقول احنا عندنا أذون سوف تنشرها فيما بعد ، ثم تبين أن هذا الإذن مزور ومع ذلك فقد برائته المحكمة وقالت إنه حاول ما فى وسعه أن يتوخى الحقيقة .

هذه المسألة نحاول أن ننزلها على موضوع برلنتى بتشتكى هى من أن المتهم قد نشر وقائع تمسها لو صحت وهى صحيحة لأدت إلى احتقارها ، لكن هنا أنا أقول إن المتهم قد بذل غاية وسعه فى التحرى وقد نسب كل ما كتبه إلى مصادره وأنه ودون الدخول فى مسألة الشخص العام ، أريد أن أتكلم فى نقطة أن كل ما أثارته المدعية بالحق المدنى ثابت والأكثر على ذلك أن ما فعله عبد الله إمام لا يعدو أن يكون دفاعاً شرعياً عن المجتمع ككل من محاولة تسميم أفكاره وهذا دفاع شرعى لصالح المجتمع ككل وفى هذا الصدد أطرح على حضراتكم أربع وقائع .

الأولى : واقعة ممدوح كامل

الثانية : هل كان واحد من المسئولين يعلم أو لا يعلم .

الثالثة : أنتحر أم لم ينتحر ولماذا انتحر ؟

الرابعة : تحقيقات المخابرات ؟

والوقائع دونتها السيدة برلنتى عبد الحميد وروتها سواء لصحفى أو فى مذكرات منشورة ، وكل ما عمله عبد الله إمام أنه قال لها إن ما تقولينه ليس صحيحاً وليس فقط محرفا لكن مكذوب من أساسه .

اول حكاية: ممدوح كامل .

السيدة برلنتى عبد الحميد فى حديث إلى مجلة الوطن العربى قالت إنه أنا فى فترة الجفوة ما بينى وبين عبد الحكيم عامر ، تقدم إليها مليونير فرنسى من أصل جزائرى وعرض عليها الزواج ، شريطة أن تسافر معه ، لكنها قالت إن عواطفها مع المشير عبد الحكيم عامر كانت مشبوبة وقد صعب عليها أن تترك مصر وفيها المشير عبد الحكيم عامر يتنفس هواءها ، يا سيدى كل ما فعلناه أن قلنا للرأى العام قصة هذا المليونير المزعوم القصة رواها بتفصيلها السيد صفوت الشريف فى تحقيق أجرى معه فى مبنى المخابرات ، والقصة فى حقيقتها أن برلنتى عبد الحميد عندما تمكنت من عقل المشير وعندما تحكم هواها مع المشير وخشى صلاح نصر أن أسرار الدولة قد تتسرب عن طريقها ، حاول أن يقنع عامر أن برلنتى ليست أهلا لصداقته . فتراهن على مبلغ من المال أنه يستطيع أن يقوم صلاح نصر بتصوير برلنتى مع شخص آخر ، ودى كانت مسألة متبعة مع المخابرات .

وهى قالتها لما جابت سيرة الراقصة « سين » وكان يحيى ممدوح كامل وهو اليوم مدير فى شيراتون ، ممدوح كامل كان يعمل فى المخابرات مترجم وكان يميزه شعره الأصفر ، كلف أن يقيم علاقة مع برلنتى ، راحو جابو إحدى مندوبات المخابرات اسمها ريرى قالوا لها تجيب برلنتى ازاى ، قالت : دى فيه واحدة بتجيبها اسمها رفيعة هانم فجابوا الست دى .

قالت إن برلنتى لا تأخذ فلوس إنما تأخذ هدايا ، صفوت الشريف نزل وأخذ خمسمائة جنيه من أموال المخابرات واشترى سلسلة ومصحف وأعطاهم لممدوح كامل ليقدمهم لبرلنتى ولما وصلت المسألة ، قالت له نكون أصدقاء لا أريد هدايا . عندما نشرت هذا الكلام فى روز اليوسف لم أذكر اسم رفيعة هانم أو صفوت الشريف إنما أنا عايز أقول إن هذه السيدة ليست كاتبة للتاريخ ، إنما هى تروج بضاعة مغشوشة وفيه كتاب اسمه ما لم تنشره الصحف ، فى هذا الكتاب أجرت فيه حواراً مع مؤلفه حول علاقتها مع المشير من ضمن ما قالته هى إن جمال عبد الناصر كان يعلم أنى كنت زوجة للمشير وإنه كان بيتصل فى بيتنا وأنا كنت بأرد ، وفى إحدى المرات قال لى مش تسيبيه شوية يا متوحشة ، ولكن الحقيقة أنها تروج بضاعة غير صحيحة ، لا عبد الناصر كان يعلم ولا أحد من المسئولين يعلم والأكثر من ذلك إن المشير كان يحرص بشكل فظيع ألا يعلم أحد أنه له ثمة علاقة ببرلنتى عبد الحميد .

واقعة عبد المنعم ابو زيد

عبد المنعم أبو زيد كان شماشرجى عبد الحكيم لم يخف عنه شيئا ، وقدم هذا الرجل إلى محكمة الحراسة وفيه مذكرة ، أنا قدمتها لحضراتكم فيها كل ما حاق به من عذاب من السيدة برلنتى ، سنة ١٩٦٣ كلف المشير عامر عبد المنعم أبو زيد سكرتيره الذى لم يكن يخفى عنه أى شىء أن يؤجر فيللا لأن فيه خبراء ألمان سيقيمون فيها ، الرجل شمر عن ساعد الجد ووجد فيللا منزوية فى الهرم وأثثها وذهب إلى المشير ولما كان فى اليمن واتصل به وقال له اعط المفتاح لعلى شفيق .

وفى إحدى المرات فوجىء بالسيدة برلنتى عبد الحميد أمامه وقال ضمن الحاجات اللى قالها إن المشير يعرف أنى أنا فلاح ولا أرضى بمثل هذه الوقائع .

واقعة الدكتور البهى :

قمة السطوة التى كانت تمارسها المدعية بالحق المدنى . الدكتور محمد البهى كان وزيراً للأوقاف قاعد فى الفيللا بتاعته وفوجىء بالشرطة العسكرية حاصرته فى فيللته لطرده فاستنجد بشعراوى جمعة فنجده على النحو الذى أورده شعراوى جمعة فى شهادته أمام عدالتكم .

واقعة الدكتور البهى هو كتب كتاب وبقى ماشى يوزعه فى الشارع ، لأن بعد ما مات جمال عبد الناصر وجه السادات ، جت برلنتى المرة دى تنفذ بالقوة على فيللا الدكتور البهى كتب مقدمة تحت عنوان مأساة ، قال فيها :

« هذه ليست قصة ساكن مع مالكة السكن : ولكنها قصة « المادية » التى إذا سادت كفرت بالقيم الإنسانية ، وحملت الناس على ترك عبادة الله الواحد ، وبالتالى على عبادة المال وحده وعبادة كل ما هو مادى يثير الإغـراء . حتى لنجد كثيـراً من الناس يعبـدون « الجيف » . . إذا علاها بريق الذهب ، ويجرون وراء المتع المادية ولو كان فى الاستمتاع بها هلاكهم ، ويسخرون من أولئكم الذين يؤمنون بالقيم الإنسانية من العدل ، وإحقـاق الحق فى ذاته ، وأداء أمانة المسئولية فى الحكم .

« إنها قصة « طغيان » المادية بالقوة ، كسند فى الحياة ، لا ترى فى الوجود « إنسانية » تساند الضعيف عند الاعتداء عليه ، وتدفع القوى عند سوء استخدامه للقوة . إنها ترى فقط ظلام المادة ، بعد أن حجب هذا الظلام العقل والمنطق ، وما يتميـز به الإنسـان كإنسان ، فى تهذيب نفسه وفى علاقته بالآخرين » .

الطريف أنه أثناء نظر هذه الدعوى فوجئت بخطاب من زميل محام بالأسكندرية معروف تبين أن برلنتى عبد الحميد حاولت فى السبعينيان أن تكرر حكاية الدكتور البهى بطريقة أخرى مع فيللا أخرى . أثناء سفر المشير إلى برج العرب اكتشف فيللا منزوية فى كينج مريوط تصلح مكان لقاء مع برلنتى ، وراح للمالك يستأجرها فقال : أنا حقيقـة ما بأجرش ولكن الفيللا بتاعتى تحت تصرف المشير وقت ما يحب ، وكان يقعد فيها المشير مع برلنتى ساعة أو ساعتين وهو فى طريقه الى برج العرب .

فجاءت فى السبعينيات وطلعت صورها مع المشير وقالت انا كنت متجوزة المشير فى الفيللا ، وان الفيللا مملوكة لى ، ودخلت فى نزاع قضائى مع المـالك والمحكمـة قضت بطردها وإلزامها بتعويض ١٠٠٠٠ جنيه هذه الواقعة لو نشرتها هل أعاقب .

أنا فى نهاية مرافعتى أريد أن أضع الدعوى فى نطاقها الصحيح هى بالضبط قصة إنسانة أرادت أن تروى من وجهة نظرها وحدها ما ترى أن الناس يجب أن يسمعوه فإذا ما تصدى لها إنسان وحاول أن يكشف بضاعتها المغشوشة صاحت الذئب . . الذئب ، فلا ذئب هناك ، وإنما الكذب والغش والخداع .

سيادة الريس لما تقدم فأنا ألتمس البراءة وأنا أشكر عدالة المحكمة على سعة الصدر وحسن الاستماع .



وجيه سعد :

بدءاً أسجل انضمامى إلى الزملاء الأساتذة الحاضرين عن المتهم الأول فيما أبدوه من دفوع ودفاع فى هذه القضية ـ ونقول ابتداءاً إن الواقعة محل التداعى تدخل فى نطاق النقد المباح ، ذلك أن ما نشر فى مجلة روز اليوسف نحو قضية انحراف جهاز المخابرات ـ جاء لمصلحة جموع الشعب والصالح العام ـ ولم يكن نقدا شخصياالأشخاص معينين وحق النقد يشكل سبباً من أسباب الإباحة ، أى أنه لا يدخل فى نطاق القذف أو السب لفقدانه القصد الجنائى العام اللازم للجريمة ـ ومن ذلك يتبين أن أركان النقد خمسة هى :

١ ـ الواقعة الثابتة . ٢ ـ الرأى أو التعليق . ٣ ـ موضوع يهم الجمهور . ٤ ـ العبارة الملائمة . ٥ ـ سلامة النية .

النقد هو حكم على واقعة ثابتة أو مسلمة أو غير منكورة ـ وحق النقد يكاد يكون مطلقا يشمل كل ما أعلن بالفعل للجمهور وصار فى حوزته من وقائع سواء تعلقت بالموظفين أو من فى حكمهم أو بغيرهم ـ لأن الواقعة متى أصبحت مشهورة معلومة وكانت متعلقة بشأن عام أو مصلحة عامة فقد سقطت فى حوزة الجمهور وأصبح من حقه أن يتدارسها ويقلبها على جميع وجوهها ويستخلص كل النتائج والفوائد التى يمكن أن تنتج من بحثها والمناقشة فيها علناً . وبإنزال تلك الأحكام على واقعة التداعى ـ فإنه يبدو واضحاً أن ما تناولته مجلة روز اليوسف من نشر لهذه الواقعة يدخل فى دائرة النقد المباح ـ ذلك أن ما نشرته المجلة يمثل واقعة ثابتة وسليمة وغير منكورة لا من الشعب الذى يمثله المتهمون ولا من المسئولين والسلطة ولا من المدعية بالحق المدنى نفسها ـ حيث أن ما جاء فى المقالات المنشورة بمجلة روز اليوسف هو بعينه الذى تضمنته محاضر النيابة العامة فى التحقيق الذى أجرته مع المدعية بالحق المدنى السيدة / برلنتى عبد الحميد ـ وما نشر كان تعليقاً على محاضر النيابة العامة ، وهى بطبيعة الحال واقعة تهم الجمهور لكونها متعلقة بأخطر جهاز حكومى

فى الدولة ـ وسلامة النية ظاهرة وهى الأصل وخاصة أن المدعية بالحق المدنى السيدة / برلنتى عبد الحميد لم تزعم ان ثمة ضغنا شخصيا بينها وبين المتهمين ومن قاموا بالنشر .

فإذا كان ذلك ـ وكانت العلانية تتوافر للواقعة ـ من قبل النشر ـ حيث أن تحقيقات النيابة العامة لم تكنَ سرية ، الأمر الذى يقطع بتوافر ركن العلانية قبل قيام المتهم الثانى والثالث بالنشر ومن ثم فإن ما نشر يدخل فى نطاق النقد المباح والصالح العام .

والقضاء مستقر من قديم على حق النقد الذى يتسع لأشد العبارات قسوة طالما يدور ويستهدف الصالح العام ومنها عبارات أشد قسوة وجهت إلى رؤساء الوزارات تتهم بالخيانة والتفريط فى حقوق الوطن وبمالأة المستعمر وكذا أحكام النقض المؤيدة لقضاء محكمة الجنايات فى هذا الصدد .

ولما كانت الأصول القانونية المقررة بأن استعمال الحق سبب من أسباب الإباحة . فمن يستعمل حقا يقرره القانون ـ أيا كان موضعه ـ لا يرتكب جريمة ولا يمكن أن يعتبر مرتكبا لجريمة . وعلى هذه القاعدة الأصولية تنص المادة (٦٠) من قانون العقوبات : « لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بحسن نية عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة » ، وكانت المادة الخامسة من قانون سلطة الصحافة ١٤٨ / ١٩٨٠ تنص صراحة على أنه : « لا يجوز أن يكون الرأى الذى يصدر عن الصحف أو المعلومات الصحيحة التى تنشرها سببا للمساس بأمنه ـ كما تنص المادة ٤٧ من الدستور على أنه : « حرية الرأى مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون والنقد الذاتى والنقد البناء ضمانا لسلامة الوطن » .

ولما كان من المقرر فقها وقضاء أن حق النقد حق ثابت ومقرر للكتاب والصحفيين والرسامين والمصورين وأنه يشكل سبباً من أسباب الإباحة بحيث أن من يمارس النقد إنما يكون ممارساً لحق مشروع يقرره القانون ويحميه ولا يعتبر مرتكباً لجريمة .

ولما كان ذلك كذلك ، وكانت مهمة الصحفى الأساسية هى تنوير الشعب وإحاطته علماً بما يدور حوله من أمور عامة تهمه أو تتعلق بحياته وأمنه وكان ما تناولته مجلة روز اليوسف بالنشر والتعليق ينصب على واقعة ثابتة ومسلمة وغير منكورة وموضوع يهم الجمهور وصيغ بعبارة ملائمة مع توافر حسن النية ـ فإن المتهمين لا يكونون باليقين مرتكبين لقذف أو سب أو تشهير ـ إنما استعملوا حقاً بل مؤدين لواجب يقره القانون ويجيزه ـ وبديهى ـ أنه إذا انتفى الخطأ وهو ركن من أركان المسئولية التقصيرية أصبح التعويض

المطالب به لا سند له من القانون ، الأمر الذى تصبح معه دعوى المدعية بالحق المدنى جديرة بالرفض ـ وأطلب براءة جميع المتهمين ورفض الدعوى المدنية .

تعقيب الأستاذ ضياء الدين داود :

حرصت طوال حياتى كمحام اشتغل فى هذه الساحة الكريمة منذ سنة ١٩٤٩ ألا أسمح بأن تنتقل الخصومات التى ننحضر فيها كوكلاء إلى مستوى الأصلاء .

لذلك فقد تجاوزت عن كل مس شخصى من بداية الجلسات وكنت أنوى أن ألتزم السلوك حتى الآن ، لولا ما قيل الآن ولو أنى اعتبره خارج الدعوى ولكنه قيل فى هذه الساحة وينبغى أن يقابله كلام .

قصة ١٥ مايو قصة شرف لأن كل كلمة حوكمنا من أجلها قد صدقتها الأيام ثم عرض الأمر على القضاء فى أعلى مراتبه بالمحكمة الدستورية العليا وقضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون العزل السياسى ثم عرضت أنا شخصيا الأمر على محكمة قالت هذه المحكمة فى حكم صدر لى على جميع زملائى .

إن مثل هذه الأحكام لا ترقى الى مستوى الأحكام وأنه لا يترتب عليها آثار الأحكام الجنائية الصادرة من قضاء متخصص شريف مستقل . وإنما هو قضاء سياسى موجه لا قيمة له فى مقام العقاب ! ولا يترتب عليه أثر من آثار الأحكام .

لو سمحت حضراتكم : الزميل مسنى وماكنت أريد ولن أجاريه بأن أمسه ، بل له ولكل الزملاء الاحترام وأنا حريص كل الحرص أن أظل عند المستوى بأننى وكيل عن أصيل ولكنى حرصت فقط أن أحمى سمعة زملاء لى مما قيل فى شأنهم افتراء .

الأمر الثانى الذى أقرره عن موكلى أنى فوجئت أن موكلى مطروح تاريخ حياته ونضاله على هذه الساحة وما كان هذا موضع القضية ورغم أن الزميل يهددنا دائما أننا نخرج خارج الموضوع ، عبد الله إمام له عشرات السنين وله عشرات الكتب فى كافة المواضيع السياسة . وقصة « ثورة مصر » التى تكلم فيها ، الزميل كتب فيها عبد الله إمام أعظم ما كتب فى مجلة المصور رداً على مكرم محمد أحمد تناول فيها القضية من كل جوانبها السياسية ودافع عنهم أعظم دفاع ردا على مكرم محمد أحمد دون أن يخشى أية مسئولية وكونه يختار أى جريدة يكتب فيها أو لا يكتب هذا أمر يعنيه[1] .

الأمر الثالث : أن هذه المقالات كلها تنصب على قصة حياة المشير عامر وجاءت برلنتى تبعا لذلك وأنها جاءت عرضا وجزءا من حياة المشير . ويكفينى هذا تعليقا على مرافعة المدعى المدنى .

---

(١) أصدر المؤلف كتاباً عنوانه « ثورة مصر » تناول فيه التنظيم والتحقيقات والوثائق وقد نشرته دار سينا .

المذكرة المقدمة من الأستاذ ضياء الدين داود المحامى الى المحكمة تمثل جزءا من الدفاع :

لصـالح : السيـد / عبد الله امام « متهـم »

ضـد : السيدة / برلنتى عبد الحميد « مدعية بالحق المدنى »

الدفـاع

ـ نوجز هنا بعض ما ضمناه مرافعتنا بالجلسة :

أولا : صورة هذه الدعوى أن السيدة/ برلنتى عبد الحميد عمدت بإرادتها على أن تطرح حياتها وعلاقتها بالمرحوم المشير عبد الحكيم عامر وأن تروى من رؤيتها أفكارا ووقائع سياسية على أساس أن مردها لعلاقتها بالمشير رحمه الله . كما تحدثت فيها عن بداياتها الفنية والاجتماعية والسياسية وحياتها الخاصة . .

ـ فهى بنفسها وبإرادتها ولأمر ما فى نفسها قد يكون طموحا وقد يكون استعـادة للشهرة وحرصا على أن تكون مادة إعلامية تشمل كل جوانب حياتها الخاصة والعامة وتضع أمام الرأى العام أسرار حياتها من جوانب شتى . .

ـ فتقول فعلا عن نفسها أن الفرق بينها وبين مارلين مونرو « أنها أمريكية وأنا مصرية ووجه الشبه بينى وبينها أنها لا ترتدى السوتيانات ولا الكورسيهات وأنا كذلك ، إنها حاجة شهية خاصة وأنا كذلك وأنها صاحبة جسم جميل وأنا كذلك . . ووصفت نفسهـا بأنها مارلين مونرو الشرق أو مارلين مونرو ـ بنت البلد » وتحدثت عن زواجها الأول . .

ـ وتحدثت فى مجلة الموعد عن حبها للمشير وحبه لها « لأنها امرأة اغتنى عن صداقة الرجال وأنا لا أمل الحديث معها » .

□ □ □

ثانيا : كتب الأستاذ عبد الله إمام سلسلة من التحقيقات الصحفية فى مجلة روز اليوسف تحت عنوان حكاية عامر وبرلنتى وضع لها مقدمة اشار فيها إلى مذكرات السيدة برلنتى السياسية وحكى بعد ذلك طرفا من قصة المشير بما فى ذلك علاقته بالسيدة برلنتى ودورها فى حياته . ولأن المشير عامر كان يشغل مركزا قياديا مرموقا ومؤثرا وكان اقتران اسمه بالسيدة برلنتى تم ما قبل زواجهما محلا لنظر وحديث المجتمع لأنه مهما يكن التقدير لدور الفن والفنانين فلازالت غالبية المجتمع المصرى لا تقبل الزواج الثانى لمسئول هام وتنكر أكثر اذا كان الزواج من الوسط الفنى . .

ـ وقد جاء فى سياق هذا التحقيق الصحفى الذى كان يدور حول المشير يرحمه الله بطبيعة الحال ذكر للسيدة برلنتى وتضمن ضمن السياق تناولا عن وجهة نظر أخرى وبوقائع مختلفة لكثير مما أدلت به من تصريحات وأحاديث للصحف المحلية والعالمية . .

□ □ □

ثالثا : وبذلك تكون السيدة برلنتى المدعية بالحق المدنى هى التى اختارت وسائل الاعلام محليا وعربيا لطرح خصوصياتها وخصوصيات المشير ولعرض جوانب حياتها وأفكارها . . ومن ثم فقد هدمت بذلك حائط حياتها الخاصة وأقامت فيها شقوقا عميقة وحولتها كما يقول الدكتور ممدوح خليل عبيد فى حماية الحياة الخاصة سنة ٨٣ ص ١٧٤ ـ الى قطعة من الزجاج الشفاف .

ـ وكما يقول الدكتور حسام الأهوانى فى الحق فى احترام الحياة الخاصة ص ٢٥٨ رقم ١٧١ فإن الحياة الخاصة لا تتمتع بالحماية إلا إذا ظلت كتابا مغلقا ـ أما إذا ثبت أن الفنان قد جعل من حياته الخاصة كتابا مفتوحا يطلع عليه الناس فيجب أن نرفض له الاعتراف بالحق فى الخصوصية وإذا لم يستح وطالب بالحماية القانونية فيجب أن يأبى القضاء الاستجابة لهذه الادعاءات . .

□ □ □

رابعا : وهنا يتقابل حقان حق يتصل بالمصلحة العامة وهو حق النقد وأن يعلم الجمهور الحقائق والتاريخ وحق الشخصية المشهورة فى الخصوصية . .

ـ وحق الرأى العام المتصل بالمصلحة العامة أولى بالرعاية والتقديم فمن حق الجمهور أن يعرف التاريخ ومن واجب المؤرخ أن يشبع حاجة الجمهور للمعرفة عن طريق تقديم الحقيقة الموضوعية ولا يترتب على الكاتب أى مسئولية عما يدلى به من مدح أو لوم حتى لو اتسمت بعض عباراتها بالقسوة طالما أنه يؤمن بذلك ويعتقد فيه .

ـ ولا يخفى أن بعض جوانب الحياة الخاصة كما هو الحال فى هذه الدعوى تؤثر وتكتسب أهمية كبرى على نطاق الحياة العامة . . ومن ثم يكون من مصلحة الجمهور معرفتها : « المرجع السابق للدكتور حسام الأهوانى » . .

□ □ □

خامسا : وحق النقد كفله الدستور وأبرزه فى نص خاص وهو صمام أمن وعلامة صحتة . وقد تكفل القضاء والفقه بوضع المعايير والحدود التى يمارس فيها النقد وجعلا من الشخصية المشهورة قدراً من الأهمية مما يدخله فى نطاق المادة (٣٠٢) عقوبات . . فأصبح كل من تتصل حياته وطبيعة عمله ونشاطه بالرأى العام أو يطرح نفسه فى الإعلام للظهور فى المجتمع يكون قد قبل سلفا أن تتناوله الصحف . . وكلما كان الشخص مشهورا كان نطاق حياته العامة متسعا على حساب حياته الخاصة التى تنكمش شيئا فشيئا . .

ـ وليس مقبولا عدلا ولا متفقا مع الصالح العام أن تبدى شخصية مشهورة أو تبتغى الشهرة ، أفكارا ومعلومات وآراء فى وسائل الإعلام ويحرم على غيرها أن يتصدى لهذه الأفكار والمعلومات بالنقد أو التصحيح أو التحليل . .

□ □ □

سادسا : والواقع أنه لا يوجد قذف تخدش للاعتبار أو سببا للمسئولية أو الاحتقار كما ذهبت المدعية بالحق المدنى فقد طرحت هى من حياتها الخاصة وأفكارها من جوانبها المختلفة ولم يخرج ما كتبه الأستاذ/ عبد الله امام عن ترديد أو تصحيح أو تفصيل الوقائع والأفكار . .

ـ وما قالته المدعية بالحق المدنى نفسها أكثر مساسا للخصوصية مما ساقه المتهم .
ـ ولاشك أن تقدير الالفاظ ومدى مساسها بالموجهة له مسألة تقديرية تختلف من شخص لشخص ومن وسط لوسط بل ومن زمان لزمان فقد تكون بعض الألفاظ ماسة بشخص وهى بذاتها لا تكون ماسة بآخر . .

ـ وسرد الوقائع بالصورة التى رواها المتهم لا مساس فيها بالمدعية بالحق المدنى لأنها على أى حال أقل بقليل مما وصفت به نفسها حسبما قدمناه فى صدر هذه المذكرة وعززناه بقصاصات الصحف التى تحوى تلك الاحاديث والنقد يكون طالما انصب على تصرفات وآراء وبسلامة نية وهو كما يقولون من النتائج الطبيعية للعيش فى مجتمع حر . .

ـ ويقول الدكتور محسن فرج فى جرائم الفكر والرأى والنشر طبعة ثانية سنة ١٩٨٨ ص ٤٠٩ « وحق النقد يكاد يكون مطلقا يشمل كل ما أعلن بالفعل للجمهور وصار فى حوزته من وقائع سواء تعلقت بالموظفين أو من فى حكمهم أو بغيرهم ، لأن الواقعة متى ما أصبحت مشهورة وكانت متعلقة بمصلحة عامة فقد سقطت فى حوزة الجمهور وأصبح من حقه أن يتدارسها ويقبلها على جميع وجوهها ويستخلص كل النتائج والفوائد التى يمكن أن تنتج من بحثها والمناقشة فيها علنا وعلى ذلك فلا يباشر الناقد حق النقد إلا على أساس

نوعية من الوقائع . .

١ـ أن وقائع أصبحت بالفعل فى حوزة الجمهور يفعل أصحابها نتيجة عرضهم اياها على الجمهور أو أصبحت كذلك نتيجة الشهرة التى استقرت بها الواقعة فى البيئة المحلية أو العامة على أنها واقعة مسلمة بورقة . .

٢ـ وقائع لم تصبح بعد فى حوزة الجمهور ولكن يكشفها الناقد وهذه اذا نازع فيها مدعى القذف وجب إثبات صحتها . .

ـ وقال إن خطأ الرأى لا يخرج به الناقد من دائرة الإباحة وليس للقاضى أن يحاسب المتهم على أساس رأيه فى الموضوع الذى عالج المتهم الكفاية فيه أو التعليق عليه . . . إنما المهم هو اعتقاد الناقد صحة ما يرى وعدم تجاوزه فى التعبيرعنه دائرة المعقول المنتظر من مثله فى مثل ظروفه-وللناقد أن يستنتج من الواقعة التى يعلق عليها الباعث إليها ، وله فى هذا الصدد أن يسند إلى الغير بواعث سيئة أو غير كريمة متى كانت الوقائع الصحيحة التى يؤسس عليها نقده تشفع لهذا الإسناد وتبرره وكان ظاهرا من عبارات الناقد أنه يستخلص تلك البواعث من تلك الوقائع لا من مصدر آخر غيرها . .

ويقول المرجع السابق ص ٤١١ إنه يجوز للناقد أن يعرض لشئون الحياة الخاصة فيما هو مرتبط ارتباطا لا يقبل التجزئة بشئون الحياة العامة للشخص وبقدر ما يستلزمه هـذا الارتباط . .

ـ على أنه يكفى أن يكون الموضوع مما يهم الجمهور ولو لم يتصل بالمصلحة العامة اتصالا مباشرا . .

ـ ويقول أيضا ص ٤١٦ بعنوان النقد التاريخى . « من المقرر أن للتاريخ حق سرد وتقرير ما جرى فى حياة الأشخاص من وقـائع تهم المجتمـع وهذه الـوقائـع والأحداث والمواقف التاريخية إما أن تتعلق بأحياء أو بأموات :

« يراجع أيضا بنفس المعنى تقريبا الدكتور جمال العطيفى فى حرية الصحافـة سنة ١٩٧١ ص ١٣٠ » ويقول : بل إنه كلما كانت تصرفات الفرد قد أصبحت موضع علنية فعلية فإن النشر عنها لن يكون كشفا لما هو مستور عن حياته بل إنه يصبح فتحة طبيعية للعلانية الفعلية التى أحاطت به » .

ـ وقد أورد الدكتور العطيفى فى هامش على حكمـين لمحكمة السيـدة زينب من دائرتين مختلفتين يؤكدان هذا المفهوم . .

□ □ □

سابعا : وما أوردته المدعية من عبارات بصحف دعواها ومنتزعة من سياقها فى كتابات الأستاذ / عبد الله إمام تنصب على سيرة ذاتية وعامة للمشير عامر رحمه الله وعلاقته من زاوية أخرى بالرئيس الراحل عبد الناصر وعلانية أو سرية زوجا المشير منها وغير ذلك من الوقائع والأحداث التاريخية التى ترتبط جوانبها العامة بجوانبها الخاصة ارتباطا لا يحتمل أية تجزئة . .

ـ وهى لا تحمل اية إساءة ، ذلك أن فى حكم محكمة السيدة زينب رقم ٣٦٦ سنة ٦٤ المشار إليه آنفا كانت المدعية عارضة أزياء فى حفل عام تعرضت لها إحدى ـ المجلات بالنقد ـ وقال الحكم إن « المدعية وقد تحملت مسئولية الأزياء وعرضها على الجمهور فى حفل عام فإنها يجب أن تتحمل حكم الرأى العام وحكم الجمهور على تصرفاتها . .

وهكذا يتضح أننا بإزاء ممارسة مشروعة لحق النقد متقيدة بالصالح العام وتمت بحسن نية وسلامة قصد وفى حدود الاعتدال لو تناولها أى كاتب آخر . .

ـ وأن المدعية هى التى طرحت حياتها وأفكارها وما ترويه من وقائع وأحداث على الرأى العام مما يبيح للآخرين من المعنيين أن يمارسوا حق النقد . .

ـ وأن ما حوته الكتابات لا يحوى أى خدش لحياء من صرحت على أن تكتب عنها الصحافة المصرية والعربية وعلى لسانها ما أوردنا فى مقدمة هذه المذكرة بعضا منه كنموذج . .

« لــــذلك »

نصمم على الطلبات الواردة بمذكرة الدفاع الأول .

وكيل المتهـــم ـ ضياء الدين داود المحامى

المذكرة المقدمة من د. كريمة على حسين المحامية ، والأستاذ نجاد البرعى المحامى إلى المحكمة تمثل جزءاً من الملف ـ

محكمة السيدة زينب الجزئية دائرة الجنح مذكرة بأقوال

الأستاذ / عبد الله إمام — المتهم الأول

ضد

السيدة / فايزة عبد الحميد الشهيرة ببرلنتى عبد الحميد — مدعية بالحق المدنى

فى الجنحتين رقمى ٤٣٨٩ لسنة ٨٧ و ٤٣٩٠ السيدة زينب والمحدد لنظرهما جلسة ١٩٨٨/٢/٢٩

الموضوع

وقائع النزاع تخلص فى أن المدعية بالحق المدنى أقامت الجنحة رقم ٤٣٨٩ لسنة ٨٧ ح السيدة زينب ضد المتهم الأول وآخرين معه وطلبت بعد سماعهم الحكم بالعقوبات التى سوف يطلب توقيعها عليهم السيد وكيل نيابة السيدة زينب المتدخل خصما فى الدعوى ، إلزام المتهمين والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يؤديا لها مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المدنى المؤقت والمصاريف على سند من القول موجزه أن المتهم الأول قد نشر بالعدد رقم ٣٠٨٥ من مجلة روز اليوسف الصادر بتاريخ ٢٧ / ٧ / ١٩٨٧ مقالا تحت عنوان برلنتى وانحراف المخابرات « أسند فيها إليها عبارات كاذبة وتنطوى على جريمتى قذف وسب فى حقها لأنها تتضمن أمورا لو صحت لأدت إلى عقابها واحتقارها بين أهل وطنها فضلا عما به من تشهير بسمعتها وخاصة أنها شخصية معروفة »

وبعد أن أوردت المدعية بالحق المدنى العبارات والألفاظ التى ترى أنها تشكل فى حقها ختمت دعواها بطلباتها .

كما أقامت ذات المدعية الجنحة رقم ٤٣٩٠ لسنة ٨٧ ح السيدة زينب ضد المتهم الأول وآخرين وطلبت فى ختامها بعد تطبيق مواد الاتهام المسطرة بصحيفتها وفق طلب وكيل نيابة السيدة زينب المتدخل خصما ، إلزام المتهمين والمسئول عن الحق المدنى بأن يؤدوا إليها جميعهم مبلغ مائة جنيه وواحد تعويضا مدنيا مؤقتا والمصاريف .

وشرحت دعواها بأنه بتاريخ ٣ / ٨ / ١٩٨٧ صدر العدد رقم ٣٠٨٦ من مجلة

روز اليوسف وقد تضمن هذا العدد مقالا للمتهم الأول تحت عنوان « حكاية عامر وبرلنتى » حوى عبارات كاذبة لا أساس لها من الصحة وتنطوى على جريمتى قذف وسب فى حق المدعية بالحق المدنى لأنها تضمنت أمورا لو صحت لأدت إلى عقابها واحتقارها فضلا عن التشهير بسمعتها والحط من كرامتها والإساءة إليها وخاصة أنها شخصية معروفة .

وبعد أن استعرضت المدعية الألفاظ والعبارات التى ترى أنها شائنة ختمت صحيفتها بطلباتها .

وقد نظرت الدعويان معا بجلسات ٣٠ / ١١ / ٨٧ وتأجل نظرها لجلسة ٢١ / ١١ / ٨٧ لإعلان الشهود حيث سمعتهم المحكمة وأجلت نظر الدعوى لجلسة ٢٠ / ١ / ١٩٨٨ ثم لجلسة ٢٩ / ٢ / ٨٨ للمذكرات .

الدفاع
تمهيد خطة مقدمة

- ينقسم دفاعنا فى هاتين الدعويين الى قسمين :

القسم الأول : يتناول الجانب القانونى الفقهى وسوف نناقش فيه ما يلى :

اولا : القصد الجنائى فى جرائم العدوان على الشرف والاعتبار تطوره .

ثانيا : انتفاء صفة الجريمة عن القذف لتوافر سبب إباحة .

١ ـ مدخل عام الأصل حرية الصحافة ـ ماهيتها واجب الصحفى .
٢ ـ حق نقد الشخص العام ـ تعريفه ـ الاثبات فى مواجهة ـ شروط إباحة حق النقد عموما ـ النقد السياسى والنقد التاريخى .
٣ ـ تفسير عبارات القذف ـ قواعد ـ أحكام .
٤ ـ حق نشر الإجراءات القضائية والتحقيقات .
واجب الصحفى إزاء ذلك ـ تأصيل تاريخى .

القسم الثانى : ونتناول فيه وقائع الاتهام ونجيب على الأسئلة الآتية :

١ ـ هل يتوافر القصد الجنائى لدى المتهم ؟
سقوط الواقعة فى علم الجمهور ما أثره ؟ الدلائل عليه .
٢ ـ هل تعتبر المدعية بالحق المدنى شخصا عاما ـ لماذا ؟
هل يجوز الإثبات فى مواجهتها ؟ تفصيل هذا الإثبات .

٣ ـ هل المقالات موضوع الاتهام تعد من باب تناول الوقائع التاريخية ـ أثر ذلك ؟
٤ ـ هل يمكن اعتبار المقالين موضوعى النزاع من ضمن التحقيقات القضائية المسموح بنشرها ؟

كلمة ختامية والله الموفق
كريمة على حسين ـ نجاد البرعى

القسم الأول الفقهى ـ القضائى

أولا : القصد الجنائى فى جرائم العدوان على الشرف والاعتبار تطوره

من المقرر أن سوء القصد هو لب جرائم النشر لأنها فى مجموعها صورة لتجاوز حق الإعراب عن الفكر او لإساءه استعمال هذا الحق استحقت القمع فى نظر الشارع ولكونها كذلك كانت غير واضحة المعالم وكانت حدود المباح والممنوع فيها يتعلق بها متداخلة متشابكة متحركة متنقلة لا يفصلها فى كثير من الأحيان إلا فارق معنوى أو نفسى هو سوء القصد ـ والحق أن القاضى إذا وصل إلى التحقق من سوء القصد فيما نشره المتهم يكون قد قطع معظم الطريق

ـ والقصد الجنائى هو ما استقر عليه الفقه « علم بعناصر الجريمة وإرادة متجهة إلى تحقيق هذه العناصر أو إلى قبولها » فهو بهذا التعريف وليد عنصرين العلم والإرادة وإن كان عنصر الإرادة يزيد فيه قليلا باعتبار أن الإرادة هى جوهر القصد وليس العلم متطلبا لذاته ولكن باعتباره مرحلة فى تكوين الإرادة وشرطا أساسيا لتصورها (العميد د. محمود نجيب حسنى ـ النظرية العامة للقصد الجنائى ـ ص ٥٠ ـ ٥١) .

ـ والقصد الجنائى يتطلب شمول العلم موضوع الحق المعتدى عليه بارتكاب الجريمة فيجب ان يعلم الجانى بوجود الشىء الذى يقع عليه فعله وتتحقق منه النتيجة التى يعاقب عليها القانون ـ ويتطلب القصد الجنائى أن يحيط العلم بعناصر الركن المادى للجريمة ، فيعلم الجانى بخطورة فعله ونوع الاثارة التى تترتب عليه ويتوقع النتيجة الإجرامية التى يحدثها الفعل ويتوقع فوق ذلك علاقة السببية والظروف المشددة التى قد تغير من وصف الجريمة (د. نجيب حسنى ـ مرجع سابق ص ٦١) .

ـ وإذ كان ما تقدم وكان القصد الجنائى يبنى على العلم بحقيقة وقائع معينة فإن انتفاء هذا العلم يستتبع ضرورة انتفاء القصد الجنائى وعلى ذلك فإنه وهذا هو ما يهمنا فى

هذه الدعوى ـ إذ تعلق الغلط بخطورة الفعل على الحق الذى يحميه القانون كان بذلك غلطا جوهريا وانتفى به القصد الجنائى فمن ارتكب فعلا يعتقد أنه غير خطر على الحق ـ ثم أحدث الفعل الاعتداء الذى يجرمه القانون عدا القصد متنفيا (د. نجيب حسنى مرجع سابق ص ٩١) .

والقصد الجنائى فى رأى الفقه يتوافر متى نشر القاذف ما نشر عالما بأنه يوجب الاحتقار اذ يمس الشرف أو السمعة .

ـ ولقد تذبذب قضاء النقض فى استظهار القصد الجنائى فى جرائم العدوان على الشرف والاعتبار .

فذهب أولا إلى أن كل ما يشترط لقيام الركن الأدبى هو مجرد نشر العبارات أو الواقعة مع العلم بمضمونها وأنه ليس لسوء النية فى الحقيقة معنى فى الاصطلاح القانونى إلا أن الفاعل قصد نتائج العمل الذى ارتكبه (نقض ١٩٠٠/٣/٣ المجموعة الرسمية السنة الثالثة ص ٣ ونقض ١٩٠٨/٣/٢٨ المجموعة الرسمية السنة التاسعة ص ١٥٩)

ولكن قضاء النقض عاد بعد إعلان دستور سنة ١٩٢٣ وتطبيق النظام الديمقراطى فى مصر إلى متابعة قضية المحاكم فى البلاد التى أخذت عنها مصر دستورها وهى بلجيكا وفرنسا وهما يشترطان فى جرائم العدوان على الشرف أن تقع الجريمة بقصد الإساءة فلا يكفى القصد العام لتحقق الجريمة بل يجب أن يثبت أن المتهم كان مدفوعا بدافع ممقوت . وقد ضيق هذا الشرط كثيرا دائرة العقاب إلى حد كبير وأفسح المجال الواسع للمناقشات والمجادلات السياسية والبحث والنقد ولا سيما النقد التاريخى .

(الأستاذ / محمد عبد الله فى جرائم النشر طبعة سنة ١٩٥١ ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧)

ثم عاد قضاء النقض عقب الانقلاب الدستورى الذى تم سنة ١٩٣٠ إلى قضائه الأول ولزمه حتى انتهت الحرب العالمية الثانية حتى تحولت عنه فى حكم أصدرته فى ١٩٤٦/١١/١٠ .

ـ وسوف نعرض هنا تفصيل ما أوضحناه وبيانه .

يثير تحديد الركن المعنوى فى جرائم القذف سؤالا هاما هو ـ هل فى غير أحوال الإباحة المسلم بها فى القانون يمكن أن توجد ظروف تبرر استعمال العباره الخشنة أو الجارحة علنا دون أن يتعرض الشخص لعقوبة السب أو الإهانة ؟

ـ وهل يمكن أن توجد ظروف تبرر إسناد واقعة معينة علنا إلى شخص ما ولو كان القانون فى الأصل لا يجيز نشرها صحيحة أو كاذبة أو لا يجيز نشرها إلا إذ كانت صحيحة ؟

تذبذب قضاء محكمة النقض إجابة على هذين السؤالين .

فى سنة ١٩٢٤ نقضت محكمة النقض حكما لمحكمة الجنايات كان قد صدر بمعاقبة صحفى فى تهمة إهانة مجلس النواب والشيوخ لنشره مقالا نسب فيه إلى فريق الأغلبيه
« أنه يعبد الحكومة ولا يحب الوطن ويضحيه لشهواته وأنه جائع منحط ووظيفته هى التهام الوطن وأنه محب للمال ومن السهل استرضاؤه وأنه غير حريص على خدمة الوطن وغير مخلص له وأنه جبان وكذاب وأن رئيس مجلس النواب جاهل لا إراده له » .

وقد أقامت محكمة النقض قضاءها على أساس أن القصد الجنائى لا يتوافر ويفترض بمجرد نشر العبارات مع العلم بمعناها بل يجب البحث فى جميع ظروف الدعوى لمعرفة ما إذا كان قصد ناشر المقال منفعة البلاد أم مجرد الإضرار بالأشخاص المطعون عليهم وقررت أن من المتفق عليه فى جميع البلاد الدستورية أن الطعن من الخصوم السياسيين يمكن قبوله بشكل أعم وأوسع من الطعن فى موظف معين بالذات وأن المناقشات العمومية مهما بلغت من الشدة فى نقد أعمال وآراء الأحزاب السياسية يكون فى مصلحة الأمة التى يتسنى لها بهذه الطريقة أن يكون لها رأى صحيح فى الحزب الذى تؤيده (نقض ١٩٢٤/١١/٦ فى القضية رقم ١٧٤٤ لسنة ٤١ ق منشور فى كتاب المسئولية للدكتور القللى ص ١٣٦) .

وعلى هذا المنوال ولذات الاسباب تواترت أحكام النقض فى سنة ١٩٢٨ نقضت حكما صدر بإدانة صحفى فى تهمة إهانة وسب رئيس مجلس النواب وأحد الوزراء بأن نعته بأنه هو وحماره يتراكبان فمرة يكون إلى أعلى وأخرى إلى أسفل (نقض ١٩٢٦/٣/٢ القضية رقم ٣٦٤ لسنة ٤٢ ق منشور فى كتاب الاستاذ / محمد عبد الله جرائم النشر ص ٢٩٠) .

على أن محكمة النقض قد عادت اعتبارا من عام ١٩٢٩ إلى قضائها القديم والذى كان يقطع فى توافر الركن المعنوى فى جرائم العدوان على الشرف والاعتبار بالقصد العام المستفاد من تعمد المتهم نشر العبارات الماسة فمتى كانت العبارات جارحة فى ذاتها أى جارحة إذا وجهت إلى الشخص العادى تكون جارحة لو وجهت إلى شخص سياسى ، حتى لو وجهت إليه بمناسبة مناقشة وبحث فى أمور خطيرة جسيمة وانتهت إلى أن نقد الرجال العموميين لا يباح فيه الخروج على محارم القانون (نقض ١٩٣٠/٣/١٩ مجموعة القواعد حـ٢ ع ٢١٢ ص ٢٧٢ ـ نقض ٣٣/١/٤ مجموعة القواعد حـ٣ ع ١٠٧ ص ١٩١)

- ولكن فجاءة وفى عام ١٩٤٦ عادت محكمة النقض إلى قضائها المتفق مع روح الديمقراطية عندما عالجت حسن النية لا باعتباره جزئية ضئيلة تكمل ثبوت القذف ولكن باعتباره من كليات القانون العامة فقالت :

« وحيث إن حسن النية المؤثر فى المسئولية عن الجريمة رغم توافر أركانها هو من كليات القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض وهو معنى لا تختلف مقوماته باختلاف الجرائم ، ويكفى أن يكون الشارع قد ضبطه وأرشد إلى عناصره فى نص معين أو مناسبة معينة ليستفيد القاضى من ذلك القاعدة العامة الواجبة الاتباع » .

- وأردفت تقول « وحسن النية ليس معنى باطنا بقدر ما هو موقف أو حالة يوجد فيها الشخص نتيجة ظروف تشوه حكمه على الأمور رغم تقديره لها تقديرا كافيا واعتماده فى تصرفه على أسباب معقولة ، ولقد أشارت إلى هذا المعنى تعليقات الحقانية على المادة ٢٦١ من قانون العقوبات السابق (وهى المادة ٣٠٢ عقوبات) حين قالت « ويلزم على الأقل أن يكون موجه القذف يعتقد فى ضميره صحته حتى يمكن أن يعد صادرا سلامة نية وأن يكون قد قدر الأمور التى نسبها إلى الموظف تقديرا كافيا وليست هذه الإشارة إلا تطبيقا لقاعدة اعتمدها قانون العقوبات فى المادة ٦٣ منه والتى أوجبت على الموظف الذى يدرء عن نفسه مسئولية جريمة ارتكبها بحسن نية تنفيذا لما أمرت به القوانين - أن يثبت لبيان حسن نيته أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة وقد ذكرت تعليقات الحقانية على هذه المادة أنها مأخوذة من المادتين ٧٧ و ٧٨ من قانون العقوبات الهندى الذى عرف حسن النية فى المادة ٥٢ منه بقوله « ولا يقال عن شىء إنه عمل أو صدق بحسن نية إذا كان عمل أو صدق بغير التثبت أو الالتفات الواجب » وحيث إن المشرع فضلا عن ذلك قد أوجب على القاذف الذى يحتج بحسن نيته أخذا بالفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ ع أن يثبت صحة كل فعل أسند إلى المقذوف فدل بهذا على أن التثبت الذى لا غنى عنه لحسن النية يجب أيضا أن يشمل كل وقائع القذف المؤثرة فى جوهره واقعة دامغة . . . (نقض ١١/ ١٢/ ٤٦ مجموعة القواعد حـ ٧ ع ٢٢ ص ١٩٩)

وهذا الحكم الهام قد سلم بوجود نظرية عامة لحسن النية تنتظم الجرائم كلها بما فيها جريمة القذف ويكون حال القاذف كحال الموظف الذى يقوم اعتقاده فى مشروعية ما يأتيه من أعمال فى سبيل تنفيذ القوانين واللوائح - إذا تأذى بهذا الأفراد فى أنفسهم أو فى أموالهم - مقام مشروعيتها فى الواقع إذا كان هذا الاعتقاد قد سبق التحرى والتثبت الكافى من جانبه وكان قائما على أسباب معقولة وفق م ٦٣ عقوبات (الأستاذ محمود عبد الله - مرجع سابق ص ٢٩٩ - ٣٠٠) .

وقد تتابع هذا التفسير فى قضاء النقض (حكم ٧ / ١٠ / ١٩٤٧ مجموعة القواعد

حـ ٧ ص ٣٦٩ ، حكم محكمة جنايات مصر فى القضية ٥٣٦٣ لسنة ٤٦ السنة ٥ ونقض ١٥/ ٦ /٤٨ الطعن رقم ٥٣ لسنة ١٨ ق غير منشور وأحكام أخرى أشار إليها الأستاذ محمود عبد الله ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣ ـ ٣٠٤ ـ ٣٠٥ ـ ٣٠٧) حيث سلمت محكمة النقض فى كل تلك الأحكام بأن المناسبة قد تسمح بأن يستعمل فى معرض النقد العبارات المرة القاسية العنيفة فى وصف المجنى عليه دون أن يعتبر استعمالها سبا له ما دام مستعملهـا يتعرض للمصلحة العامة ، (نلتمس مراجعة جريمة القذف فى حق ذى الصفة العموميـة ـ سيد صالح منصور ص ٨١ وما بعدها) .

ونستخلص من جماع ما تقدم امور :

أ ـ أن القاذف لابد أن يعلم بخطورة فعل القذف على حق المجنى عليه فى عدم العدوان على شرفه وأن غلطه فى هذا يعد غلطا جوهريا ينفى عنه القذف .

ب ـ أن أحكام محكمة النقض فى تطورها لحسم فكرة القصد الجنائى فى جرائم القذف قد أقامت نظرية عامة لحسن النية فى هذا النوع من الجرائم كنوع من التفسير المتكامل لأحكام قانون العقـوبات واشتـراطا كى يتمسـك القاذف بحسن نيته أن يكون تمسكه هذا لأسباب معقولة .

وبذلك نكون قد انتهينا من الحديث حول القذف الجنائى فى جرائم العدوان على الاعتبار وسوف نعود إليه فى القسم الثانى من هذه المذكرة لنرى ما إذا كان قد توافر لدى المتهم أم أنه قد انتفى من هذه الدعوى .

ونتتقل الآن إلى جزء ثان من أجزاء القسم الأول القانونى .

ثانيا : انتفاء صفة الجريمة عن القذف

لتوافر سبب اباحة

١ ـ مدخل عام : الأصل حرية الصحافة والفكر ـ ماهيتها واجب الصحفى

تعتبر حرية الصحافة هى إحدى صور حرية الرأى وهذه بدورها واحدة من الحريات العامة ـ ورغم أن حرية الصحافة هى إحدى صور حرية الرأى إلا أن معظم الدساتير لا تكتفى بتسجيل حرية الرأى بل تحرص أيضا على إبراز حرية الصحافة تقديرا لأهميتها بل أصبحت الدساتير الحديثة وبعد تطور وسائل الإعلام الأخرى تشير إلى حرية الإعلام بصفة عامة مع أفراد نص لحرية الصحافة .

فالدستور المصرى بعد ان نص فى مادته السابعة والأربعين عـلى أن حريـة الرأى مكفولة . . . يبين النص على حرية الصحافة فى المادة الثامنة والاربعين فيقرر أن حريـة

الصحافة والطبع والنشر ووسائل الإعلام مكفولة ثم يعود ليؤكد ذلك فى المادة ٢٠٨ (د. جمال العطيفى ـ حرية الصحافة ص ٢٣) .

ويذهب د. جمال العطيفى إلى أنه « عند الحديث عن عقاب رجال الصحافة عما ينشرونه فإنه يجب أن تقدر الظروف التى تعمل فيها الصحافة والسرعة التى يتم بها النشر والتى تقتضيها طبيعة المهنة وهو ما يجب أن يكون له أثره فى تحديد مدى مسئولية الصحفى وفى ذلك قضى بأن رجال الصحافة وهم يؤدون رسالة سامية جديرون برعاية خاصة فى محاسبتهم على ما يقع منهم من أخطاء غير مقصودة فى مزاولتهم مهنتهم (جمال العطيفى مرجع سابق ص ١٣٥ والحكم المنشور بهامش رقم ٢ ذات الصفحة) .

وقد كانت تلك المقدمة ضرورية قبل أن نلج فى مناقشة ما سوف نناقشه فيما يلى :

٢ ـ حق نقد الشخص العام

تعريف ـ جواز الاثبات فى مواجهته ـ شروط إباحة حق النقد عامة ـ النقد السياسى والتاريخى

المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات أرادت فيما يبدو إقامة نظرية كاملة لحق نقد الشخص العام ، وليس الأمر كما يحاول دعاة تضييق الحريات ـ أن يصوروه استثناء خاصا بفئة معينة دون باقى الناس لماذا ؟ سوف نورد أولا نص م ٣٠٢ عقوبات « يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة فى المادة ١٧١ عقوبات أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسند إليه أو احتقاره عند أهل وطنه ـ ومع ذلك فالطعن فى أعمال موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة إذ حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه » .

وقوانين العقوبات التى صدرت منذ عام ١٨٨٣ قد تضمنت نصا مماثلا (م ٢٦١ من قانون العقوبات الصادر ١٩٠٤) و (م ٢٧٧ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٨٨٣)

ـ ولكن هل حق النقد بشروطه المنصوص عليها فى المادة ٣٠٢ مقصورا على من ذكرهم النص ، أى الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة فقط أم أنه يسع ليشمل آخرين ليسوا كذلك

ـ بعض عبدة النصوص يقولون ذلك ونحن ومعنا كل الفقه الحديث والقديم نذهب خلافهم يقول الأستاذ شريف كامل « إن القوانين وإن نصت صراحة على استعمال حق

النقد فى مواجهة الموظف العام ومن فى حكمه فقط فإن عليه ذلك هى رغبة المشرع فى أن يبرز مدى أهمية حق النقد فنص عليه فى أخطر مكان له وأدقه وهو ميدان الوظيفة العامة وما فى حكمها إذ هو الميدان الوحيد الذى يمكن أن يثار فيه الشك حول مدى إمكان استعمال حق النقد فيه بسبب ما يحظى به الموظف العام من حصانات وامتيازات بحكم الوظيفة العامة .

(د. شريف كامل ـ الجرائم الصحفية ـ طبعة سنة ١٩٨٤ ص ١٨)

ويقول الأستاذ الدكتور المستشار عماد النجار « إن القول بأن القذف أصلا مؤثم وإن أبيح استثناء فى مواجهة الموظف العام ومن فى حكمه ولا يمتد إلى غيرهم مردود بأنه قد يطرق من ليس بموظف عام مصلحة عامة أو أمرا عاما بالنقد والتحليل بل وحتى التعييب فى ميادين علمية أو سياسية فهل يختلف أمره هنا عن الموظف العام ؟ والذى نعتقده هو أن هذا الاستثناء كان بسبب أن حق النقد حق عام لا سبيل إلى جحده أو التشكك فيه فلم يسع الشارع إلا أن ينص عليه فى أقصى مكان له وأدقه وهو كونه مواجهة موظف عام وخاصة أنه له حصانات وإمتيازات بسبب الوظيفة العامة لدرجة أن سعيد باشا فى قانونه لم يخول نقد الموظف العام بأى حال « ويضيف د. عماد النجار » وبذلك نعتقد أن حق النقد هو سبب لإباحة القذف والسب والإهانة والتحريض إذا ما توافرت شروطه وأن الأحكام التى افترضت عدم اشتماله على قذف وسب إنما هى أحكام لم تحط علما كافيا بماهية النقد وطبيعته ووظيفته الأساسية فى المجتمع وأن حق النقد وهو كما نعتقد يبيح الجرائم القولية حتى لو اشتمل على قذف أو سب ـ تحقيقا للنفع العام يكون بمثابة دفاع شرعى ضد الفساد لصالح المجتمع (د. عماد عبد الحميد النجار النقد المباح ص ٨٥ ـ ٨٧ ومثل ذلك (د. محمود محمود مصطفى ـ شرح قانون العقوبات القسم الخاص ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥)

ويرى الأستاذ صالح سيد منصور « أن أصلح تعريف لذى الصفة العمومية فى أحكام القذف والسب هو ما قالت به المادة ٣٥ من مشروع قانون الصحافة الفرنسى سنة١٩٣٦ فقد عرفته بأنه كل من يؤدى وظيفة أو نيابة أو خدمة عامة أو يحدث من جراء أقواله أو أفعاله أو كتاباته تأثير على الرأى بطريق مباشر أو غير مباشر وأساس ذلك أن الشارع لا يحفل بذى الصفة العمومية بصفته هذه بل بصفته فردا يحدد مصير المصلحة العامة بأعماله ويقرن تأثر الرأى العام بمظاهر نشاطه أو ما ينشره من كتابات أو يبديه من أقوال (صالح سيد منصور ـ القذف فى حق ذى الصفة العمومية ص ١٣٦)

وما دمنا قد انتهينا إلى أن نص م ٣٠٢ من قانون العقوبات يمتد ليشمل فوق من ذكرهم النص كل شخص من الممكن أن يكون له تأثير ما على الرأى العام وأن حق النقد ليس مقصورا عليمن ذكرهم نص المادة ٣٠٢ بل يمتد إلى ما عداهم فإنه يحسن بنا أن نزيد

الأمر ضبطا بتحديد معيار للشخص العام .

ـ يذهب الأستاذ محمد عبد الله إلى أن « الشخص العام هو كل شخص طبيعى رجلا كان أو امراءة يتصدى أو تتصدى لقيادة الناس أو سياستهم أو أرشادهم أو العمل باسمهم فى أمر من الأمور العامة سواء من مصلحة عامة شاملة أو مصلحة محلية محدودة » (محمد عبد الله ـ فى جرائم النشر ص ١١٣) (ومثل ذلك شريف كامل ـ الجرائم الصحفية ص ١٩ وبه أمثله لمن يعتبر شخصا عاما)

ويثور سؤال لابد منه وهو هل يجوز أن يتناول النقد حياة الشخص العام الخاصة ؟

ـ يقول الدكتور جمال العطيفى « إن الحياة الخاصة للشخص العام ليست ملكا له وحده دائما ، بل إن هذه الحياة الخاصة قد تتصل بحياته العامة اتصالا وثيقا بحيث لا يمكن الحكم عليه من ناحيته العامة بغير التعرض لحياته الخاصة ، فالشخص العام يمكن أن يكون موضعا للنقد ولو فى حياته الخاصة التى تتصل بواجباته العامة فكل تصرف يصدر منه لا يمكن اعتباره متعلقا به وحده ـ وما دام الشخص العام هو كل شخص تتصل طبيعة عمله بالرأى العام أو تصدر عنه تصرفات تتم عن رغبته فى الظهور فى المجتمع فمثل هذا الشخص يمكن أن يقال عنه إنه قبل سلفا أن تتحدث عنه الصحف (جمال العطيفى ـ حرية الصحافة ص١٤٢) .

ومن المسلم به أن « درجة تحمل الشخص العام تتناسب طردا مع نوع مسئوليته وجسامتها فكلما كان الموضوع الذى يتصدى له حساسا متصلا بعواطف الجمهور كلما كانت المسئولية التى يتحملها منه جسيمة وكلما زاد ما ينبغى أن يتحمله من حرية الفكر وتكاليفها (محمد عبد الله ـ مرجع سابق ص ١١٤) .

وما دمنا قد انتهينا إلى أن حق النقد هو حق عام يباح استعماله فى مواجهة الموظف العام وغيره وان الإثبات فى مواجهته جائز وأوضحنا من هو الشخص العام ننتقل إلى بيان شروط حق النقد .

ـ وفق ما حدد قانون العقوبات فإن حق النقد مباح بشروط خمسة ان يكون الموضوع الذى يوجه اليه النقد ثابتا ومسلما به وأن يكون الموضوع الذى يوجه إليه النقد مما يهم الجمهور وأن يكون النقد موجها أساسا لهذا الموضوع وأن يكون النقد ملائما ومتناسبا مع الموضوع الذى يوجه إليه مقترنا بحسن النية (محمد عبد الله ـ مرجع سابق ص ٣١١ ـ عماد النجار ص ١١٦ فتحى سرور الوسيط فى قانون العقوبات القسم الخاص ص ٦٩٥) وسوف نتناول بالإيضاح تلك الشروط الخمسة .

أولا : الواقعة ثابتة ومسلم بها

يذهب الفقه إلى أن الناقد لا يباشر حق النقد إلا على أساس نوعين من بين الوقائع

أ ـ وقائع أصبحت بالفعل فى حوزة الجمهور بفعل أصحابها نتيجة عرضهم إياها على الجمهور أو أصبحت كذلك نتيجة الشهرة التى استقرت بها الواقعة فى البيئة المحلية أو العامة على أنها واقعة مسلمة معروفة .

ب ـ ووقائع لم تصبح بعد فى حوزة الجمهور ولكن يكشفها الناقد (محمد عبد الله مرجع سابق ص ٣١٣ .

ـ على أن ثبوت الواقعة لا يقتضى أن تكون ثابتة سلفا وإنما إذا أثير الجدل فى صحتها يكون فى وسع الناقد التصدى لإثباتها وإقامة الدليل (عماد النجار ـ مرجع سابق ص ١٦٧) وما بعدها فى ص ١٧٢ .

ثانيا : الواقعة مما يهم الجمهور

وكون الواقعة مما يهم الناس أو ـ وقفا لتعبير الفقه ـ الأهمية الاجتماعية للواقعة شرطا أوليا لإباحة القذف وإن كان من المسلم أنه ليس ميدان الوظيفة العامة وحده هو ما يهم الناس فكثير من الميادين يتصل اتصالا وثيقا وحيويا بحياة الناس ولا يتعلق بالوظيفة العامة أو شاغلها . . . ومن المعلوم أن هناك جانبا من حياة بعض الأفراد الخاصة له دلالاته وأثره على حياتهم العامة أو الوظيفية مما يكون من المفيد كشفه حماية للمجتمع فرجل الدين الذى يتعاطى المخدرات مثلا لا يكون فى نقد هذا الجانب الخاص من حياته قذفا بل من المصلحة كشف هذه العورة حتى يرتدع هو وغيره عن هذا السلوك الشائن صيانة للدين (د. عماد النجار مرجع سابق ص ١٧٥ ـ ١٧٦) .

ولأن موضوع هذه الدعوى يختلط فيه الساسة بالتاريخ فإنه من المحتم أن نسهب قليلا فى نوعين من النقد لأعمال تهم الجمهور هما نقد الأعمال السياسية وتناول التاريخ .

١ ـ النقد السياسى : الفقه مستقر على أن كل من يدخل فى ميدان السياسة ومن يتدخل فيها يجب أن يكون محلا للمراجعة والمراقبة والمناقشة والنقد والانتقاد لما يتضمنه هذا الميدان من خطورة وأهمية بحيث لا يمكن حمايتها أو السهر عليها مع تقييد حرية الألسنة والأقلام (محمد عبد الله ـ مرجع سابق ص ٣١٩) وتطبيقا لذلك قضى بأنه لما كان الكاتب السياسى لم يمس ذات المنقود الشخصية فإن كل نقد مهما بلغ من العنف والمرارة ليس إهانة ولا سب (محكمة جنايات مصر ١٤ /٦ /١٩٤٨ فى القضية ٣٥٥٧ لسنة ١٩٤٦ منشور فى عماد النجار مرجع سابق ص ١٨٠) .

- ويقول الأستاذ شريف كامل : إنه « بالنسبة للأشخاص الذين يدخلون مجال السياسة بأى صفة أيا كانت وعلى اختلاف مواقعهم فإن الاعتبار السياسى للشخص يباح للبحث والتعليق والمناقشة والتقييم وإبداء الرأى دون أن يعتبر المساس به اساءة إلى اعتباره (شريف كامل - مرجع سابق ص ٤٦) .

٢ - النقد التاريخى : المنتهى عنده أنه إذا كان المؤرخ أو صاحب النقد التاريخى قد روى الوقائع متوخيا الدقة محتاطا متثبتا فتقديره لهذه الوقائع وتعليقه عليها مهما يكن مريرا أو موجعا لا يعرضه للمسئولية إذ هو فى حكمه حر يوزع ثناءه أو لومه حسب اعتقاده لا يخضع إلا لرقابة الرأى العام - والوقائع الصحيحة تضحى ملكا للتاريخ الذى ينبغى ألا يحرسه موت الميت لأن أحكامه على الأموات تعظ الأحياء ، أما ما ينال ورثة الميت من أذى بسبب ذلك فى سمعتهم أو اعتبارهم فإنه يعود على مورثهم وسوء طالعهم لأعلى التاريخ المرجع السابق ص ٣٢٦ - ٣٢٧) .

وفى حكم شهير للقضاء المصرى حول النقد التاريخى انتهى القضاء إلى تبرئة صحفى من تهمة القذف عن مقال نشره وصف فيه السيدة أمينة البارودى بأنها كانت تشتغل بالجاسوسية لمآرب خاصة وتتصل بخائن يستغل زوجته الحسناء فى أمور غير شريفة وأن لها اتصالا غير شريف بآخرين وذلك فى معرض حديثه عن خروج الفرنسيين من سوريا ولبنان وقد سبب القضاء لحكم البراءة بقوله :

« ومما يجب ألا يغرب عن البال أن المتهم الأول صحفى ورئيس تحرير مجلة ومن واجب مهمته أن يطلع الجمهور على ما يرى أن من المصلحة العامة وجوب الاطلاع عليه غير مدفوع بعوامل شخصية ولا ريب فى أن الموضوع الذى نقله لقرائه هو من تلك المواضيع التى يهم الكافة فى بلاد الشرق الأوسط أن يعلموا بحقيقتها والتيارات الظاهرة والخفية فيها والسياسات التى تنازعها وهو ما يستشف من ذلك المقال وينصرف إليه الذهن فلا يتعلق منه بالأشخاص إلا قدر ضئيل لا يلبث أن يزول أثره ويبقى بعد ذلك منه درس نافع ووقائع تستحق التسجيل عن فترة من الزمن اضطربت فيها بلاد الشرق الأوسط بأحداث ذات بال (حكم محكمة مصر الابتدائية فى ١٥ / ٤ /٤٩-الجنحة رقم ٥٢٦٤ جنح السيدة سنة ١٩٤٨ أمينة البارودى ضد إحسان عبد القدوس وروز اليوسف) .

وفى فرنسا يتمتع الكاتب التاريخى أيضا بحرية واسعة فقد رفضت محكمة باريس فى ١٩٣٢/١/١٥ دعوى تعويض أقامتها حفيدة الكاتبة الفرنسية الشهيرة جورج صاند ضد كاتب نشر عن جدتها مقالا جاء فيه « أنه ليس من المستطاع حصر عشاق جورج صاند ابتداء من فلان إلى آخر من عشقتهم فى كهولتها تأسيسا على أن ذلك من قبيل النقد المباح فى

الأدب والتاريخ وخاصة أن حياة هذه الكاتبة موضوع بحوث ومقالات عدة (الحكم منشور فى محمد عبد الله - مرجع سابق ص ٣٢٦ هامش ٥) .

وبعد أن انتهينا من البحث حول النقد السياسى والتاريخى كأمثلة تتعلق بدعوانا وتعتبر من الوقائع التى تهم الجمهور سوف نعود مرة ثانية إلى استكمال بحث بقية أوجه نطاق حق النقد .

ثالثا : أن يكون النقد موجها أساسا إلى العمل

الأصل فى النقد أنه يوجه إلى تصرفات الشخص وأنه متى ما تغيا هذا الهدف فلا تثريب عليه فى نقد ذات أشخاص أصحاب التصرفات بحكم ذلك الاتصال الطبيعى بين الشخص وبين تصرفاته وأعماله وإرادته .

- والفقه على أنه يجب دائما أن يكون الموضوع بالنسبة إلى النقد بمثابة الأسباب بالنسبة للحكم تشهد بصحته أو بخطئه وبقصده أو بشططه فإذا ذكر الرأى بغير ذكر الموضوع الذى يستند اليه لا يكون نقدا ويستطيع الناقد وهو يبدى الرأى فى عمل الشخص أو تصرفه أن يلمس جوانب من حياته الخاصة وأخلاقه الشخصية مهما كانت قوة العبارة المستعملة فى النقد ما دام أن ذلك من مقتضيات النقد ومن لوازمه بحسب نوع الموضوع الذى يتناوله النقد وما دام لم يثبت أن ذلك النقد كان وسيلة مقصودة أو فرصة لتلويث سمعة الشخصوالاساءة إلى شرفه أو اعتباره أو مكانته فى المجتمع (د. شريف كامل مرجع سابق ص ٥٢) - ومثل ذلك د. عماد النجار مرجع سابق ص ١٩٩ وما بعدها) .

رابعا : أن يكون النقد متلائما مع الموضوع الذى يوجه إليه وبحسن نية

ولا يبقى من شروط إباحة النقد إلا كونه متلائما مع الموضوع وأن يكون بحسن نية ومعنى ذلك أن الناقد تحكم عليه أن يتعرض للنفع العام فيما يبديه من آراء وأن يعتقد صحة رأيه .

وفى ذلك تقول محكمة النقض « إذا كانت العبارات المنسوبة إلى المتهم مقذعة وجاءت بأسلوب عام لا تبرز فيه واقعة بعينها يمكن القول بأن المتهم كان ينقدها ومن أثرها أن تصور فى خيال القارىء أفدح المكاره وأزرى الصفات التى يمكن أن تسند إلى هيئة الحكم فى البلاد فصيغة التعميم هذه تشهير صريح لا يفيد فيه القول بحسن نية كما أن التعميم لا ينقلب إلى تخصيص بوقائع معينة جائز اتباعها لمجرد ورودها على لسان المتهم (نقض جلسة ١٤ /٣/٣٢ طعن ٣٣٢ مجموعة القواعد جـ ٢ ص ٤٨٠ - د. عماد النجار مرجع سابق ص ٢١٦) .

كما انه من المستقر عنده أنه « لاتثريب على الناقد أن يلجأ إلى السخرية من الشخص أو العمل الذى ينقده ولا يبطله أن تستعمل فيه عبارات مرة وقاسية إذ المناسبة التى يساق فيها النقد قد تقتضى نوعا من قارس القول ومر العبارة وعنف اللفظ ولا يعد ذلك قذفا ولا سبا ما دام الناقد يبغى المصلحة العامة وليس التشهير ومرتبطا بالواقعة محل النقد ومتصلا بها وثمة صلة بين الواقعة وبين ما يقول ذلك ، إن الحدود بين النقد المباح وبين السب المعاقب عليه ليست ثابتة أو جامدة » (عماد النجار ـ مرجع سابق ص ٢١٨ الأحكام بالهامش) .

وبذلك نكون قد انتهينا من بحث نقد الشخص العام وتعريفه ونطاقه وشروطه ولا يبقى إلا الانتقال إلى كيفية تفسير المقال والأحكام في هذا الشأن .

٢ ـ التفسير ـ كيف يكون ـ رقابة محكمة النقض

من المستقر عليه انه لتفسير كلمات المقال يجب حمل الكلمات والعبارات والرسوم على معناها العادى وأن العبرة بالمقال كله فى مجموعه دفعة واحدة فلا يصح تجزئة المقال أو الخطاب أو الرسم واعتبار جزء منه ماسا بأحد مع صرف النظر عن باقيه وإنما العبرة به ككل وانه إذا اشتمل المقال على معنيين أحدهما سيىء والآخر مباح ، كان على محكمة الموضوع أن توازن بين الأمرين مستندة إلى مختلف الظروف والاعتبارات فلا ترجح أحدهما على الآخر إلا إذا كان ثمة دليل يرجحه (عماد النجار ـ مرجع سابق ص ٢٠٥ ونقض ٦/١٠/٦٩ السنة ٢٠ مجموعة الأحكام ص ١٠١٤)
(يراجع لمزيد من التفاصيل الأستاذ محمد عبد الله جرائم النشر ص ١٧١ وما بعدها)

ومحكمة النقض وان كان قضاؤها مستقرا على أن مسائل الواقع لا تدخل فى اختصاصها ولا تعمل رقابتها عليها ، ومبادئها الأصولية على أن أمر تفسير المحررات يخضع بحسب الأصل لاختصاص قاضى الموضوع فهو وحده المنوط بتفسيرها وتكييفها وإنزال حكم القانون عليها طالما يقيم حكمه على أسباب ترشح للنتيجة التى انتهى إليها ولكن وإن كان قضاء محكمة النقض قد استقر على ذلك إلا أنه اختلف فى جرائم القذف والسب وفى ذلك تقول محكمة النقض « من المقرر عند علماء القانون وفى كثير من أحكام المحاكم الفرنسية ان لمحكمة النقض والإبرام فى الجرائم الصحفية حق مراقبة محكمة الموضوع فى تفسير ما ينشر فى تلك الصحف وتحديد معنى ألفاظه ، والحكمة فى ذلك ظاهرة وهى وجود جسم الجريمة أمام محكمة النقض كما هو أمام محكمة الموضوع وهو كل ما يدور عليه البحث فى هذا النوع من الجرائم (حكم نقض منشور فى د. عماد النجار مرجع سابق ص ٢١٠)

وتقول المحكمة العليا أيضا « البحث فى موضوع المقال واستظهار ما قد يكون فيه من

الأمور المعاقب عليها يقتضى الذهاب فى تأويل معانيه الى تعيين من هو المقصود بالمطاعن إذ أن مراقبة محكمة الموضوع لوجود الجريمة أو عدم وجودها قد لا يمكن إتمامه إلا بهذا التعيين » (نقض ١٩٢٣/٣/٢٧ مجموعة قواعد الربع قرن ص ٧٩٩ القاعدة « ٥ »)

ويقول د. عماد النجار « إن مسلك محكمة النقض فى مراقبتها قاضى الموضوع فيما يرتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامى عباراتها لا يزال حكم القانون الصحيح هو مسلك منطقى ويتفق مع حقائق الأمور طالما أن الواقعة المعروضة على محكمة الموضوع هى بذاتها المعروضة على محكمة النقض ومن ثم يكون لذلك اعتباره عند نظر هذه الأخيرة للموضوع إلا أن محكمة النقض لا تتدخل فى التفسير إلا إذا كان قائما على عناصر المقال المكونة له أما إذا كان تفسير قاضى الموضوع مستندا إلى ظروف خارجية عن المقال من شأنها أن تؤثر فى فهم المقال والوقوف على مرامى الكلمات فإنه لا يكون لمحكمة النقض عندئذ أن تتدخل فى التفسير لأنها سوف لا يكون فى وسعها التحقق من هذه الظروف والاعتبارات المؤثرة بنفسها ومن ثم تركن فيها الى قاضيالموضوع ضرورة (د. عماد النجار النقد المباح ص ٢١٣ ونقض ١٩٧٠/٥/٣١ السنة ٤٠ ق مجموعة الأحكام ص ٧٥٦) .

وبهذا نكون قد انتهينا من ذلك الجزء لندلف إلى الجزء الأخير من القسم القضائى الفقهى وهو نشر الإجراءات القضائية .

٤ - حق نشر الإجراءات القضائية واجب الصحفى - تأصيل تاريخى

لأن المقالات موضوع المداعاة جاءت نقلا متطابقا مع إجراءات ملاحقة قضائية تمت بحق المدعية فإننا سوف نناقش ونستعرض حق نشر الإجراءات القضائية وسند إباحته وحدوده .

تذهب المادة ٦٠ من قانون العقوبات إلى أنه « لا تسرى احكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة » .

ويذهب الفقه إلى أنه فى بعض حالات النشر فإن حرية الصحافة التى أصلها الشارع فى الدستور ٤٨ و ٢٠٨ تجعله مباحا رغم ما قد يتضمنه من وقائع قذف ومن توافر القصد الجنائى لدى القاذف فطالما أن الشارع قد قرر حرية الصحافة وما يستتبعها من حق الصحف فى نشر الاخبار فان ذلك يقتضى حتما اباحة الوسيلة الى استعمال هذا الحق أى إباحه الأفعال التى تهدف إلى الاستعمال المشروع للحق واساس اعتبار ذلك هو وجوب رفع المتعارض بين قواعد القانون فليس من المعقول أن يقرر الشارع حقا ثم يعاقب على الأفعال

التى يستعمل بها . . . وعلى ذلك يعتبر استعمال الحق سببا من اسباب الإباحة العامة ينطبق على كل الجرائم ويجرد الفعل من عدم مشروعيته فلا يسأل صاحبه مدنياً بـالتعويض أو بالعقوبة (الأساس القانونى لإباحة القذف فى حالة نشر اخبار الجرائم والتحقيقات الجنائية د. جمـال العطيفى ـ مجلة القـانون والاقتصـاد العدد الثـالث السنة التـاسعة والثـلاثـين ص ٦٤٨) .

وإلى هذا الرأى تميل غالبية الفقه فتسلم بحق الصحافة فى نشـر أخبار الحـوادث والتحقيقات الجنائية وبمشروعية هذا النشر ولو تضمن مساسا بمن تناولهم النشر ولكن حين يرى البعض أساس ذلك فى العرف لأن الغاية المقصودة بالإباحة تعلو على الغاية المقصودة بتحريم القذف . . . تقول إذ يرى البعض أساس الإباحة فيما سبق يراه آخرون فى روح التشريع ومبادئه العامة وذلك لأن للمجتمع مصلحة جوهرية فى أن يعلم أفراده بما يجرى فيه وهى مصلحة ترجح على مصلحة من يمسه النشر من الأفراد (الأستاذ أحمد أمـين بك ـ عقوبات قاضى ص ٥٤٠ ـ ٥٤١ د. محمود نجيب حسنى عقوبات قاضى ص ٣٦٦ وعام ص ١٨٠ د. صالح سيد منصور القذف فى حق ذى الصفة العمومية ص ١٥٥) .

وقد طبق القضاء المصرى هذا المبدأ فى نطاق النشر ، فاعتبر أن للصحافة حقا فى نقد التصرفات المتعلقة بأمور تهم الجمهور مما يبيح استعمال عبارات كانت من الجائز أن تعد قذفا وحين خلطت بعض الأحكام بين انتفاء القصد الجنائى والإباحة بسبب القيام بحق أو أداء واجب فإن أحكاما أخرى قد طبقت استعمال الحق كسبب لـلإباحـة تطبيقـا سليما (عابدين الجزئية ١٩٠٢/٥/٢ مجلة الحقوق السنة ١٧ ص ٩٩ إذ نفى بمناسبة نقد جريدة لأعمال شركة لتعمده الكسب من الجمهور بطريقة غير قانونية بأن هذا الانتقاد فيه خدمة للناس وأن هذا الحق مستفاد مما يجيزه القانون أو يوجبه فى بعض الأحيان على كل فرد من أفراد الهيئة الاجتمـاعية من السعى لـدفع الضـرر عن نفسه وأفـراد المجموع فهـو حق قانونى) .

وقد أورد الدكتور جمال العطيفى فى بحثه القيم عن الأساس القانونى لإباحة القذف حكما لمحكمة عابدين رأى أنه طبق قاعدة استعمال الحق تطبيقا سليما عـلى ما نشـرته إحـدى الصحف من اتهام سيدتين بالسرقة وقالت فى كلمتها بالبراءة « إن المحكمة يهمها بادىء ذى بدء أن تسجل أن الصحافة اليومية أصبحت فى هذا الزمان إحدى ضرورات المجتمع بل ومن ركائزه ومن أولى مستلزماته فى عصر يحتاج إلى السرعة والانصراف إلى العمل الجدى ، ولهذا كانت نشأة صحافة الخبر وصيرورتها صورة رابحة بين أنواع الصحف بـاعتبارهـا الوسيلة المباشرة كى يعلم الجمهور وأهل الرأى بمجريات الأمور العامة « . . . واستطردت المحكمة لتقول : « إنه بالرغم من نشر أخبار الجرائم أو التحقيقات قد اختلفت النظرة

الفلسفية فيها إلا أنها لا تزال من أهم ما يستهدى به الجمهور ، فيها يجد المواطن السبيل إلى تعرف أسباب الجريمة ودوافعها . . . الخ .
(يراجع الحكم المذكور ـ جمال العطيفى مرجع سابق ص ٦٥٨)

وقد ذهب الدكتور العطيفى إلى تلخيص حق الصحف فى نشر أخبار التحقيقات القضائية مستندا إلى ثلاثة أسباب :

١ ـ أن الترخيص للصحف وتنظيم مزاولة مهنتها بقانون المطبوعات ثم بقانون نقابة الصحفيين يعنى الاعتراف لها ولصحفييها بحق نشر الأخبار والتعليقات على التحقيقات الجنائية وهى لا تكون مسئولة عن ذلك إلا إن كان ما ينشره الصحفى مخالفا لما هو ثابت بالأوراق وإن كان ذلك بسوء قصد .

٢ ـ أن علنية إجراءات التحقيق أو سريتها ليست هى معيار إباحة النشر أو تجريمه فمتى اعتبرنا نشر التحقيقات الجنائية حقا ثابتا للصحفى فإنه يغدو مباحا له استعماله سواء فى ذلك أكان التحقيق علنياً أو سريا (د. جمال العطيفى ـ مرجع سابق ص ٦٦٢ ـ ٦٦٣)

فبذلك نكون قد ختمنا القسم الاول من دفاعنا القانونى فى موضوع الدعويين المنضمتين ولن نجد كبير عناء فى إنزال تلك التقريرات القانونية على وقائع التداعى وصولا إلى طلب البراءة للمتهم .

فى القسم الموضوعى

ـ المدعية بالحق المدنى هى السيدة برلنتى عبد الحميد وقد ارتبطت بشكل « ما » بعلاقة « ما » بالمشير عبد الحكيم عامر . . . والمشير عامر كان فى وقت « ما » نائبا أول لرئيس الجمهورية ونائبا للقائد الأعلى للقوات المسلحة وقائدا عاما للقوات المسلحة . . . ولم تكن علاقة عبد الحكيم عامر بالمدعية ترشحها كى يكتب عنها المتهم وهو من الصحفيين والمؤرخين المعروفين . . . وهى فى أحسن أحوالها ممثلة لا تجد أخبارها طريقا إلا إلى صفحات الفن فى الصحف .

ـ ولكن المدعية وقد كبرت سنها أحست بأن الأضواء قد انحسرت عنها فهى لم تعد وفق نص كلماتها ـ « ملكة السكس البلدى » وللأضواء بريق يعمى العيون فقررت ـ وكان قرارا غير مناسب ـ أن تعود إلى الأضواء لا باعتبارها ممثلة ولكن باعتبارها سياسية لعبت دورا فى حياة المشير عامر وتملك من أسرار الدولة الشىء الكثير وهكذا بدأت هى حملتها لتكون شخصا عاما يتحدث عنه الناس .

بدأت اعتبارا من عام ١٩٧٧ تروج فى الصحف والمجلات فى أحاديث منشورة أنها تملك أسرار الدولة ومفاتيح التاريخ وتطرح على العالم كله قصصا وهمية تبدأ بكيف تزوجت عامر وتنتهى باتهام رخيص لجمال عبد الناصر بقتله .

- ونظرة على حافظتى مستنداتنا التى قدمناهـا بجلسة ١٩٨٨/١/٢٥ يبـدو ذلك بوضوح :

أ - تطرح فى إحدى الحلقات كيف أن المشير لم ينتحر وإنما تخلص منه عبد الناصر وكيف أن عبد الناصر علم أنها زوجة للمشير وقدم لها هدية الزواج .

ب - فى حلقة أخرى تروى أن عبد الحكيم عامر كان يحب صلاح نصر وكان غير مرتاح للشخصيات التى كانت حول عبد الناصر ومنهم الفريق فوزى وسامى شرف .

وتمضى سلسلة الحلقات والأحاديث والتى تطرح فيها على الناس معلومات وهمية وأقوال مغلوطة عن حقيقة علاقتها بعامر أو علاقته هو بعبد الناصر وأقوال زائفة كاذبة عن أن عبد الناصر قتل عامر . . . إلى آخر المقدم بحافظتى مستنداتنا واللتين نحيل إليهما ونعفى أنفسنا من ترديد ما حوتاه (حافظتا مستندات ١ و ٢ مقدمتان بجلسة ١٩٨٨/١/٢٥ بهما أكثر من ثلاثين مستندا تحوى صورا ضوئية من أحاديث المدعية بالحق المدنى) .

بل لقد ظلت تدلى باحاديث صحفية حـول علاقتهـا بالمشـير حتى بعد رفـع هذه الدعاوى (حافظة رقم ١١) .

فهى بذلك قد طرحت نفسها بقوة وإصرار على الرأى العام وطرحت عليه بذات القوة وبنفس الإصرار علاقتها بعبد الحكيم عامر . . . صحيح أنها قد طرحت عـلاقتها بالمشير عامر من منظورها هى ووفق معلومات مغلوطة روجت لها إلا أنها بذلك قد حولت نفسها بإرادتها إلى شخص عام يشارك بشكل أو بآخر فى توجيه الرأى العام أو ترويضه أو تحويله إلى اتجاه معين . ولقد قبلت بإرادتها أن تتحدث عنها وعن حياتها الصحف فلم يكن لها بعد ذلك أن تشكو أو تئن حين خرج المتهم ليعلن على الملأ فساد رأيها ويوضح غش بضاعتها وكذب معلوماتها والحقيقة تظل هى هى مهما بلغت مرارتها .

ولقد أوضحنا فى الجزء الأول من هذه المذكرة أن نقد الشخص العام هو بمثابة دفاع شرعى ضد الفساد لصالح المجتمع ، والمعلومات الفاسدة قد تكون أشد خطرا من طعام فاسد على المجتمع ، فإن أثرت الأخيرة فى صحته الجسمانية فإن الأولى تعمل أثـرها فى صحته العقلية والذهنية .

والحياة الخاصة للشخص العام كما سلمنا لم تعد ملكا له وحده ، بل هى متصلة بحياته العامة متكاملة معها، فماذا لو كان ما يطرحه الشخص العام على الجمهور هو حياته الخاصة فعلا ؟

والسيدة برلنتى عبد الحميد قد طرحت نفسها كشخص عام وطرحت علاقتها بعبد الحكيم عامر على الملأ فحق على كل من يهمه الأمر أن يناقشها فيها فماذا قالت هى ؟ وماذا قال عبد الله إمام ؟

قالت هى إنها كانت زوجة للمشير عبد الحكيم عامر . . . فكان لابد أن يعلم الناس أنها كانت زوجة بورقة عرفية .

طرحت على الناس واقعة أن هناك شخصا فرنسيا من أصل جزائرى عرض عليها الزواج (مستند رقم ١٠ حافظة رقم ٢) .

. . . فكان لابد للناس أن يعرفوا أن هذا كان رجلا من رجال المخابرات العامة دسته عليها المخابرات كى تثبت للمشير عامر أنها غير مخلصة له .

(نلتمس مراجعة حافظتى مستنداتنا رقمى ١ و ٢ جلسة ٢٥ /١/ ١٩٨٨ وحافظة مستندات المدعية بالحق المدنى وبها الأعداد موضوع الاتهام) .

باختصار شديد كان لابد لشخص ما أن يصحح مفاهيم كثيرة طرحتها على الرأى العام المدعية قاصدة تضليله . . . وكان هذا الرجل هو المتهم .

ذلك هو الموضوع أولا وببساطة طرحت نفسها كشخص عام ، فحق عليها أن تتحمل عبئا أكبر من النقد . . . وأحبت أن تتحدث عنها الصحف فحتم عليها الا تضيق بالحقيقة . . . وطرحت أخص خصائصها فوق صفحات الجرائد فلا تلومن الا نفسها عندما يخرج من يكشف زيفها وكذب ادعاءاتها .

- ولكن لنناقش الأمر على وجه آخر .

ألا يصح أن يكون المتهم وهو فى معرض النقد والرد على المدعية بالحق المدنى وتصحيح المعلومات الكاذبة التى تروج لها قد تعمد وبسوء نيه أن ينسب إليها أمورا تحقرها لدى الجمهور ؟؟

فى الحقيقة أبدا . . . فإذا كنا قد انتهينا قبل ذلك إلى أن القصد الجنائى هو علم بوقائع الجريمة واتجاه الإرادة إلى إحداث هذه الوقائع وقبولها وإلى أن الغلط فى موضوع الحق

المعتدى عليه ينفى القصد الجنائى - نقول إذا كنا قد انتهينا إلى ذلك كله فالقصد الجنائى منتفٍ لدى المتهم . لماذا ؟

١ - إن ما نشره المتهم قد سبق نشره فى روايات وكتب عديدة صدرت فى مصر وخارجها بل ونشر ما هو أشد منه وأكثر إيلاما سواء على لسان المدعية نفسها أو آخرين وسوف نضرب أمثلة :

أ - فى ١٩٨٦/٤/١٣ نشر فى جريدة الجمهورية العدد ١١٧٩٤ السنة ٣٣ الصفحة الأخيرة تحت عنوان « من القلب » بتوقيع الأستاذ / محسن محمد ما يلى :

« برلنتى عبد الحميد فنانة مصرية رآها المشير عامر فأعجب بها وقرر الزواج منها ولكنه خاف النتائج السياسية لهذا القرار ، فقد كان القائد العام للقوات المسلحة والرجل الثانى فى مصر بعد جمال عبد الناصر ، تفتق ذهن المشير عن حل غريب للمشكلة ، عقد الزواج سجل فيه أن الزوج هو شقيق المشير ولكن الزوج الفعلى هو المشير ولم يهتم المشير أو السيدة برلنتى برأى الدين فى هذا الشأن أو رأى الشريعة إلا عندما أصبحت السيدة برلنتى تنتظر مولودها من المشير . . . الخ » (نلتمس مراجعة [illegible] حافظة مستنداتنا رقم ٥ مستند رقم ٢ رفق المذكرة)

نفس قصة زواجها التى تتضرر من أن المتهم قد نشرها .

ب - فى عدد الاحد ١٩٨٤/٤/١٥ نشرت جريدة الجمهورية مقالا ضخما نقلا عن صحيفة القبس الكويتية تضمنت وبالحرف الواحد ذات ما نشره المتهم عن كيف بدأت العلاقة بين المدعية بالحق المدنى والمشير عامر وكيف تعرفت به عن طريق المخابرات بل وأكثر من ذلك تعرض المقال لكيفية استيلاء المدعية المدنية على فيللا الدكتور البهى وقال عند زواجها من عامر إنه كان زواجا عرفيا لم يتقيد عند أى مأذون . . . الخ (نلتمس مراجعة المقال مستند رقم ١ حافظة رقم ٥ رفق المذكرة)

ج - بل إن ذات ما نشره المتهم وتقاضيه المدعية بسببه اليوم قد نشره فى كتاب أفرده للعلاقة بين عبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر هو كتاب « ناصر وعامر » وذلك اعتبارا من ص ٩٠ وقد ردت المدعية بالحق المدنى على تلك المعلومات فى مجلة آخر ساعة فى حديث مع الأستاذ ثروت فهمى بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٥ وقد نشر المتهم هذا الرد فى ذات الكتاب ص ١٠٦ وقدم له بقوله :

« أدلت برلنتى بحديث للأستاذ ثروت فهمى فى مجلة آخر ساعة العدد ٢٥٨٣ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٥ وقد لخص المعلومات السابقة وعلقت هى عليها ونحن ننشر نص تعليقها لأنه يبين وجهة نظرها كاملة وليس هدفنا تجريح أحد أو التشهير بأحد ، فنحن نكن لها كل احترام كفنانة وأم ، لذلك كان لابد من نشر وجهة نظرها كاملة حتى بما فيها من تجريح » .

ثم نشر المتهم أقوال برلنتى كاملة وعقب عليها ببيان أنها أدلت فيها بمعلومات غير صحيحة . . . الخ .

(الكتاب ص ٩٠ حتى ص ١٠٧ حافظة مستنداتنا رقم ٤ مستند رقم ١) .

د ـ كما أن ما نشره المتهم وتقاضيه المدعية بسببه سبق له أيضا أن نشره فى كتاب اسمه « عبد الناصر والحملة الظالمة » وقد ورد فى ص١٥٧ ما يلى :

« وكان آخر ما فى جعبتهم وحتى الآن ـ أن ألبسوا الممثلة برلنتى عبد الحميد ثياب السياسيين واستدعوها لتأدية دور فى الحملة على عبد الناصر . . . واختيرت برلنتى عبد الحميد لأنها كانت متزوجة من المشير عبد الحكيم عامر زواجا عرفيا سريا لم يكن معروفا فلم يعلن هذا الزواج ولم تظهر معه فى المجتمعات » .

ـ ثم أضاف قصة زواجها من المشير كاملة تكاد تكون ذات ما نشر فى روز اليوسف (مستند رقم ٢ حافظه رقم ٤ من ص ١٥٧ حتى ١٨١) .

□ □ □

ولا شك أن فى تداول ما نشره المتهم فى مجلة روز اليوسف والذى تقاضيه بسببه المدعية على هذا النحو الواسع وفى كل تلك الكتب والصحف كاف لكى ينفى القصد الجنائى عن المتهم من أن ما نشر لا يشكل إهانة للمدعية بأى وجه لأنه لو كان يشكل لها أية إهانة من أى نوع لأتخذت أية اجراءات ولكنها استمرت رغم كل ما نشر عنها فى الترويج لعلاقتها بالمشير بل وتناولت ما ينشر بالرد والتنفيذ ولقد سبق أن أوضحنا أن سقوط الواقعة فى علم الجمهور وتداولها بين الناس تنفى عمن يرويها تهمة القذف .

ولا شك أن المتهم وهو يرى تلك الوقائع بتداول نشرها وتناقلها الالسن بل وهو يرى الوقائع التاريخية تمسح على لسان المدعية فيصححها لها من يصححها تتأبى ذلك وترد مفندة أقوال القائلين فى الصحف ـ لا شك أن المتهم وهو يرى هذا يتأكد فى أن نشر تلك الوقائع والتعليق عليها أمراً لا قذف فيه وبالتالى فان ما نشر ـ على فرض أنه قذف ـ يكون قد فقد معنى كونه عدوانا على شرف المدعية وينتفى القصد لدى المتهم .

٢ ـ إن المتهم لم ينشر ما نشره إلا بعد أن تثبت عن كل واقعة نشرها بل ونسب كل واقعة إلى مصدرها .

□ □ □

فالمطلع على المقالات موضوع النزاع سوف يلاحظ للوهلة الأولى ما يلى :

أولا : بالنسبة للعدد رقم ٣٠٨٦ موضوع الجنحة رقم ٤٣٩٠ لسنة ٨٧

أ ـ أن الجزء الخاص بأن أحد من المسئولين لم يكن يعرف زواج عامر من برلنتى قد اسنده المتهم إلى من سمعه منهم من شهود وهم السيد / شعراوى جمعة والفريق محمد فوزى والسيد / سامى شرف اضافة للسيد أمين هويدى وقد سمعت المحكمة شهادة ثلاثة منهم فى هذا الشأن والذين أجمعوا على أنهم وهم يتولون أرفع المناصب فى الدولة لم يكونوا يعرفون أبدا أن عامر متزوج من زوجة ثانية ـ ناهيك ـ أنها الممثلة برلنتى عبد الحميد . . .

ب ـ الجزء الخاص بطريقة التعرف بين عامر وبرلنتى فقد ورد نصا فى أقوال المدعية بالحق المدنى وشقيقتها أثناء التحقيقات فى قضايا انحراف أجهزة المخابرات ، بل ورد أشنع منه ما لم يستطع المدعى نشره (نلتمس مراجعة أقوال المدعية المدنية وشقيقتها زهرة أثناء التحقيق فى قضية انحراف المخابرات مستند رقم ١ حافظة رقم ٩) .

ج ـ أما الجزء الخاص بمحاولة استيلائها على فيللا د. محمد البهى وزير الأوقاف الأسبق متدثره بنفوذ المشير عامر وسطوته فقد أسندها إلى السيد شعراوى جمعة الذى شهد أمام المحكمة بذلك وبوقائع تطابق الوقائع المنشوره .

(تراجع أقواله جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩) وبكتاب كان الدكتور محمد البهى قد أصدره وذكر فيه هذه القصة حافظة رقم ٣ جلسة ١٩٨٨/١/٢٥ وأيضا فى أقوال عبد المنعم أبو زيد أمام محكمه الحراسة (مستند رقم ١ حافظة ٦ ص ٧) .

وبالمناسبة ولأن الشىء بالشىء يذكر فقد حاولت المدعية بالحق المدنى أن تكرر قصة الدكتور البهى مرة أخرى مع أشخاص آخرين إذ حاولت أن تستولى على فيللا فى العجمى بحجة انها كانت تلتقى فيها سرا بالمشير عامر ولكن وكما خذلها تدخل جمال عبد الناصر وشعراوى جمعة فى موضوع الدكتور البهى ، خذلها القضاء المصرى أيضا فى هذه المرة بل وقضى لمن حاولت اغتصاب سكنهم بالتعويض (مستند رقم ١ و ٢ حافظة رقم ٧) .

د ـ أما الجزء الخاص بالسيارات التى أخذتها والدة برلنتى من الدولة باعتبارها أرملة شهيد فقد أسندها إلى تحقيقات المخابرات وإلى أقوال زهرة شقيقة برلنتى بل وبرلنتى نفسها (مستند رقم ١ و ٣ حافظة رقم ٩) .

وتنشيطا لذاكرة المدعية وشقيقاتها وحتى تقف عدالة المحكمة على أن المدعى قد أسند كل فعل إلى مصدره نقدم للمحكمة ملخصا لأهم ما جاء بأقوال إصلاح عبد الحميد حواش الشهيرة بزهرة والسيدة برلنتى نفسها والسيد / صفوت الشريف لتتبين المحكمة صدق ما نقول (حافظة مستندات رقم ٩ و ٨ مستند ١ و ٣ و ١) .

ثانيا : بالنسبة للعدد رقم ٣٠٨٥ موضوع الجنحة رقم ٤٣٨٩ لسنة ٨٧

أ ـ الواقعة الخاصة بالواقعة المرموز لها بلفظ « سين » وقد أسندها المتهم إلى تحقيقات قضية انحراف المخابرات بل وزاد على ذلك بأن حدد الفقرة التى وردت فى تقرير مكتب

التحقيق والادعاء وما دامت الأمور قد طرحت على المحكمة فنحن فى حل من أن نقول إن تلك الراقصة هى الراقصة سهير مجدى (نلتمس مراجعة تقرير عن موقف المتهمين فى قضية انحراف المخابرات ص ٤ سادسا فقرة ٣ مستند رقم ٢ حافظة رقم ٩) .

ب ـ ولكن أهم ما ورد فى تلك الحلقة كان خاصا بعملية سيطرة قامت بها المخابرات العامة على السيدة برلنتى عبد الحميد وأوردها المتهم كاملة بملابساتها ولأهميتها سوف نتكلم عنها وعن مصادرها .

ـ وردت الواقعة أول ما وردت على لسان السيدة برلنتى عبد الحميد إذ قالت فى تحقيقات المخابرات :

« تعرفت على المشير فى أواخر عام ١٩٦٠ عن طريق صلاح نصر الذى رتب لها اللقاء الأول والثانى ثم اشترك فى إعداد اللقاءات التالية على شفيق » « وقد استمرت العلاقة حتى نهاية عام ١٩٦٤ عندما طالبته بالزواج الشرعى وخيرها بين الانفصال أو تتزوج بغيره وترك لها الحرية فى ذلك إلا أنها ذكرت أنها لم تستطع البعد عنه ولا هو » وأضافت « انتهز صلاح نصر هذه الفرصة وكان قد دفع بشخص يدعى روبير على أنه فرنسى جزائرى يريد الزواج منها فحاولت إقناع نفسها بالزواج من هذا الشخص إلا أنها لم تستطع وقد تمت لها عملية كنترول مع الشخص المشار إليه لم يتم فيها اتصال جنسى » .

(مستند رقم ٣ حافظه ٩) .

تلك هى أقوال المدعية والتى أوردها المتهم على لسانها ولكن لذات الواقعة بقية وردت على لسان شقيقتها إصلاح الشهيرة بزهرة فماذا قالت ؟

« كان صلاح نصر يغير من علاقة برلنتى بالمشير لسابقة علاقته بها قبل معرفتها بالمشير وقد تراهن مع المشير على مبلغ ألف جنيه ليثبت له أن برلنتى سيئة الخلق وقد قام بتدبير حادثة الشخص الفرنساوى ولكن كان المشير يعلم بما يحدث وعلى ذلك فقد أوصاها بأن تدافع عن أختها برلنتى لو استعمل معها هذا الشخص العنف » .

(أقوال زهرة مستند رقم ١ حافظة رقم ٩) .

وهذه الأقوال أيضا أوردها على لسان شقيقتها كما هى .

ـ ولكن باقى القصة التى أوردها المتهم رواها شخص ثالث هو الآن مسئول مهم بالدولة وقد عصمه مركزه وعضوية مجلس الشورى الذى يحتل فيه مقعدا عن المثول امام المحكمة ، هذا الشخص هو صفوت الشريف وزير الإعلام الحالى فماذا قال صفوت فى تحقيقات قضية انحراف المخابرات ؟

« فى يناير سنة ١٩٦٤ اتصل بى حسن عليش وكلفنى بعمل كنترول على برلنتى

عبد الحميد ولم يفصح عن الغرض من هذه العملية وكان طلب قبل كده بحوالى شهرين إننا نعمل عملية تسجيل فى شقتها ، إذ أن هناك ناس يترددون عليها ولم يفصح عنهم واجتماعات مريبة تجرى فى شقتها ـ وأجرنا فعلا شقة أسفل شقتها لإجراء التسجيل ولكننا لم نتمكن لعقبات فنية .

ولما طلب حسن عليش بعد كده عمل كنترول عليها اتصلت بمحمود كامل شوقى وأبلغته بهذا الأمر ووقع اختيارنا على ممدوح كامل نظرا لأنها تفضل الخروج مع الأجانب الغربيين وعلى أساس أنه يظهر أمامها بأنه فرنسى ، وحصل اتصال بين المندوبة ريرى وبين ليلى حمدى على أساس أن الأخيرة على اتصال ببرلنتى عبد الحميد وقد علمت ريرى من خلال هذا الاتصال أن برلنتى ما بتخدش فلوس ، وإنما تفضل الهدايا . وعرضت الموضوع على حسن عليش ، ووافق إننا نشترى لها هدايا فى حدود ٢٠٠ جنيه ، وقام محمود كامل شوقى بصرف هذا المبلغ من فلوس المندوبين للمندوبة ريرى التى قامت بشراء إسورة ذهب ومصحف وخاتم ذهب ولكنها رفضت تأخذهم . . . ولما برلنتى رفضت الهدايا قالت لمدوح انها مش عاوزه منه حاجة وتبقى صداقة بينهم ، وفعلا اتصل بها أكثر من مرة وسهروا فى أماكن عامة ، وكان يظهر لها أنه غنى ثم أخبرنى بعد ذلك بأنها عايزه تتزوجه ، وأنا أعطيته تعليمات بأن يستمر معاها ويستدرجها لشقة العمليات تمهيدا لعمل الكنترول ، وفعلا تمكن ممدوح من إحضارها للشقة ، ولكنها جابت معها أختها وكان المفروض إنه يأخذ معاه فلوس كثيرة ليعزز ما يتظاهر به من ثراء ، لكن أنا لم أعطه الفلوس وقلت له إنى حاحطهم له فى الشقة فى مكان معين تحت مفرش أودة السفرة ، وحطيت له أنا واحمد الطاهر مبلغ خمسمائة جنيه وحضرت برلنتى إلى الشقة ودخلت معاه أودة النوم ، وهزر معاها شوية وفتح لها سوستة الفستان أثناء وجود أختها خارج الحجرة وكنت أنا وأحمد الطاهر بنصور . . . الخ » ثم استمر صفوت الشريف يروى حتى وصل إلى أن برلنتى اختلست من فلوس المخابرات مبلغ ٣٦٠ جنيها .
(تراجع الأقوال كاملة مستند رقم ١ حافظة ٨ ص ١٣ و ١٤)

هذه هى الواقعة والمطلع على عدد روز اليوسف موضوع الاتهام يجد أن المتهم نقل الواقعة كما رواها صفوت الشريف .

انتهينا فيما سبق إلى أن المدعية بالحق المدنى هى التى طرحت نفسها كشخص عام يرد عليه ما لا يرد على غيره من حق النقد ، بل وتناول الحياة الخاصة بل ولقد دللنا للمحكمة وبأقوال المدعية للصحف والمجلات أنها هى التى طرحت ولا زالت (مستند رقم ١١ حافظه ١١) على الرأى العام تفاصيل علاقتها مع المشير عامر كيف بدأت والى اى طريق وصلت .

ـ ودللنا على أن ما نشره المتهم جاء خاليا من عنصر القصد لأن كل ما نشر فقط فى علم الجمهور وتناقلته الألسن وطبع ونشر ووزع على أوسع نطاق من قبل ثم أوضحنا للمحكمة كيف أن المتهم كان حسن النية بمعنى أنه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحرى .

بل وأكثر من ذلك ونحن قد انتهينا إلى أن المدعية بالحق المدنى شخص عام فإن الإثبات فى مواجهتها يغدو أمرا جائزا اتفق عليه الفقه قديمه وحديثه واستقر على أن القانون عندما أجاز الإثبات فى مواجهة الموظف العام فى المادة ٣٠٢ ع إنما كان ينص على حالة تنسحب على كل شخص عام وليس على الموظف فقط (نلتمس مراجعة الجزء الأول)

ولقد بينا فيما سبق أن كل واقعة ذكرها المتهم قد دلل على صحتها وثبوتها من أقوال المدعية وشقيقتها وصفوت الشريف فى قضية انحراف المخابرات وتارة من أقوال عبد المنعم ابو زيد (مستند رقم ١ حافظة رقم ٦ أمام محكمة الحراسة) وتارة من كتاب أصدره د. البهى يروى وقائع استيلاء المدعية على منزله واخيرا من شهادة الفريق اول محمد فوزى والسيدين شعراوى جمعة و سامى شرف أمام المحكمه بجلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ .

ـ وسوف يكون تكرارا مملا أن نكرر الوقائع ودلائلنا عليها وإثبات صحتها ولكننا نحيل عدالة المحكمة إلى تلك المستندات تطالعها فى خلوتها للتأكد من ذلك و المستندات مرة أخرى .

أ ـ أقوال برلنتى وشقيقتها إصلاح أمام النيابة العامة فى قضية انحراف جهاز المخابرات (مستند رقم ١ و ٣ حافظه رقم ٩) .

ب ـ تقارير مكتب الادعاء فى هذه القضية (مستند رقم ٢ حافظه رقم ٩) .

ج ـ كتاب الدكتور محمد البهى حول واقعة استيلاء برلنتى عبد الحميد على منزله (مستند رقم ١ حافظه رقم ٣) .

د ـ مذكرة عبد المنعم أبو زيد إلى محكمة الحراسة وفيها تفصيل لما فعلته برلنتى وكيف كانت تذهب للعرافين من أجل الزواج بالمشير (مستند رقم ١ حافظة ٦ من ص ٧) .

هـ ـ أقوال صفوت الشريف فى قضية انحراف المخابرات .
(مستند رقم ١ حافظة رقم ٨) .

و- ما سبق ان نشر بكتابين من تأليف المتهم ناصر وعامر وعبد النـاصر والحملة الظالمة
(مستند رقم ١ و ٢ حافظة رقم ٤) .

ز - ما سبق أن نشره محسن محمد وغيره - جريدة الجمهورية (مستند ١ و ٢ حافظة رقم ٥) .

ح - شهاده الفريق أول محمد فوزى والسيدين شعراوى جمعة وسامى شرف أمام المحكمه بجلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ .

ط - وأخيرا ما نشرته وتنشره المدعية حول علاقتها بالمشير عامر وقد قدمنا نماذج منه
(حافظتا مستندات رقما ١ و ٢ جلسة ١٩٨٨/١/٢٥) .
(مستندات أخرى مقدمة حافظه ١١) .

وبعد أن انتهينا من إثبات ما تقدم لابد لنا أن نناقش امرين .

هل الوقائع التى نشرها المتهم فى العددين مثارِ الاتهام هما مما يهم الجمهور ؟ وهل تناسبت عباراته مع موضوع النقد ؟

- هل الوقائع تهم الجمهور ؟

- ذلك هو مثار الحديث فى إباحه أى نقد فالنقد لا يباح إلا إذا كان يهم جمهور الناس ولا مراء فى أن ما نشر يهم الناس فى المقال الأول .
١ - لأن المشير عبد الحكيم عامر ليس هـو بالـرجل المجهـول ولقد ظلت أفعـاله وسلوكه مثار تساؤل بين الجمهور من ناحية ولأن سلوكه الشخصى قد أثر على كثير من القرارات التى اتخذها .
٢ - إن ما نشر كان يناقش فى الأساس قضية انحراف جهاز المخابرات العامة فى الفترة من ١٩٦٠ وحتى سنة ١٩٦٧ .
٣ - إن ما نشر كان - وهذا هو المهم - تصحيحا لمعلومات مغشوشة أرادت المدعية ترويجها بين الناس مثل أن المشير عامر لم ينتحر بل قتل وأن عبد الناصر تخلص منه . . . إلى آخر الترهات التى قدمنا نماذج منها إلى عدالة المحكمة .
٤ - أن المدعية قد أعلنت أكثر من مرة أنها سوف تنتج فيلما عن علاقة عبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر ولا شك ان تلك العلاقة تهم جمهور الناس .
٥ - أن جمهور المواطنين لابد أن يعلم كيف كان عامر ورفاق السوء يديران الجيش

والمخابرات بل ومصر كلها ومن هو السبب فى هزيمة يونيو سنه ١٩٦٧ .

- فمن كل ذلك يبدو أن ما نشر كان يهم جمهور الناس .

فهو من جهة لون من النقد السياسى الذى تكلمنا عنه فى القسم الأول من هذه المذكرة ، فالممثلة برلنتى عبد الحميد استدعيت لتروى دورا مشبوها فى الحملة على جمال عبد الناصر وتدعى أنه قتل المشير عامر ، فكان لابد من الرد عليها وإسكاتها (يراجع حافظة رقم ١١) .

هو ايضا لون من النقد التاريخى الذى يجب كما أوضحنا أن لا يحرسه موت الميت لأن المشير عامر وعلاقاته ونزواته ملك للتاريخ عبرة لمن يجىء بعده حتى لا يسلك سلوكه المعوج الشائن ، وما ينال ورثته من ضرر إن كان وزره كما تحدثنا فى القسم الأول يقع على مورثهم لاعلى التاريخ . (تراجع حافظة مستندات رقم ١٠ وبها جرائد الوفد التى تنشر حياة عامر)

- ونعود للسؤال الثانى وهو هل تناسبت عبارة المتهم مع النقد أو بمعنى آخر هل استعمل عبارات ملائمة ؟

عندما تطالع المحكمة ما تقدمنا به من مستندات ونقرأ المقالين موضوع الاتهام سوف نكتشف « أن المتهم كان يقوم بدور الناقل أكثر من دور المنشىء وأنه كان يذكر الوقائع بنصها كما وردت فى الوثائق التى قدمناها إليها » .

وسوف يتلاحظ للمحكمة أن المتهم عندما يقوم بالنقل عن تحقيقات قضية انحراف المخابرات كان يشير إلى ذلك صراحة ثم يورد اسم من وردت العبارات على لسانه ثم يقوم بنقل نص عباراته من محاضر التحقيق ، مثال ذلك فإن ما أورده من أقوال على لسان السيدة / إصلاح عبد الحميد شقيقة برلنتى وارد بنصه فى ملخص أقوالها المقدمة منا بحافظة مستنداتنا (مستند رقم ١ حافظة رقم ٩ وكذلك عندما روى لقاء واقعة ممدوح كامل وبرلنتى عبد الحميد وتصويرها معه شبه عارية . . . إلخ فإنه ذكر أقوال السيد / صفوت الشريف فى هذا الشأن كاملة وأسندها إلى المناسبه التى قيلت فيها فقط لم يصرح باسم صفوت الشريف لظروف عمله الدقيق (مستند رقم ١ حافظه رقم ٨) .

كما سوف يتلاحظ للمحكمة أن المتهم عندما كان يستكمل معلوماته بسؤال شاهد واقعة كان يبدأ بكلمة « وقال لى . . . . . . فلان » أو « عندما سألت فلانا عن صحة الواقعه أفاد » ثم يردف بذكر نص كلمات المصدر كما هى » .

وبذلك تبين بجلاء أن المتهم استخدم أقل عبارات ممكنة فى إنشائه المقالين مثار النزاع وأنه لم يفعل أكثر من الربط بين وقائع تاريخية معروفة ومشهودة ووقعت فعلا ، رواها أطرافها ونقلها هو بأمانة المؤرخ المحقق الى قرائه .

ـ وأظننا قد أوضحنا من قبل أن تناول التاريخ هو من قبيل المباحات التى لا تقوم بها جريمته ولا يسئل عنه إنسان متى ما انصرف قصده الى رواية التاريخ حتى لو اختلطت فيه الحقائق بالأساطير وحتى إن أصاب رذاذا لأعمال الشخصيات التاريخية مورثيها وأصدقاءها

وعلى هدى ما أسلفنا وعلى هدف ما قررناه من أن للمحكمة الحق فى تفسير كلمات المقال وعباراته كوحدة متكاملة لبيان مرامى عباراته والموازنة بين المصالح فيه وأنه حتى لو احتوى المقال عبارات تعتبر قذفا وأخرى ليست كذلك فللمحكمة الموازنة بين هذى وتلك (الجزء الأول من المذكرة ص ١١) نقول على هدى هذا جميعه . فإننا نـطرح هذين المقالين كاملين على عدالة المحكمة لتجيب على تلك الأسئلة بعد ان تطالعها .

هل كان المتهم يرمى إلى الاعتداء على شرف المجنى عليها بنشر المقالين أم أن همه الأول كان البحث حول تاريخ حياة المشير عامر وانحراف جهاز المخابرات والتى كان لازما للبحث حولهما التعرض لعلاقة المدعية بهما باعتبار علاقتها بهما كانت سببا فى انحرافهما أو كانت إحدى نتائج انحرافاتهما ؟

ألا يعتبر المقالان مثار الاتهام من باب تناول الماده التاريخية التى هى أصبحت بحكم كونها كذلك ، حقا للباحثين يتناولونها حتى لو مس التناول بشكل أو بآخر حياة معاصرين أحياء ؟

ألم يكن المتهم فيما نشر متبعا أقصى درجات حسن النية فى التثبت والتحرى عن كل واقعة نشرها بل وفى إسنادها إلى مصدرها ؟

ألم تطرح المدعية نفسها كشخص عام ؟

ألم تطرح خصائص علاقتها بالمشير عامر على صفحات الصحف ؟ ألم تقرر أن تنتج فيلما عن علاقه عامر بناصر ؟ أحق لها وحدها أن تطرح على الناس ما تريد فإن رد عليها إنسان وبالوثائق تروح ترفع فى وجهه سيف الاتهام ؟ أتدلى بأحاديث فى السياسة والحرب وما تعرف وما لا تعرف فإن صاح بها صائح مكانك أصبح متهما بقذفها ؟

أتكون شخصا عاما فوق النقد ؟ فوق القانون ؟ فوق تصحيح الأخطاء ؟

لا نظن أن شيئا من ذلك ـ وإن تصورته ـ واهمة المدعية سوف يخطر ببال المحكمة عندما تخلو إلى نفسها لإصدار الحكم .

كلمة ختامية

ـ نظن أننا أطلنا ـ ولكن الدعوى ليست هينة إنها قضية الحرية ضد مقيديها ، قضية

التاريخ ضد مزيفيه قضية الإنسان عندما يسمح لعدسات المصورين أن تدخل إلى غرفة نومه مقابل أن يروى لهم ما يريد فإن صحح له إنسان ما قال ، لبس مسوح الشرف والعفة وانطلق يبكى العدوان على اعتباره .

- وسوف نلخص معا من جديد أهم النتائج التى وصلنا إليها .

١ - إن القصد الجنائى ينتفى إذا ما أصاب علم المتهم غلط فى الواقعة محل الجريمة وخطورتها على الحق المعتدى عليه وانتهينا إلى أن سقوط الواقعة فى علم الجمهور كاف بذاته ليدرأ القصد الجنائى عن المتهم .

٢ - أن محكمة النقض قد أقامت نظرية كاملة لحسن النيه ليست باعتبارها فرعا صغيرا من فروع القصد ، ولكن باعتبارها من كليات القانون وانتهت إلى أن الباحث المشروع والتثبت والتحرى يكفى لتوافرها وبالتالى نفى القصد . . . وقد أجملنا أن حق كتابة التاريخ هو بحث مشروع وأن المتهم قد تثبت وتحرى من كل فعل نسبه إلى المدعية .

٣ - إن حق نقد الشخص العام والإثبات فى مواجهة لم يعد مقصورا على الموظف العام ومن فى حكمه بل يمتد ليشمل كل شخص عام يقوم بدور ما فى توجيه الرأى العام أو يأتى بأفعال من شأنها أن تجعله كذلك ، ولقد أثبتنا أن المدعية أتت بأفعال تجعلها شخصا عاما وأن ما أسند إليها هو وقائع تاريخية أقمنا على كل واقعة منها دليلا .

٤ - إن حق نقد الخصوم السياسيين وحق تناول التاريخ هما من الحقوق المقررة والمسلم بها والتى لا عقاب على نشرها بشرط كون الوقائع تهم الجمهور وتناسب عبارة المقال مع الواقعة . . . ولقد أثبتنا أن المدعية قد دخلت بإرادتها حملة تشهير بجمال عبد الناصر فهى من الذين تحركهم الرجعية لخدمة أهدافها وأن حياتها مع المشير عامر وانحراف جهاز المخابرات هما من الوقائع التاريخية المسلمة وأثبتنا فوق ذلك أن هذه الوقائع فوق كونها تهم الجمهور والمؤرخين لم يكن للمتهم فيها إلا فضل النقل دون الانشاء .

٥ - إن حق نشر المحاكمات والإجراءات القضائية وهى من الحقوق الثابتة قد استعمله المتهم إذ أن أغلب ما نشره مستمد من تحقيقات قضية انحراف جهاز المخابرات العامة وبالتالى فلا عقاب عليه وقد استعمل حقا مقررا له بمقتضى الشريعة .

وبعـــد

تلك هى القصة ، ممثلة سابقة كبرت سنها وانصرف عنها معجبوها فاستدعتها قوى الرجعية لتقوم بدور محدد فى الحملة الشرسة على الرئيس والزعيم جمال عبد الناصر والبسها من استدعاها ثياب الشهداء فلما كشف المتهم زيف منطقها طار صوابها ورفعت فى وجهه سيف الاتهام ترهب به - ليس عبد الله إمام ولكن كل من يجرؤ على تناول قصتها مع المشير عبد الحكيم عامر - قصتها الحقيقية وليس ما تريد للناس ان يعرفوه . . . . وسوف تظل

حكاية عامر وبرلنتى فى وجدان التاريخ شاهدا على مدى انحراف شخص تجمع له الشباب والقوة والسلطان وقاده رفقاء السوء فى طريق مظلم انتهى به إلى الانتحار . . .

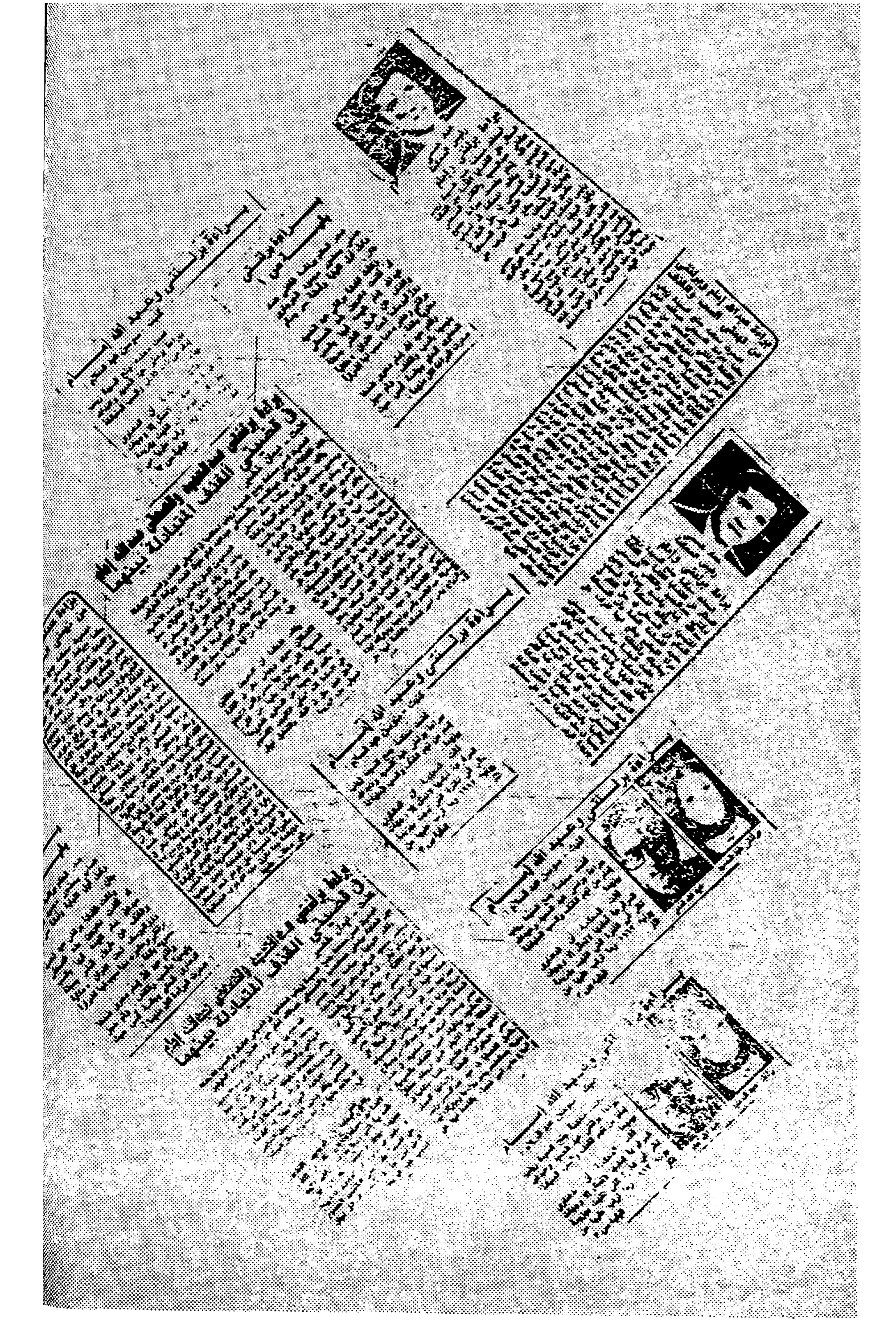
« بسم الله الرحمن الرحيم » ﴿ وكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد ﴾ صدق الله العظيم

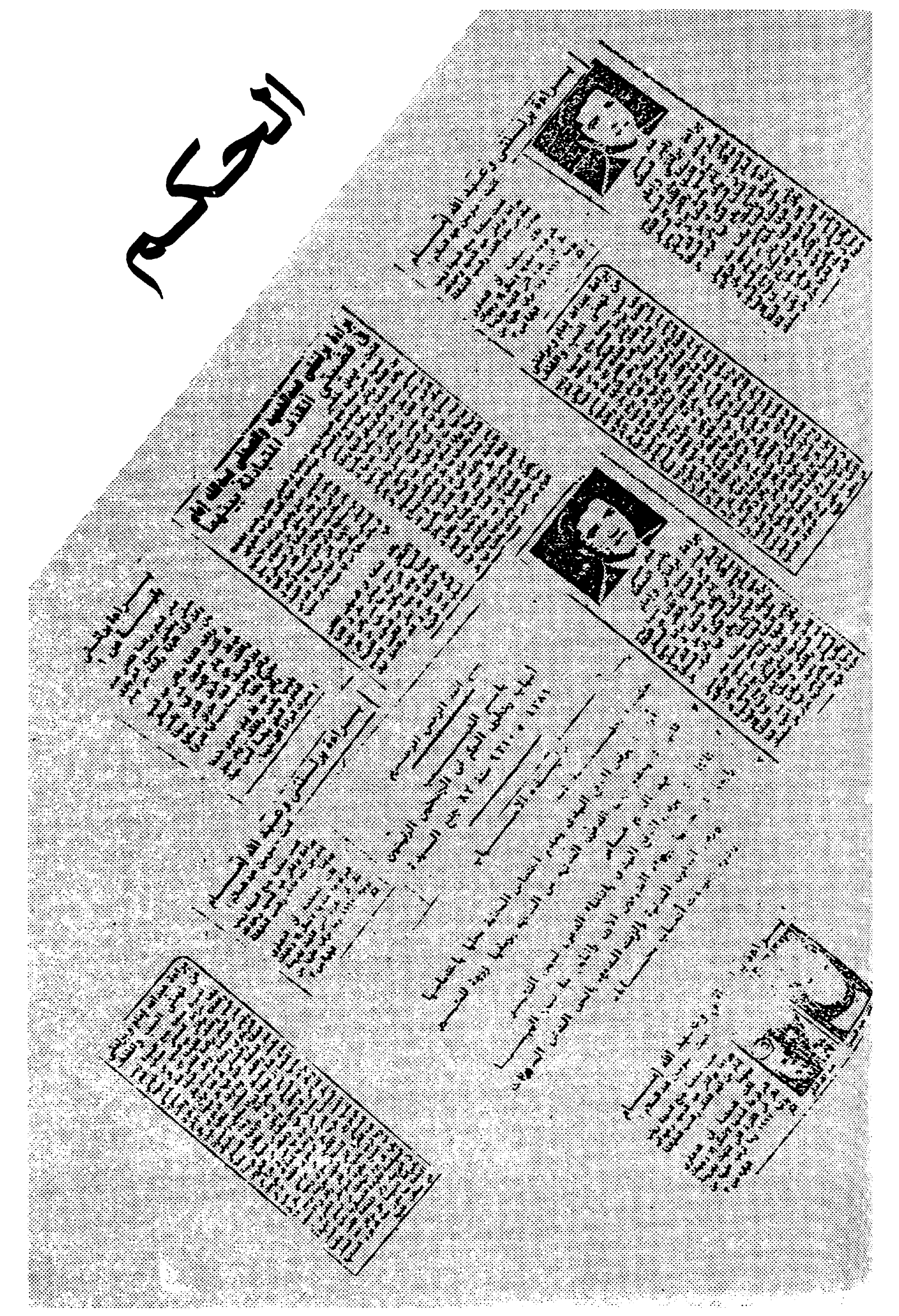
فلذلك نلتمس

براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية

الله الموفق

عن المتهم د. كريمة على حسين المحامية نجاد البرعى المحامى




الحكم



باسم الشعب
أسباب ومنطوق الحكم فى الجنحتين الرقميتين
٤٣٨٩ ، ٤٣٩٠ سنة ٨٧ جنح السيدة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق .

وحيث تخلص واقعتا التداعى وبالقدر اللازم لإصدار هذا الحكم فى أن المدعية لحق المدنى حركتها بطريق الادعاء المباشر بموجب صحيفتين أودعتا قلم كتاب هذه حكمة فى ١٢ / ٨ / ٨٧ وأعلنت إلى المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية وفق صحيح قانون بطلب توقيع العقوبة المنصوص عليها فى المواد ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ من نون العقوبات وبإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للمدعية مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل تعويض المؤقت . وقالت شرحا لدعواها الأولى إنها بتاريخ ٢٧ / ٧ / ٨٧ صدر العدد ٣٠٨ من مجلة روز اليوسف وطرحت فى الأسواق وجاء فيها على لسان المتهم الأول برلنتى وانحراف المخابرات » ما يشكل جريمة السب والقذف ، حيث جاء فيه أن زوج طالبة المشير عبد الحكيم عامر قد استغل المخابرات فى أهداف شخصية ، وأن من أسباب لحساسيات الخاصة بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر هى قصة المشير مع الطالبة ، كما اء بالمقال أن رئيس المخابرات صلاح نصر تراهن مع المشير ليثبت له أن المدعية ليست لمرأة التى تصلح زوجة للمشير ، وقد استعان فى ذلك بأحد رجاله ويدعى ممدوح كامل

أصدر الحكم القاضى الأستاذ عماد حسنى وهو من مواليد القاهرة ٨ إبريل ١٩٥٥ وقد عين ضابط شرطة عام ١٩٧٢ عقب تخرجه ثم انتقل إلى النيابة العامة عام ١٩٨٠ .

الذى استطاع أن يصطحب المدعية إلى شقة فى مصر الجديدة ، حيث اختلى بها فى الغرفة ولكنها رفضت أن تستسلم له ، فضلا عما جاء بباقى المقال مما حدا بها لرفع دعواها ، وقالت شرحا لدعواها الثانية أنه بتاريخ ٣ / ٨ / ٨٧ صدر العدد ٣٠٨٦ من مجلة روز اليوسف التى طرحت فى الأسواق . وجاء فيها على لسان المتهم الأول تحت عنوان « حكاية برلنتى وعامر » أن صلاح نصر قد دعا المدعية بالحق المدنى إلى حفل فى استراحة الهرم ، وعرفها على المشير عامر الذى كان فى حالة سيئة بعد أحداث سوريا ، محاولا الترفيه عنه وأن القبض على المدعية بالحق المدنى والتحقيق معها قد دلل على صحة ما ورد عن انحراف فى المخابرات ، وأنها كانت تلجأ للعرافين لكتابة أحجبة توضع تحت وسادة المشير وأنه قام بالاستيلاء على فيللا الدكتور محمد البهى وزير الأوقاف السابق بالقوة لشرائها باسم والدة المدعية بالحق المدنى ، إلا أن تدخل الرئيس عبد الناصر قد أنهى هذا الأمر وأنها قد حاولت فى منتصف السبعينيات أن تخرج الدكتور البهى من الفيللا بنفس الأسلوب عن طريق محاصرتها بسيارات المقاولين وأن جميع أجهزة الدولة كانت تتعاطف مع المدعية لأسباب لا يعرفها ، كما أنها تحصلت على سيارة من ميزانية القوات المسلحة بواسطة على شفيق باسم والدتها سندا على أنها أرملة الشهيد الرائد محمد أنور عونى وأن هذه الأمور تشكل جريمتى السب والقذف مما حدا بها لرفع دعواها .

وحيث تُدُووِلَتْ الدعوتان على النحو المبين بمحاضر جلساتها .

وحيث أنه بجلسة ٣٠ / ١١ / ٨٨ قدم الحاضر عن المدعية بالحق المدنى حافظتى مستندات طويتا العددين ٣٠٨٥ ، ٣٠٨٦ من مجلة روز اليوسف .

وحيث أنه بهذه الجلسة دفع الحاضرون عن المتهم الأول بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى .

وحيث أنه بجلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٨٧ سألت المحكمة الشهود والمبينين بمحضر الجلسة بناء على طلب الحاضرين عن المتهم الأول إذ سألت المحكمة الشاهد الأول الفريق أول متقاعد محمد فوزى أمين فوزى والذى قرر أنه كان يعمل رئيسا لهيئة أركان حرب القوات المسلحة من عام ٦٤ إلى ٦٧ ثم القائد العام للقوات المسلحة اعتبارا من ١١ / ٦ / ٨٧ حيث قرر أنه ليس لديه معلومات عن علاقة المدعية بالحق المدنى بالمشير عامر ، وأنه فى ١٥ / ٨ / ٦٧ كلف بتطهير منزل المشير عامر من المتواجدين به ، وتواجد أثناء هذه العملية زوجته وأولاده مما دعاه إلى إنهائها بسلام ، وفى يوم ١٣ / ٩ / ١٩٦٧ كلف بنقل المشير عامر من منزله بالجيزة حيث قام بالانتحار فى وجود ابنته وأنه فى كل هذه الحالات لم يشاهد المدعية بالحق المدنى ، وحيث سألت المحكمة أيضا شعراوى محمد جمعة وزير الداخلية

سابقا حيث روى واقعة انتزاع فيللا الدكتور البهى للمدعية بالحق المدنى بواسطة شقيق المشير كما سألت عبد الرءوف سامى شرف .

وحيث أنه بذات الجلسة قدم الحاضرون عن المتهم ثلاث حوافظ مستندات طويت الأولى الحلقة الأولى من مذكرات المدعية بالحق المدنى فى مجلة الموعد ، تحت عنوان المشير لم ينتحر ولكن عبد الناصر تخلص منه ، والحلقة الثانية من مذكراتها المنشورة فى مجلة الأسبوع العربى متضمنة عرض مبالغ كبيرة عليها لنشر مذكراتها ، والحلقة الثالثة من مذكرات المدعية بالحق المدنى فى مجلة الوطن العربى بتاريخ ١٠ / ٤ / ٨٦ وحلقات أخرى متتابعة من مذكراتها التى نشرت فى بعض المجلات المصرية والعربية وقد تضمنت الحافظة صورا ضوئية للصفحات التى تضمنت نشر هذه المذكرات .

وطويت الحافظة الثانية كسابقتها صورا ضوئية لحلقات مذكرات وأحاديث شخصية مع المدعية تارة عن سيرتها الذاتية ومرة أخرى عن علاقتها بالمشير عامر وقصة زواجها به وبعض رجال الدولة آنذاك .

وحيث تضمنت الحافظة الثالثة منشورا منسوب صدوره للدكتور محمد البهى عن محاولة المدعيه بالحق المدنى الاعتداء على حيازته لمسكنه مرتين ومحاولة اخلائه بالقوة بعد أن أصبحت والدتها مالكة للفيللا .

وحيث أنه بجلسة ٢٩ / ٢ / ٨٨ قدم الحاضرون عن المتهم الأول حافظة مستندات طويت نسختين من كتاب ناصر وعامر وكتاب عبد الناصر والحملة الظالمة وكذا حافظة مستندات أخرى طويت العدد ١١٠٦٥ بتاريخ ١٥ / ٤ / ٨٤ من جريدة الجمهورية يتناول بدء العلاقة بين المدعية والمشير عامر نقلا عن جريدة القبس الكويتية . وكذا العدد ١١٧٩٤ بتاريخ ١٣ / ٤ / ١٩٨٦ من جريدة الجمهورية وبه مقال للأستاذ محسن محمد عن كيفية زواج المدعية من المشير ، وكذا قيامها بنشر المذكرات الخاصة بها وعن المشير فى مجلة الوطن العربى كما قدموا حافظة مستندات أخرى طويت صورة ضوئية من مذكرة منسوبة إلى النقيب عبد المنعم أبو زيد الحارس الخاص للمشير كما قدموا حافظة مستندات أخرى طويت صورة من الأحكام رقم ٣٠٦٩ سنة ٧٧ مدنى مستعجل الأسكندرية وكذا الحكم ٦٢٣٤ مدنى كلى الأسكندرية ضد المدعية بالحق المدنى فى دعوى اغتصاب حيازة بكنج مريوط .

وحيث أن بذات الجلسة قدموا حافظة مستندات طويت صورة من محضر التحقيق الذى أجراه المستشار عبد السلام حامد أورد به الاعترافات التى وردت على لسان صفوت

الشريف عن محاولة إجراء « الكنترول » على المدعية بالحق المدنى قبل زواجها من المشير .

وحيث أنه بذات الجلسة قدموا حافظة مستندات أخرى طويت ملخصا بأقوال إصلاح عبد الحميد حواس الشهيرة بزهرة وتقريرا عن موقف المتهمين فى قضية انحراف المخابرات العامة والاتهامات المنسوبة لهم ومنها تصوير بعض الفنانات وكذا حافظة مستندات أخرى طويت العددين رقمى ٢٨٥ ، ٢٨٦ من جريدة الوفد واللذين تضمن كل منهما بعض تفاصيل حياة المشير . وكذا حافظة مستندات أخرى طويت العدد ٤٨ - ٥٧٤ بتاريخ ١٢ / ٣ / ٨٨ من مجلة الوطن العربى تضمنت تحت عنوان وثائق نكسة ٦٧ أمام القضاء المصرى بعض مذكراتها وقصة إعتقالها فى مبنى المخابرات العامة .

وحيث أنه بجلسة ٢١ / ٣ / ٨٨ دفع الحاضرون عن المتهم بعدم قبول الدعوى المدنيه لرفعها من غير ذى صفة بوصف المدعية قد رفعت دعواها بوصفها زوجة للمشير كما دفعوا بانقضاء الدعوى لسبق النشر ومرور المدة اللازمة للشكوى وقدموا بذات الجلسة حافظة مستندات طويت نسخة من كتاب ما لم تنشره الصحف .

وحيث أنه بجلسة ٢٦ / ٢ / ٨٨ قدم الحاضرون مع المتهم مذكرة بدفاعهم وطلبوا فيها براءة المتهم .

وحيث قررت المحكمة إصدار حكمها بجلسة ١٨ / ٤ / ٨٨ .

وحيث أنه إبان حجز الدعوى للحكم قدم الحاضر عن المدعية بالحق المدنى مذكرة شارحة صمم فيها على طلباته . وأيضا قدم الحاضرون عن المتهم مذكرة شارحة التمس فى نهايتها براءة المتهم ومذكرة أخرى من دفاع المتهم .

وحيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى فإنه من المقرر قانونا على سند من نص المادة ٢١٧ أ . ج والتى عينت الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه ، وهى قسائم متساوية فى تعيين الاختصاص ، وإذ كان ذلك وكانت المجلة التى ينتمى إليها المتهم الأول تقع - ولو فى جزء منها - فى الإطار الجغرافى التابع لهذه المحكمة فإن هذه المحكمة يكون قد توافر لها أحد قسائم الاختصاص وفق صحيح القانون ، فضلا عن أن جرائم القذف والسب عن طريق النشر ينعقد الاختصاص المكانى لها فى كل مكان يتم فيه توزيع المنشور المتضمن للجريمة إذ يعد كل من هذه الأماكن على حدة مكانا لوقوع الجريمة مما يكون معه الدفع على غير سند متعينا رفضه .

وحيث أنه عن الدفع المبدى بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذى صفة سندا

على أن المدعية قد أقامت دعواها بوصفها زوجة للمشير عبد الحكيم عامر ، فإنه يبين من استقراء صحيفة الدعوى الأولى الرقمية ٤٣٨٩ أنه قد جاء فى صفحتها الأولى مما يأتى « حيث أنه مما جاء بهذا المقال فيه اتهام للطالبة وزوجها المشير عبد الحكيم عامر . . . . كما جاء فى الصفحة الثانية فى السطر الخامس « . . . . وهو ما يسىء إلى سمعة الطالبة وزوجها وهو الذى كان الرجل الثانى فى الدولة بعد الثورة . . . . »

وإذ كانت الجريمة المنسوبة إلى المتهمين الاول والثانى من جرائم الشكوى وهى حق شخصى يتعلق بالمجنى عليه وجميع الحقوق الشخصية المتعلقة بالشخص تنقض دائما بوفاته ولا تنتقل الى الورثة فإذا توفى المجنى عليه قبل تقديمه الشكوى فلا يحق للورثة بعده التقدم بها ، إذ أن هذا الحق ينقض بوفاة المجنى عليه (مجلة القضاة ـ التعليق على قانون الاجراءات الجنائية ـ الدكتور مأمون سلامة ـ طبعة ١٩٨٠ ـ ص ٩٠ ـ شرح قانون العقوبات ـ القسم الخامس ـ الدكتور محمود نجيب حسنى ـ ص ٤٦٦ ـ طبعة ١٩٨١) .

وحيث أنه يتبين من مطالعة صحيفتى الادعاء أن المدعية بالحق المدنى قد أقامت دعواها تارة بالأصالة عن نفسها وتارة أخرى بالإنابة عن المشير عبد الحكيم عامر فإنه يتعين طرح الشق الأخير من الدعوى الماثلة ، ويتعين رفض هذا الدفع فيما يتعلق بالشق الأول .

وحيث أنه عند الدفع بانقضاء الدعوى لسبق النشر فإن المحكمة من حقها أن تعفى نفسها من الرد على هذا الدفع باعتباره ظاهر الفساد ، إذ أن الجريمة الماثلة وهى من جرائم الشكوى يرجع الحق فى تحريكها إلى المجنى عليه وحده دون معقب عليه ودون رقيب على إرادته ، وإذ أن كل قذف بطريق النشر يكون جريمة فإن من حق المجنى عليه أن يتنازل عن حقه فى تحريك الدعوى ويستعمل هذا الحق إذا ما اكتملت باقى شروطه ما دامت لم تمض المدة المحددة لانقضاء هذا الحق من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها علما يقينا ولا يمكن الاحتجاج فى هذا المقام بأن هناك جرائم أخرى قد وقعت على المجنى عليه وانقضت مدتها دون استعمال هذا الحق ، ويكون الدفع قد جاء مستدبرا صحيح القانون متعينا رفضه .

وحيث أنه عن موضوع الدعوى وحيث أن المدعية أسندت إلى المتهمين الأول والثانى انهما أسندا إليها أمورا لو صحت لأدت إلى عقابها واحتقارها من أهل وطنها ، وكان هذا الإسناد علنيا عمديا بأن تم عن طريق مقالات حررها المتهم الأول فى مجلة واسعة الانتشار وكان من المقرر أن جريمة القذف كغيرها من الجرائم تتركب من عنصرين : أحدهما مادى والآخر معنوى وعنصرها المادى يتكون من شقين المحرر الذى أنشأ المقالة والناشر الذى مكن العموم من الاطلاع عليها والشخص الذى يرتكب هذين الفعلين أو أحدهما يعتبر فاعلا للجريمة (نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ٩ ص ١٥٨) وقد يكون

الإسناد صريحا أو ضمنيا ولا عبرة إن كانت الأمور المسندة من واقع المعلومات الخاصة للمتهم أو نقلا عن الغير ، لأن من ينقل عن الغير يعطى هذه المعلومات العلانية أو على الأقل يوسع من نطاق العلانية التى كانت لها ، وسواء كانت الواقعة المسندة مستوجبة للعقاب وهى الواقعة التى تقوم بها جريمة ولا يتوافر فيها سبب إباحة أو مستوجبة للاحتقار إذا كانت تخالف الأخلاق أو تثير النفور أو تقلل مقدار الاحترام الذى يحق للمجنى عليه ، وتطبيق هذه الضوابط يدخل فى نطاق السلطة التقديرية لقاضى الموضوع (محمود نجيب حسنى ـ شرح العقوبات ـ القسم الخاص ـ مجلة القضاة ـ ص ٦١٧)

إلا أن نطاق السلطة التقديرية لقاضى الموضوع فيما يرتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامى عباراتها لا يزال حكم القانون الصحيح عليها يخضع فيه لمراقبة محكمة النقض طالما أن الواقعة المعروضة على محكمة الموضوع هى بذاتها المعروضة على محكمة النقض ، ومن ثم يكون لذلك اعتباره عند نظر محكمة النقض للموضوع إلا أنه يمتنع على محكمة النقض أن تفرض رقابتها على قاضى الموضوع إذا كان تفسيره لعناصر المقال موضوع الجريمة مستندا إلى ظروف خارجية عن المقال ، من شأنها أن تؤثر فى فهم المقال والوقوف على مرامى الكلمات فيه ، فإنه لا يكون لمحكمة النقض عندئذ أن تتدخل فى التفسير لأنها سوف لا يكون فى وسعها التحقق من هذه الظروف والاعتبارات المؤثرة بنفسها ، من ثم تركن فيها إلى قاضى الموضوع ضرورة (الدكتور عماد عبد الحميد النجار النقد المباح ـ طبعة ١٩٧٧ ـ ص ٢١٣ ـ نقض ٣١ / ٥ / ١٩٧٠ السنة ٤٠ ق مجموعة الأحكام ـ ص ٧٥٦) كما أن البحث فى موضوع المقال واستظهار ما قد يكون فيه من الأمور المعاقب عليها يقتضى الذهاب فى تأويل معانيه إلى تعيين من هو المقصود بالمطاعن إذ أن مراقبة محكمة الموضوع للجريمة وجوداً أو عدما ، قد لا يمكن إتمامه إلا بهذا التعيين أخذا فى الاعتبار القاعدة القاضية بأن الخطأ فى توجيه الفعل لا ينفى القصد الجنائى إلا أن تحديد المقصود بالمطاعن من شأنه أن يظهر بوضوح مدى توافر القصد الجنائى لدى المتهم حيال المجنى عليه الذى أقام الدعوى بعينه (محمود نجيب حسنى ـ القصد الجنائى ـ ص ٩٦ رقم ٤١ ـ نقض ٢٧ / ٣ / ١٩٢٣ مجموعة قواعد الربع قرن ص ٧٩٦ ـ محمود نجيب حسنى ـ شرح قانون العقوبات القسم الخاص ـ مجلة القضاة طبعة ١٩٨١ بند ٥٧٥ ص ٥٠٦) .

وحيث أن المتهمين الأول والثانى يعملان فى إحدى المجلات الدورية وكانت مهمة الصحافة الأولى هى نشر الأخبار وينطوى الترخيص لها بالصدور على الترخيص لها بنشر الأخبار ، فإذا كان الخبر محل النشر صحيحا بمعنى أن تكون الواقعة التى يتضمنها صحيحة فى ذاتها وصحيحة من حيث نسبتها إلى من أسندت اليه وكان الخبر ذا طابع اجتماعى يهم قطاعا عريضا من الناس ، وعلى أن يحقق النشر مصلحة اجتماعية وأن يكون عرض الخبر موضوعيا .

وأن يكون فى صورة تفصيلية إلا أن يكون خاليا من المبالغة ولا يتضمن عبارات توحى بمدلول مختلف وأن يكون المحرر حسن النية مستهدفاً مصلحة المجتمع وليس التشهير أو الانتقام ويتصل أيضا بحق نشر الأخبار حق النقد ، وإذا كان حق النقد هو إبداء الرأى فى أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحبه ، ولا جناح على الناقد إن لجأ إلى السخرية من الشخص أو العمل الذى ينقده إذ أن المناسبة التى يساق فيها النقد قد تقتضى نوعا من قارس القول ومر العبارة وعنف اللفظ ، ما دام الناقد يبغى المصلحة العامة ، إذ أن الحدود بين النقد المباح والسب المعاقب عليه ليست ثابتة أو جامدة (محمود نجيب حسنى ـ المرجع السابق ص ٥٥٤ ـ وما بعدها ـ الدكتور عماد النجار حق النقد المباح ـ ص ٢١٨ ـ وفى نفس المعنى محكمة مصر الابتدائية فى ١٩ مايو سنة ٣٢ مجلة المحاماة س ١٣ ص ١١٢١ بند رقم ٥٥٩) وإذا كان من الجائز أن النقد قد يكون علميا أو أدبيا وفنيا إلا أنه قد يكون تاريخيا يتناول شخصيات تاريخية محددا دورها وقيمتها ، وشروط حق النقد وإن لم ينص القانون عليها إلا أنها تستخلص من الدور الاجتماعى لهذا الحق ، فهدفه أن يكشف للرأى العام ما يهمه ويعينه على تحديد قيمته الاجتماعية ، وذلك بنية خدمة المصلحة العامة وأول هذه الشروط وأولاها هى صحة الواقعة أو الاعتقاد بصحتها بمعنى أن يعرض الناقد وقائع صحيحة فى نطاقها الصحيح وصفحاتها وحروفها الحقيقية وبعد ذلك يعلق عليها التعليق الذى يؤمن بصحته وموضوعيته ، ويجب أن يقوم الناقد فى هذا المجال بالدراسة والتحرى الواجب ، وتقدير ذلك من شأن قاضى الموضوع وثانى هذه الشروط هى الأهمية الاجتماعية للواقعة بمعنى أن يتناول الناقد واقعة تعنى المجتمع فيهمه أن يعلم أفراده بها ويتعرفون على قيمتها ، إذ أن حياة الإنسان العمومية تعود نتائجها على الجمهور ، ولذا كان له الحق فى انتقادها والوقوف على حقيقتها توقيا من شرها ، ويكفى لتوافر شرط الأهمية الاجتماعية أن تكون الواقعة بطبيعتها تتجه إلى الجمهور وتنعكس آثارها على عدد غير محدود من الناس ومن ثم يحق لأى شخص أن يعلق عليها وأن يعلم برأى غيره فيها وثالث هذه الشروط هو استعمال العبارة الملائمة ، وضابط ملاءمة العبارة هو ثبوت ضرورتها لتعبير المتهم ، بحيث يتبين أنه لو كان قد استعمل عبارات أقل عنفا فإن فكرته لم تكن لتحظى بالوضوح الذى يريده أو أن رأيه لن يكون له التأثير الذى يهدف إليه ، ومن عنصر الملاءمة ثبوت التناسب بين العبارة من حيث شدتها وبين موضوع النقد من حيث أهميته الاجتماعية وهذا الأمر من اختصاص قاضى الموضوع ولا يجوز وضع قاعدة مؤداها أن تكون العبارة رقيقة هادئة إذ أنه فى مقالات كثيرة يقتضى المقام استعمال عبارات مريرة فيها عنف وقسوة ، فإن ثبت ذلك كان الناقد فى حدود حقه ، ورابع هذه الشروط هو حسن النية وهو أن يستهدف الناقد تحقيق الغاية التى من أجلها أقر الشارع له هذا الحق ، بمعنى أنه فى مجال الدعوة الماثلة يفترض أن الناقد يهدف إلى تصحيح التاريخ وأن يغير النظرة الصائبة إلى أشخاص بعينها فى فترة معينة من التاريخ وإذا اشتمل المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن

مصلحة عامة وأخرى يكون القصد فيهـا التشهير فللمحكمـة فى هذه الحـالة أن تـوازن بين القصدين وتقدر لأيهما كانت الغلبة فى نفس الناشر ، وأنه إذا اشتمل المقال على معنيين أحدهما سيىء والآخر مباح كان على محكمة الموضوع أن توازن بين الأمرين مستندة إلى مختلف الظروف و[illegible] ترجح أحدهما على الآخر إلا إذا كان ثمة دليل يرجحه (انظر شروط حق [illegible] عماد عبد الحميد النجار ـ النقد المبـاح طبعة ١٩٧٧ ص ١٦٦ وما بعدها ـ [illegible] مد عبد الله محمد ص ٣١١ وما بعدها ـ الدكتور محمد محمود مصطفى بند ٣٥٠ ص ٣٨٨ ـ الدكتور عمر السعيد رمضان بند ٣٤٥ ص ٣٨٤ ـ الدكتورة آمال عثمان ص ١٠٠ ـ محكمـة عابـدين الجزئيـة فى ٢ / ٥ / ١٩٠٢ س ١٧ ص ١٩ ـ نقض ٤ / ١ / ٤٩ ـ مجموعة القواعد القانونية الجزء ٧ رقم ٧٧٦ ص ٧٢٨ ـ نقض ٦ / ١٠ / ٦٩ السنة ٢٠ مجموعـة الأحكام ص ١٠١٤ ـ محمـود نجيب حسنى ـ المرجع السابق من ص ٥٥٤ وما بعدها) . وحيث أن المدعية بالحق المدنى قد بدأت نشر ما سمى بمذكراتها وأحاديث صحفية لها على المستـوى المحلى والخـارجى وروت فى هذه الأحاديث قصة تعرفها بالمشير عامر وزواجها منه ثم تجاوزت هذه المرحلة إلى مرحلة رواية أحداث عن بعض الشخصيات العامة واتصالها بهذه الشخصية مثل عبد الناصر وصلاح نصر ومحمد فوزى . ثم استمرت فى هذه الأحاديث وقد طرقت أموراً لا تتسم بالشخصية فى شىء وانما تتصف بالعمومية المطلقة مثل الاتهام الذى أرسلته بمقتل المشير عامر وليس انتحاره وقصة اعتقالها فى مبنى المخابرات العامة وتحدثت عن ظروفها الأسرية وعلاقة المشير ببعض رجاله ومنهم النقيب عبد المنعم أبو زيد . ثم تعرضت لأعمال المخابرات فى عهد عبـد الناصـر واتهامهـا للجهاز بتلفيق القضـايا وكـذا آراء المشير السيـاسيـة . . . . . .
. . . . وقصة معرفة عبد الناصر بأمر زواجها ومباركته لهذا الزواج وهى أمور قد تحدثت بإفاضة فيها على الصعيد المحلى والعالمى وان هذه الأحاديث جاءت فى وقت سابق على المقالات محل التداعى وقد جاءت مستعرضة لفترة من تاريخ مصر وانحراف المخابرات العامة فى هذه الفترة ومواقف أخرى لشخصيات عامة غير المدعية ، وقد تمت الإشارة فى المقال الأول إلى المدعية وعلاقتها بالمشير فى مـواقف دون أن ينصب المقال فى مجموعه عليها ـ كما ناقش أيضا فى نفس المقال فكرة بيوت الأمان التى استأجرتها المخابرات العامة لأداء بعض أعمالها وبعض أعمال جهاز المخابرات فى هذه الفترة والتى كانت أشبه ما تكون بالأجهزة الخاصة وهى فترة من التاريخ حالكة السواد يجب أن تلقى عليها الأضواء كاملة ، وإنه لأمر طريف أن يعمل أخطر جهاز فى الدولة لمراقبة الراقصات ومحاولة السيطرة على بعض السيدات الساقطات لمآرب خاصة أبعد ما تكون عن مصلحة الدولة على النحو الوارد فى المستندات المقدمة من المتهم الأول وخاصة الصورة المقدمة لجزء من تحقيقات جهاز انحراف المخابرات العامة التى أجراها السيد المستشار عبد السلام حامد مما يقتضى معه الحال محاسبة رءوس النظام آنذاك عما كان يحدث ، فمن كان منهم يدرى فتلك مصيبه ومن

كان لا يدرى فالمصيبة أعظم وإن كانت هذه الفترة فى عمر هذا الجهاز الخطير وقد كان حديث العهد آنذاك لا تقلل من أهميته أو خدماته الجليلة التى قدمها وما زال يقدمها لهذا البلد الآمن باعتباره صمام الأمن الأول لها ، وقد ناقش فى المقال الثانى أمورا عرضت المدعية لها فى أحاديثها وطرحتها للتداول وناقش أمورا أخرى وإن كانت لم تعرض لها المدعية إلا أن استعراض المتهم لها كان بطريق اللزوم مراعاة للتسلسل التاريخى أو وضعا للأحداث فى نصابها الصحيح ، وقد استلفت نظر المحكمة حال مطالعتها للمقالين أن المتهم كان حريصا على ألا يتورط بأن ينسب أى معلومات إلى نفسه باعتباره مصدرا لها وإنما جاءت المقالتان وقد أكثر من استخدام عبارات « قال لى فلان . . . . سألت فلان . . . . جاء فى كذا . . . . » ولم يتدخل إلا بمحاولة تحليل بعض الأمور التى جاءت فى مقالاته ولقد كان المتهم حريصا فى المقالتين على إيراد أسانيد تفيد صحة الوقائع التى يرويها وكان المتهم وهو يناقش هذه الوقائع قد علق عليها فى أسلوب ملائم من وجهة نظره وكان يعرض فى كتاباته إلى أمور تمس قطاعا عريضا من المجتمع ، إذ أنها تمس جزءا هاما من تاريخه وإن كان هذا الجزء للأسف قد انتهى بفقد خيرة شبابه وتدمير أمواله وأن المتهم وهو يعرض لهذه الوقائع قد عرض لها باعتباره ناقدا ومحللا وهذه أبسط حقوقه كصحفى وإن كانت العبارات التى أوردتها المدعية بالحق المدنى فى صحيفتى ادعائها حال قراءتها مستقلة وعلى انفراد قد تشير بتوافر جريمتى القذف والسب إلا أن العبرة هى بالمقال كله فى مجموعه دفعة واحدة فلا يصح تجزئة المقال واعتبار جزء منه ماسا أو مخدشا لكرامة أحد من الناس إنما العبرة به ككل وأنه يتعين على محكمة الموضوع أن توازن بين السىء - والمباح إذا اشتمل المقال على هذين الأمرين و خاصة أنه عند تفسير هذين المقالين لا تستطيع المحكمة الوقوف على مجرد العناصر المكونة لهما أما يتعين الرجوع إلى كافة الظروف الخارجية التى من شأنها أن تكون ذات تأثير فى فهم المقال والوقوف على مرامى الكلمات فيه .

وحيث أن المدعية بالحق المدنى قد طرحت عن نفسها طواعية واختيارا - حقها فى الخصوصية وتناولت أمورا شخصية لها . وتخص آخرين هم فى حقيقتهم شخصيات عامة وجعلت فى جزء من حياتها الخاصة كتابا مفتوحا يتصل اتصالا وثيق الصلة بالرأى العام ، وكان المتهمان الأول والثانى صحفيين ويقع عليهما التزام أدبى بالتصدى لكل ما يهم الرأى العام ما داما قد نالا فى هذا الصدد القدر الكافى من المعلومات ، سواء كانت صحيحة أو اعتقدا على الأقل بصحتها وأصبح تناولهما لهذه الفترة من التاريخ ليس تناولا للمدعية فى شخصها ، وإنما تناول لاهتمامات الرأى العام ، والصحافة هى مرآة المجتمع كلما نظر إليها كان أسرع فى التعرف على أخطائه وأسرع فى التعامل مع هذه الأخطاء ، ولا تثريب على المتهمين إن هما تناولا المدعية بالحق المدنى فى جزء يسير من المقالات بالجزء اللازم لسرد الأحداث وما دامت هى قد بدأت هذا التناول . . . .

وحيث أنه يعد من نافلة القول أن المحكمة وقد سمحت للمتهم الأول بأن يَثبت صحة ما أورده من معلومات سواء بالمستندات أو الشهود ولم يختلط عليها الأمر بين إثبات هذه الصحة كأحد شروط أسباب الإباحة لحق النقد وليس باعتبارها أحد أسباب الإباحة المنصوص عليها فى المادة ٣٠٢ عقوبات . . . .

وحيث أنه عن شهود الدعوى وقد سردت المحكمة فى صدر هذا الحكم مضمون شهادتهم حول علاقة المدعيه بالمشير وبعض الشخصيات الأخرى رغم اعتراض وكيل المدعية بالحق المدنى على ذلك فإن المحكمة لو كانت قد اتجهت إلى غير الحكم بالبراءة لأصبح رفض طلب المتهم بسماع شهود ، اخلالا بحق الدفاع (نقض ١٩ / ١٢ / ١٩٧٦ - ص ٢٧ - ٢١٥ - ٩٤٨ - طعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٦ ق) . . . .

وحيث أنه عن طلب سماع شهادتى كل من المستشار عبد السلام حامد والسيد صفوت الشريف فإن الأمور التى طلب الدفاع مثولها لسماع شهادتهما فيها قد جاءت واضحة لا تستدعى سماع أقوالهما .

كما أنه من المقرر قضاء أن تأجيل المحكمة الدعوى من تلقاء نفسها لإعلان شاهد ثم عدولها عن قرارها لا يعد اخلالا بحق الدفاع ، ذلك لأن القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق (نقض ٢٨ / ٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ - ٦٦ - ٣١٠ - طعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق) (نقض ٢ / ١٠ / ٧٧ - س ٢٨ - ١٦٨ - ٨٠٣ - طعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ ق) . . . .

وحيث أنه عن طلب أحد الحاضرين عن المتهمين وبإصرار بإعمال نص المادة ٢٨٨ إجراءات والذى قرر فى مذكرته التى قدمها إبان حجز الدعوى للحكم (أن إعمال نص المادة ٢٢٨ أ . ح خير من إهماله وهذا النص لم يترك مع كبير احترامنا لعدالة المحكمة لأحد فرصة تقدير حين نص بأن المدعى المدنى يسمع كشاهد . . .) فإن المحكمة تحيل الدفاع مع احترامها له إلى عجز المادة ٢٧٣ أ . ح التى نصت فى فقرتها الأخيرة أنه للمحكمة أن تمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع ترى أنها واضحة وضوحا كافيا .

وحيث أنه سندا على ما سبق وكان المتهم الأول قد باشر مقتضيات وظيفته التى ألقت على كاهله عبء مساجلة الرأى العام ——————————

——————————

——————————

—————— متحصنا فى ذلك فى أسباب الإباحة التى قررها القضاء له كصحفى

وناقد ومحلل وتكون المقالات محل التداعى قد جاءت خالية من ثمة جريمة يمكن نسبتها إليه متعينا القضاء ببراءته . .

وحيث أنه هناك من الظروف السياسية التى مرت بها مصر فى فترة من أعصب فتراتها وأكثرها شدة قد طرحت نفسها طرحا على الدعاوى الماثلة إذ أن ـ الدعويين المماثلتين لا تشكلان سوى وجهتى نظر فى هذه الفترة التى انتهت بهزيمة يونيو ٦٧ وما ترتب عليها من آثار وبعيدا عن الدعاوى المطروحة على المحكمة فقد أعطى الكثيرون لأنفسهم الحق ـ دون حق ـ فى النقد والتحليل لبيان أسباب هذه الهزيمة ، وذهب آخرون إلى مدى أبعد من ذلك فى ادعاء العلم ببواطن الأمور وأصبح من مألوفات المواطن المصرى أن يقرأ فى كل يوم اتهاما من أنصار القيادة السياسية إلى القيادة العسكرية بأنها السبب فى هزيمة يونيو وأن يقرأ فى ذات اليوم اتهاما عكسيا من أنصار القيادة العسكرية إلى أنصار القيادة السياسية بأنها السبب الأول والأولى فى الهزيمة ، وحاول الكثيرون لىّ ذراع الحقيقة وجعلها ابنه غير شرعية للتهويل والتشهير والمبالغة والترهيب وهى رغم أنف الجميع ابنة شرعية للبحث الهادىء والجدل الكريم وصدق المساجلة وإذا كان القضاء هو نبض المجتمع فلا تثريب على هذه المحكمة ولا جناح منها أن ناشدت رئيس الجمهورية وهو رجل طاهر السيد نزيه القصد ليس لأحد فضل عليه ولا يبتغى إلا مرضاة الله وخير أمته ، أن يعيد نبض الحياة إلى ما سمى بلجنة التاريخ لتطرح الحقائق كاملة حول هذه الفترة فإن كشف المستور ومواجهة الأخطاء أدعى إلى عدم تكرارها .

وحيث أنه عن مسئولية المتهم الثانى وهو رئيس تحرير المجلة محل نشر المقالات فإنه من المقرر سندا على نص المادة ١٩٥ ع أنه وإن كان رئيس التحرير يعد فاعلا أصليا فى الجريمة إلا أن مسئوليته تدور وجوداً و عدما مع مسئولية الكاتب وهو الفاعل الأصلى فإذا كانت المحكمة قد انتهت إلى أن المتهم الأول قد تحرك داخل حصن أسباب الإباحة فإن ذلك يمتد بقوة القانون ليشمل المتهم الثانى بما يتعين معه القضاء ببراءته .

وحيث أنه عن الدعوى المدنية ولما كانت الدعاوى الماثله قد رفعت بطريق الادعاء المباشر وكان اختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية وهدر بتعلقها بالفعل الجنائى المسند إلى المتهم وأن تأسيس البراءة على عدم توافر أركان الجريمة كفايته تسببا لرفض الدعوى المدنية . . . . . . (نقض ٧ / ١٠ / ٧٤ ـ س ٢٥ ـ ٧٦ ـ ٣٤٨ ـ طعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ قضائية) وإذ كانت المحكمة قد أقامت حكمها بالبراءة تأسيا على توافر أحد أسباب الإباحة مما تكون معه الدعوى الجنائية غير معاقب عليها ويتعين معه رفض الدعوى المدنية . . .

وحيث أنه عن المصروفات شاملة الأتعاب فإنها لزام المدعية بالحق المدنى .

فلهـــذه الأسبـــاب

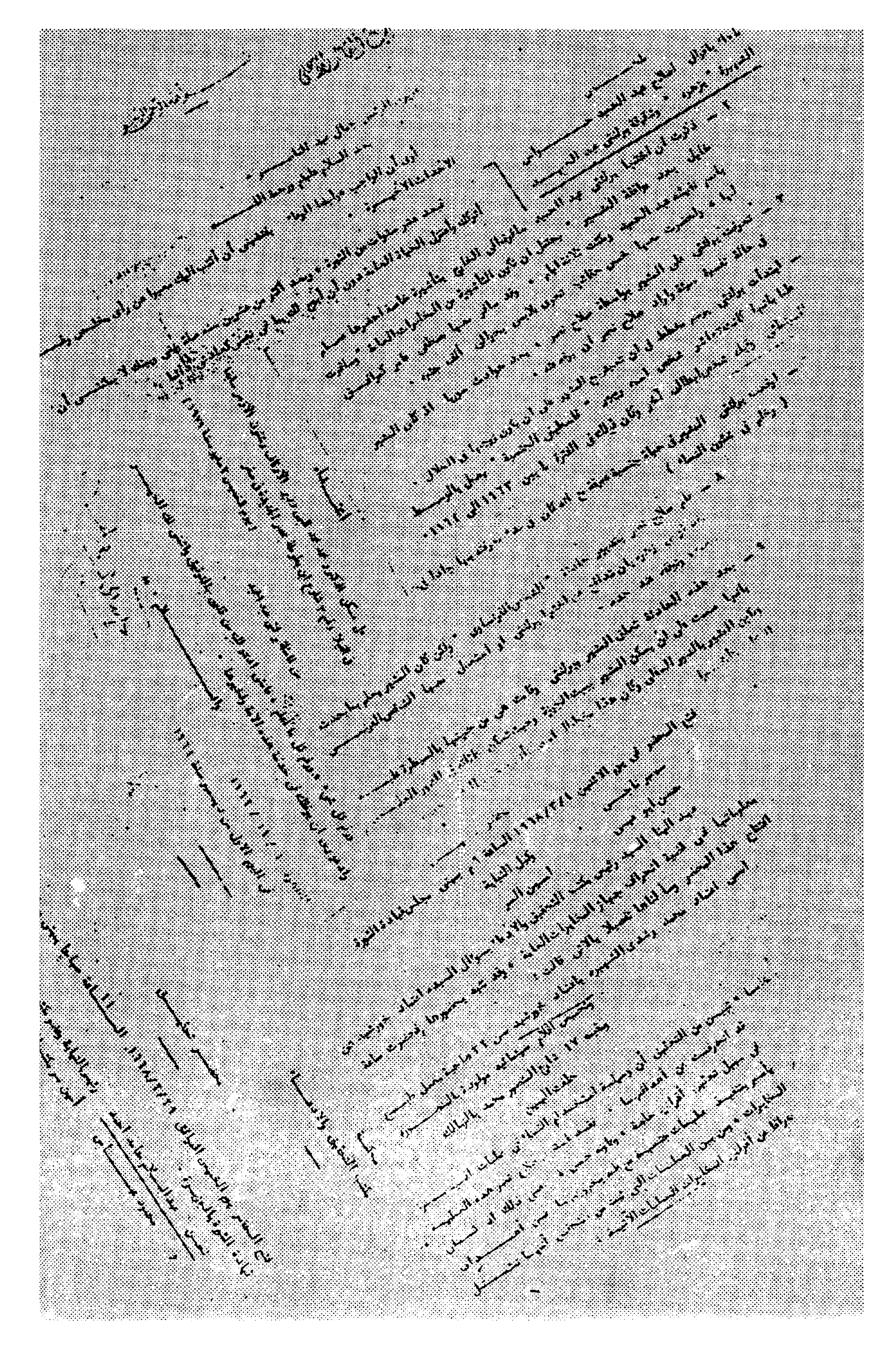
حكمت المحكمة : ـ

أولا : برفض الدفع المبدى بعدم اختصاص المحكمة محليا باختصاصها .

ثانيا : بعدم قبول الدعوى المدنية من المدعية بوصفها زوجة للمشير عبد الحكيم عامر .

ثالثا : يرفض الدفع المبدى بانقضاء الدعوى لسبق النشر .

رابعا : حضوريا ببراءة المتهمين الأول والثانى مما نسب اليهما وبرفض الدعـوى المدنيـة وألزمت المدعية بالحق المدنى المصروفات وعشرة جنيهات أتعاب محاماة .



الوثائق

بسم الله الرحمن الرحيم

من محكمة الشعب في قضية انحراف

جهاز المخابرات العامة

تم اعلان المتهم صلاح محمد نصر بقرار الاتهام في قضية انحرافات جهاز المخابرات العامة بتاريخ ١١/٣/١٩٦٨ .

وقد حاول المتهم تحديد موقف افراد المخابرات العامة الذين ساهموا في ارتكاب الجرائم المنسوبة اليه ...

بسم الله الرحمن الرحيم

نائب القائد الأعلى

عزيزى الرئيس جمال عبد الناصر

بعد السلام عليكم ورحمة الله

أرى أن الواجب ، وأيضا الوفاء يقتضينى أن أكتب اليك معبرا عن رأى مخلص وغير الأحداث الأخيرة

فبعد عشر سنوات من الثورة ، وبعد أكثر من عشرين سنه صلة بينى وبينك لا يمكننى أن أتركك وأعتزل الحياة العامة دون أن أبوح لك بما فى نفسى كعادتى دائما

اننى أعتقد أن الانسجام والتفاهم بين المجموعة التى تشارك فى الحكم أمر ضرورى ، وأوجب من كل ذلك الثقة المتبادلة بين أفراد هذه المجموعة ، وقد وجدت فى الفترة الأخيرة أن الأسلوب الغالب هو المناورات السياسية ونوع من التكتيك الحزبى فضلا على ما لا أعلمه من أساليب الدس السياسى ، والذى قد أكون مخطئا فى تصوره ولو أن الحوادث كلها والمنطق يدل على ذلك ... والنتيجة التى وصلنا اليها خير دليل على هذا التصور ، فقد استطاع هذا الأسلوب أن يتغلب على ما كنت أعتقده مستحيلا وهو تحطيم صداقتنا وما نتج عن ذلك من أحداث لا داعى لسردها فكلها لا تتفق مع المصلحة العامة فى شيء .

المهم فى الموضوع اننى لا أستطيع بأى حال أن أجارى هذا الأسلوب السياسى لأننى لو فعلت لتنازلت عن أخلاقى وانا غير مستعد لذلك بعد أن انتهى نصف عمرى .

الذى اريد أن أحدثك اليه بخصوص نظام الحكم فى المستقبل ، فاننى اعتقد أن التنظيم السياسى القادم ليكون مثمرا وناجحا يجب أن يبنى على الانتخابات من القاعدة الى القمة بما فى ذلك اللجنة العليا للاتحاد ، وبما فى ذلك اللجنة التنفيذية العليا ، وان تمت اللجان العليا بدون انتخابات حقيقية فسيكون ذلك نقطة ضعف كبرى فى التنظيم الديمقراطى للاتحاد .

وان ما يجب ان نسعى اليه الان هو تدعيم الروح الديمقراطية وخصوصا بعد عشر سنوات من الثورة . واننى لا أتصور بعد كل هذه الفترة ، وبعد أن صفى الاقطاع ورأس المال المستغل ... ان نحتك الجماهير ثقتها دون تحفظ انه هناك ما نخشاه من ممارسة الديمقراطية ... التى نادى بها الميثاق .

بخصوصه وان الملكيات الفردية الباقية ، والقطاع الخاص لا يشكلان اى خطر على نظام الدولة كما أنه ليس هناك فى رايى ما يمنع اطلاقا من أن تنسجم هذه القطاعات مع النظام الاشتراكى .

كذلك الامر بالنسبة للصحافة فيجب ان تكون هناك ضمانات تمكن الناس من كتابة ارائهم وكذلك تمكن رؤساء التحرير والمحررين من الكتابة دون خوف او تحفظ . وقد تكون هذه الضمانات عن طريق اللجنة التنفيذية العليا مثلا او أى نظام آخر يكفل عدم الخوف من الكتابة وتوهم الكاتب أنه سيطارد أو يقطع رزقه . وخصوصا أن الاراء التى ستعالج لن تخرج عن مشاكل الناس والمسائل التنفيذية وبعض المناقشات فى التطبيق الاشتراكى . وفى هذا فائدة كبيرة لانه سيعبر عن الآراء التى تدور فى خلد بعض المواطنين .

دعنى وأنا أودعك أن أحدثك أيضا عن الحكومة ورأيى فيها .

قبل كل شيء لا يمكن أن تسير أى حكومة فى طريقها الطبيعى وهو الحكم السليم اذا كان نظام الحكم فى حد ذاته ممسوخا مشوها . فيجب أولا أن نستفيد بتجارب العالم وحكوماته التى عاشت مئات السنين مستقرة منتظمة دون حاجة لتغييرات شاملة كل فترة قصيرة من الزمن .

ففى رأيى أن النظام الطبيعى للحكم يكون كالاتى :

اما حكومة رئاسية . ويرأس الوزارة فيها رئيس الجمهورية . ويكون مسئولا أمام البرلمان مسئولية جماعية مع وزارته . وبدون الدخول فى التفاصيل يمكن أن يكون هناك نائبا للرئيس ويجب أن تكون أنت رئيس الدولة ورئيس الحكومة .

أو حكومة برلمانية يرأسها رئيس الجمهورية ويكون رئيس الاتحاد الاشتراكى هو رئيس الوزراء أو ربما يكون رئيس الوزراء ليس رئيسا للاتحاد الاشتراكى . ولا اريد أن أدخل أيضا فى التفاصيل ولكن تكون أيضا مسئولية الوزارة جماعية أمام البرلمان كما ورد فى الميثاق .

أى من هذه الحلول وجودك فى النظام أو الأصح على رأسه ضرورة حاملة . فهناك كثيرون مستعدين للمجاملة أو الموافقة على رأيكم







بمجرد ابدائه ولكنى أعتقد أن أى تصرف غير ذلك سيكون بداية لنهاية لا يمكن معرفة مداها ٠

دعنى أيضا قبل أن أودعك أن أقول لك أن اختلاطك الشخصى بالناس ضرورى فانه يعطى الثقة المتبادلة ، ويعطى احساسات متبادلة ، ويعطى أفكارا أيضا متبادلة ٠ وهذا هو الطريق الطبيعى للارتباط بأفراد شعبنا القياديين فى المستقبل - أما انعزالك التام فانه سيجعل صور البشر عندك أسطرا على ورق أو أسماء مجردة لا معنى لها ٠٠ وهذا فى رأيى لا يمثل الواقع فالعقل والعاطفة من مكونات الانسان ، ولا تستطيع أن تفصل كلية بينهما ولكن يجب الجمع بينهما فى الطريق الصحيح وهذا لا يكون الا عن الاتصال الشخصى ٠ وهذا أيضا هو الطريق الوحيد لاظهار شخصيات قيادية تعتز برأيها وتقوله دون خوف ٠ ولكنها فى نفس الوقت تثق فى قيادتها وتحترمها ٠

وهذا النوع من الناس انت فى شدة الحاجة اليه ، بل وبلدنا كلها محتاجة اليه ٠٠٠ نوع جديد لم يتمكن منه حب المنصب فيسكت عن الخطأ ولم تأخذ الاضواء نور بصره فيضحى بكل القيم ليعيش فيها ٠

وانا اودعك أيضا أرجو من الله الا يحدث منى او منك ما يجعل ضميرنا يندم على الاقدام عليه او يجعلنا صغارا فى اعين أنفسنا ٠

ويكفى فى رايى ما حققه اهل السوء الى الان فقد نجحوا فيما تمنوا وفيما كانوا يعتبرونه مستحيلا ٠

لا اريد أن أطيل عليك ولكننى ابديت أرائى لك فيما اعتقده أنه المصلحة العامة ٠ وليكن فراقنا بمعروف كما كانت عشرتنا بالمعروف والله أسأل أن تتم حياتنا بشرف وكرامة كما بدأناها بشرف وكرامة ٠

ورغم كل شئ ، ورغم كل ما أعلم ، فاننى أدعو لك من قلبى بالتوفيق واتمنى لك الخير وادعو ربى ان يوفقك فى خدمة هذه الامة ولخيرها ٠

والســـلام ٠٠

القاهرة ١ / ١٢ / ١٩٦٢

فى اليوم الاول من ديسمبر سنة ١٩٦٢

اعتـــداء

على مسكن الدكتور محمد محمد البهى وزير الأوقاف وشئون الأزهر سابقا
فى الفيلا رقم ٣ شارع ابن بطوطة بمصر الجديدة فى صفر
[يوم الخميس ٣ مايو سنة ١٩٧٩]

من الممثلة برلنتى عبد الحميد

فى عهد مراكز القوى

* **محاولة الإخلاء :**

كنت لا أعرف السيدة / نفيسة عبد الحميد حواس ، المشهورة ببرلنتى عبد الحميد .

وكنت لا أعرف صلتها بالمرحوم المشير عبد الحكيم عامر ، يوم أن انتقلت ملكية الفيلا التى أسكنها الآن فى ٣ شارع ابن بطوطة إلى والدتها فى الثانى من فبراير سنة ١٩٦٥ عن طريق غير مباشر . فقد باعها المالك الذى استأجرتها منه فى ٢٢ ديسمبر ١٩٦٢ وهو : سعيد عبد الفتاح المطار — يمارس السمسرة فى عقارات مصر الجديد إذ ذاك — وإنما عرفتها وعرفت صلتها بعد أن تأزمت العلاقة بينى وبين المشير عبد الحكيم عامر سنة ١٩٦٦ . وكنت لا أعرف أيضاً صلة : سيدة اسماعيل فراج بابنتها المالكة حاليا .

* مر على ذات يوم — بعد أن نقلت ملكية الفيلا فى فبراير ١٩٦٥ إلى سيدة اسماعيل فراج والدة المالكة الحالية — السيد / مصطفى عامر . وسأل عن رقم التليفون الخاص بى ، فأعطى له بأعتبار أنه الدكتور مصطفى عامر مدير جامعة الأسكندرية سابقا . وفى الساعة السابعة من مساء اليوم نفسه اتصل بى تليفونيا من مسكن فى باب اللوق ، وطلب تحديد موعد لمقابلتى بعد أن افهمنى أنه « ليس الدكتور مصطفى عامر » . فلما سألته عن موضوع المقابلة ، وأجاب بخصوص « اخـــلاء الفيلا ٣ شارع ابن بطوطة التى اسكنها » ، رفضت المقابلة . كل هذا وأنا لا أعرف من هو على سبيل الحقيقة .

فيما يلى النص الكامل لما كتبه الدكتور محمد البهى فى منشوره عن قصته مع السيدة برلنتى عبد الحميد تحت عنوان « فى عهد مراكز القوى » المنشور فى شكل كتيب ، وقد روى فيه القصة كاملة ومحاولتها لاخلاء الفيللا ونكتفى فقط بنشر ما تعرضنا له فى الحكاية . .

منشور الدكتور محمد البهى

فى عهد مراكز القوى

محاولة الاخلاء[1]

* كنت لا أعرف السيدة/ نفيسة عبد الحميد حواس ، المشهورة ببرلنتى عبد الحميد .

وكنت لا أعرف صلتها بالمرحوم المشير عبد الحكيم عامر ، يوم أن انتقلت ملكية الفيللا التى أسكنها الآن ٣ شارع ابن بطوطة إلى والدتها فى الثانى من فبراير سنة ١٩٦٥ عن طريق غير مباشر . فقد باعها المالك الذى استأجرتها منه فى ٢٢ ديسمبر ١٩٦٢ وهو : سعيد عبد الفتاح العطار ـ يمارس السمسرة فى عقارات مصر الجديدة إذ ذاك ـ وإنما عرفتها وعرفت صلتها بعد أن تأزمت العلاقة بينى وبين المشير عبد الحكيم عامر سنة ١٩٦٦ . وكنت لا أعرف أيضا صلة : سيدة اسماعيل فراج بابنتها المالكة حاليا .

* مر على ذات يوم ـ بعد أن نقلت ملكية الفيللا فى فبراير ١٩٦٥ إلى سيدة اسماعيل فراج والدة المالكة الحالية ـ السيد/ مصطفى عامر . وسأل عن رقم التليفون الخاص بى ، فأعطى له باعتبار أنه الدكتور مصطفى عامر مدير جامعة الأسكندرية سابقا . وفى الساعة السابعة من مساء اليوم نفسه اتصل بى تليفونيا من مسكن فى باب اللوق ، وطلب تحديد موعد لمقابلتى بعد أن أفهمنى أنه « ليس الدكتور مصطفى عامر » . فلما سألته عن موضوع المقابلة ، وأجاب بخصوص « إخلاء الفيللا ٣ شارع ابن بطوطة التى أسكنها » رفضت المقابلة . كل هذا وأنا لا أعرف من هو على سبيل الحقيقة .

وبعد عدة أيام مضت عرفت عن طريق أحد الأصدقاء : أنه شقيق المرحوم المشير عبد الحكيم عامر . وعندئذ ظننت أنه إنسان ذو صلة بسيلة اسماعيل فراج ، التى لا أعرفها أيضا إلا من صورة إنذار منها على يد محضر بإخلاء العين المستأجرة لحاجتها لسكناها هى وأولادها ، بمناسبة قدومهم من الزقازيق إلى القاهرة ، وهم بحاجة إلى اقتناء « بقرة » فى الحديقة بالفيللا لأنهم تعودوا لبن الريف !!!

---

(١) من منشور الدكتور محمد البهى .

* ولأنى استبعدت الصلة بين سيدة ريفية من الزقازيق وشقيق المشير فى المنيا : أن يكون من يسمى بمصطفى عامر شقيقا له : كتبت للمشير كتابا ذكرت فيه : أنى أخشى أن يكون من كلمنى تليفونيا باسم مصطفى عامر غير شقيق له فى الواقع . واستهدفت أن يحتاط المشير بالطريقة التى يراها من وقوع ما قد يسىء إلى سمعته ، تحت ستار القرابة القريبة له .

وفى مارس سنة ١٩٦٥ صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ، وذلك بمنع المؤجر من أن يطلب من المستأجر : أن يخلى المكان الذى يستأجره ليشغله المؤجر بنفسه ، أو يشغله أحد أولاده .

وبمقتضى صدور هذا القانون أصبح طلب الإخلاء الذى أنذرت به : سيدة اسماعيل فراج ، غير ذى موضوع .

فى أول شهر مارس ١٩٦٥ وهو الشهر الذى صدر فيه القانون السابق ، أرسلت إيجار الفيللا عن هذا الشهر وهو مارس سنة ١٩٦٥ لمالكها الأول وهو السمسار : سعيد عبد الفتاح العطار فأبى تسلمه . وكتب إلى كتابا على يد محضر يبلغنى فيه أن أدفع الإيجار إلى المالكة الجديدة وهى سيدة اسماعيل فراج : فى عنوان عرفان باشا بمحرم بك بالأسكندرية رقم ٦ . أرسلت إليها الإيجار عن الطريق القانونى ، فعاد إلىّ ثانية مع الإفادة بأنه لا يوجد هناك مسكن بهذا الرقم . وإنما الذى يحمل هذا الرقم مصنع للزجاج فى هذا العنوان .

أرسلت إلى عدد من المعارف للبحث عنها فى العنوان المذكور ، ولم يتوصل أحد منهم إليها . وقبل أن تمضى ثلاثة أشهر على عدم تسلمها للإيجار جاءنى إنذار من أحد المحامين بمكتبه فى العتبة الخضراء يطلب منى إخلاء الفيللا لعدم دفع الإيجار والمماطلة فى دفعه بعد عدة مرات من المطالبة به !! عندئذ كلمت المحامى ، وكان فى الوقت نفسه يعمل مستشارا قانونيا فى الجمعية التعاونية للبترول ، تحت رياسة المهندس حسن عامر ، شقيق المشير ، فى شأن هذا الإنذار ، والطريقة التى يراها لدفع الإيجار عن ثلاثة أشهر قبل فوات الأوان . وبعد حوار معه أشرت عليه بالدفع لمحاميها فى العتبة الخضراء . وكان أن رحب المحامى بتسلم جملة الإيجار عن الثلاثة أشهر الماضية . وترحيبه بتسلم المبلغ كان مشجعاً لى على الاستمرار فى الدفع له باسم المؤجرة .

هنا إذن محاولتان لإخلاء الفيللا :

المحاولة الأولى : بطلب الإخلاء لحاجتها هى وأولادها إلى السكنى فيها . لكن منعها قانون الإسكان رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ من نافذة الدخول التى كانت مفتوحة فى القوانين السابقة للإخلاء عن طريق سكنى المالك .

والمحاولة الثانية : عدم تسلم الأجرة لمدة ثلاثة أشهر ، بسبب التمثيلى فى عمرانها من السمسار البائع لها ، والذى أجر المكان لى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠ .

* وهنا تحرك المشير ، وأنا لا أدرى صلة المالكة سيدة اسماعيل فراج بالممثلة برلنتى وما صلة برلنتى بالمشير؟ ووصل إلى منزلى أحد الضباط من مكتب المشير ، وسلمنى مذكرة صغيرة من المرحوم على شفيق مدير مكتبه ، يحدد فيها لى الساعة التاسعة صباحا من اليوم التالى لمقابلة السيد/ المشير . وعندما التقيت به رحب بى رغم أنى لم ألتق به قبل ذلك حتى ، ولا فى وقت مشاركتى فى الوزارة فى سبتمبر ١٩٦٢ إلى مارس ١٩٦٤ التقاء خاصا . فكان الذى بيننا هو التحية العادية عند المقابلة فى المناسبات العامة .

وتناول حديثه معى ثلاث نقاط :
النقطة الأولى : الإخوان المسلمون .
النقطة الثانية : الرأى فى الشيخ الباقورى .
النقطة الثالثة : عن عملى الآن خارج الوزارة . فأخبرته بمباشرتى للتأليف بالمنزل ، ثم جاء الحديث أن هناك تعديلا وزاريا فى ٢٠ مايو سنة ١٩٦٦ وكنا إذ ذاك فى مارس ١٩٦٦ ، دون أن يذكر شيئا معينا ، ودون أن أعلق بشىء ما . ثم استطرد فقال : إن « مصطفى » يقصد شقيقه - هو أخ لك . ثم انتصب قائما إيذانا بانتهاء الموعد ، معتذرا بأن عنده لقاء آخر بالريس .

السيد/ على شفيق :

* مرت فترة من الوقت وجاء شهر رمضان . وفى الساعة الرابعة بعد ظهر يوم من أيام هذا الشهر المبارك ، جاءنى ضابط من مكتب المشير يحمل مذكرة ثانية بأنه قد تحدد موعد للقاء بالمشير فى الساعة السابعة والنصف بعد الإفطار .

ذهبت فى الموعد وإذا الذى يريدنى أن أقابله ، هو العقيد على شفيق - مدير المكتب - وابتدأ يعرض علىّ المغريات العديدة لإخلاء الفيللا ٣ شارع ابن بطوطة وعرض علىّ ثلاثة آلاف جنيه « للديكور » وفيللا هنا فى القاهرة ، وأخرى فى الأسكندرية بإيجار مناسب من عمارات التأمين .

وعندما سكت ولم أجب على عرضه انفعل وهدد بما يلى : إذن لا تغضب إذا اقتحم منزلك خمسون من الصعايدة يحملون عروقا خشبية لرفع السقف من فوق السلم الداخلى للفيللا ، لبناء دور آخر عليه . فقد حصلنا الآن على تصريح بناء دور آخر على مبناها الحالى . . أرجو أن تفكر !! وأعطانى أرقام تليفونه بمكتب المشير بالجيزة . وكنت لا أعلم

أيضا أن للمشير مكتبا آخر هناك . وكتب الأرقام بخط يده . ولم أزل احتفظ بها حتى اليوم معى .

الرئيس جمال عبد الناصر :

رجعت إلى المنزل حوالى الثامنة والنصف فى المساء فاتصلت بالمحامى - وهو المستشار القانونى للجمعية التعاونية للبترول - التى تدخل تحت رئاسة المهندس حسن عامر ، شقيق المشير . وسألته ماذا تفعل الآن ؟ ورويت له كل ما كان من العقيد على شفيق . فكان جوابه : إن هذه مسألة سياسية !! لا دخل للقانون فيها . وأرجو أن تعفينى من العمل معك فى هذه المرحلة . واتصلت بصديق لى : عليه رحمة الله ، وهو على درجة كبيرة من المروءة والشهامة ، وفى الوقت نفسه ليس موظفا ولا صاحب « حيثية » فى المجتمع كما يقولون ، ولكنه كان ذا علاقة طيبة بالمشير ، ويتردد على منزله كثيرا ، من وقت لآخر كما كان يحدثنى . وجاء فى نفس المساء إلى منزلى فى الساعة الحادية عشرة ، فلما حدثته عن الموضوع أشار على بعرض الأمر على المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر . وقال لى : طالما وصلت الأزمة إلى هذا الوضع فإن المشير لا يخرج عن الدائرة المرسومة من مستشاريه الذين يحيطون به .

ابتدأت المعلومات تتجمع لدى . وابتدأت الخيوط تشير إلى أن الأمر يتعلق بالسيدة/ نفيسة عبد الحميد حواس ، المعروفة ببرلنتى عبد الحميد . وهذا هو السر فى اهتمام السيد/ مصطفى عامر ، والسيد/ على شفيق مدير مكتب المشير ذاته ، كما تشير الخيوط إلى أن المالكة سيدة اسماعيل فراج هى والدة الممثلة برلنتى . وقد كتبت الفيللا باسم والدتها أولا من مارس ١٩٦٥ - إلى إبريل سنة ١٩٦٨ - وهو موعد نقل الملكية إلى برلنتى - خشية التعليق بالقيل والقال .

بعد ما تجمعت هذه المعلومات لدى اتصلت بالسيد/ وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء برياسة السيد/ زكريا محيى الدين ، وطلبت إليه أن يبلغ رسالة منى إلى السيد/ الرئيس جمال عبد الناصر . فحدد لى موعدا فى مقر الحكومة المركزية - وهو فندق هليوبوليس سابقا - فى الساعة الحادية عشرة والنصف قبل الظهر .

ذهبت إليه وأبلغته بما تم فى مقابلة المشير ، وبعد لقائى مع العقيد على شفيق وما عرفته من أسرار هذا الأمر وقلت له أرجو تبليغ هذه الرسالة إلى الرئيس جمال . . وتتلخص فيما يلى :

* أنى أخشى من المشير ومن الذين حوله فى أن يصيبونى بأذى ، أو يصيبوا حرمى ، وابنتى ، إن أنا استمررت فى عدم الاستجابة له فى إخلاء الفيللا التى أسكنها بشارع ابن بطوطة رقم ٣ ، وهى فى شارع هادىء يكاد يكون المرور فيه معدوما وقريبة على بعد

خطوات من مقر القيادة العامة ، والمخابرات الحربية فى شارع معهد الصحارى ، والآن عزمت على إخلاء الفيللا . ولكن ليس إلى الشارع ، ولا إلى منزل آخر فى القاهرة أو فى غيرها فى الجمهورية العربية المتحدة ولكن إلى خارج وطنى مصر . وسأسعى إلى قبولى مهاجرا : إما فى السعودية ، أو فى المغرب ؛ لأنى لست تقدميا ولا ماركسيا ولا اشتراكيا ـ وإنما أنا مسلم فقط وبذلك أعد رجعيا !!! والسعودية والمغرب كلاهما بلد يعتبر رجعيا فى لغة التقدميين .

أرجو أن تأذن لى بالسعى إلى قبولى أنا وأسرتى مهاجرين إلى أرض البلدين المذكورين ، كما أرجو أن تأذن لى بتسلم معاشى بالتحويل الرسمى ، فى البلد التى تقبلنى منهما : فأنا لا أملك عقارا ، ولا أطيانا ، ولا مدخرات . فنعمة الله علىّ لم تكن مالا ، ولا عصبية ، إنى أعيش على معاشى وحده ولله الحمد والشكر . .

وجاء ردِ الرئيس جمال فى اليوم الثانى فى رسالة شفوية أبلغها إياى السيد وزير الدولة السابق وتتضمن :

« ابق فى المسكن ، ولا يقلقك فى سكناها شيء ماض. وسأتولى بنفسى الكلام مع المشير فى الأمر . . » وستقوم إدارة البحث الجنائى بالداخلية بترتيب الأمن لك ولأسرتك .

* والهدف إذن فى تلك الفترة كلها كان الحمل على « الإخلاء » للإغراء ، وبالتهديد وبالإشكالات أو المخاصمات السلبية القانونية .

هل كان هدف « الإخلاء » بسبب أن إيجار الفيللا لم يكن مجزيا ؟ فى ذلك الوقت كان الإيجار الشهرى ٤٧ جنيها (سبعة واربعين جنيها) أى ٥٦٤ جنيها (خمسمائة وأربعة وستين جنيها فى السنة) طبقا لصريح عقد الإيجار . بينما بيعت الفيللا إلى المالكة بما يقرب من عشرة آلاف جنيه . ولم يخفض هذا الإيجار إلا بحكم محكمة القاهرة الابتدائية فى ٢٣ إبريل ١٩٦٩ باعتبار أنه أجرة « المثل » .

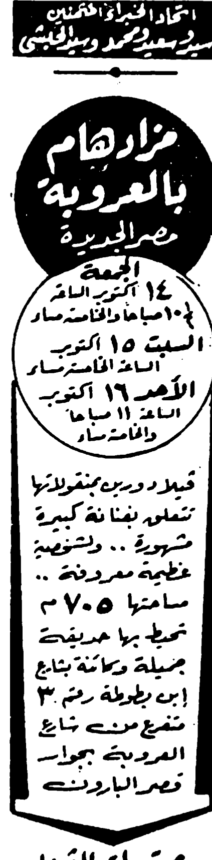
هناك إذن إصرار على « الإخلاء » . . وهناك محاولات للوصول إليه .

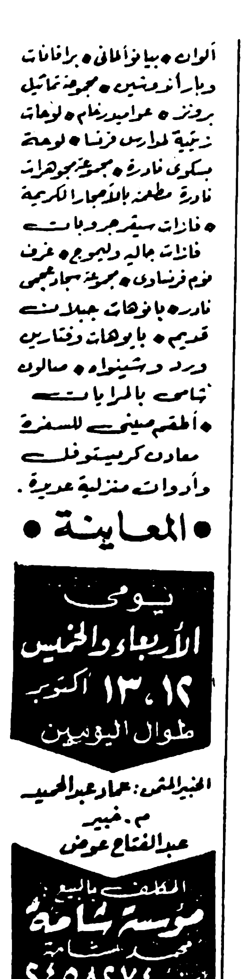
□ □ □

فى عهد سيادة القانون :

هل لم يزل هناك إصرار من المالكة على الإخلاء ؟

وهل كانت هناك محاولات بالإغراء وبالتهديد لتنفيذه ؟ رواية القصة بعد ذلك كما حدثت من وجهة نظره





بعد وفاة الدكتور محمد البهى ــ وله ابنة وحيدة متزوجة ــ استردت السيدة برلنتى الفيلا ، وقد نشرت فى جريدة الأهرام يوم الأربعاء الموافق ١٢/١٠/١٩٨٨ العدد ٣٧١٩٨ اعلانا عن بيع الفيلا بمحتوياتها فى المزاد ٠ وقدم المحامى الأستاذ أبو الفضل الجيزاوى بلاغا الى الجهات المختصة يقول ان هذه محتويات قصور ملكية ٠٠ ومايعنينا هو أن ماورد فى كلام أختها فى التحقيقات حول ثروة السيدة برلنتى أكدة الاعلان ، وأن ماقالته من أنها عقب انتحار المشير لم تكن تجد ثمن اللبن لطفلها الرضيع ــ عمرو ــ غير صحيح ! اقرأ بالتفصيل محتويات الفيلا ففيها مجوهرات مطعمه بالأحجار الكريمة تباع بالمزاد ٠

أهم ما ورد بأقوال

السيدة برلنتي عبد الحميد

أولا – علاقتها الشخصية بالمشير :

(١) تعرفت بالمشير في أوائل عام ١٩٦٠ عن طريق صلاح نصر الذي رتب لها اللقاء الأول والثاني ، ثم اشترك في اعداد اللقاءات التالية [illegible] .

(٢) استمرت العلاقة بينهما حتى نهاية ١٩٦٤ حيث طالبته بعقد قران شرعي وخيرها بين الانفصال أو أن تتزوج بغيره وترك لها الحرية في ذلك إلا أنها ذكرت أنها لم تستطع وأنه هو أيضا لم يستطع البعد عنها .

(٣) انتهز صلاح نصر هذه الفرصة وكان قد دفع بشخص يدعى مورييل (مصطفى كامل) على أنه فرنسي جزائري يريد الزواج منها .. فحاولت اقناع نفسها بالزواج من هذا الشخص .. ولكن اتضح لها أنها لا يمكن أن تتخلى عن المشير ، وكان المشير نفسه قد أبلغها بأنها لا تستطيع بغيره .. نظرا للعلاقة التي تربطهما ..

وقد تمت عملية الكونترول مع الفرنسي الجزائري المشار اليه والتي لم يتم فيها الاتصال الجنسي ..

(٤) عادت العلاقة بينها وبين المشير في أول سنة ١٩٦٥ بعقد عرفي وقع عليه حسن عامر ومصطفى عامر /

(٥) كانت قد طالبت من المشير انجاب طفل فرفض .. ثم عاد وطلب هو منها انجاب الطفل .. وتم ذلك ووضعت "فاروق" في ١٩٦٧/٤/٤ وأشرفت على عملية الوضع الدكتورة ايزيس شقيقة [illegible] شهادة الولادة وان لم تقيد في سجلات المواليد الرسمية حتى الآن .

(٦) وصفت علاقتها بالمشير – ٧ سنوات – بأنها كانت مرهقة لها .. نظرا لأنه [illegible] عليها أن تتم جميع اللقاءات بعيدا عن أعين [illegible] المجتمع [illegible]

المشير ومركزه .. وحرصا على ارتباط المشير بمصالح الدولة العليا .
وكذلك حرصا على كيان المشير عائليا بين أبنائه والسيدة حرمه .

واستدعى الأمر الى العمل على نشر زواجها من مصطفى عامر شقيق المشير في الاوساط التي لها اتصال مباشر بها كالصحافة والفن الأقارب .. زيادة في تغطية زواجها بالمشير .

٧ — كان صلاح نصر (كان يطلب اما بحسنين أو كمال) يضايقهـــا . وكانت تخفي مضايقاته لها عن المشير حرصا على توفير الراحة لـه وعدم ازعاجه .

٨ — كان شمس بدران من بين الذين عارضوا انجابها من المشير .

٩ — عباس رضوان وعصام خليل كانا يعلمان بهذا الزواج .

ثانيا — علاقتها بالمشير في المجال السياسي :

١ — كان المشير يتحدث معها في كل أسراره السياسية ويشكو لها متاعبه في هذا المجال .

٢ — علمت بموضوع استقالة المشير في عام ١٩٦٢ .. وعلمتها في عام ١٩٦٥

٣ — كان المشير يلقب عباس رضوان " بالداهية " أو " [illegible] " وذكر لها أن عباس رضوان لم يكن مرتاحا عند خروجه من الوزارة في وزارة السيد زكريا محيي الدين ، وكان يعتبر عمله بالاتحاد الاشتراكي أقل من عمله كوزير وأن عباس رضوان يحب أبهة الوزارة ولا يرضيه أي منصب آخر وأن عباس رضوان كان يحب المشير جدا .

أخبرها المشير باتصال شيوعيين به وأنهم كانوا يريدونه أن يكون رئيسا للجمهورية وأنه أخبر سيادة الرئيس بذلك .. ولم يذكر لها من هم هؤلاء الشيوعيين .

٥ — ذكر لها المشير أكثر من مرة أنه لا يمكنه طرد أي شخص يلجأ اليه في بيته

ملخـــــص

ماجاء باقوال اصلاح عبد الحميد حـــــواس
الشهيرة " بزهره " وشقيقة برلنتى عبد الحميـــد

١٧/٧/١٩٦٨

جاء فى اقوالهـــــا الاتى :

١ ــ تقوم برلنتى عبد الحميد بعرقلة زواجهـــا " زواج اصلاح " وذلك بمحاولتها اتهامهـا هى وزوجهـا بتبديد اثاث خاص ببرلنتى بقصد فصم زواجهما ليتثنى لبرلنـــتى مراقبة تصرفات اختها بأقامتها معها والقيام بخدمتها •

٢ ــ ذكرت ان اختها برلنتى عبد الحميد سافرالى الخارج بتأشيرة خاصة احضرها عصام خليل بعد موافقة المشير " يحتمل ان تكون التأشيرة من المخابرات العامة " وسافرت باسم نفيسه عبد الحميد ومكثت ثلاثة ايام ، وقد سافر معها مصطفى عامر كمرافـــق لها ، واحضرت معها خمس حقائب تحوى ملابس بحوالى ألف جنيه •

٣ ــ تعرفت برلنتى على المشير بواسطة صلاح نصر ، بعد حوادث سوريا اذ كان المشير فى حالة نفسية سيئة واراد صلاح نصر ان يرفه عنه •

٤ ــ ابتدأت برلنتى ترسم مخطط فى ان تعيش مع المشير على ان يكون زوجها فى الحلال • علما بانها كانت تعاشر شخص اسمه روبير " فلسطينى الجنسية " يعمل بالوســط السينمائى وقبله شخص ايطالى آخر وكان ذلك فى الفترة ما بين ١٩٦٣ الى ١٩٦٤ •

٥ ــ كان من امنيات برلنتى طوال حياتها ان تتزوج من شخصية مشهوره ولذلك عقدت العـزم بان تتزوج المشير باية وسيلة •

٦ ــ اوقعت برلنتى المشير فى حياة جنسية عميقة مع انه كان فى بدء معرفته بها جادا فى حياته (وخام فى شئون النساء)

٧ ــ كان صلاح نصر يغير من علاقة برلنتى بالمشير لسابق علاقته بها قبل معرفتهـــا بالمشير وقد تراهن مع المشير على مبلغ ١٠٠٠ جنيه ليثبت له ان برلنتى سيئـــة الخلق •

٨ ــ قام صلاح نصر بتدبير حادثة " الشخص الفرنساوى " ولكن كان المشير يعلم بمايحدث وقد اوصى زهره بان تدافع عن اختها برلنتى لو استعمل معها الشخص الفرنســى العنف وتوقفه عند حده •

٩ ــ بعد هذه الحادثة تعلق المشير ببرلنتى وقامت هى من جهتها بالسيطرة عليـــه بانها صممت على ان يسكن المشير ببيت الجيزة وحيث تسكن عائلته فى الدور العلـــوى ويكون المشير بالدور السفلى وكان هذا مخططا لعدم تأنيب ضمير المشير عند عــودته المنزل متأخــرا •

محضر ـ ـ ـ ـ ـ ـ

فتح المحضر فى يوم الاثنين ٤/٣/١٩٦٨ الساعة ٩ م بمبنى مجلس قيادة الثورة

سمير ناجــى وكيل النيابة

حسن ابو عيسى امـين السر

عهد الينا السيد رئيس مكتب التحقيق والادعاء بسؤال السيده اعتماد خورشيد عن معلوماتها فى قضية انحراف جهاز المخابرات العامة ، وقد تنبه بحضورها فحضرت ساعة افتتاح هذا المحضر وسألناها تفصيلا بالاتى قالت :

اسمى اعتماد محمد رشدى الشهيره باعتماد خورشيد سن ٣٢ صاحبة معمل طبـع وتحميض افلام سينمائيه مولودة بالمنصـــوره

ومقيمه ١٧ شارع المنصور محمد بالزمالك

حلفت اليمين

س هل تعرفين صلاح نصر

ج ايوه وكنت على علاقة به

س فصلى لنا علاقتك به ، كيف بدأت ، وكيف صارت ، وما الذى انتهت اليه

ج فى اوائل اكتوبر سنة ١٩٦٤ اتصلت بى [illegible] ومكنتش اعرفها قبل كده وقدمت لى نفسها وانها [illegible] الكاتبه والمؤلفه الشهيره وقالت لى فيه شخص عظيـم عاوز يشوف المعمل عندك علشان يصور افلام خاصه غيه ، افلام خاصه قصيره فقلـت لها يتفضل فقلت لها اسمه ايه فقالت لى اسمه سمير بك واتصلت به تليفونيا مـن بيتى وقالت لى كلمى سمير بك فكلمته قال لى انا عاوز اشوفك بره علشان اتفق معاكى فقلت له حضرتك تتفضل عندى تشوف المعمل وبعدين نبقى نتكلم فحدد الموعـــد الساعة ٧ م فمشيت [illegible] وكانت قد حضرت لى فى هذا اليوم الساعة ١ الظهر واتصلت تليفونيا به من عندى وهو حدد موعد حضوره الساعة ٧ م ، وفى الساعة ٧ م حضرت [illegible] وزوجها الدكتور [illegible] وصلها الى منزلى بالهرم ومشى الدكتـور وفضلت [illegible] ، وبعدين حضر صلاح نصر مدعيا انه سمير بك ومعه اثنين عرفـت بعدين ان واحد منهم اسمه على ممدوح وده كبير فى السن لابس نضاره واسمـر وواحد اسمه حمدى الشامى ، وطلع سمير بك اتفرج على المعمل وقال لى انشاء الله حاعمل معاك اتفاق وحيكون فيه شغل كتير جدا وكل اشغالى حتكون عنـــدك وحاعزم عندك الامراء والملوك فى صالة العرض اللى فى المعمل ، وبعدين [illegible] قالت لى ممكن نروح مكان ثانى نتفق فيه غير المعمل فقلت لها ايه السـبب واحنا قاعدين والجو هادى جدا ، فقالت لى علشان العملاء بتوع السينما ميجوش

محكمة الثورة
مكتب التحقيق والادعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير
عن موقف المتهمين فى قضية انحراف
جهاز المخابرات العامه

اولا : تم اعلان المتهم صلاح محمد نصر بقرار الاتهام فى قضية انحراف جهاز المخابرات العامه بتاريخ ١٩٦٨/٣/١٩ .

وقد تناول التحقيق تحديد موقف افراد المخابرات العامه الذين ساهموا مع صلاح نصر فى ارتكاب الجرائم الخلقية التى انحرف اليها مستغلا جهاز المخابرات .

وهؤلاء الافراد الذين عرض سلوكهم للبحث هم :

١ ـ حسن زكى عليش	رئيس هيئة الامن القومى سابقا
٢ ـ احمد حسن الجزار	نائب رئيس هيئة الامن القومى سابقا
٣ ـ محمود جمال الدين عباس	رئيس ادارة العمليات بهيئة الامن القومى سابقا
٤ ـ محمد صفوت الشريف	رئيس منطقة عمليات بهيئة الامن القومى ومشرف على قسم المندوبين سابقا
٥ ـ محمود كامل عبد العزيز شوقى	ضابط النشاط العام بقسم المندوبين سابقا
٦ ـ حسن عبد المنعم الشامى	مدير العلاقات العامه بمكتب رئيس المخابرات العامه سابقا
٧ ـ على احمد على	سكرتير خاص رئيس المخابرات العامه سابقا
٨ ـ ممدوح كامل عباس كامل	مترجم منتدب من هيئة الاستعلامات
٩ ـ كمال عبد العزيز عبد	مترجم ـ منتدب من وزارة الحربية

ثانيا : تبين من التحقيق ان الاستعانة بالعنصر النسائى فى اعمال المخابرات العامه بدأ بتفكير من حسن عليش فى اواخر عام ١٩٦٢ كوسيلة لتطوير العمل فى قسم المندوبين • وبدأ قسم المندوبين فى تجنيد بعض النساء للعمل كمندوبات للمخابرات العامه • وذلك بعد موافقة صلاح نصر شخصيا ثم تطور العمل فى الاستعانة بالمندوبات لاستخدامهن فى الاتصال بمن يراد ادخال مندوبة من المخابرات عليه خدمة لاغراض عمل المخابرات •

ثم بدأ التفكير فى استغلال المندوبات فى اقامة علاقات مع الأشخاص الذين يراد السيطرة عليهم • على ان يعمل ترتيب لالتقاط صورلهم فى اوضاع جنسية مشينة للتوصل بذلك الى السيطرة على هؤلاء الاشخاص •

ولذلك • اعد منزل امين بناحية مصر الجديدة قامت ادارة المخابرات باستئجاره • وجهز بآلات تصوير وتسجيل صوتى تغطى مايدور بغرفة النوم التى اعدت بهذه الشقة • وكان التصوير يعطى امكانية تصوير فيلم سينمائى كامل ولقطات كما ادخل التصوير التليفزيونى فى سبتمبر سنة ١٩٦٤ •

كما اعدت فيلا مفروشة برمل الاسكندرية فى صيف سنة ١٩٦٤ جهزت بوسائل التصوير التليفزيونى لاجراء العمليات المماثلة •

وبدأ استغلال وسائل التصوير المشار اليها ابتداء من اوائل عام ١٩٦٣ •

وذكر احمد الطاهر محمد رئيس الادارة الفنية فى التحقيق ان مجموع عمليات التصوير التى تمت بهذه الوسيلة فى خلال المدة من ١٩٦٣ الى يونيه سنة ١٩٦٧ بلغ عددها ٨٦ عملية • وكانت كل عملية من هذه العمليات تسجل فى سجل خاص يحتفظ به رئيس هيئة الامن القومى ويحفظ الصور والافلام التى تؤخذ فى ارشيف خاص •

ثالثا : كانت عمليات السيطرة تتم باوامر مباشرة من حسن عليش الى الضباط المختصين بالتنفيذ • وقد قرر حسن عليش فى التحقيق

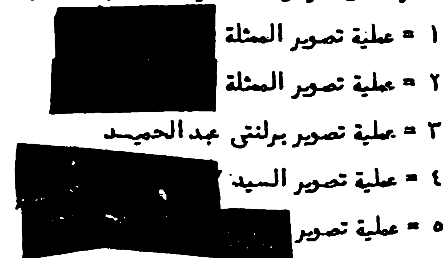
أن بعض العمليات كانت تتم بعد أخذ موافقة وتصديق صلاح نصر رئيس الادارة السابق شخصيا على كل عملية • وأن صلاح نصر أصدر تعليمات مستديمة بعرض جميع الأفلام والصور عليه شخصيا بعد الانتهاء من اتمامها

وذكر حسن عليش أن بعضا من هذه العمليات تمت بأوامر مباشرة من صلاح نصر شخصيا • وهى عمليات السيطرة على اعتماد خورشيد [redacted] • وعلى عبد اللطيف • وعملية [redacted] التى تمت ببيـ[redacted] • أما باقى العمليات فقد تمت بناء على اقتراح حسن عليش وموافقة صلاح نصـر •

رابعا = تبين أن تنفيذ عملية السيطرة كان يتم بواسطة قسم المندوبين الــذى يرأسه محمد صفوت الشريف وكان يعاونه محمود كامل عبد العزيز شوقى وكان المذكوران يتوليان عملية التجنيد وترتيب الخطوات اللازمة لالتقاء الهدف المراد السيطرة عليه بالمندوبة وكان يقوم بأعمال التصوير والتسجيل ضباط الادارة الفنية التى يرأسها أحمد الطاهـر

كما أمر صلاح نصر بتدريب حمدى الشامى على أعمال التصوير وتم تدريبه بواسطة أحمد الطاهر فى شهر مايو سنة ١٩٦٧ •

خامسا = تبين من التحقيق أن وسيلة استخدام النساء فى عمليات السيطرة قد انحرفت عن أهدافها • فقد استغل صلاح نصر هذه العملية فى سبيل تحقيق أغراض خاصة • وعاونه حسن عليش فى ذلك اذ كان يأمر بتنفيذ عمليات جنسية مع علمه بخروجها عن أهداف المخابرات • ومن بين العمليات التى ثبت من التحقيق أنها تمثل انحرافا عن أغراض المخابرات العمليات الآتية :



١ = عملية تصوير الممثلة [redacted]	تمت فى نوفمبر ١٩٦٣
٢ = عملية تصوير الممثلة [redacted]	تمت فى أواخر ١٩٦٣
٣ = عملية تصوير برلنتى عبد الحميد	تمت فى أوائل ١٩٦٤
٤ = عملية تصوير السيد[redacted]	تمت فى صيف ١٩٦٤
٥ = عملية تصوير [redacted]	تمت فى صيف ١٩٦٥

٦– عمليـة تصوير اعتماد خورشيد تمت في اوائل ١٩٦٦

٧– عملية تصويـر ... تمت في صيف ١٩٦٦

٨– عملية تصويـر على عبد اللطيـف تمت في مارس ١٩٦٧

وذلك عدا عمليات التصوير التي كانت تجرى للمذ... بتصوير حسن في اوضاع جنسية مع بعض مندوبي المخابرات بناء على تعليمـات كان يصدرها صلاح نصر • ولم يكن الغرض منها خدمة اي هـدف من اهداف المخابرات •

سادسا : قرر احمد الداهر في التحقيق انه تبين له ان المخابرات انحـرفت بعمليات السيطرة الجنسية عن الاهداف المقصوده للاسباب الاتية :

١– ان السيدات التي اجريت عليهن عمليات التصوير بقصد السيطرة لم تستخدم اي منهن في اعمال المخابرات • ومن هؤلاء ... برلنتي عبد الحميد واعتماد خورشيـد ... مما يدل على ان العملية بالنسبة لهن لم تكـن تتم الا لاغراض شخصيه •

٢– ان وسيله السيطرة على امرأه بقصد تجنيدها للعمل فـي المخابرات لا تستلزم بداهة تهديدها استدراجهـا لاخذ صور جنسيـة فاضحه لها — واقرب مثال لذلك بما حدث بالنسبة ... التي لم يتم اتصال بها بواسطة الضابط المسئول وانما تحصـر الاتصال بهـا على حسن عليش ولم تقم باي عمـل لصالح المخابـرات مما جعلـه يستنتج ان الاتصال بها لم يكن بقصد التجنيد لعمـل المخابرات •

٣– تبين له بوضوح ان عملية تصوير الراقصة ... تمت بنـاء على طلب صلاح نصر لاحتياج خاص بالمشير لا علاقة له بعمـل المخابرات ذلك ان حسن عليش كلفه بعد اتمام العملية بتوصيـل الصور والافلام وشريط التسجيل الصوتي التي اخذت لهـا الى منزل المشير بالجيزة وقـد تبيـن من التحقيـق ان ... كانت على علاقـة بـ... وبعهـد الاخيـر ...

ان المشير عرض عليه الصور التي اخذت [redacted] وانهمه ان المخابرات العامة اغرتها بالمال والتقطت لها هذه الصور وكان الهدف من هذه العملية قطع العلاقة بين [redacted] وبين [redacted] حتى لا يقدم على الزواج منها .

— تبين ان اعتماد خورشيد كانت على علاقة سابقة بصلاح نصر منذ عام ١٩٦٤ وكان يتردد عليها ويدعوها الى المنزل الخاص بالمخابرات بمنطقة الهرم بصحبه حمدى الشاعر وعلى احمد على اللذين كانا يهيئان له وسائل ارتكاب الفحشاء معها ، ولم تقم اعتماد خورشيد باداء عمل لصالح المخابرات العامة ، بل استغلت علاقة صلاح نصر بها لتقديم خدمات لزوجها السابق المصور احمد خورشيد . ولما اراد صلاح نصر قطع علاقته بها ، لما تبين له من انها تسعى الى توطيد صلتها [redacted] امر باجراء عملية تصوير لها نفذت هذه العملية بترتيب وضعه حسن عليش وصفوت الشريف ومحمود كامل شوقى . ولم يكن الغرض من السيطرة عليها القيام باى عمل من اعمال المخابرات انما كانت العملية خدمة لاغراض صلاح نصر الشخصية .

٥— تبين ان [redacted] كانت تعمل لحساب المخابرات العامة من قبل اجراء عملية السيطرة عليها وكانت على علاقة بصلاح نصر وقد تمت عملية تصويرها لكى يمكن السيطرة عليها ارضاء لرغبة صلاح نصر دون ان تستخدم بعد ذلك فى اى عمل لصالح المخابرات .

٦— ان عملية السيطرة التى اجريت على / على عبد اللطيف كان القصد منها خدمة اغراض المشير الخاصة ولم تكن الواقعة المنسوبة الى على عبد اللطيف تدعو الى استدراجه لمباشرة عملية جنسية مع احدى المندوبات وتصويره فى خلال العملية اكتفاء بما تم من تسجيل الاحاديث له .

٧— ان عملية تصوير السيد / [redacted] الذى كان يعمل رئيسا لاحدى المجموعات بالمخابرات العامة لا تخدم اغراض المخابرات وانما

مثل شذوذا فى التفكير حيث لم يكن هناك مبرر لاجراء مثل هــذه العملية على احد افراد الجهــاز ، بادخال احدى المندوبــات عليه واغرائه للاتصال بها بدون اى هدف ٠ وهو ما يمثل خروجــا عن الغرض المقصود بعمليات السيطرة ٠ وقد اكد هذا المعنــى حسن عليش الذى قرر انه يعتبر هذه العملية خروجا عن اهــداف المخابرات وانه نفذها بامر صلاح نصر ٠

٨— ظهر بوضوح انحراف عمليات السيطرة عن اغراضها بما تم من اجــرا عملية تصوير لاجتماع [redacted] اذ ان هــذه العملية لا علاقة لها البته باى غرض من اغراض المخابرات ٠ وقد تمت هذه العملية فى صيف ١٩٦٥ ٠

وقرر جميع من سئلوا فى التحقيق ان هذه العملية تمثل صورة من صور خدمة الاغراض الشخصيه والانحراف الخلقــى ٠ وذكر حسن عليــش ان صلاح نصر اخبره ان الغرض من تصوير هذه العملية تسويــق الافلام فى سوق بيروت للحصول على عمله صعبه ٠ وان هذا هو ما نقله الى مرؤسيه ولم تتم عملية تسويق للافلام مما يدل على ان هــذا القول لم يكن الا مجرد ادعاء لستر الغرض الحقيقى للعمليــة وما تمثله من انحراف ٠

ويؤيد انحراف الجهاز بهذه العملية ما ثبت من التحقيــق من ان صلاح نصر امر فى اوائل سنة ١٩٦٧ حسبما قرر كل من احمد الداهر ومحمد صفوت الشريف بالقيام بتصوير عمليات جنسيه بيــن المندوبات والمندوبين ٠ وقد تم تنفيذا لهذه الاوامر التى نقلهــا حسن عليش اجراء تصوير لعمليات جنسية للمندوبات [redacted] ومثل هذه العمليات لا تخدم اى غرض من اغــراض المخابرات ٠

سابعا : عند النظر فى تقدير موقف من اشتركوا فى هذه العمليات ، ومــدى مسئوليتهم عن هذا العمل ٠ يتعين ان يوضع فى الاعتبــار الامور الاتية :

١— ان عملية السيطره بالتصوير الفوتوغرافى، وان كانت فى ... مقتضــا

المخابرات العامة • على شرط ان يحصر استخدامها فى النطاق وفيما يحقق اهداف المخابرات •

وعلى ذلك فان الانحراف بهذه الوسيلة لاشباع اغراض وشهوات خاصة يمثل انحرافا مؤثما اخلاقيا وقانونيا لاتقره تقاليد المجتمع وتجرمه نصوص قانون العقوبات •

٢— ان المسئولية بالنسبة لما شاب هذا العمل من انحراف تقع اساسا على عاتق صلاح نصر رئيس المخابرات السابق • باعتباره الآمر والمصدق على جميع عمليات التصوير المنحرفة التى تمت لاشباع اغراض وشهوات خاصه به وشاركه فى هذه المسئولية حسن عليش بصفته رئيس هيئة الامن القومى وساعده الايمن فى العمل ومصدر الاوامر بالقيام بهذه العمليات الى مرؤسيه وباعتبار انه المسئول عن تنظيم جميع العمليات ، ولم يكن فى الامكان ان تتم اى عملية الا باوامر منه ، ورغم علمه بانحراف بعض العمليات عن اغراضها • فانه صدق على اتمام جميع العمليات المنحرفة ارضاء لرغبات صلاح نصر

٣— اما بالنسبة لباقى افراد المخابرات الذين ساهموا فى تنفيذ هذه الاعمال فانهم ينقسمون الى اربعة اقسام :

أ — فريق كان يقوم بتنفيذ العمليات التى يتلقى الامر بتنفيذها وذلك بتجنيد النساء وترتيب الاتصالات واللقاءات التى كان يراد اتمامها بين المرأه والمراد استدراجها والشخص الذى يختار لهذا العمل • وترتيب وسائل الاتصال حتى تعد العملية للتنفيذ •

وكان يقوم بهذا العمل كل من محمد صفوت الشريف بصفته رئيس قسم الندوين وساعده فى ذلك محمود كامل عبد العزيز شوقى

ب — وفريق ثان كان يقوم بالاعمال الفنية من تجهيز الوسائل الفنية للتصوير والتسجيل والتقاط الصور اثناء مباشرة العملية •

وكان يقوم بهذا العمل احمد الطاهر محمد رئيس الادارة الفنية ويساعده صالح شعبان •

جـ — وهناك فريق ثالث لم يكن هذا العمل داخلا اصلا فى اختصاصه وانما عهد اليه ان يحضر بعض عمليات التصوير فى ظروف معينة او نفذها باوامر خاصة •

العمل ، او استغلوا اتصالاتهم بالجو المحيط بهذا العمل لاى غرض خاص بهم .

وفى ضوء هذه الاعتبارات ، فان كل مايمكن مساءلة هؤلاء الافراد عنه هو انهم وقد تطرق الى اذهانهم الشك فى انحراف بعض العمليات ، فانه كان من الواجب عليهم ان يسعوا الى نقلهم الى عمل آخر ، او ان يلجأوا الى الجهات المسئولة للتبليغ عما ساورهم من شكوك حول انحراف جهاز المخابرات . وخاصة ان بعضهم قد راودته هذه الشكوك ، وتحدثوا فيما بينهم عنها ، اما وقد سكتوا عن ذلك انصياعا للاوامر ، فانهم بذلك ، قد وضعوا انفسهم موضع الريب والشبهات لمعاونتهم فى اسباب الانحراف وهو امر يكفى فيه ان تتم مجازاتهم عنه بالطريق التأديبى ، اما باحالتهم الى مجلس التأديب الخاص طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ بنظام المخابرات العامة ، او بالاكتفاء بانهاء خدمتهم او نقلهم الى وظائف اخرى .

عن مسئولية كل من حمدى الشامى وعلى احمد على :

ان الموقف بالنسبة لكل من حمدى الشامى وعلى احمد على يختلف عن موقف الافراد السابق ذكرهم من موظفى هيئة الأمن القومى . فقد كان كل من حمدى الشامى وعلى احمد على لصيقى الصلة بصلاح نصر رئيس الجهاز السابق . وعلما على وجه اليقين بانحرافه ، فوضعا نفسيهما فى خدمته ، وعاوناه فى مباذله وانحرافاته ، بينما ان عملهما بطبيعته منقطع الصلة باية اتصالات نسائية قد يقال انها تتم لصالح عمل المخابرات .

وقد ثبت من التحقيق ان كليهما كان يصحب صلاح نصر فى زياراته لاعتماد خورشيد ، وساهما فى تسهيل اتصاله بها وفى تصوير [illegible] التى ارتكبت تنفيذا لخطة صلاح نصر كما كانا رفيقيه فى اتصالاته مع غيرها من النساء . مما يقطع باشتراكهما فى تسهيل اسباب الانحراف الخلقى ، ويدينهما بالاشتراك فى الجرائم الخلقيه التى كان يرتكبها رئيس المخابرات السابق .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عرضى بالقوة تطبيقا لنص المادة ٢٦٨/١ من قانون العقوبات .

فانه قد ثبت من التحقيق مسئوليته ايضا عن الوقائع الاتية :—

- تسهيل استيلاء [redacted] على مبالغ من اموال المخابرات العامة بلغ مقدارها في الفترة من ديسمبر سنة ١٩٦٢ الى ديسمبر سنة ١٩٦٣ مايزيد على عشرة الاف جنيه ، دون ان يؤدى [redacted] [redacted] اى عمل لصالح المخابرات يتناسب مع مادفع له . وقد تبين من التحقيق ان صلاح نصر كان على علاقة خاصة بزوجة [redacted] ، وانه بسبب هذه العلاقة امر بتشغيل [redacted] كعميل للمخابرات مقابل مرتب قدرة مائة جنيه شهريا زيدت اعتبارا من شهر يوليو سنة ١٩٦٣ الى ٢٥٠ جنيه شهريا فضلا عن مصاريف المكتب الادارية ومرتبات موظفيه . وبعد انتهاء علاقة [redacted] بالمخابرات العامة في ديسمبر سنة ١٩٦٣ امر حسن عليش بالاستمرار في دفع مرتبه لمدة شهرين ، ودفع له مكافأة عن مدة عمله مقدارها الف جنيه . كما تبين من التحقيق ان حسن عليش كان يعلم بعلاقة رئيس المخابرات السابق [redacted] ، وانه كان يتردد على منزله ، وافادت ادارة المخابرات بانه لايوجد لديها اى اوراق او بيانات توضح علاقة [redacted] بالجهاز ولم يستدل على قيامه باعمال في الخارج تتناسب مع مادفع له .

لكل هذا يكون قد ثبت في حق حسن عليش علمه بان ما بذل من مال [redacted] انما كان لخدمة اغراض صلاح نصر الشخصيه .

كما ثبت في حقه ايضا انه بدد اموال المخابرات العامة التي صرفت في سبيل تنفيذ عمليات السيطرة المنحرفة ، مع علمه بذلك .

وهذه الافعال تكون جناية تسهيل استيلاء الغير على اموال الدولة المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات .

٢ - تنفيذه اوامر صلاح نصر بالقبض على كل من محمد كامل حسن وعلى عبداللطيف بدون وجه حق ، اذ ثبت من التحقيق ان حسن عليش هو الذى تولى بنفسه اتخاذ اجراءات القبض عليهما ، واحتجزهما بمبنى الاستجواب بهيئة الأمن القومى طوال المدة التي تم حجزهما فيها . كما انه رتب وسيلة تصوير على عبداللطيف بعد استدراجه الى المنزل المعد لذلك بمصر الجديده بالقبض عليه في هذا المنزل ، حتى يكون ذلك وسيلة لحمله على الاعتراف بما هو منسوب اليه [illegible] صلاح نصر في استجوابه الذى اقترن [illegible]

الـــــرأى

لكل ماتقدم نـــــرى :

اولا احالة كل من حسن زكى عايش وحمدى عبدالمنعم الشامى وعلى احمد علـــــو الى محكمة الثورة طبقا لتقرير الاتهـام المرافق

ثانيا = النظر تأديبيا فى امر كل من :

١ = احمد يسرى الجزار	" موضوع تحت التحفظ "
٢ = محمود جمال الدين عباس	" موضوع تحت التحفظ "
٣ = محمد صفوت الشريف	" موضوع تحت التحفظ "
٤ = محمود كامل عبدالعزيز شوقى	" موضوع تحت التحفظ "
٥ = احمد الطاهر محمـد	
٦ = صلاح شعبـان	
٧ = ممدوح كامل عباس كامل	" موضوع تحت التحفظ "
٨ = كمال عبدالعزيز عيد	
٩ = كمال الهلبـــــاوى	

والامر مرغوع للتفضل بالنظـــر ٠ "

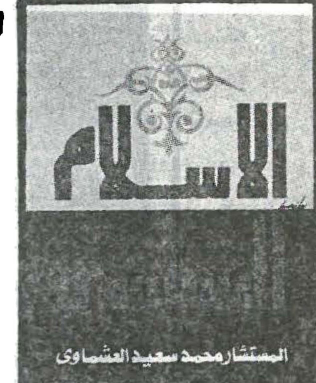
تحريرافى ٢٥/٤/١٩٦٨

رئيس مكتب التحقيق والادعـــاء
بمحكمة الثـــورة

" على نور الديـــن "

من إصدارات سينا للنشر

الاسلام السياسى





الهجرة إلى العنف

حرب اكتوبر



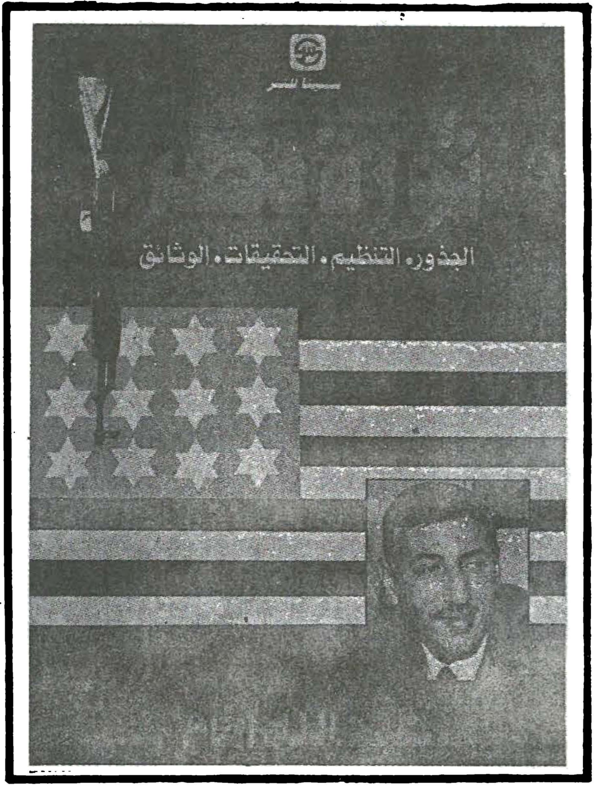


أوراق هنري كورييل

سينا للنشر : ١٨ شارع ضريح سعد ـ القصر العينى ـ القاهرة

ت : ٣٥٤٧١٧٨

صدر حديثا





عبد الله إمام

فى هـذا الكتاب



رقم الايداع بدار الكتب
٧٠٥٩ / ٨٨

ملخـــص

ما جاء باقوال اصلاح عبد الحميد حـــراس
الشهيرة " بزهره " وشقيقة برلنتى عبد الحميد

1.681/2/17

جاء فى اقوالهـــا الاتى :

١ - تقوم برلنتى عبد الحميد بعرقلة زواجهـا " زواج اصلاح " وذلك بمحاولتها اتهامها
من وزوجهـا بتبديد اثاث خاص ببرلنتى بقصد قصر زواجها لتبقى لبرلنتى
مراقبة تصرفات اختها بالاقامة معها والقيام بخدمتها .

ذكرت ان اختها برلنتى عبد الحميد سافرت الى الخارج بتأشيرة خاصة احضرها عصام
خليل بعد موافقة المشير " يحتمل ان تكون التأشيرة من المخابرات العامة " وسافرت
مع نفيسه عبد الحميد ومكثت ثلاثة ايام . وقد سافر معها مصطفى عامر كرافقـو
. واحضرت معها خمس حقائب تحوى ملابس بحوالى الف جنيه .

برلنتى على المشير بواسطة صلاح نصر . بعد حوادث سوريا اذ كان ..
نفسية سيئة واراد صلاح نصر ان يرفه عنه .

... فى ان تمضى مع المشير على ان يكون زوجها فى ال...
... شخص اسمه روبير " فلسطينى الجنسية " بعد ...
... شخص ايطالي آخر وكان ذلك فى الفترة ما بين ١٩٦٣ ...
طوال حياتها ان تتزوج من شخصية مشهوره ولذلك ...
وسيلة .

حياة جنسية عميقة مع انه كان فى بدء ...

برلنتى بالمشير لسابق علاقة
على مبلغ ١٠٠٠ جنيه ...

... الفرنساوى
... او ...

قضـايا برلنتى وعبد الله إمـام فى ٢٩ فبرايـر

المحكمـة ترفض حضـور المدعـى الاشتراكى ووزيـر الاعـلام

كتب - ابراهيم ابو كيلة :

استمعت محكمة جنح السيدة زينب الى مرافعة الدفاع فى الدعويين اللتين رفعتهما الفنانة برلنتى عبد الحميد ضد عبد الله امام الصحفى بروز اليوسف حيث طالبت بحبسه والزامه بالتعويض لقيامه بنشر وقائع فى روز اليوسف اعتبرتها قذفا وسبا فى شخصها .. واستمعت لمرافعة الدفاع فى الدعوى التى رفعها عبد الله امام ضد الفنانة برلنتى عبد الحميد لادلائها بتصريحات على صفحات جريدة الوفد اعتبرها قذفا فى حقه.

طلب الدفاع عن عبد الله امام بحضور برلنتى عبد الحميد واصر على سماع شهادتها والزامها بتقديم وثيقة زواجها لانها تعد وثيقة رسمية تفيد القضية كما طلب ضم شهادة ميلاد ابنها عمرو عبد الحكيم عامر .. وطلب استخراج صورة رسمية من التحقيقات فى القضية المسماة بانحراف جهاز المخابرات العامة .

وقال الدفاع عن عبد الله امام انه سيتنازل عن القضية المرفوعة ضد فؤاد سراج الدين ومصطفى شردى ويطالب بالتعويض كلا من برلنتى عبدالحميد ومحرر الوفد .

ورد الدفاع عن برلنتى عبدالحميد بنص المادة ١٩٥ من قانون العقوبات تقول ان رئيس التحرير مسئول مسئولية مفترضة كفاعل اصلى فى جرائم النشر .. ومادام انه تم التنازل عن طرف من اطراف القضية فيلتزم بضرر التنازل ولها عن جميع المتهمين فى الدعوى .

واضاف محامى برلنتى عبدالحميد بانه لايجوز اثبات قذف به الا فى حق الموظف العام وان الغرض من كل هذه المماطلة فى الخصومة هو مزيد من التشهير بالمدعية .

عبد الله امام

برلنتى عبد الحميد

ورفضت المحكمة حضور المستشار عبد السلام حامد المدعى العام الاشتراكى كشاهد باعتباره رئيس النيابة الذى حقق احداث قضية انحراف المخابرات العامة .. ورفضت كذلك حضور صفوت الشريف كشاهد بالنسبة الجزئية التى تخصه لانها واضحة ولاتستلزم حضوره .. كما رفضت المحكمة حضور برلنتى عبدالحميد لان ذلك سيعرضها للتجريح .

وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة برئاسة حماد حسنى وحضور خالد احمد صبرى وكيل اول النيابة وامانة سر بسان جان .. تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٢٩ فبراير القادم لسماع مرافعة الدفاع واستكمال المستندات والمذكرات وتقديم صورة رسمية من الحكم الصادر فى الدعوى المسماه بانحراف جهاز المخابرات العامة .

كانت المحكمة قد استمعت فى جلسة ٢١ ديسمبر الماضى الى شهادة ٣ وزراء سابقين هم الفريق اول محمد فوزى وزير الحربية الاسبق وشعراوى جمعة وزير الداخلية السابق وسامى شرف سكرتير ومدير مكتب الرئيس جمال عبد الناصر كشهود على فترة حرب يونيو .

مشاجـرة بين اعـلاميين فـى قضيـة برلنتى عبدالحميد والصحفى المصرى عبدالله امام

القاهرة - الاتحاد : وقعت امس الاول مشاجرة بين محامين فى مصر اثناء نظر قضايا القذف التى اقامها الصحفى عبدالله امام ضد الفنانة برلنتى عبد الحميد وجريدة الوفد وكذلك التى اقامتها برلنتى ضد عبدالله ومجلة روز اليوسف.

وقد حدث تشابك بالأيدى بين كل من مرتضى منصور محامى برلنتى ونجاد البرعى محامى عبدالله. بدأت المشاجرة كلاميا اثناء طلب الدفاع عن عبدالله امام حضور برلنتى الى المحكمة لاستجوابها والتصريح له باستخراج صورة رسمية من التحقيقات التى جرت معها وشقيقتها زهرة عبدالحميد ووالدتها ...

وطلب مرتضى منصور محامى برلنتى من المحكمة رفض هذه الطلبات لانها تستهدف تشهيرا بالسيدة برلنتى كما طلب رفض حضور برلنتى الى المحكمة.

وقد وافقت المحكمة على التصريح للدفاع عن عبدالله امام باستخراج المستندات المطلوبة، وقررت تأجيل الجلسة الى ٢٩ فبراير القادم.

بعيدا عن الفن

برلنتي عبد الحميد : مذكراتي «الصدمة»

لن أتنازل عن قضيتي مع عبد الله امام

بأنشر الحقيقة مثلما عشتها

القاهرة - مكتب اليقظة

● الفنانة برلنتي عبد الحميد زوجة المشير عبد الحكيم عامر اعلنت انها ستنشر مذكراتها مما اثار ردود فعل في كثير من الأوساط. وعرضت اكثر من جريدة ومجلة نشر المذكرات، ولكن برلنتي رفضت بعض العروض ومازالت تدرس بعضها.. ذهبنا اليها لنتعرف على الحقيقة، وفي بداية لقائنا بها قلنا لها : لن يكون حديثنا معك تقليديا بل نحب ان نعرف آخر شيء جديد في حياة برلنتي، وسألناها :

ومذكراتي صادقة، وحقيقية، وكل شيء فيها جديد جدا وفيها تفاصيل وهي بعيدة عن هذه الأكاذيب التي نشرت من قبل، ومذكراتي ستبكي أناسا وتفرح آخرين وتبسط غيرهم، وأناس آخرون سيقولون هذا غير معقول!!.. وأنا اتوقع اكثر من هذا.

في مذكراتي الحقيقة التي سأنقل بها الى الناس مثل ما عشتها ورأيتها بدون أي مجاملة لأحد.

وبالنسبة لنشر مذكراتي هناك جهات كثيرة اتصلت بي لنشر المذكرات أخرها كانت جريدة الشرق الأوسط ...

---

٣٠ مايو .. الحكم فى قضايا برلنتى وعبد الله امام

كتبت - سوسن عبد السلام :

قررت محكمة جنح السيدة زينب تأجيل النطق بالحكم فى القضايا المرفوعة بين الممثلة برلنتى عبد الحميد والصحفى عبد الله امام لجلسة ٣٠ مايو القادم حتى تتمكن المحكمة من دراسة ٦ ايداعات قانونية من هيئة الدفاع فى القضايا التى رفعها ٦ من المحامين عن عبد الله امام و ٤ عن برلنتى عبد الحميد .

الحكم ١٨ ابريل فى دعاوى السب المتبادلة بين برلنتى عبدالحميد والصحفى عبدالله إمام

كتبت - ايمان خضير :

فى قضية برلنتى عبدالحميد :

ملف التحقيقات فى الانحرافات غير موجود

كتبت محروسة محمود وهانم عبدالعزيز

قررت محكمة جنح السيدة زينب تأجيل النظر فى قضايا القذف المتبادلة بين برلنتى عبد الحميد و عبد الله امام حتى ٢١ مارس .

بسبب اعتذار محامى برلنتى وكرر الدفاع عن عبدالله امام اصراره على سماع شهادة صفوت الشريف وعبدالسلام حامد وكذلك سماع شهادة برلنتى .

وذكر الدفاع ان المخابرات ارسلت خطابا رسميا اليه بأن تحقيقات انحراف جهاز المخابرات ليس فى حيازتها بالرغم من أن الدفاع عن عبدالله امام يقول ان لديه صورة من هذه التحقيقات ولكنها لم تقدم لوقائع الجلسة بعد .

تأجيل نظر الدعاوى المتبادلة بين برلنتى عبد الحميد وعبد الله إمام

المحكمة ترفض سماع شهادة وزير الاعلام والمدعى الاشتراكى

كتب صلاح الدبركى :

... دفاع عبدالله امام يطالب برلنتى بتقديم وثيقة زواجها من المشير عامر

كتبت - ايمان خضير :

قضية برلنتى والمشير عامر امام القضاء : لماذا اتجهت إلى ... افلام السابعة ؟

تطورات جديدة فى قضية برلنتى عبدالحميد